

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير الدراسات الدولية

تركيا وسياستها الداخلية والخارجية تجاه القضية الكردية بعد حرب العراق عام 2003

Turkey's Internal and Foreign Policy towards the Kurdish Issue in the aftermath of the Iraqi

War 2003

حرية حامد

تاريخ المناقشة

2019/01/09

لجنة الإشراف والمناقشة

د. نورما حزبون (رئيساً)

د. مراد شاهين (رئيساً)

د. رائد بدر (عضواً)

د. علي الجرباوي (عضواً)

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من معهد إبراهيم أبو لغد -

كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين.

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير الدراسات الدولية

تركيا وسياساتها الداخلية والخارجية تجاه القضية الكردية بعد حرب العراق عام 2003



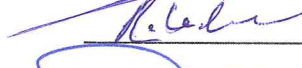

Turkey's Internal and Foreign Policy towards the Kurdish Issue in the aftermath of the Iraqi  
War 2003

حرية حامد

تاريخ المناقشة

2019/01/09

لجنة الإشراف والمناقشة

 التوقيع	د. نورما حزيون (رئيساً)
 التوقيع	د. مراد شاهين (رئيساً)
 التوقيع	د. رائد بدر (عضواً)
 التوقيع	د. علي الجراوي (عضواً)

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من معهد إبراهيم أبو لغد -

كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين

## إهداء

إلى من أحببته بكل ما عملته لها الحياة من قهرٍ وألم  
إلى من سرت يديها لي في كل مرة سقطت للأكمل طريقي  
أنتقي على سنين عمرها  
إلى من هربت سعي وهربت تعابير سعاتها  
إلى من عانت الصعاب للأصل إلى ما أريد

## إليك أُمِّي

# شكر وتقدير

"رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

سورة النمل - آية (19)

فهذا خيرُ مكانٍ أَعْتَرَفُ بِهِ لذي الفضلِ بفضله والعرفانِ بِالْجَمِيلِ لأصحابه، وأتقدمُ بجزيلِ الشكرِ والعرفانِ، لأستاذتي الدكتورة نورما مصرية حزبون، على ما بذلته من جهدٍ جهيدٍ وإرشادٍ وتوجيهٍ طوال فترة إنجاز هذه الرسالة. وكلُّ الشكرِ والتقديرِ لأستاذي الفاضل الدكتور مراد شاهين على جهوده وملاحظاته القيِّمة وإرشاداته البناءة.

الشكر الموصول لأعضاء لجنة مناقشة الرسالة الدكتور رائد بدر، والدكتور علي الجرباوي لما بذلاه من جهدٍ في قراءة هذه الرسالة، ولما كان لملاحظاتهم من أثرٍ في الرسالة والتي كانت موضع إهتمامٍ وأخرجتها بأحسن حُلَّة.

والله وليُّ التوفيق...

## ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة قضية مهمة للدولة التركية، في إطار رسالة ماجستير بعنوان "تركيا وسياساتها الداخلية والخارجية تجاه القضية الكردية بعد حرب العراق عام 2003". تتمثل بالقضية الكردية التي تعتبر بمثابة المفتاح لفهم سياسات تركيا الشرق أوسطية والإقليمية ما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا؛ تزامناً مع انتهاء حرب العراق عام 2003، فمنذ عام 1923 وحتى الوقت الحاضر تشكو تركيا من "قوبيا الأكراد"؛ مما جعل حكوماتها المتعاقبة تتبنى مجموعة من المواقف والسياسات حيال الأكراد فيما وراء حدودها وهو بطبيعة الحال امتداداً لموقفها من أكراد الداخل؛ فسياساتها الخارجية نتجه دائماً لجمع الدول الإقليمية للعمل معاً ضد الحركة القومية الكردية.

تستعرض هذه الدراسة السياسة الداخلية والخارجية التركية ازاء القضية الكردية بعد حرب العراق عام 2003، وتكمن أهمية الدراسة بتسليطها الضوء وتتبع استراتيجية الدولة التركية في سياستها الداخلية تجاه الأكراد، وسياستها الخارجية تجاه المنطقة من خلال عاملين محوريين أساسيين؛ أولهما الوضع الذي آلت إليه المنطقة الإقليمية بعد حرب العراق عام 2003، وثانيهما وصول "حزب العدالة والتنمية" للحكم في تركيا والتغييرات السياسية التي انتهجها؛ مقابل تمسك تركيا بمبدأ عدم الاعتراف بالوجود القومي الكردي وعدم السماح بقيام أي كيان للأكراد على أراضيها أو على أراضي الدول المجاورة كالعراق وسوريا وإيران.

تعالج الدراسة الإشكالية الأساسية المتمثلة في معرفة ما اذا اتبع حزب أردوغان ذا الطابع الأخواني - الإسلامي عند وصوله للحكم نهجاً مختلفاً في التعامل مع قضايا الأمن القومي - القضية الكردية - كدراسة حالة، مقارنةً بالأحزاب السياسية القومية العلمانية؟ إذ انطلقت الدراسة من فرضية مفادها:

إنّ وصول "حزب العدالة والتنمية" سيؤدي إلى اختلاف السياسة التركية تجاه القضية الكردية داخلياً وخارجياً بتبنيها نهجاً أكثر مرونة في التعامل معها؛ مما سيؤدي إلى تزايد مطالب أكراد تركيا ومحاولاتهم الحصول على استقلال ذاتي؛ خاصةً في ظل الظروف المستجدة بعد احتلال العراق وتطور المشكلة الكردية - العراقية، ومحاولات أكرادها الحصول على الفيدرالية وإقامة إقليم كردستان العراق.

إنّ سياسة الإدماج الوطني التي انتهجتها تركيا في عهد أردوغان؛ ستؤدي إلى إحداث تغيير في علاقة تركيا مع الأكراد بشكل خاص، وعلاقة تركيا مع دول المنطقة بشكل عام خلافاً لما كانت عليه في ظل الأحزاب القومية العلمانية.

استخدمت الباحثة في دراستها منهجي صنع القرار واتخاذ القرار، وذلك لتناول متغيرات البيئة الداخلية ومتغيرات البيئة الخارجية، لتحديد السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية، وبيان الكيفية التي تتفاعل بها الدولة التركية مع تأثيرات القضية الكردية على المستويين الداخلي والخارجي في إطار النظام الدولي.

كما استخدمت المنهج التاريخي؛ لفهم تطور مسار العلاقة التركية - الكردية، وكذلك علاقة القوى الخارجية تاريخياً بالمنطقة والأكراد؛ لترابط البعدين التاريخي والسياسي. والمنهج الوصفي - التحليلي؛ لتحليل الأحداث والتحويلات التي مرت بها السياسة التركية تجاه القضية الكردية، وتحديد الأطر العامة لهذه السياسة وما صدر عن الحكومة التركية من تصريحات ومواقف وقرارات سياسية.

خلصت الدراسة إلى أن تركيا بسياساتها الحالية لا تسعى لإيجاد حل دائم للقضية الكردية وفق طموحات الأكراد وآمالهم، بإعطائهم حقوقهم القومية والوطنية والثقافية، كما يطالب "حزب العمال الكردستاني"، أو تسوية هذه القضية رغم تعدد المواقف تجاهها. بل تقوم السياسة التركية الداخلية والخارجية تجاه الأكراد على مفهوم الأمن القومي التركي والمصالح التركية أولاً، واستخدام القوة العسكرية تجاه الأكراد في حال تشكيلهم خطراً يهدد أمن الدولة التركية القومي ويعمل على تَفْسُخ أراضيها؛ في مقابل الدمج السياسي الداخلي للأكراد وإشراكهم في اللعبة الديمقراطية البرلمانية وإيجاد مساحة من الحرية السياسية التي تحمل عنوان "القومية التركية الكلية".

وهذا ما يُفسّر التصادم بين "فكرة القومية" و"فكرة الدولة" الذي أدى إلى ظهور تركيا بوجهين مختلفين من خلال ما يعبر عنه خطابها السياسي مقارنةً بما تقوم به على أرض الواقع؛ خارجياً أمام الغرب لتحقيق مصلحتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وداخلياً بحرمان أكراد تركيا من الاستقلال وحق تقرير المصير، فلن تقبل تركيا بتعدد القوميات وسلخ أراضي منها، وهذا ما سعى إليه أردوغان بالعمل على إذابة القوميات الأخرى. وكذلك التناقض القائم لدى تركيا ما بين الحداثة التي تقتضي احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات؛ وما بين انكار تركيا لهذه الأقليات وحقوقهم.

حيث أن تعدد المواقف والسياسات التي اتبعتها حكومة "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي مع الأكراد وقضيتهم لا يعني اختلافها عن سياسات الحكومات السابقة، حيث أن الأحزاب الإسلامية في الدولة الحديثة هي أحزاب عابرة للحدود وبالتالي فهي مرتبطة بطبيعة النظام الدولي الذي لا يسمح بالتغيير.

## Study Summary

This study deals with an important issue for Turkey. The Master's thesis is "Turkey and its internal and external policy towards the Kurdish issue after the Iraqi war in 2003". It is evolved around the Kurdish issue, which is the key to understanding Turkey's Middle Eastern and regional policies before and after the 2003 Iraqi War. Since 1923, "the Kurdish phobia" has become one of the major concerns facing Turkey, which has adopted a range of attitudes and policies towards the Kurds beyond its borders. Hence, this was an extension of Turkey's stance towards the Kurds in the interior level; Turkey's foreign policies always has always aimed to bring most regional states together to work against the Kurdish Nationalist Movement

This study examines Turkey's internal and external policy on the Kurdish issue after the 2003 Iraq war. The importance of the study is to trace Turkish state's strategy in its internal policy toward the Kurds and its foreign policy towards the region through two main factors. First, is the situation has become in the region after the Iraq war in 2003, and secondly, the arrival of the AK Party in Turkey and the political changes it has adopted; In return for Turkey's commitment to the principle of non-recognition of the Kurdish national presence and allow any entity to the Kurds on its territory or on the territory of neighboring countries such as Iraq, Syria and Iran.

The study treats the basic problem of whether Erdogan's which take Muslim Brotherhood character, when it came to the Presidency, adopted a different approach in dealing with national security issues - the Kurdish issue - as a case study, compared to secular nationalist political parties. The study started from the premise that:

The arrival of the Justice and Development Party will lead to different Turkish policy towards the Kurdish issue internally and externally by adopting a more flexible approach in dealing with it. This will lead to an increase in the demands of the Kurds of Turkey and their attempts to achieve autonomy, especially under the new circumstances after the occupation of Iraq and the development of the Kurdish- Iraq matter, and attempts by Kurds to obtain federalism and the establishment of the Kurdistan region of Iraq.

The national integration of Turkey's policy of that has been taken under Erdogan will lead to a change in Turkey's relationship with the Kurds in particular, and Turkey's relations with the region's countries in general, unlike those of secular nationalist parties.

The researcher used the methodology of decision-making to deal with internal environment variables and external environment variables to determine the Turkish foreign policy towards the Kurdish issue and to show how the Turkish state interacted with the Kurdish issue at the internal and external levels within the framework of the international system.

The historical approach was also used to understand the evolution of the course of the Turkish-Kurdish relationship, as well as the relationship of the external powers historically in the region and the Kurds to the historical and political interdependence of the two dimensions. And the descriptive-analytical approach; to analyze the events and transformations experienced by the

Turkish policy towards the Kurdish issue, and to define the general framework of this policy and the statements made by the Turkish government attitudes and political decisions.

The study concluded that Turkey's current policies do not seek to find a permanent solution to the Kurdish issue according to the aspirations and hopes of the Kurds by giving them their national and cultural rights, as demanded by the PKK, or resolving this issue despite the multiple attitudes towards it. Turkey's internal and external policy towards the Kurds is based on the concept of Turkish national security and the Turkish interests first, and the use of military force against the Kurds if they form a national threat that threatens the Turkish state's territory and works to disintegrate it. In return for the internal political integration of the Kurds and their participation in the parliamentary democratic game, Entitled "Turkish Nationalism".

This explains the clash between the "idea of nationalism" and "the idea of the state", which led to the emergence of Turkey in two different ways through the political discourse compared to what it does on the ground; external to the West to achieve its interest in joining the European Union, and internally deprive Kurds Turkey will not accept Turkey's independence and the right to self-determination. Turkey will not accept the plurality of nationalities and the plundering of its lands. This is what Erdogan sought to dissolve the other nationalities. As well as Turkey's contradiction between modernity that requires respect for human and minority rights; and Turkey's denial of these minorities and their rights.

As the multiplicity of attitudes and policies pursued by the AKP government with the Kurds and their cause does not mean that they differ from the policies of previous governments. The Islamic parties in the modern state are cross-border parties and therefore they are linked to the nature of the international system which does not allow for change.



- **الإسلاموية:** مصطلح سياسي أكاديمي يصف حركات التغيير السياسية التي تعتبر الإسلام "نظام سياسي للحكم"، كما تُعرّف بأنها مجموعة الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية التي يستخدمها المسلمون الأصوليون إيماناً بأن الإسلام ليس ديانة فحسب وإنما نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة بتصور كامل للحياة من منظور إسلامي.
- **جزيرة بوطان (ابن عمر):** بلدة في محافظة شرناق التركية الواقعة في المنطقة الجنوبية من شرق الأناضول، وتقع قرب الحدود السورية- العراقية، وغالبية سكانها من الآشوريين السريان، والکرد إضافة للعرب، يحيط بها نهر دجلة من الجنوب والشرق والشمال، ولهذا السبب أطلق عليها اسم جزيرة.
- **اللغة الكرمانجية:** إحدى اللهجتين الرئيسيتين اللتين تحويهما اللغة الكردية والتي تعتبر فرعاً من المجموعة الإيرانية، وتعرف على أنها لهجة الشمال لتنتشر في الأقاليم الكردية من كردستان الشمالية (تركيا) والغربية (سورية) والقوقاز، كما تنتشر في الإقليم الشمالي لكردستان إيران والعراق.
- **النقشبندية:** إحدى الطرق الصوفية من تعاليم الطريقة في العالم الإسلامي، والأوسع انتشاراً في منطقة آسيا، نشأت في بخارى أواخر القرن 14م، على يد محمد بن بهاء الدين البخاري النقشبندي (1318-1389)، وطورت لاحقاً لتعرف بالخالدية، انتشرت هذه الطريقة بشكل واضح وبارز في الأراضي العثمانية ضد ما يسمى بالامتيازات الأجنبية وأصبحت قوة حكومية في العام 1820، مطالبة بإعادة الاسلام كمبدأ توجيهي للإصلاح.
- **القادرية:** هي إحدى الطرق الصوفية السنية، تنتسب إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني (الكيلاني) والشيخ أحمد بن أبي الأنوار الرافعي، ومنتشر أتباعها في بلاد الشام والعراق ومصر وشرق أفريقيا، وكان لها الأثر الكبير في نشر الإسلام في قارة أفريقيا وآسيا، والوقوف في وجه المد الأوروبي تجاه المغرب العربي.
- **الدولة الصفوية:** دولة نشأت في بلاد فارس (إيران) على يد آل صفويان وهم من سلالة الشاهات، حكموا البلاد منذ عام 1501 وحتى احتلال الدولة الهوتاكية الأفغانية لبلاد فارس عام 1722. استردوها مرة أخرى عام 1736، حيث امتد حكمها ليصل إيران الحديثة، أذربيجان وأرمينيا، وجورجيا وشمال القوقاز، أفغانستان وباكستان، تركمانستان وأوزباكستان، وأجزاء من تركيا.
- **حزب الاتحاد والترقي (Union and Progress Committee):** حركة سياسية وأول حزب سياسي تشكل في الدولة العثمانية من المنقذين والضباط ورجال الدولة، فمنذ الانقلاب الدستوري عام 1908

حتى هزيمة الدولة في الحرب العالمية الأولى وتوقيع معاهدة مودروس Modrus عام 1918 أخذت توجه مقدرات الدولة العثمانية وتدير شؤونها، تأسس الحزب في العام 1865 تحت اسم "جمعية تركيا الفتاة"، التي عارضت حكم السلطان عبد الحميد بن عبد المجيد أواخر القرن التاسع عشر، وطالبت بالإصلاح، وسعت إلى إقامة حكومة دستورية واستخدام النظم الحديثة في الإدارة والجيش وتحقيق الحرية والمساواة، وتوقف تدخل الدول الأوروبية في شؤون الدولة العثمانية.

- **معاهدة "فرانكلين- بويون":** معاهدة صلح تركية- فرنسية منفردة وقعها المفوض الفرنسي "فرانكلين- بويون" في أنقرة بتاريخ 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1921، وتعتبر نقطة هامة في سقوط نظام سيفر في الشرق الأوسط، وانهايار جبهة دول الحلفاء المعادية لتركيا، وبموجبها تم انهاء حالة الحرب بين فرنسا وتركيا، وتخلت فرنسا عن "معاهدة سيفر" واعترفت بحكومة أنقرة.
- **انقلاب عام 1971:** هو الانقلاب العسكري التركي حدث بتاريخ 12 آذار/ مارس 1971، وهو ثاني انقلاب عسكري بعد أحد عشر عاماً من سابقه الذي حدث عام 1960، وعُرف بـ"انقلاب المُدكَّرة"، حيث أرسل الجيش مذكرة عسكرية إلى رئيس الحكومة آنذاك "سليمان ديميريل" طالبه فيها بالتحلي، وعلى إثرها قدّم ديميريل استقالته وتحولت تركيا دون أحداث إلى نظام الثاني عشر من مارس.
- **الحزب الديمقراطي الكردستاني:** المعروف بـ (الباريتي)، هو أكبر حزب جماهيري كردي في العراق، تأسس في العام 1946، واختار مؤسسه المنتمون لأحزاب ومنظمات وشخصيات مختلفة الأفكار والتوجهات مبدأ (الاتحاد الاختياري مع الشعب العربي في العراق) لتطوير الحركة الوطنية لكردستان العراق، إضافة إلى المطالبة بالحقوق القومية والثقافية المشروعة للأكراد.
- **حزب الإتحاد الوطني الكردستاني:** المعروف بـ (يكتي)، تأسس في العام 1975، وهو حزب سياسي علماني ليبرالي، يحمل شعار حق تقرير المصير والديمقراطية وحقوق الإنسان للأكراد في العراق بزعامة جلال طالباني.
- **التركمان:** هم أفراد العرق التركي الذين تناسلوا من سلالة جدهم الأسطوري أوغوزهان بأحفاده 24 حفيد، وهم أصل الترك ويتواجدون في تركمانستان وتركية وأذربيجان وأفغانستان وإيران والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن وليبيا، ويتكلم التركمان اللغة التركمانية، وهو فرع من مجموعة اللغات التركية المنبثقة من اللغات الألتية (Altaic Languages).
- **اليمنية الوسطية:** السياسة أو المنهجية الأقرب إلى اليمين في الطيف السياسي بين اليمين واليسار، اليمين الذي يدعو إلى التدخل في حياة المجتمع للحفاظ على تقاليده وتعزيز هيكل النظام القائم؛ في

مقابل اليسار الذي يدعو إلى فرض المساواة بين أفراد المجتمع والتغيير الجذري للأنظمة والقوانين القائمة، وفي الوقت ذاته هي أقرب إلى الاعتدال بين اليمين واليسار (الوسطية) من غيرها من المتغيرات اليمينية.

- **معايير كوينهاجن:** شروط وقواعد وضعها الاتحاد الأوروبي في لقاء القمة الذي انعقد عام 1993 في كوينهاغن، والتي تحدد ما إذا كانت الدولة المتقدمة مؤهلة للانضمام للاتحاد الأوروبي أم لا؛ وهي **معايير سياسية** تتمثل في ضمان استقرار مؤسسات الدولة المرشحة والحفاظ على الديمقراطية، وضمان حقوق الإنسان وحماية الأقليات لديها. **معايير اقتصادية** تتمثل بضرورة تمتع الدولة المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي باقتصاد سوق مستقر والقدرة على تحمل ضغط التنافس في السوق الداخلية الأوروبية. و**معايير "Acquis"** وتتمثل في استعداد الدولة المرشحة لتكييف إدارتها وقوانينها مع قانون الاتحاد الأوروبي.

- **حزب البعث:** حزب سياسي قومي عربي علماني نشأ في سوريا في العام 1947، في الوقت الذي كانت فيه سوريا لا تزال تحت حكم الإنتداب الفرنسي، تؤكد أيديولوجية الحزب على هدف القومية العربية المتمثل بشعار "وحدة حرية اشتراكية". انتقلت أفكار البعث إلى العراق في العام 1949 عن طريق المدرسين السوريين، وكان الحزب الحاكم للعراق منذ العام 1968 حتى سقوط نظام صدام حسين عام 2003 على أيدي قوات التحالف الأمريكي والبريطاني. وهو الحزب الحاكم في سوريا منذ العام 1963 وحتى الآن.

## فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	أ
	الشكر والتقدير	ب
	الملخص بالعربية	ت
	الملخص بالإنجليزية (Abstract)	ج
	مصطلحات الدراسة	خ
	فهرس المحتويات	ر
	قائمة الأشكال	ص
	قائمة الملاحق	ص
	المقدمة	1
<b>1.</b>	<b>الفصل الاول: الإطار النظري للدراسة</b>	28-4
<b>1.1</b>	منهجية الدراسة ومحدداتها	4
<b>1.1.1</b>	أهمية الدراسة	4
<b>1.1.2</b>	أهداف الدراسة	4
<b>1.1.3</b>	اشكالية الدراسة	5
<b>1.1.4</b>	فرضية الدراسة	6
<b>1.1.5</b>	محاور الدراسة	6
<b>1.1.6</b>	منهجية الدراسة	7

9	هيكلية الدراسة	1.1.7
10	نظريات الدراسة والأدبيات السابقة	1.2
10	نظرية الدراسة	1.2.1
17	الواقعية في اطار السياسات التركية تجاه القضية الكردية	1.2.2
21	الأدبيات السابقة	1.2.3
40-29	الفصل الثاني: تاريخ الشعب الكردي	.2
29	المقدمة	
29	من هم الاكراد؟	2.1
31	أين يتمركز الأكراد: التوزيع الجغرافي	2.2
32	الأكراد: جماعات إثنية بدون دولة قومية	2.3
34	التنوع اللغوي لدى الأكراد	2.3.1
35	مشروع بناء الأمة والدولة القومية الكردية	2.3.2
36	علاقات القوى الخارجية تاريخياً بالقضية الكردية	2.4
40	ملخص الفصل	
68-41	الفصل الثالث: أسس السياسة التركية تجاه القضية الكردية	.3
41	المقدمة	
42	معاهدة سيفر: المرجعية القانونية للأكراد	3.1
45	معاهدة لوزان: القفز عن حقوق الأكراد	3.1.1
47	تتكر تركيا للمعاهدات التاريخية التقليدية مع الأكراد	3.1.2

50	السياسة الخارجية التركية	3.2
54	ركائز السياسة الخارجية التركية	3.2.1
57	حملات العنف السياسي ضد الأكراد	3.2.2
61	النشاط السياسي للأكراد عبر الأحزاب اليسارية الكردية	3.3
63	سياسة التهميش للأكراد اقتصادياً وتعليمياً	3.4
65	استمرار المقاومة الكردية للحكومة التركية	3.5
68	ملخص الفصل	
93-69	الفصل الرابع: لعنة الموقع	.4
69	المقدمة	
69	الأكراد في العراق وعملية الانتقال السياسي بعد عام 2003	4.1
72	التدخل العسكري التركي في شمال العراق	4.1.1
76	التدخل الأمريكي والمخاوف التركية من استقلال أكراد العراق	4.1.2
79	الأكراد في تركيا: استمرارية اللا اعتراف بهم!	4.2
81	رفض التنوع العرقي في تركيا	4.2.1
82	معارضة المؤسسة العسكرية لاستقلال الأكراد	4.2.2
84	تحقيق الأمن القومي: تحالفات تركيا السياسية والاستراتيجية	4.2.3
87	محاولات الحكومة التركية لصهر وتذويب العنصر الكردي "أترك الجبل"	4.3
89	الإنكار والإنصهار والقمع: لا حل سلمي للصراع	4.4

93	ملخص الفصل	
118-94	الفصل الخامس: وصول "حزب العدالة والتنمية" للحكم، ومساعي الانضمام للإتحاد الأوروبي (EU)	5.
94	المقدمة	
95	تركيا: الأمن أولاً	5.1
99	الاستعداد لاستيعاب الأكراد	5.1.1
101	سعيًا لدخول الاتحاد الأوروبي: بعض التحولات أو الخضوع للشروط الدولية	5.1.2
104	تقديم تركيا نفسها كقوة إقليمية في المنطقة	5.2
107	التحرك التركي في الدائرة العربية	5.2.1
111	تشجيع مبادرات السلام: لكسب الوفاق الداخلي مع الأكراد	5.3
114	تجديد الصراع بين تركيا والأكراد: حزب العمال الكردستاني هدفاً	5.3.1
117	ملخص الفصل	
130-119	الفصل السادس: السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية والمستجدات السورية الراهنة	6.
119	المقدمة	
119	الموقف التركي من المستجدات السورية: المحددات والاعتبارات	6.1
122	التدخل السياسي والمصلي في الحالة السورية	6.2
125	تركيا الجديدة: وسياسات "القوة العسكرية" مع أكراد سورية	6.3
127	السياسة الخارجية التركية وخلق "منطقة آمنة" شمال سورية	6.4

130	ملخص الفصل	
131	الخاتمة	
137	قائمة المصادر والمراجع	
157	الملاحق	

### قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
33	أعداد الأكراد ونسب توزيعهم على الدول الأربعة التي يتواجدون فيها	شكل (2.1)

### قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
159	خريطة كردستان الكبرى	ملحق (1)
160	معاهدة سيفر	ملحق (2)
162	معاهدة لوزان	ملحق (3)



## المقدمة

شكّلت الحرب الأمريكية وقوات التحالف على العراق عام 2003 مرحلة انتقالية بالنسبة للسياسة الخارجية التركية والأمن القومي التركي، وكان لها تأثيراتها وتداعياتها على مجمل السياسات والثوابت التركية تجاه العراق، والدور التركي في الشرق الأوسط، إضافةً إلى صلاتها مع الاتحاد الأوروبي، حيث أن الدولة التركية وبعد انتهاء الحرب على العراق شهدت تغيرات استراتيجية كبيرة، ومعادلات إقليمية ودولية جديدة وكانت الأكثر تأثراً بهذه التغيرات.

تعد السياسة الخارجية في العلاقات الدولية، محرك للعلاقات بين الدول بصورة عامة، فإذا كانت العلاقات الدولية تُعبّر بشكل عام عن التفاعلات الحاصلة بين الدول والوحدات الدولية، فالسياسة الخارجية تُعبّر عن السلوك الذي تتخذه الدولة الواحدة في تفاعلاتها بهدف خدمة مصالحها وأمنها القومي وتحقيق ما تمارسه تجاه استراتيجية محددة. كما تُحكّم السياسة الخارجية متغيراتٍ داخلية وأخرى خارجية تحدد نوع هذه السياسة، إضافةً إلى طبيعة النظام السياسي للدولة، هذه الصيغة تُميّز العلاقات الدولية بشكل عام، والعلاقات التركية مع دول الجوار والوحدات الأخرى الموجودة داخلها والمحيط بها بشكل خاص.

وصل "حزب العدالة والتنمية" إلى الحكم في تركيا عام 2002، عقب فترة من الحكومات العلمانية التي استمرت منذ عام 1991، بالتزامن مع دعوات حركات المجتمع المدني بشكل متزايد لمراجعة ماضي البلاد؛ ابتداءً من الإبادة الجماعية للأرمن، وصولاً إلى القمع المستمر للأكراد، وما يحتويه تاريخ البلاد من انقلابات عسكرية وقمعٍ للأحزاب السياسية، وخاصةً الأحزاب الإسلامية، إضافةً إلى عدم التوافق بين الديمقراطية والإسلام في الحالة التركية.

جاء "حزب العدالة والتنمية" ليكون حزباً سياسياً إسلامياً عابراً للحدود وفقاً لأيديولوجية الإسلام السياسي؛ أكثر من كونه حزباً للمتدينين دينياً، ويعمل من منصة دينية معتدلة مؤدية للديمقراطية، من خلال الخصائص التاريخية والهيكلية الثقافية والمؤسسات السياسية في أي بلدٍ وما تحدّثه من انعكاسٍ ديمقراطي. وليمنح تركيا أهمية كبيرة في سياساتها الداخلية والخارجية، لتزايد احتمالية استقرار حكم الحزب الواحد داخل البلاد وخارجها، والذي يسعى إلى تحقيق الأهداف العامة للدولة، مقارنةً بالأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا، ومعالجة المظالم الدينية دون تبني الإسلاموية، إضافةً إلى تأييده لتعريف المواطنة المدني بدلاً من تعريفها العرقي.

كذلك جاء "حزب العدالة والتنمية" للتأثير على الثقافة المحلية التركية، فهذا الحزب يعطي أهمية خاصة لمفهوم الدولة الاجتماعية، ويؤمن بأن الإنسان مصدر للتطور الاقتصادي، ويؤكد سعيه للحفاظ على قيم الأسرة والشباب من خلال دعم السياسات والبرامج التعليمية والتدريبية التي تخدم هذا الهدف.

وضعت تركيا في البداية هدف في سياستها الخارجية قائماً على "مبدأ تصفير المشكلات" مع جيرانها، مما جعل هذه المنطقة تأخذ حيزاً واسعاً في إطار هذه السياسات. حيث عمد صناع القرار إلى توجيه اهتماماتهم ونشاطاتهم تجاه القضية الكردية والدول المجاورة التي يسكنها الأكراد (العراق، سورية، وإيران)، في ظل مواجهة الدولة التركية للمطالب القديمة للمواطنين الأكراد فيها، في موقف مزدوج من تركيا تجاه أكراد الداخل وأكراد الخارج. إلا أنها تحولت في سياستها الخارجية إلى سياسة هجومية خاصة تجاه كل من العراق بعد انتهاء حرب عام 2003، وسورية بعد الأزمة عام 2011، وذلك لغايات الحفاظ على موقعها الأقليمي والدولي.

تزامن وصول "حزب العدالة والتنمية" إلى الحكم مع حدوث تغيّر جذري في هرم السلطة لدى دول الجوار أثناء حرب العراق عام 2003، الذي يعد نقطة تحول؛ أثرت بشكل كبير على مجريات وسياسات دول المنطقة وأدت إلى تغيير خارطتها، حيث أثر المتغير الأمريكي في العراق على مجمل مواقف هذه الدول وحتى تحالفاتها الإقليمية والدولية. هذا التغيير دفع تركيا وفي سياستها تجاه القضية الكردية لانتهاج استراتيجية تتوافق مع الوضع القائم، باعتبار أن هذه القضية تشكل تهديداً لأمنها القومي.

تحتوي الدولة التركية على عدد من الهويات الفرعية لمواطنيها (الأكراد، الأرمن، اليونانيين، الأبخازيين، الألبان، العرب، الآشوريين، البوسنيين، الشركس، الجورجيين، البوماك- البلغار، والغجر)، منها ما يُبنى على الانتماء العرقي كما في الحالة الكردية، فالأكراد الذين يعيشون في المناطق الحدودية العراقية والتركية والإيرانية والسورية (يقيم ما يقارب 50% من مجمل عددهم عالمياً في الدولة التركية)، وعلى الرغم من ذلك فقد حاولت تركيا جعل القضية الكردية شأنًا داخلياً ثانوياً، إلا أنه ومع انتهاء الحرب على العراق عام 2003، تحولت القضية الكردية إلى قضية سياسية لها أبعادها الدولية.

سوف تناقش الدراسة القضية الكردية بعد حرب العراق عام 2003 والسياسات التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه هذه القضية؛ بما يتضمن المبادرة التي طرحتها حكومة "حزب العدالة والتنمية" لحل القضية الكردية في تركيا عام 2009، ردود أفعالها ومواقفها تجاه الأحداث المتتالية بشأن القضية الكردية منذ انتهاء الحرب على العراق عام 2003، مروراً بالمرحلة الانتقالية\_مفاوضات أوسلو عام 2011- بين رئيس المخابرات التركية وزعيم حزب العمال الكردستاني "عبد الله أوجلان" برعاية نرويجية،

وحتى -مفاوضات اميرلي عام 2012- والتي تمت بين جهاز المخابرات العامة وأوجلان بشكل مباشر ودون وساطات أجنبية. مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الإحاطة بطبيعة ومضمون التفاعلات العراقية-التركية- الكردية ما بعد حرب عام 2003 والاستدلال من خلالها.

وذلك من خلال تفعيل أدوات سياستها وتوسيع دائرة نشاطها وصناع القرار لديها تجاه عدة دول والتي كانت من ضمنها دولة العراق التي يجمعها الجوار بعد حرب العراق عام 2003، والتواصل الكبير في تاريخ الإمبراطورية العثمانية، ومما جعلها تبرز دورها الإقليمي في المنطقة الموقع الجغرافي والاستراتيجي الهام الذي تتميز به، إذ تعد تركيا همزة وصل بين الشرق والغرب إضافةً إلى أن جيشها يمثل قوة هامة دولياً.

كما ستناقش الدراسة التطورات السياسية على الساحة الدولية منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين والتي أدت إلى التدخل الأمريكي والأوروبي في القضية الكردية، ومحاولاتهم لطرح وساطتهم للحل؛ الأمر الذي أدى إلى تصاعد الحركة الوطنية الكردية، وتزايد الوعي لدى الأكراد بضرورة الاستقلال الذاتي.

## الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

### 1.1 منهجية الدراسة ومحدداتها

#### أهمية الدراسة

تعدّ دراسة كلٍ من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية من أهم مباحث العلاقات الدولية، باعتبارها أحد خصائص النظم السياسية الحديثة، وذلك لتداخل وترابط العوامل الداخلية بالعوامل الخارجية وتأثير كلٍ منها على الأخرى وفي عملية التغيير. وعليه تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تتناول فترة زمنية حديثة فيما يتعلق بسياسات الدولة التركية المنتهجة تجاه القضية الكردية خاصةً بعد وصول "حزب العدالة والتنمية" ذو التوجه الإسلامي إلى الحكم في تركيا؛ تزامناً مع انتهاء حرب العراق عام 2003، وتتبع إستراتيجياتها وكيفية تفاعلها مع المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية وتحديداً العراق؛ لما لتركيا من خصوصية في هذا السياق لأكثر من سبب تاريخياً وجغرافياً. ومعرفة ما إذا كان العامل الديني حاسماً لدى صناع القرار في تركيا فيما يتعلق بمواقفها وردود أفعالها تجاه بالقضية الكردية داخلياً وخارجياً، أم أن تركيا تعتبر عامل المصلحة الوطنية العليا للدولة التركية كعامل محدد في تعاملها مع هذه القضية.

من ناحيةٍ أخرى تهتم هذه الدراسة بمرحلةٍ مهمةٍ من تاريخ الأكراد، حيث ترتب على وصول "حزب العدالة والتنمية" إلى الحكم في تركيا، تحولات سياسية كبيرة تجاه القضية الكردية؛ وعليه لا بد من معرفة مدى التغيير الذي طرأ على العلاقة بين تركيا والأكراد ضمن هذا السياق، وما أحدثه وصول هذا الحزب من تغيير في السياسة الداخلية لتركيا، ورصد السياسة الخارجية لها وما تحققه وتسعى لتحقيقه في سبيل المحافظة على الأمن القومي التركي، واستقرار المنطقة الإقليمية وتوازنها؛ في ظل الدعوات إلى ضرورة ادماج تركيا في محيط غربي أوروبي يضمن لها مصالحها، إضافةً إلى التدخل الغربي ودوره في تعزيز هذا المنحى.

#### أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- فهم العلاقة بين الدولة التركية والأكراد داخلها خلال فترة حكومة "حزب العدالة والتنمية"، وما أحدثته هذه الحكومة من تغييرات في سياساتها الداخلية محلياً، والخارجية إقليمياً ودولياً.
- بيان تأثير العامل الإسلامي في اختلاف الخطاب السياسي لدى "حزب العدالة والتنمية" الذي أعلن عن نفسه بأنه حزب معتدل؛ وممارساته تجاه القومية الكردية.

- تحليل التصادم بين "فكرة القومية" و"فكرة الدولة"؛ وما أدى إليه من اختلاف في خطاب تركيا السياسي خارجياً أمام الغرب لتحقيق مصلحة الإنضمام للإتحاد الأوروبي، وداخلياً بحرمان الأكراد من حقهم في الإستقلال.
- توضيح السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية بعد حرب العراق عام 2003، وانعكاساتها على العلاقة بين الطرفين، لفهم توجهات الدولة التركية، ودافعها، ومحدداتها من أجل إيجاد حل دائم للقضية الكردية على المستوى الداخلي في تركيا، وعلى المستوى الإقليمي ودول الجوار خاصة العراق في سياق التحول السياسي.
- تحليل الدور الإقليمي لدول الجوار وتحولاته والانعكاسات التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على سياسات تركيا تجاه القضية الكردية.
- فهم إلى أي حد كانت سياسة الدولة التركية تجاه الأكراد تابعة للعوامل، والمتغيرات الخارجية في العراق من خلال تتبع تغيرات المواقف السياسية على طول مسار المرحلة ما بعد الحرب على العراق عام 2003.
- التعرف على دور الدول الغربية وتأثيراتها في خلق التوازن بين الأطراف المتنازعة وصولاً للاستقرار الإقليمي.

### إشكالية الدراسة

منذ نشوء الدولة التركية الحديثة ظلت سياساتها تجاه الأكراد موحدة؛ رغم تشكيل القومية الكردية نسبة كبيرة من المجتمع التركي مع وضوح تمايزهم القومي والعرقي، إلى أن تولّى حزب سياسي إسلامي للحكم في تركيا الأمر الذي أدى إلى الاختلاف فيما يتعلق بالأمن القومي والمصالح الداخلية وكذلك السياسة الخارجية للدولة في المنطقة، وعليه تتناول هذه الدراسة وصول حزب سياسي إسلامي إلى الحكم في تركيا وما يترتب عليه من تغيرات في سياسات الدولة الداخلية والخارجية تجاه القضية الكردية.

في العام 2002 وصل "حزب العدالة والتنمية" إلى الحكم في تركيا، هذا الحزب الذي يعتبر الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص في خطابه السياسية على عدم التعبير عن كونه حزب إسلامي؛ وإظهار احترامه للحريات الدينية والفكرية وانفتاحه على العالم وبناء سياساته على التسامح والحوار، إلا أن عدم الاعتراف بالقومية الكردية يشكل تناقضاً في خطابه السياسية.

في العام 2003 وبعد الحرب على العراق تصاعدت وتيرة المشكلة الكردية لتستقطب اهتماماً دولياً كانت تركيا في منأى عنه، وأخذت تخرج من نطاق المشكلة الداخلية لتلقى دعماً دولياً كبيراً، وعليه تكمن

إشكالية الدراسة في البحث عن أهم المنعطفات والتغيرات التي طرأت على السياسة التركية تجاه القضية الكردية خاصةً بعد وصول "حزب العدالة والتنمية" إلى الحكم عام 2002؛ بالتزامن مع انتهاء حرب العراق عام 2003، وما ترتب على كل منهما من تأثيراتٍ، في ظل حرص تركيا على استغلال موقعها الاستراتيجي تجاه أكراد المنطقة، ولعب دور إقليمي.

إن السؤال الرئيس الذي تحاول الدراسة الإجابة عنه هو:

**هل اتبع حزب أردوغان ذا الطابع الأخواني- الإسلامي عند وصوله للحكم نهجاً مختلفاً في التعامل مع قضايا الأمن القومي-القضية الكردية- كدراسة حالة، مقارنةً بالحكومات العلمانية السابقة؟**

### فرضية الدراسة

- إنَّ وصول "حزب العدالة والتنمية" إلى الحكم سيؤدي إلى اختلاف السياسة التركية تجاه القضية الكردية داخلياً وخارجياً بتبنيها نهجاً أكثر مرونة في التعامل معها؛ مما سيؤدي إلى تزايد مطالب أكراد تركيا ومحاولاتهم الحصول على استقلال ذاتي؛ خاصةً في ظل الظروف المستجدة بعد احتلال العراق وتطور المشكلة الكردية - العراقية، ومحاولات أكرادها الحصول على الفيدرالية وإقامة إقليم كردستان العراق.
- إنَّ سياسة الإدماج الوطني التي انتهجتها تركيا في عهد أردوغان؛ ستؤدي إلى إحداث تغيير في علاقة تركيا مع الأكراد بشكلٍ خاص، وعلاقة تركيا مع دول المنطقة بشكلٍ عام خلافاً لما كانت عليه في ظل الأحزاب القومية العلمانية.

### محاور الدراسة

1. مرتكزات وأسس السياسة التركية تجاه الأكراد، إضافةً إلى المعاهدات التاريخية المقررة لحقوق الأكراد.
2. تأثير وصول "حزب العدالة والتنمية" إلى الحكم على السياسات التركية المتبعة إزاء القضية الكردية داخلياً وخارجياً.
3. عملية الانتقال السياسي بعد حرب العراق عام 2003، وطبيعة كلٍ من السياسة الداخلية والخارجية التركية تجاه القضية الكردية ضمن السياق الجيو- سياسي والعسكري والأمني لهذه العملية، تزامناً مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا.
4. دوافع الدولة التركية للتوجه نحو إيجاد تسوية للقضية الكردية، والأهداف التي تسعى لتحقيقها تركيا وإقليمياً؛ فيما إذا كانت انطلاقاً من الإسلام السياسي أم المصالح الوطنية العليا للدولة التركية.

5. العلاقة الرابطة بين طلب تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ وعلاقة تركيا مع الأكراد.
6. تركيا وسياسات القوة العسكرية مع أكراد سورية، وتوجه السياسة الخارجية التركية لخلق منطقة آمنة في الشمال السوري.

### منهجية الدراسة

تتخذ القضية الكردية إضافةً لبعدها الداخلي في تركيا بعداً إقليمياً ودولياً، ولغايات تفسير السياسة التركية تجاه القضية الكردية داخلياً بعد وصول "حزب العدالة والتنمية" للحكم في تركيا، وخارجياً بعد الحرب على العراق عام 2003؛ تعتمد هذه الدراسة منهج اتخاذ القرار، ومنهج صنع القرار في دراسة السياسة الداخلية والخارجية التركية في عهد "حزب العدالة والتنمية" مع التركيز على مبادئها وأهدافها لتأثير كل واحدةٍ منها على الأخرى؛ وذلك بتناول متغيرات البيئة الداخلية (الناشئة عن البيئة المحلية الجغرافية والبشرية ومدى توافر الموارد الاقتصادية، ومختلف العوامل المجتمعية والثقافية، إضافةً إلى المواقف والقوى الوطنية والأحزاب السياسية)، ومتغيرات البيئة الخارجية (العوامل والظروف لما وراء حدود الدولة المتمثلة في بنية النسق الدولي والحوافز والسلوكيات والتفاعلات الناشئة على المستوى الدولي، والتي تتطلب أفعال وردود أفعال بشأنها من الدول الأخرى)، إضافةً إلى الخصائص النفسية والشخصية التي تؤدي دوراً كبيراً في عملية وضع السياسة الخارجية وتوجيه صانع القرار التركي تجاه القضايا الدولية والإقليمية.

من خلال ما سبق يتم تحديد السياسة الداخلية والخارجية التركية تجاه القضية الكردية وبيان الكيفية التي تتفاعل بها الدولة التركية مع تأثيرات القضية الكردية على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي في إطار النظام الدولي، وذلك برصد الأفعال وردود الأفعال والتفاعلات بين تركيا باعتبارها دولة قومية، والوحدات السياسية الأخرى المحيطة بها ذات العلاقة بالقضية الكردية والمتمثلة بالعراق وسوريا وإيران، وبيان الكيفية التي تتفاعل بها الدولة التركية مع الواقع الدولي نفسه من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها اتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الخارجيين الذين تتفاعل معهم.

### منهج صنع القرار واتخاذ القرار تعريفاً

يستخدم **منهج صنع القرار** بهدف فهم السلوك الخارجي للدولة، ويتم ذلك من خلال دراسة العوامل والمتغيرات المؤثرة في عملية صياغة القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر؛ وتبدأ هذه العملية عند مواجهة الدولة لموقف معين أو أزمة دولية مفاجئة، وبناءً على توافر معلومات معينة يتم اختيار بديل من مجموعة

بدائل لاتخاذ القرار المناسب. هذا القرار الذي من المفترض أن يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر للدولة.<sup>1</sup>

أما منهج اتخاذ القرار فهو يستخدم لصناعة السياسة الداخلية للدولة، فيقول ديفيد آيستون بأن اتخاذ القرار "هو مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع"<sup>2</sup>. كما يعني منهج اتخاذ القرار الدراسات الشاملة لمختلف العناصر الواجب أخذها في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة، أي أن هذا المنهج يقوم بتحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بالموقف وبيان العلاقات بين هذه المتغيرات.<sup>3</sup> حيث أن العلماء في العلوم السياسية يبحثون في القرارات التي تؤثر على الناخبين والمشرعين والتنفيذيين والسياسيين، وقيادة الجماعة الضاغطة وغير ذلك من القوى التي تدخل في نطاق المجتمع السياسي.

هذان المنهجان من أكثر المناهج المهمة في دراسة العلاقات الدولية؛ فتعتمد عملية فهم صنع القرار السياسي للدولة على معرفة طبيعة النظام السياسي الحاكم، ومدى التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي وذلك للتوصل إلى الأدوار الفعلية وليست الرسمية المنصوص عليها في وثائق الدولة، فبالرغم من وجود المؤسسات الرسمية لصنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية كالسلطة التنفيذية من وزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية والسلطة التشريعية وغيرها، إلا أن صانعو القرار الفعليون لهم مصالحهم سواء الحزبية أو الاقتصادية والتجارية والإيديولوجية.<sup>4</sup> وكذلك تحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بوضعي السياسات الخارجية عند إصدارهم قرارات معينة. ورائد هذا المنهج في التحليل أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي ريتشارد سنايدر.<sup>5</sup>

تمر عملية صنع وتنفيذ القرارات بمراحل متعددة تبدأ بعملية جمع المعلومات المتعلقة بقضية معينة، وتفسيرها في ظل الخبرات السابقة، ثم دراسة البدائل المتاحة وتقييمها، وصولاً إلى إعلان القرار وتنفيذه في الواقع العملي من خلال أفعال ونشاطات وبرامج عمل ملموسة سواء كان هذا القرار في إطار الفعل أو رد الفعل، لتأتي بعدها مرحلة ردود الأفعال والتقييم واستخلاص النتائج.

<sup>1</sup> - لويد جنسن، مترجم، تفسير السياسة الخارجية (الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989)، ص 317.

<sup>2</sup> - جيمس دورتي، مترجم، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص 305.

<sup>3</sup> - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم والاقترايات، الأدوات والمناهج (الجزائر: دار هومة، 2002)، ص 55.

<sup>4</sup> - المرجع السابق، ص 126-128.

<sup>5</sup> - اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987)، ص 34.



كما أن اتخاذ القرار ووفقاً لما يرى سنايدر عملية متتابعة المراحل وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين وعدد من العوامل مثل: الدوافع ومجالات الخبرة والاختصاص ونمط الاتصال المسيطر وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار. وكل ذلك يحدث من خلال تحديد الوسائل والأهداف ومن خلال التفاعلات التي تحدث بين جميع هذه الاعتبارات لانتاج قرار السياسة الخارجية تجاه قضية معينة.<sup>6</sup>

كما تعتمد الدراسة **المنهج التاريخي**؛ باعتباره أهم المناهج المستخدمة في العلاقات الدولية لفهم طبيعة تطور مسار العلاقة التركية - الكردية، وكذلك علاقة القوى الخارجية بالمنطقة والأكراد تاريخياً؛ لترابط البعدين التاريخي والسياسي.

وأخيراً تعتمد الدراسة **المنهج الوصفي - التحليلي**؛ لتحليل الأحداث والتحويلات التي مرت بها السياسة التركية تجاه القضية الكردية، وتحديد الأطر العامة لهذه السياسة وما صدر عن الحكومة التركية من تصريحات ومواقف وقرارات سياسية وتسليط الضوء على القضية الكردية ذاتها وتحليل تأثيراتها وتداعياتها في إطار الحرب على العراق عام 2003؛ ووصول "حزب العدالة والتنمية" إلى الحكم في تركيا؛ بناءً على المعطيات والمعلومات التي تجمع من المصادر والمراجع الأولية والثانوية المختلفة مثل؛ الإعلام، الصحف، وكتب ومقالات تحليلية حول الموضوع، حيث يتم مناقشة هذه المواد والمصادر وتحليلها في سياق الموضوع وتوظيفها من أجل معالجة إشكالية البحث.

## هيكلية الدراسة

تتكون الدراسة من ستة فصول:

**الفصل الأول:** يتناول الإطار النظري للدراسة، أما الفصول الأخرى فقد جاءت على النحو الآتي:

**الفصل الثاني:** تاريخ الشعب الكردي؛ والذي يوضح من هم الأكراد، أين يتمركز الأكراد: التوزيع الجغرافي، كما يتناول اعتبار الأكراد أكبر الجماعات الإثنية بدون دولة قومية، إضافةً إلى علاقات القوى الخارجية تاريخياً بالقضية الكردية.

**الفصل الثالث:** أسس السياسة التركية تجاه القضية الكردية؛ هذا الفصل يتحدث عن "معاهدة سيفر 1920" بصفتها المرجعية القانونية للأكراد، و"معاهدة لوزان 1923" والتي تم من خلالها القفز عن حقوق الأكراد التي حصلوا عليها بموجب "معاهدة سيفر"، وتترك تركيا للمعاهدات التاريخية التقليدية مع الأكراد، كما يتناول السياسة الخارجية التركية ويبين ركائزها، وما يترتب عليها من حملات العنف السياسي ضد الأكراد، إضافةً

<sup>6</sup> - المرجع السابق.

إلى ممارسة الأكراد نشاطهم السياسي من داخل الأحزاب اليسارية التركية، واستمرار المقاومة الكردية للحكومة التركية؛ بالرغم من سياسة التهميش للأكراد اقتصادياً وتعليمياً.

**الفصل الرابع:** لعنة الموقع؛ والذي يتناول الأكراد في العراق وعملية الانتقال السياسي بعد عام 2003، والتدخل العسكري التركي في شمال العراق، إضافةً إلى التدخل الغربي الأمريكي والمخاوف التركية من استقلال الأكراد في إقليم كردستان، وتحدثت الباحثة فيه حول الأكراد في تركيا واستمرارية عدم الاعتراف بهم، والأيدولوجية الرسمية الراضية للتنوع العرقي في تركيا، ومعارضة المؤسسة العسكرية لاستقلال الأكراد، وسعي تركيا لتحقيق أمنها القومي من خلال تحالفاتها السياسية والاستراتيجية، كما يستعرض هذا الفصل محاولات الحكومة التركية لصهر وتذويب العنصر الكردي في المجتمع التركي.

**الفصل الخامس:** وصول "حزب العدالة والتنمية" للحكم، ومساعي الانضمام للاتحاد الأوروبي؛ هذا الفصل يوضح استمرار النهج التقليدي للأمن وما نتج عنه من فشل التحول من المعاملة الأمنية المتشددة إلى المعاملة المعتدلة، وكذلك استعداد ومحاولات "حزب العدالة والتنمية" لاستيعاب الأكراد، والسعي لدخول الاتحاد الأوروبي ببعض من التحول الديمقراطي تجاه القضية الكردية وأزمة الهوية في تركيا. ويتحدث هذا الفصل أيضاً عن تقديم تركيا نفسها كقوة إقليمية في المنطقة، ما بين تشجيع مبادرات السلام؛ والإجراءات المعتدلة تجاه الأكراد، وأخيراً تجديد الصراع بين تركيا والأكراد باستهداف حزب العمال الكردستاني.

**الفصل السادس:** السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية والمستجدات السورية الراهنة؛ ويتبين من خلاله المحددات والاعتبارات المؤثرة على الموقف التركي من المستجدات السورية، وسياسات "القوة العسكرية" التي تستخدمها تركيا الجديدة في تعاملها مع أكراد سورية، وسعي السياسة الخارجية التركية لخلق "منطقة آمنة" لها في الشمال السوري.

## 1.2 نظريات الدراسة والأدبيات السابقة

### 1.2.1 نظرية الدراسة

#### الواقعية الكلاسيكية (Classical Realism)

تقوم هذه الدراسة على النظرية الواقعية الكلاسيكية، انطلاقاً من دراسة التاريخ للوصول إلى السلوك الدولي، وذلك من خلال التركيز على الدولة القومية باعتبارها وحدة التحليل الأساسية، لفهم واستيعاب الظواهر الدولية. يرى الواقعيون عدم تناسق المصالح بين الدول المختلفة، وإنما تتضارب الدول في مصالحها إلى درجة تقود بعضها إلى الحرب، والمفاهيم المركزية في الفكر الواقعي هي القوة وميزان القوى والمصلحة القومية، لذا يعتبر الواقعيون أن "لعبة ميزان القوى" هي الوسيلة الأكثر فاعلية والأفضل لإقامة السلام والاستقرار.<sup>7</sup>

اتبعت الواقعية منذ ظهورها مساراً تطورياً أدى إلى ظهور العديد من الاتجاهات داخل المنظور الواقعي. فالبداية الفعلية لظهور الواقعية كانت مع إسهامات "هانس مورغنثاو" Hans Morgenthau، والتي عُرفت بالواقعية الكلاسيكية، وتم تعديلها فيما بعد نتيجة تحولات في بنية البيئة الدولية. أيضاً ظهر اتجاهاً جديداً تمثل بالواقعية النيوكلاسيكية وما تفرع عنه من الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية، اللذين استندا إلى مفهوم الأمن، إلا أنهما اختلفا بشكل عميق في تحديد درجة توفير الأمن في النظام الدولي، هل هو محدد أم وافر؟ وهل تسعى الدول إلى توسيع نفوذها بناءً على ما تملكه من عناصر القوة التي تشكل حافزاً لها في التوسع والهيمنة أو أنها لا تتدفع إلا لتحقيق مستوى أدنى أو محدد من الأمن؟ هذا تجسد ميدانياً في مفهومي الضربة الوقائية والضربة الاستباقية؛ لأن الفوضى تدفع الدول إلى تحقيق أقصى قدر من القوة النسبية.<sup>8</sup> هذا الخلاف هو ما تم تناوله والنقاش عليه بين الواقعيين الهجومية والدفاعية - اللتين سيتم الحديث عنهما لاحقاً.

يُعتبر "مورغانثو"، من أبرز كتّاب الواقعية ومفكريها الذين طوروها إلى نظرية سياسية، وفي كتابه *سياسة الأمم* يقول أن مفهوم المصلحة هو أداة رئيسية في تحليل الواقعية السياسية لفهم السياسة الدولية. وترتبط المصلحة دائماً بلغة القوة، وتعتبر المصلحة المحددة بمفهوم القوة كمفهوم يصلح لتحليل مختلف

<sup>7</sup> - ناصيف يوسف حتي، *النظرية في العلاقات الدولية* (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 68.

<sup>8</sup> - John J. Mearsheimer, "an offensive realist between geopolitics and power," *Palgrave Macmillan*, Volume 8, Number 4, (December 2005), P.8. <http://goo.gl/UZrKqZ>.

سياسات الدول في أوقاتٍ مختلفة،<sup>9</sup> كما يمثل مفهوم المصلحة الوطنية معياراً وأداة أساسية في تحليل أهداف السياسة الخارجية.<sup>10</sup>

ويرى "مورغانتو" أن الواقعية هي: "السياسات التي تحكم عن طريق القوانين الوضعية التي تجد جذورها في الطبيعة الإنسانية، والمعلم الأساسي الذي يساعد الواقعية السياسية في إيجاد طريقها في خضم السياسة الدولية هو مفهوم المصلحة الذي يحدد في مفهوم القوة."<sup>11</sup>

يصنّف "مورغانتو" وضع الدول في العلاقات الدولية في إطار البحث عن القوة إلى ثلاث نماذج أساسية وهي:

1. سياسة المحافظة على الوضع القائم؛ على اعتبار أن القوة وسيلة تستخدمها الدولة للمحافظة على وجودها أو بقائها القومي.

2. السياسة التوسعية؛ هي سياسة تقوم بها الدولة لإحداث تغيير في توزيع القوة في النسق الدولي القائم، ومن خلالها تسعى الدولة للتأثير على سلوكيات وقرارات الدول الأخرى بما يتفق مع مصالحها الوطنية ومما يزيد من قوتها ومكانتها وسعة نفوذها السياسي.

3. سياسة الهيبة الدولية؛ وهي سياسة تستخدمها الدولة لبيان قوتها والحصول على هيبة لها في العلاقات الدولية والحفاظ عليها، وذلك تثبيطاً لمصالحها، والمحافظة على مجالها الحيوي وحلفائها، والإبقاء على مصالحها الوطنية، واستمرارية سيطرتها.<sup>12</sup>

هيمنت الواقعية الكلاسيكية على حقل العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، ومن أهم منطلقات النظرية الواقعية الكلاسيكية في تحليلها للسياسة الخارجية:<sup>13</sup>

• القوة: حسب الواقعيون هي الأساس في فهم وتفسير السياسات الدولية، التي تعد صراعاً من أجل القوة وأن مصالحها غالباً ما تتضارب مما يقودها ذلك إلى الحرب.

<sup>9</sup> - المرجع السابق، ص 68.

<sup>10</sup> - عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص 142.

<sup>11</sup> - عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص 116.

<sup>12</sup> - المرجع السابق، ص 205-207.

<sup>13</sup> - أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة (السليمانية: مركز كردستان للدراسة الاستراتيجية، 2007)، ص 230.

- تعتبر الدول من الفواعل الرئيسية في الساحة الدولية، وهي عبارة عن فواعل عقلانية، مما يعني أنها تسعى لتعظيم مكاسبها، وتقليص التكاليف اللازمة لتحقيق أهدافها.
- ترى الواقعية أن الدول تسعى إلى زيادة قوتها النسبية، فمثلاً في الحرب الباردة كل الدول كانت مهتمة بميزان القوة، وكل واحد فعل ما بوسعه من أجل تعظيم وزيادة قوتها النسبية.<sup>14</sup>
- تنظر الواقعية إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها عملية ترشيديّة أو عقلانية.
- الطبيعة البشرية هي التي تدفع بالدول إلى البحث عن المزيد من القوة.
- بيئة السياسة الدولية حسب الواقعيين هي بيئة الفوضى والحروب، وذلك لغياب سلطة عليا مركزية تنظم العلاقات بين الدول، لذلك لا تسلم بالاخلاق والقواعد القانونية، لأنه يصعب تحقيقها أو تطبيقها على السلوك الخارجي للدولة في إطار سعيها لتحقيق مصالحها.<sup>15</sup>
- وفق الطرح الكلاسيكي للواقعية، ذهب محللو السياسة الخارجية إلى تحليل عميق لأوضاع القوة النسبية في بيئة تتميز بالفوضوية وبالوجود الدائم لسياسات القوة مع وجود فواعل جديدة لتلغي المنطق القائل بأن الدولة هي الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية.
- يرى الواقعيون الجدد أن السبب الذي يجعل الدول تريد امتلاك القوة ليست الطبيعة البشرية حسب الطرح التقليدي، وإنما بنية النظام الدولي التي تجبر الدول على السعي إلى تعظيم القوة، في نظام يفتقر إلى وجود سلطة عليا تشرف على الدول، وهو الأمر الذي يجعل من الدول تتنافس فيما بينها على حساب الآخرين.
- تختلف الواقعية الكلاسيكية عن الواقعية الجديدة، في مفهوم القوة الذي تعتبره الواقعية الكلاسيكية وسيلة إضافةً إلى تركيزها على تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن وتوازن القوى.<sup>16</sup>

<sup>14</sup>- John measheiner, *the tragedy of great power politics* (New York: Norton, a company 2001), P20.

<sup>15</sup>- عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية (عمان: دار الشروق، 2010)، ص87.

<sup>16</sup>- عبد الناصر جندي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)،

## الواقعية الكلاسيكية الجديدة (Neo-Classical Realism)

شكل انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة تحولاً عميقاً في المسلمات النظرية التي سادت النظام الدولي، أهمها التحول في منطلقات المدرسة الواقعية حيث ظهر تياران أساسيان: الواقعية "الدفاعية" والواقعية "الهجومية" في إطار الواقعية الكلاسيكية الجديدة. هذان التياران يُجمعان على أن الدولة هي المعطى الأساسي كونها الكيان القادر على أن يكون له أهدافه ومصالحه "STATISM" أي أنها الفاعل الوحيد في السياسة الدولية،<sup>17</sup> وما تُركّز عليه الواقعية الكلاسيكية الجديدة هو أن الدول المستقلة ذات السيادة هي فاعل وحدوي (الدولة ككل واحد) وعقلاني يسعى إلى تحقيق أمنه الخارجي.

كما تُحاول تقليل الفجوة في العلاقة ما بين البيئتين الداخلية والخارجية، وتأثير كلٍ منها على الأخرى، بحيث قدمت مواقف لإعادة النظر في مستويات التحليل المعتمدة في تفسير السلوك الخارجي وإعطاء أهمية للمحددات الداخلية والمحددات النسقية.

الواقعية الدفاعية والتي من أهم روادها أهم روادها: Stephen Van Evara/ Robert Jervis/ Joseph Grieco. ترى أن الفوضى الدولية "anarchy international" جعلت الأمن الدولي أولوية الدول ضمن سياق سياستها الخارجية الأمر الذي جعل منه متوافراً، كما كان اتجاه الدولة "كفاعل وحيد" هو الاستعداد للدفاع عن نفسها في مواجهة الأخطار والتهديدات التي قد تمثلها الدول المارقة.<sup>18</sup>

وعليه فإن كل الدول تسعى إلى تحقيق أمنها الوطني في ظل فوضوية النظام الدولي، باعتبارها فواعل عقلانية عليها أن تعمل على ضمان أمنها من أي تهديد يمكن أن تطرحه البيئة الدولية، من خلال تبني أحد الخيارين التاليين في سياستها الخارجية:<sup>19</sup>

1. السعي نحو تحقيق قوتها انفرادياً.
2. السعي لبناء تحالفات شرط أن تلعب هذه الدولة دور المسيطر على هذا التحالف.

<sup>17</sup>- Gideon Rose. "Neoclassical realism and theories of foreign policy," *World politics*, Vol: 51. n 1 (october 1998): P149.

<sup>18</sup>- Ibid, P150.

<sup>19</sup>- Volker Rittberger, "Approaches to the study of foreign policy derived from international relations theories," PP: 12-13. From internet site:

[www.bepress.com/cgi/viewcontent.cgi?contextforum&pdf](http://www.bepress.com/cgi/viewcontent.cgi?contextforum&pdf)

طورت الواقعية الدفاعية فرضياتها لتبين من خلالها أثر البيئة الداخلية للدولة في تحديد طبيعة التوجه الخارجي للدول، ففي حالة وجود خطر خارجي، الدولة تجند مجموع القدرات العسكرية، الاقتصادية والبشرية، حيث أن إدراك هذا الخطر يرتبط بذاتية القادة السياسيين، الذين يوجهون الوسائل المستعملة في الدفاع إلى المصالح الحيوية فقط، وأكبر مصلحة حيوية هي الأمن.

كما طرحت الواقعية الدفاعية، إدراك صناع القرار على عكس ما تم تداوله سابقاً لدى الواقعية البنوية لوالترز، فتوزيع القوى والتحويلات الدولية مرتبط أساساً بإدراكات القادة الوطنيين، ويؤكدون ذلك انطلاقاً من تشبيهات تاريخية وأخرى إدراكية، حيث أن إدراك القادة السياسيين للأخطار يؤدي إلى الاستقرار المنتظر حسب الواقعية الدفاعية.<sup>20</sup>

عندما تكون القدرات الدفاعية لدى الدولة أكثر وفرةً من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية. وعندما تسود النزعة الدفاعية، ستمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، وبذلك يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وبالتالي آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية، والتخفيف من حدة تأثير هذه البنية الفوضوية على سلوكيات الفواعل. حيث أن القادة السياسيون لا يحاولون وضع دبلوماسية عنيفة واستراتيجية هجومية إلا في حالة الإحساس بالخطر، وبالتالي في غياب الأخطار الخارجية، الدول ليس لها دوافع آلية إلى اتباع هذه السياسات العنيفة.<sup>21</sup>

أما الواقعية الهجومية، والتي من أهم روادها أهم روادها: John J.Mearsheimer/ Stephen Walt/ Farid Zakaria. تفترض أن الدول بمحددات دفاعية؛ لكن طبيعة النظام الدولي تدفعها لتبني سياسات هجومية تدخلها في صراع مع الدول الأخرى.

في هذا الإطار لا يصبح للعوامل الداخلية أية أهمية في تحريك السياسة الخارجية للدولة ذلك أن ضغوط البيئة الدولية تدفع الدول ذات الخصائص المشابهة في النظام الدولي لتتصرف بطرق متماثلة.

ظهرت الواقعية الهجومية كرد فعل للواقعية الدفاعية، حيث انتقدتها حول المرتكز الأساسي لها في أن الدولة وفي إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها، حيث ترى عكس ذلك بأن الفوضى

<sup>20</sup> - عبد السلام يخلف، محاضرة: التيوبوب النظري للعلاقات الدولية عند "ستيفن وولتز"، (قسنطينة: جامعة منتوري، 2004).

<sup>21</sup> - Jean- Jack Roche. *Theories des Relation Internationales*.5 eme Edition (Editions motchrestien, Paris, 2004), P62.





## 1.2.2 الواقعية في إطار السياسات التركية تجاه القضية الكردية

النظرية الواقعية في العلاقات الدولية كانت أكثر وضوحاً وظهوراً في هذه الدراسة بتناول السياسة الخارجية التركية، من خلال تعامل القادة الأتراك في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية مع القضايا المطروحة إقليمياً ودولياً: القضية الكردية، عملية الانتقال السياسي في العراق بعد حرب عام 2003، الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي، العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والأزمة السورية. بمنطق المصلحة الوطنية والأمن القومي التركي ورغبة تركيا في محاربة أية أخطار تهددها داخلياً وخارجياً، وسعيها لزيادة قوتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية لتصبح قوة إقليمية ودولية ذات مكانة في المجتمع الدولي.

وباسقاط هذه النظرية على السياسات التركية المتبعة تجاه القضية الكردية، وأهميتها الشمولية تاريخياً، سياسياً، عسكرياً، اقتصادياً، واجتماعياً. خلال فصول هذه الدراسة نجد ما يلي:

- سياسة الإقصاء لكل مشاريع ومعاهدات التسوية للقضية الكردية لدى كافة الحكومات التركية المتعاقبة، وانكار حقوق القوميات الأخرى في الدولة، وإبعاد أي مفهوم غير تركي، واعتبار أي تحرك انفصالي لدى القومية الكردية بمثابة العدو الواجب محاربته داخلياً حفاظاً على الأمن القومي التركي وسيادة الدولة التركية والمحافظة على وجودها، واستمرار هذا النهج تقريباً إلى يومنا هذا في ظل النظام الدولي الحديث.
- تحقيق حزب العدالة والتنمية للعديد من الإنجازات على الصعيد الداخلي منها الاقتصادية؛ المتمثلة بعض مظاهرها في انخفاض نسبة التضخم رغم الأزمة المالية العالمية، وارتفاع متوسط دخل الفرد، وتحقيق معدل نمو منتظم في الناتج المحلي الإجمالي، ورفع من مرتبة الاقتصاد لتصبح قوة إقليمية ودولية ذات مكانة في المجتمع الدولي ضمن سياسة الهيبة الدولية لبيان قوة الدولة التركية وإيجاد هيبة لها في العلاقات الدولية مع الحفاظ عليها تثبيتاً لمصالحها واستمرارية سيطرتها. وبالتالي بيان حقيقة الترابط والتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية المؤثرة على سياسات صانع القرار في العمل السياسي الخارجي.
- السياسات الداخلية المتعلقة بالعوامل الاقتصادية والتنموية، والمتمثلة بفتح قنوات الحوار مع القيادات الكردية برفع سقف الحريات، وتقديم الخدمات للمناطق الكردية في جنوب تركيا وتنميتها من الناحية الاقتصادية والبنية التحتية. تلعب دوراً كبيراً في تقرير السياسة الخارجية للدولة التركية، وبذلك تكون

- أكثر أهمية بالنسبة للأمن القومي التركي من أي عوامل خارجية، باعتبار القوة وسيلة تستخدمها الدولة للمحافظة على وجودها وبقائها القومي ضمن سياسة المحافظة على الوضع القائم.
- موضوع الأمن القومي واهتمام الدولة التركية به كما كل الدول، كونه يهدف إلى حماية كيان الدولة ونسيجها الاجتماعي من أية تهديدات داخلية أو خارجية والمحافظة على استقرارها الداخلي باعتبار أنه لا سلطة أعلى من الإبقاء على نفوذ الدولة وقوتها. داخلياً؛ بمواجهة العوامل الاجتماعية والقانونية والمؤسسات التنفيذية في الدولة للمحافظة على الاستقرار الداخلي. خارجياً، بمواجهة التهديدات والتحديات الخارجية من خلال الجيش.
  - وحدة الدولة والمصلحة الوطنية باعتبارها المقوم الأساسي في التنافسات السياسية لدى تركيا، وما واجهته الدولة التركية من انقلابات سياسية وعسكرية، والذي يتضح من خلالها ارتباط المصلحة بلغة القوة باعتبارها القدرة على تحليل سياسات الدول في أوقاتٍ مختلفة والتحكم في تصرفاتها.
  - الحفاظ على التماسك الاجتماعي داخل المجتمع التركي للبقاء على العلاقات الجيدة ما بين المجتمع والدولة، من خلال فرضها قوة الدستور والقوة الأمنية والعسكرية تعمل على مواجهة مصادر التهديد والتحديات الداخلية، بمنطق المصلحة الوطنية والأمن القومي التركي.
  - السياسة التركية العامة التي رُسمت من قبل النظام الكمالي بحق القضية الكردية تنطلق من هدف استراتيجي وهو وحدة تركيا، وعلى أساسه وُضع النظام الداخلي وعُدّل الدستور التركي. واستخدام النظام التركي للقوة العسكرية كأسلوب لمعالجة القضية الكردية. في هذا تركيز على دور الجانب العسكري والقوة في حماية قيم الدولة الداخلية ومواجهة ما يهدد أراضيها ووحدتها القومية.
  - تركيا والمشاريع الأمريكية في المنطقة، وعدم مراعاة الأخيرة لمصالح حليفها التركي، والذي اتضح بدعم القوات الكردية في الرقة بسورية وتقديم أنواع الدعم كافة لهم على حساب المصالح التركية، وعليه خالفت أنقرة واشنطن في سياستها خوفاً منها على مصالحها بعد التدخل الأمريكي، وهنا يتضح لعدم تناسق المصالح بين الدول مما يؤدي إلى ظهور الخلافات بينها على اعتبار أن مفهوم المصلحة الوطنية التركية والتوسع في المنطقة بهدف الهيمنة عليها أداة أساسية في تحليل سياستها الخارجية. أي مشروع لانفصال الأكراد داخل العراق يهدد أمن تركيا واستقرارها إقليمياً ودولياً، وعليه كان لا بد لتركيا أن تبقى على وجودها وقوتها في المنطقة، حتى لو كان في هذه المشاريع الأمريكية خدمةً لمصالحها في بعض الأحيان.
  - أهداف المؤسسة العسكرية المتعلقة بالأمن القومي، والتي تعمل على تحقيقها في ظل الأزمات والأوضاع المتغيرة على الصعيد العالمي، وضمان أمن تركيا ضد المخاطر والتحديات الداخلية

والخارجية، والتي تتشارك بها مع السياسة الخارجية للمؤسسة المدنية؛ فكلاهما تنطلق من اعتبار أن سياسة الدولة الداخلية والخارجية تتأثر بمدى سيادة الدولة واستقرارها وحمايتها والحفاظ على مصالحها، وبالتالي الحفاظ على أمنها القومي.

- جمود الموقف الأمريكي من المواجهة التركية- الكردية، مقابل الدعم العسكري لأكراد سورية، وهو موقف لا يرتقي إلى حجم العلاقة الإستراتيجية التي تربط الولايات المتحدة بتركيا، وفي هذا انطباق "للعبة ميزان القوى" باعتبارها الوسيلة الأكثر فاعلية والأفضل لإقامة السلام والحفاظ على الاستقرار، وتمكين تركيا من لعب دور إقليمي ودولي من خلال التوسع والهيمنة سواء على الدول المجاورة التي يتواجد بها الأكراد أو الدول غير المجاورة في المنطقة وفقاً للنظرية الواقعية.

- محاولة حزب العدالة والتنمية لتغيير السياسة تجاه القضية الكردية في البداية بالقيام ببعض الإجراءات والانفتاح على الأكراد، تأتي من انطلاق محددات العلاقة مع القضية الكردية من مفهوم خدمة الدولة التركية والمصلحة الوطنية العامة ضمن سياسة الهيبة الدولية والمحافظة على مجالها الحيوي واستمرارية سيطرتها. إلا أن نهج الحزب تجاه القضية الكردية تغير إلى المعالجة العسكرية من جديد.

- قضية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية لذلك؛ خاصة في ظل التزامها بكافة شروط الانضمام، وما قامت به تركيا من اتخاذ خطوات جادة مع عدد من الدول الأوروبية دبلوماسياً وسياسياً، ما هو إلا إحداه لتغيير في توزيع القوة في النسق الدولي القائم. وبالتالي التأثير على سلوكيات وقرارات الدول الأخرى بما يتفق مع مصالحها الوطنية ويزيد من قوتها ومكانتها واتساع نفوذها السياسي، وذلك ضمن السياسة التوسعية التي أشار إليها "مورغنثاو" حول وضع الدول في العلاقات الدولية.

- شعور أئمة بالقلق تجاه آفاق القومية الكردية والحلم بإقامة "كردستان الكبرى" في المنطقة خاصة في ظل الأزمة السورية وتشكل الإقليم الكردي السوري، مع وجود حكومة إقليم كردستان في العراق، فضلاً عن الإقليم الكردي الإيراني. كل هذه الأقاليم لا يمكن اعتبار قيامها إلا أخطاراً خارجية تهدد الأمن القومي للدولة التركية والتي لا بد من محاربتها حفاظاً على سيادتها ومصالحها الوطنية.

- التدخل التركي الإقليمي في المنطقة سواء في دول الجوار، ودول غير الجوار، بعقد النظام التركي اتفاقياتٍ معها لإنشاء قواعد عسكرية على أراضيها، يأتي انطلاقةً من مفهوم السياسة التوسعية التي وصفها "مورغنثاو" للتأثير على سلوكيات الدول الأخرى وقراراتها بما يتفق مع مصالح الدولة التركية. والتي كان منها وضع قواعد عسكرية في كلٍ من قطر وليبيا والصومال؛ لتصبح تركيا نواة محور

جديد في منطقة الشرق الأوسط في إطار سياستها بعض الدول العربية. وتنسيقه للسياسات مع دول عظمى كروسيا والصين، من باب تأثره بقضايا الشرق الأوسط وتأثيره عليها.

- الملف السوري وما يحمله من مخاطر تؤثر على تركيا بشكل خاص، والمنطقة بشكل عام. خاصةً ظل الفوضى، وما تؤدي إليه من فلتان أمني على حدود تركيا الجنوبية. وهذا ما لا تريده تركيا؛ حيث أن مصلحة الدولة التركية وسيادتها تتمثل في حمايتها من الأخطار الخارجية والتي تصب في بوتقة الأمن القومي للدولة، كما ومن مصلحتها الإبقاء على نفوذها وقوتها وتواجدها المؤثر في المجالين الإقليمي والدولي.

- تسليح أمريكا للأكراد في سورية؛ يشكل خطراً قومياً على مصالح تركيا الخارجية، وعلى استقرار الساحة الداخلية خاصةً في مناطق تواجد الأكراد جنوب تركيا، الأمر الذي دفع تركيا إلى التدخل عسكرياً في الأراضي السورية، باعتبار أن الدافع والمحرك الرئيس لما قامت به تركيا هو المصلحة القومية والأمن القومي التركي والرغبة في محاربة أية أخطار تهددها، وذلك انطلاقاً من ارتباط المصلحة بلغة القوة بشكل دائم. كما أن عدم تناسق المصالح بين الدولتين التركية والسورية خاصةً وأن النظام السوري اعتبر التدخل التركي عدواناً على أراضي الدولة السورية، فإن هذا يؤدي إلى التضارب فيما بينها انطلاقاً من ارتباط المصلحة الخاصة بالدولة بلغة القوة.

أما فيما يتعلق باسقاط النظرية الواقعية الدفاعية وكذلك الهجومية على السياسة التركية، تجد الباحثة بأن تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية تخلت عن سياستها الخارجية الدفاعية بالتنازل عن اعتماد "مبدأ تفسير المشاكلات". واعتماد السياسة الهجومية خاصةً في ظل التحديات الإقليمية والمخاطر التي تواجهها تركيا داخلياً وخارجياً، فالهجوم بالنسبة لتركيا أفضل وسيلة تحافظ من خلالها على وجودها وعلى مساهمتها بتقرير ما ستؤول إليه المنطقة وتقسيماتها، وتساعد هذه السياسة بإحكام سيطرتها على المنطقة بشكل أكبر.

وقد قامت تركيا بعمليات عسكرية خارج حدودها في دول مجاورة لها مثل؛ العراق وسورية؛ ففي سورية ولعدم تناسق المصالح بين الدولتين التركية والسورية ولأهمية الأراضي السورية بالنسبة للدولة التركية من منظور الجيوبوليتيك، والمنظور الاجتماعي والتاريخي والسياسي اتخذت السياسة الخارجية التركية مبدأ المبادرات الهجومية الدفاعية ولم تكتفِ بمتابعة تطور الأحداث على الساحة السورية وتجنب أخطارها من خلال تجنيد القدرات العسكرية، الاقتصادية والبشرية، بإدراك القادة السياسيين لكافة لهذه المخاطر وتقديرها، وعليه توجيه الوسائل المستعملة في الدفاع إلى المصالح الحيوية المتمثلة في الأمن.

إضافةً إلى انشائها قواعد عسكرية في دول غير مجاورة لها مثل ليبيا وقطر والصومال، وذلك لاعتبارها بأن هذه التحركات في إطار السياسة الدفاعية الخارجية التركية ما هي إلا لدعم استمرارية تواجدها في المنطقة، ولحماية مصالحها الوطنية. خاصةً وأنها تجد بأن القوة الناعمة في التعامل مع القضايا المحيطة لم تعد ذات فاعلية لتحقيق طموحها الخارجي، في ظل التنافس بين القوى الإقليمية والدولية في المنطقة.

### 1.2.3 الأدبيات السابقة:

تناولت الدراسات التي عُيِّنت بالقضية الكردية والدور التركي فيها، الموضوع من جوانبٍ مختلفة، وعليه قسّمت هذه الدراسة الأدبيات السابقة وفقاً لمحاور بما يخدم التساؤلات المطروحة. حيث تناول **المحور الأول** الأحزاب السياسية الإسلامية وقضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية، **المحور الثاني** القضية الكردية وأثرها على علاقات تركيا الخارجية، فيما تناول **المحور الثالث** موضوع السياسة التركية تجاه الأكراد، أما **المحور الرابع** فقد تناول العلاقات الخارجية التركية فيما يتعلق بالأكراد، في حين خُصَّص **المحور الخامس** للدراسات المتعلقة بالأقليات والسياسة الداخلية والخارجية للدول - كإطار نظري.

**دراسات المحور الأول** الأحزاب السياسية الإسلامية وقضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية، والتي تناولت في دراسة للباحثتين "أميرة طاهر وفاطمة الزهراء عماري"، دور حركات الإسلام السياسي في التغيير السياسي - حزب العدالة والتنمية في تركيا 2001-2015 نموذجاً-، من خلال طرح سيناريوهات لمستقبل "حزب العدالة والتنمية" وتأثيره على النظام السياسي التركي، وما أحدثه من جملة تغييرات على الصعيدين الداخلي والخارجي لتركيا، مع الحفاظ على ما تنص عليه أيديولوجيته من تطبيق الهوية الإسلامية واحترام مبادئ العلمانية التي قامت عليها الجمهورية التركية، والحديث عن غياب رؤية واضحة لدى كل من الأكراد وتركيا فيما يتعلق بالحل للقضية الكردية انطلاقاً من مزج الأكراد بين مطالب الاعتراف بالهوية الكردية وحق تقرير المصير، وهذا ما يثير تحفظات تركيا وباقي الدول التي يتواجد فيها الأكراد، إضافةً إلى العامل الإقليمي والدولي والبحث عن حل سلمي لم يتبلور بتحقيق استقرار لصالح تركيا، أو الهوية القومية لأكرادها.<sup>28</sup> إلا إن هذه الدراسة لم تتناول التغيرات التي أحدثتها وصول حركة إسلامية إلى الحكم في السياسة الخارجية

<sup>28</sup> - أميرة طاهر وفاطمة الزهراء عماري، دور حركات الإسلام السياسي في التغيير السياسي - حزب العدالة والتنمية في تركيا 2001-2015 نموذجاً - رسالة ماجستير (الجزائر: تبسة، 2016).

دراسة ثانية بيّنت أن "حزب العدالة والتنمية" يمتاز بمرونة عالية تكاد تتعدى لدى الأحزاب والكتل والحركات الإسلامية في الشرق الأوسط، الأمر الذي مكنه من إجراء بعض التعديلات في الدستور، إضافةً إلى احترام الحزب لإرادة الشعوب الأخرى؛ برفض حكومته الاشتراك في الحرب على العراق ورفض أية تقسيمات له وتعزيز العلاقة مع الحكومات العراقية المتعاقبة حفاظاً على مصالح البلدين، تحدثت هذه الدراسة أيضاً عن استخدام تركيا للقوة العسكرية شمال العراق ضد "حزب العمال الكردستاني" لمنع وصول هجماته إلى أراضيها.<sup>29</sup> هذا كما تراه الباحثة مخالف لما تحدثت عنه الدراسة من أن وصول "حزب العدالة والتنمية" إلى الحكم قد أنصف الأكراد في العديد من الأمور حيث لم توضح الدراسة هذه الأمور، وكذلك فإن ما تتحدث عنه من قبول الهوية المزدوجة لأول مرة في تاريخ الدولة التركية غير واقعي، وهذا ما سنتبته هذه الدراسة.

ركزت أولى هاتين الدراستين على التغيرات السياسية الداخلية جراء وصول الحركات الإسلامية للحكم، واعتبرت القضية الكردية مسألة تركية داخلية. فيما ركزت الدراسة الأخرى على التغيرات الداخلية إضافةً إلى التغيرات السياسية الخارجية من حيث العلاقة مع دول الجوار العربي ودول الجوار الجغرافي، والتغيرات على الصعيد الدولي مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي. إلا أنه لم يتم الحديث عن القضية الكردية في ظل حكومة "حزب العدالة والتنمية"، واعتبارها قضية دولية واقتصر الحديث عنها في الإطار الداخلي للدولة التركية، وفي هذا إخفاء لما للقضية الكردية من أبعادٍ دولية.

أما هذه الدراسة سوف تتناول جزئية مهمة تتعلق في تركيا والفصل بين الدين والدولة، بالرغم من أن الحزب الحاكم حزباً إسلامياً التوجه، حيث أنه وفي إطار التشريعات التركية الراهنة فقد تغلّبت المصلحة التي تحدث عنها مورغنتاؤ، مما أدى إلى وجود خطابين سياسيين لدى تركيا أحدهما ديني، والآخر مدني علماني. حيث لا يختلف "حزب العدالة والتنمية" عن أي حزب إسلامي آخر في التمايز ما بين الأعراق المختلفة داخل الدولة الواحدة -تركيا-.

أما الباحث "محمد سليمان"، فقد تحدث في دراسته عن الإزدواجية السياسية لدى "حركة حماس" الجزائرية في التعامل مع الأحداث لوجود من يمثل هذه الحركة في كلٍ من السلطة والمعارضة، الأمر الذي جعل المعارضة تنتظر لها على أنها نصير للنظام السياسي؛ في حين كان النظام يعتبر هذا الحزب بمثابة

---

<sup>29</sup> - رواء جاسم السعدي، الإسلام السياسي: حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي، رسالة ماجستير (عمان: جامعة الشرق الأوسط، 2010).

جسم غريب مزروع بداخله. إضافةً إلى ازدواجية الخطاب السياسي لديها من حيث دعمها للرئيس الجزائري ومشاركتها في الائتلاف الحكومي، في مقابل الاحتفاظ بسلوك ومقومات المعارضة أمام الجمهور.<sup>30</sup>

إلا أن هذه الدراسة تتناول ما صرح عنه الرئيس التركي أردوغان بإيجاد نقاط تلاقي بين الإسلام والديمقراطية والعلمانية؛ مقابل احتفاظه بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرار مساعيه لإنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، وغير ذلك من سياساته التوافقية في الداخل والخارج.

أما دراسات المحور الثاني السياسة التركية تجاه الأكراد؛ فقد حاولت إبراز أهم الجوانب الأساسية التي طرأت على القضية الكردية في تركيا، حيث ذهبت الكاتبة "نوال عبد الجبار الطائي" إلى ما بعد اعتقال زعيم "حزب العمال الكردستاني" "عبد الله أوجلان" وانعكاسات ذلك على السياسة الداخلية التركية تجاه المناطق ذات الأغلبية الكردية، وبيان تحولات الأهداف الاستراتيجية لحزب العمال الكردستاني التي قوبلت بالدعم إقليمياً وأوروبياً، كما وكان لها أثر على سعي تركيا للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي.<sup>31</sup>

كما أوضحت دراسةً أخرى بعنوان "تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية"، طريقة تعامل تركيا مع القضية الكردية، وقدمت تفسير وتصور حول أثر هذا التعامل على الجوانب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية التركية، وصولاً إلى رؤية تركية جديدة، وهي استحالة اعتماد الحل العسكري فقط مع القضية الكردية ووجوب أن تكون الرؤية السياسية الخارجية التركية مبنية على حلول اقتصادية واجتماعية، وضرورة استخدام سياسة متوازنة قائمة على الحوار، والمبادرات السياسية، التي يتمثل جوهرها بعدم الانفصال عن تركيا وتشكيل دولة كردية ذات نزعات قومية، بل الإبقاء على محاولة الاستيعاب والانصهار للأكراد في الدول التركية.<sup>32</sup>

ترى الباحثة أن هذه الدراسة لم تعكس الواقع الكردي في تركيا كما هو، حيث أن ممارسات "حزب العدالة والتنمية" تجاه القضية الكردية تؤكد أنها قمعية إضطهادية وفق ضوابطها العسكرية والأمنية، إضافة إلى رفض الحوار فيما يتعلق بمنحهم الإستقلال والحكم الذاتي.

وعن دراسات المحور الثالث القضية الكردية وأثرها على علاقات تركيا الخارجية؛ منها ما بحث في مدى التغير في العلاقات التركية- العراقية نتيجة لتغير أوضاع الأكراد بعد حرب الخليج الثانية مروراً بالحرب

<sup>30</sup> - محمد سليمان، مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة: نموذج حركة حماس الجزائرية، رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة وهران، 2013).

<sup>31</sup> - نوال عبد الجبار الطائي، "المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية (1999-2006)"، مجلة دراسات إقليمية-- مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، عدد 7 (كانون الثاني 2007).

<sup>32</sup> - عقيل محفوظ، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

على العراق عام 2003، لغاية انتهاء الاحتلال الأمريكي عام 2012، والسياسات المختلفة التي انتهجتها الدولة التركية بعد انتهاء الحرب المؤدية لهزيمة العراق الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشكلات التركية ووضعها في موضع الخطر من نواحٍ عدة منها؛ الجغرافية حيث تجزئة العراق، وتزايد احتمالية مطالبة أكراد العراق بالانفصال في شمال العراق وتعزيز المشاعر القومية لدى أكراد تركيا للمطالبة بذلك، والاقتصادية لتواجد النفط في تلك المنطقة تحديداً مدينة كركوك، والاستراتيجية حيث التأثير على الدور التركي الإقليمي في المنطقة.<sup>33</sup> إلا أن هذه الدراسة لم توضح التغير والتحول في السياسة الداخلية للدولة التركية تجاه أكرادها وكيفية تأثيرها بنتائج الحرب، وهو ما سنتناوله هذه الدراسة.

كما ألفت هذه الدراسات الضوء على المصالح التركية في العراق، والسياسة الخارجية التركية تجاه العراق والعوامل المؤثرة فيها خاصةً بعد تولي "حزب العدالة والتنمية" للحكم في تركيا، إضافةً إلى ذلك فإنها بيّنت أثر الأحداث الدائرة في العراق بعد الحرب الأمريكية عام 2003 على السياسة الداخلية التركية، وكذلك أثرها على العلاقات التركية- الأمريكية.<sup>34</sup>

وذهب بعض الكتاب إلى بيان تداعيات الحرب على العراق عام 2003 بالنسبة للدولة التركية، والتي تمثلت في تحويل القضية الكردية من شأن داخلي ثانوي إلى قضية سياسية تأخذ أبعاداً دولية، وابتعاد أنقرة عن خيار الانضمام إلى الحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي جعلها أكثر قرباً من الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى استقرار الوضع في العراق والوصول إلى حل ديموقراطي للمسألة الكردية فيه، وكذلك في تركيا من خلال مد جسر للتعاون المستقبلي بين البلدين.<sup>35</sup> إلا أنها لم توضح مدى تأثير هذا التعاون على أكراد تركيا فيما إذا تم التوصل إلى حل يتعلق بهم كما الأكراد في العراق، ولم تُبيّن آليات وسيناريوهات الحل الممكنة.

وقد خلّص "حنا غزو بهنان" إلى أن علاقة "حزب العمال الكردستاني" بالدولة التركية تتمثل بتأثير هذا الحزب على تفكير الحكومات التركية المتعاقبة بضرورة الاعتراف بالقضية الكردية، وما ترتب عليه من ازدواجية في الموقف التركي تجاه القضية الكردية داخل تركيا وخارجها خاصةً الأكراد العراقيين، وضرورة

---

<sup>33</sup> - زينب ماهر مرسي، "العلاقات التركية العراقية" دراسة لحالة الأكراد (1992-2012)، "دراسة بحثية منشورة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (14 آب 2015)،

<http://democraticac.de/?p=18020>

<sup>34</sup> - هنري باركي، "تركيا والعراق أخطار (وإمكانات) الجوار"، تقرير خاص رقم 141، معهد السلام الأمريكي، (تموز 2005).

<sup>35</sup> - فوزية صابر، "قراءة جيو - سياسية للبعد الكردي بين العراق وتركيا"، مجلة شؤون الأوسط، عدد 122 (ربيع 2006): ص 106-124.



استمرار الحوارات بين الجانبين العراقي والتركي للتوصل إلى صيغة معينة تخدم الأكراد وتعمل على تعزيز العلاقات والشراكة بينهما.<sup>36</sup>

أوضحت دراسات هذا المحور تأثير القضية الكردية على الاستقرار الأمني داخل الدولة الواحدة، وعلى الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط في ظل متغيرات استراتيجية في المنطقة منذ العام 2003؛ الاحتلال الأمريكي في العراق، ظهور الدولة الإسلامية، والأزمة السورية. هذه المتغيرات التي أحدثت تطوراً في القضية الكردية وحقت مكاسب للأكراد؛ مما أثرت على الاستقرار الداخلي للدول وكذلك الاستقرار الإقليمي، إلا أنها تنطلق من اعتبار القضية الكردية مسألة أقلية وتعد شأناً داخلياً يؤثر على الوحدة الوطنية والسيادة.<sup>37</sup>

إضافةً إلى مدى تأثير الاحتلال الأمريكي على الأوضاع السياسية لأكراد العراق، وكيف ساهمت الإدارة الأمريكية في إعادة صياغة الدستور العراقي وفق أسس طائفية وعرقية، إضافةً إلى مسألة الخلافات الجيوسياسية بين أربيل وبغداد، ومدى التطور السياسي الكردي في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي، من حيث صياغة الدستور الكردستاني، ومدى توافقه مع الدستور الاتحادي.<sup>38</sup>

أما في دراسات المحور الرابع العلاقات الخارجية التركية بما يتعلق بالأكراد؛ تناولت هذه الدراسات طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي والاتحاد الأوروبي، وكانت القضية الكردية حاضرة من حيث تأثيرها في هذه العلاقات، حيث تم التركيز على السياسة الخارجية التركية في فترة حكم "حزب العدالة والتنمية". ودوافع السياسة الخارجية ومحركاتها على مستوى العالم العربي أو على مستوى التقارب ما بين تركيا وأوروبا.<sup>39</sup>

فقد بينت "فيروز سالم" في دراستها *The Evolving "Art of Possible": Turkey's Policies in the Twenty First Century* مدى تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التغيرات العالمية والإقليمية، وأهم ما يجعل هذه الدراسة محط اهتمام تناولها بالتحليل سياسة "حزب العدالة والتنمية" كحزب ذي جذور إسلامية، ونظرته إلى

<sup>36</sup> - حنا غزو بهنان، "قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية- التركية"، مجلة دراسات إقليمية- مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، عدد 12 (2008).

<sup>37</sup> - خيرة والي، تطور القضية الكردية وأثرها على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة الجلفة، 2017).  
<http://dspace.univdjelfa.dz:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/480/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%20%D8%A7%D>

<sup>38</sup> - محمد خالد سرحان أبو الريش، الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي (2003-2011)، رسالة ماجستير (غزة: جامعة الأزهر، 2013).

<sup>39</sup> - هبة ادكيدك، السياسة الخارجية التركية بين العالم العربي والاتحاد الاوروي، رسالة ماجستير (بيبريت: جامعة بيبريت، 2011).

المسألة الكردية من هذا المنظور، حيث تطرح الدراسة تساؤلات عديدة من أهمها: هل يمكن أن تكون السياسة الخارجية "حزب العدالة والتنمية" تجاه الأكراد استمراراً لتوجه الدولة التركية التقليدي القائم على النزعة القومية، أم أن هناك توجهات أخرى لسياسة الدولة التركية بقيادة اسلامية؟<sup>40</sup>

وفسر "قليج بوغرا قنات" السياسة الخارجية تجاه القضايا التي تمس مصالح الدولة التركية، وأهم هذه القضايا هي القضية الكردية، التي كانت دوماً حاضرة في السياسة الخارجية التركية، عند تناولها لأي قضية إقليمية أو دولية، من خلال تحليل الأسباب الرئيسية التي عقدت من دراسة السياسة الخارجية التركية خلال فترة حكم "حزب العدالة والتنمية"، مثل التغيرات في طبيعة وتصورات النظام الدولي، ونهاية العالم الأحادي القطب، وظهور مراكز قوى جديدة - وحدثت تغيرات داخلية في تركيا، بما في ذلك بسط السيطرة المدنية على الجيش، وظهور رأي عام يقظ في السياسة الخارجية. كل هذه المعطيات جعلت السياسة الخارجية التركية بعد حرب العراق 2003، ذات طابع معقد ومتغير باستمرار، إلا أن هذه الدراسات بينت أن السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية لم ولن تتغير من الجوهر وإنما هناك تغيير في التكتيك والأساليب فقط.<sup>41</sup>

كما أوضح "فايز عبد الله العساف" دور الأقليات في استقرار الدولة القومية؛ أكراد العراق كنموذج، على فرض أن الأقليات تلعب دوراً كبيراً في عدم استقرار الدولة القومية، ومنها الأقلية الكردية في العراق، حيث أن أكراد العراق الورقة الراححة بيد الدول ذات المصلحة (تركيا، إيران، سوريا، الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا) في كردستان العراق خاصةً والعراق عامةً، وأن بقاء نوع من الفوضى في العراق والبعد عن الاستقرار، يساهم في تحقيق مصالح هذه الدول؛ فبواضع عدم الاستقرار تكمن في الأرض الكردستانية، لأنها تملك الكثير من الخيرات، وبالتالي فهي مطمع للدول التي تتقاسم أرض كردستان مما يجعلها تعمل على إيقاظ الوعي الكردي المناهض للدولة القومية العراقية، وإن ما حققه الأكراد من مكاسب على الساحة السياسية جاء بسبب دعم الأكراد لأعداء العراق.<sup>42</sup>

كذلك فإن الأكراد منذ احتلال البريطانيين العراق عام 1918، ولغاية احتلال الأمريكان عام 2003، يعملون على إثارة الاضطرابات والعبث في استقرار دولة العراق، وهذا الحراك الثوري الكردي دفع صانعي

<sup>40</sup>- Fairouz Salem, *The Evolving "Art of Possible": Turkey's Policies in the Twenty First Century* (Birzeit: Birzeit university, 2012).

<sup>41</sup>- قليج بوغرا قنات، "تحولات السياسة الخارجية التركية،" مجلة ستا للدراسات والأبحاث - رؤية تركية، عدد 2 (2014): ص 41-62.

<sup>42</sup>- فايز عبد الله العساف، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجاً)، رسالة ماجستير (عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010).

القرار إلى اتخاذ عدة سياسات تجاه الأقلية الكردية، منها سياسة المهادنة، وتلبية المطالب، وسياسة العسكر ودفعهم لقتال الأكراد، وسياسة المفاوضات والتوصل إلى حلول وغيرها، وهذا يعني أن الأكراد قد استحوذوا على مساحة واسعة في عقلية صانع القرار العراقي.<sup>43</sup>

صانع القرار العراقي كثيراً ما كان يلجأ إلى دول الجوار، وعقد اتفاقيات معها، وذلك للحيلولة دون دعم هذه الدول للأكراد، وهذا يمثل بمثابة قطع خط الرجعة على الأكراد حتى لا يقوموا بثوراتهم أو فشلها عند القيام بها، بل إن صانع القرار العراقي ذهب إلى أبعد نقطة في سبيل استرضاء الأقلية الكردية.<sup>44</sup> وبناءً عليه يبقى السؤال: هل صانع القرار بحاجة إلى استرضاء أقلية؟ وهنا ترى الباحثة أن تصرفات صانع القرار العراقي ما هي إلا اتخاذ لقرارات وفقاً لما تتطلبه وتتحدث عنه مصلحة الدولة وأمنها القومي، وليس من قبيل استرضاء أقلية داخل الدولة، وهذا ما ينطبق على صانع القرار التركي فيما يتعلق بالقضية القومية الكردية.

كذلك تناولت هذه الدراسات سياسات الحكومة التركية وما غلب عليها من طابع العنف في التعامل مع القضية الكردية، فقد ذهب "غازي فيصل غدير" في دراسته مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية: دراسة تاريخية 1923-2013، إلى أنه لم يكن هناك انقطاع عن هذه السياسة، حيث تكاد تكون تلك الحكومات امتداداً لموقف واحد يتمثل باستخدام القوة المفرطة ضد الأكراد على الرغم من تبدلها وتوسعها، وذلك لخضوع تلك الحكومات لهيمنة الجنرالات وأن أي خروج عن تلك الاستراتيجية يعرضها إلى الإزاحة عن سدة الحكم، كذلك يبين العوامل التي أدت لدفع أطراف الصراع التركي- الكردي إلى تقبل فكرة مفادها أن العمل العسكري والأمني لم يعد الأسلوب الوحيد في معالجة واحتواء القضية الكردية، وضرورة استخدام وسائل جديدة سياسية واحتوائية ذات أبعاد داخلية وخارجية واقتصادية وتنموية؛ من هذه العوامل: "مشروع الكاب التتموي الشامل" للزراعة والطاقة والسياحة الذي أنشأ من مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما على حساب الحصى المائية لكل من سوريا والعراق، إضافةً إلى الضغط الخارجي وطموحات تركيا للإيفاء بمعايير كوينهاجن والانضمام للاتحاد الأوروبي.<sup>45</sup>

في حين تناولت دراسات المحور الخامس الأقليات والسياسة الداخلية والخارجية للدول- كإطار نظري؛ التي ظهر في دراسة منها دور الأقليات وأثرها على استقرار الدول (حالة كوسوفو نموذجاً)، والتي بينت أن الأقلية لا تشكل خطراً على وحدة أي دولة إلا إذا سُوِّست، وركّزت على حالة انفصال إقليم كوسوفو

<sup>43</sup> - المرجع السابق.

<sup>44</sup> - المرجع السابق.

<sup>45</sup> - غازي فيصل غدير، "مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية: دراسة تاريخية 1923-2013"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد 46 (حزيران 2014).

عن صربيا المنفصلة عن يوغوسلافيا سابقاً، كذلك ركزت على ما بعد تفكك الدولة الفدرالية نظراً لعجزها على إدارة التعدد الإثني لشعوبها.<sup>46</sup>

ودراسة أخرى تناولت تأثير عامل التنوع العرقي والقضايا القومية كأحدى العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وبيّنت الأشكال والمداخل التي تؤثر من خلالها القضية الكردية على العلاقات الدولية كالتأثير في السياسات الداخلية وتغيير الحكومات والحروب والنزاعات والعمل على ايجاد التحالفات وبيان أثرها في عزل الدول والضغط عليها.<sup>47</sup>

في هذا المحور دراستين تختلفان فيما يتعلق بمدى تأثير الأقليات على السياسة الداخلية والخارجية للدولة، وترى الباحثة أن الأقلية الكردية موضوع هذه الدراسة لها أثر كبير في سياسات الدولة التركية، وكذلك سياسات دول الجوار والدول ذات المصلحة.

---

<sup>46</sup> - مرابط رايح، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول - دراسة حالة كوسوفو، دراسة دكتوراه (باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2009).

<sup>47</sup> - مثنى أمين قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية: القضية الكردية نموذجاً (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2003).

## الفصل الثاني: تاريخ الشعب الكردي

### المقدمة

تُبين القضية الكردية الجانب الآخر للسياسة التركية، فمن خلال موقف تركيا من القضية الكردية يمكن اعتبار هذا الجانب من سياستها ذا أبعادٍ قوميةٍ وأمنيةٍ، ومنها يمكن أن نحدد مصادر القوة والضعف في هذه السياسة تجاه الأكراد خاصةً والآخرين عامةً (العرب، الأرمن، اليونانيين، الألبان، الآشوريين، البوسنيين، الشركس). وقد أظهرت السياسة التركية تجاه الأكراد أبعاداً مختلفة تتسم بالإقدام مرةً وبالإحجام أخرى، واتباع سياسة العصا والجزرة أحياناً، مما يُظهر هذه السياسة بأنها غير محكمة بخططٍ إستراتيجيةٍ ثابتة وإنما بتفاعلاتٍ آنيةٍ وتصوراتٍ مرحليةٍ.

والممتنع للنزاع التركي- الكردي يجده ليس وليد اللحظة أو مسألة مستجدة على الساحة التركية والإقليمية والدولية، وإنما تمتد جذور هذا النزاع الوجودي إلى نهايات الدولة العثمانية، مع انتفاضة عبيد الله النهري في العام 1880، وما تلاها من انتفاضات البدرخانين عام 1998، والذي تعمق واتسع نطاقه مع انطلاقه في جزيرة "بوتان".

تفاقم الصراع مع ولادة الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك حتى يومنا هذا.<sup>48</sup> مما يعني أن النزاع التركي- الكردي من أطول النزاعات الدولية، واستمراره يوضح مدى فشل جميع المبادرات والحلول والاتفاقيات التي عقدت لإنهاء هذه القضية. وخلال فترة الصراع هذه، عاش أكراد تركيا فترة قوامها القمع والترهيب والصهر والتذويب العرقي في بوتقة القومية التركية، إذ وصلت إلى حدّ التنكر لأصل الأكراد ولغتهم وثقافتهم وهويتهم القومية.<sup>49</sup>

### 2.1. من هم الأكراد؟

الأكراد شعب يعيش في منطقة الشرق الأوسط منذ آلاف السنين، وهناك شواهد تاريخية على ذلك، ربما أقدمها الإشارة التي ذكرها "كزينوفون"<sup>50</sup> في كتابه **الزحف** في العام 400 ق.م، حيث ذكر أن شعباً جبلياً

<sup>48</sup> عقيل محفوظ، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟، سلسلة دراسات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص5-12.

<sup>49</sup> هوشنك أوسي، "الصراع الكردي- التركي بين الحلّ السلمي وتجدد دورة العنف (تقرير)"، معهد العربية للدراسات، (23 يناير 2013)،

<http://www.alarabiya.net/articles/2013/01/23/262112.html>

<sup>50</sup> أحد كبار المؤرخين والكتّاب الإغريق، يأتي في المرتبة الثالثة بعد هيرودوت وثوكيديديس، عاش في الفترة الواقعة ما بين 430-354 ق.م، كان أحد تلاميذ سقراط، وفي العام 401 ق.م انضم إلى جيش المرتزقة الإغريق الذي شكّله الأمير قورش الأصغر والي آسيا الصغرى آنذاك، للثورة ضد أخيه أردشير وانتزاع الإمبراطورية الفارسية منه، وقاد كزينوفون المرتزقة الإغريق في طريق عودتهم إلى بلاد اليونان عبر شمالي العراق وشرقي

يدعى الكاردوخي أو الكاردوخي ضايق مسيرته وزحفه نحو البحر، والكاردوخي أو الكاردوخ هو الإسم القديم للأكراد وفقاً لما جاء في كتب المؤرخين، حيث يتفق الباحثون إلى حد كبير على أن الشعب الذي ذكره المؤرخ والفيلسوف كزينوفون هو بالتأكيد الشعب الكردي.<sup>51</sup>

اليونانيون القدامى كانوا يطلقون على الأكراد كاردوخ أو كاردوك، كما هو الحال بالنسبة لبقية الشعوب القدامى أو المؤرخين القدماء وذلك على حسب اختلاف اللفظ والنطق. أما لدى السومريين فالأكراد كانوا يُنادون بالكوتي وجوتي أو جودي، وعند الآشوريين والآراميين بكورتي وكاردو، وهكذا مع بقية الشعوب الأخرى كالفرس والرومان.<sup>52</sup>

أما المؤرخ العراقي شاکر خصباک في كتابه **الکرد والمسألة الكردية**، فيقول:

"لعل كلمة كرد قد تطورت من اللفظ الآشوري لكلمة كوت أو كلمة كورتو، أما الكتابات الفارسية فقد ظهرت للمرة الأولى في كتاب مدون باللغة البهلوية، حيث استعملت كلمة كوردان، وفي الحقيقة إن هذه التسميات المختلفة التي أطلقت على الكرد من قبل الشعوب، لا تعني وجود تسمية خاصة بالكرد، بل جل ما في الأمر هو الاختلاف في الألفاظ."<sup>53</sup>

ويشير الكاتب العراقي إبراهيم الداوقوي إلى أصل الأكراد، فيقول:

"إننا نعتقد بأن الأكراد هم شعب أصيل وقديم كانوا يقطنون منذ الأزل في المربع الكائن بين جبال زاغروس شرقاً (نقطة التقاء الحدود العراقية- التركية- السورية) حتى إقليم كركميش غرباً ومن الحدود لمملكة أسوا شمالاً قرب (ملاطية الحالية) وحتى شهرزور جنوباً، أو بلاد ما بين النهرين العليا وإن إقليم كوردا كان مهد الأكراد، وكانوا رجالاً أقوياء ومحاربين أشداء، الذين استعان بهم الدول التي قامت في المنطقة لتأسيس القوة العسكرية لهم."<sup>54</sup>

ويعود أصل الأكراد إلى الميديين، وهم أبائهم وأجدادهم الذين كان لهم دولة قوية تعتبر أول دولة كردية، قد تأسست في القرن السابع قبل الميلاد، عندما انتصروا على الآشوريين في نينوى سنة 612 ق.م.

---

الأناضول وصولاً إلى البحر الأسود بعد مقتل قورش، له عدة مؤلفات أهمها كتابه الشهير «الصعود» (Anabasis)، الذي أرخ فيه لرحلة تفهقه مع رجال قورش الأصغر لآلاف الكيلو مترات.

<sup>51</sup>- ريبوار عبد الرحيم البابكه بي، النظام العالمي الجديد وقضايا القوميات والأقليات في الشرق الأوسط: القضية الكردية في العراق كحالة للدراسة (أربيل: وزارة الثقافة والشباب، 2011)، ص96.

<sup>52</sup>- مثنى أمين قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية: القضية الكردية نموذجاً (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2003)، ص76.

<sup>53</sup>- صلاح النصاروي، الأكراد وبغداد.. علاقات معقدة وخيارات مفتوحة، "مجلة السياسة الدولية"، عدد 178 (أكتوبر 2009): ص44-147.

<sup>54</sup>- إبراهيم الداوقوي، أكراد تركيا (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2003)، ص61.

أما عاصمة الدولة الميديية كانت تسمى سابقاً أكباتان أو همدان حالياً، وقد انتهت هذه الدولة على يد الملك الفارسي "كوروش" الذي كان ملكاً للدولة الفارسية التي انتهت هي أيضاً على يد اسكندر المقدوني.<sup>55</sup>

من حيث العرق، يتفق الكثير من الباحثين والكتّاب بأن الأكراد ينتمون إلى العرق أو الجنس الآري، في حين قال البعض أنهم ينحدرون من العنصر الهندي الأوروبي وأنهم أقرب إلى العنصر الفارسي منه إلى العنصر التركي والعربي.<sup>56</sup>

الأكراد في غالبيتهم العظمى مسلمون سنّيون، وهناك أقلية منهم من الشيعة وهم من سكان جبال ومرتفعات شرق هضبة الأناضول "کردستان تركيا" وسكان "کردستان العراق" في مناطق خانقين ومندلي، بالإضافة إلى وجود أقلية كردية غير مسلمة تسمى باليزيدية الذين يعتقدون عقيدة خاصة بهم تسمى بالعقيدة الإيزيدية. فهذه المناطق التي يتواجد بها الأكراد بمختلف مذاهبهم، والتي تضم نسبة عالية من الأكراد شكّلت صورة مهمة عن المستوى الحضاري المتقدم لهذه المناطق، لوجود الوفرة في المدارس ودور العلم والكتب وكثرة المدرسين والعلماء، هذا فضلاً عن ازدهار العمارة ونشاط الاقتصاد بوجه عام، كما أن وجود القبائل الكردية وسط الدولة العثمانية كان له التأثير الكبير على ثقافتهم الدينية بوجه عام.<sup>57</sup>

## 2.2. أين يتمركز الأكراد: التوزيع الجغرافي

لم تكن هناك وحدة إدارية خاصة بالأكراد حتى أيام العباسيين، حيث كانت بلاد الكرد جزءاً من أذربيجان أو أرمينيا أو إقليم جزيرة ابن عمر في أعالي بين النهرين، حيث أشار ابن حوقل إلى كردستان باسم مصايف الأكراد وأكد أن الجبال مشاتهم.<sup>58</sup> وعندما قام العالم اللغوي التركي محمود الكاشغري بتأليف كتابه **ديوان لغات الترك** عام 466 هـ، أشار فيه لأول مرة إلى أرض الأكراد في خارطته للكرة الأرضية وسكانها موضحاً فيها بلاد الأكراد كوحدة إدارية خاصة.<sup>59</sup>

أما مصطلح كردستان فقد أطلقه السلاجقة في أواسط القرن السادس الهجري على بلاد الأكراد عندما فصل السلطان سنجر البلدان الواقعة في غرب إقليم الجبال التي كانت تابعة لمقاطعة (كرمنشاه) فجعلها

<sup>55</sup> - قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية، ص 77.

<sup>56</sup> - Henri J. Barkey and Graham E. Fuller, *Turkeys-Kurdish Question* (New York: Rowman & Little Field Publishers, INC, 1998), P257.

<sup>57</sup> - عماد عبد السلام رؤوف، دراسات وثائقية في تاريخ الكرد الحديث وحضارتهم (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2012)، ص 319.

<sup>58</sup> - أبي القاسم بن حوقل، كتاب المسالك والممالك (بيدّ: بريل، 1873)، ص 165-171.

<sup>59</sup> - محمود بن الحسين الكاشغري، *ديوان لغات الترك* (القسطنطينية (دار الخلافة العليا): المطبعة العامرة، 466 هـ)، ص 65.

مقاطعة مستقلة وسمها (كرديستان) وذلك عام 554 هـ.<sup>60</sup> وللتعرف على موقع كردستان تفصيلاً انظر ملحق رقم (1).

### 2.3. الأكراد: جماعات إثنية بدون دولة قومية

تذكر مجلة صوت الأكراد عن نسبتهم أنها:

"تقدر في تركيا وحدها ما يقارب 20% من السكان، أي أنهم يزيدون على 12 مليوناً أو 13 مليوناً، ويتوزع الأكراد مذهبياً بين سنة (70%)، ومعظمهم شافعيون) وبين علويين (30%) مع وجود أقلية تقدر بما يقارب 10-20 ألفاً من اليزيديين (أو الأزيديين). يتحدثون جميعاً اللغة الكرمانجية (أي الكردية المعروفة). وتتشط في صفوفهم الطرق التقليدية، وفي مقدمتها النقشبندية والقادرية، فيما يسود مجتمعهم التنظيم العشائري."<sup>61</sup>

رغم الإحصائية الرقمية المذكورة أعلاه حول أعداد الأكراد ونسبتهم العددية، إلا أن الإحصائيات المذكورة حول عددهم وفق المصادر المختلفة تتباين إلى حد كبير بين مجحفٍ منكر وموالمٍ مبالغ، ومن الأمور التي عقّدت الوصول إلى رقم حقيقي إصرار الدول التي يعيش الأكراد فيها على إعطاء إحصائيات غير دقيقة حولهم، بالإضافة لوجود بعض الكتابات أو لجوء بعض الباحثين إلى إحصائيات قديمة. بالرغم من أن المؤشرات تشير إلى أحداث الانفجار السكاني للأكراد في المنطقة، ناهيك عن الخلط الذي يقوم به بعض الباحثين بين عدد الأكراد داخل الدولة التي يقع جزء من كردستان فيها وبين العدد الكلي للأكراد داخل كردستان بكل أجزائها.<sup>62</sup>

كما هي الحال بالنسبة لمعظم الأقليات المشتتة والمنتشرة في الشرق الاوسط التي ليس لها دول خاصة بها، فإن تقديرات العدد الكلي للأكراد تختلف بشكل كبير. وحكومات كلٍّ من تركيا والعراق وسوريا وإيران لم تقم بإجراء إحصاء رسمي حقيقي للسكان الأكراد في بلدانها، بل إن تركيا ودول أخرى قد أنكرت حتى نهاية القرن العشرين الاعتراف بالأكراد "كأقلية إثنية- قومية" لها حقوق ومطالب.

لذلك فإن الشعب الكردي واثق من تلك الحقيقة، بأن التعداد السكاني للدول التي تقع أجزاء من أراضي كردستان فيها بعيد عن الصحة، حيث إن كثيراً منها ومعظمها تُقدّر نسبة الأكراد حسب إرادة النظام السياسي في تلك الدولة، بالإضافة إلى عدم أخذ عدد الأكراد المهاجرين إلى الخارج بالاعتبار هذا من جانب،

<sup>60</sup> - فاتح رسول، مترجم، صفحات من تأريخ كفاح الشعب الكردي (السلامانية: دار النشر بإقليم كردستان، 2005)، ج1، ص55.

<sup>61</sup> - "صوت الأكراد"، لسان حال اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (الباريتي)، العدد 472 (أيار 2014)،

[www.alparty.de/wp-content/uploads](http://www.alparty.de/wp-content/uploads)

<sup>62</sup> - قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية، ص82-83.

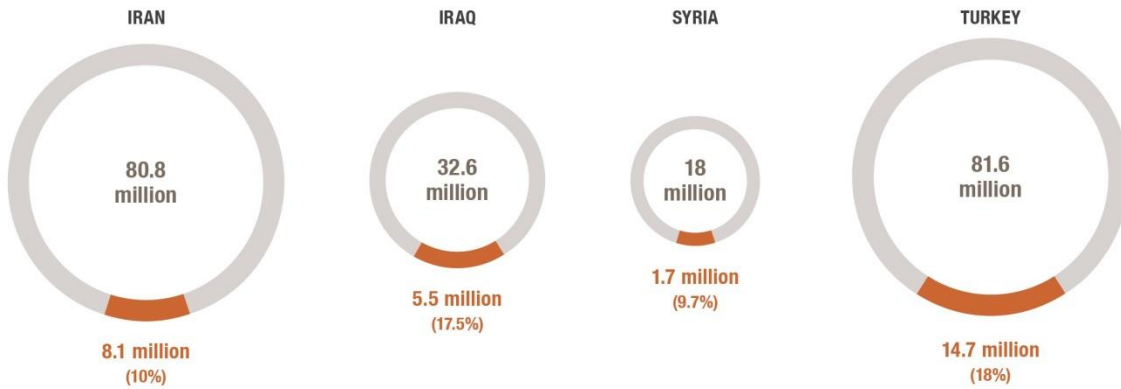


ومن جانبٍ آخر تتعمّد حكومات تلك الدول عدم إدراج حقل القوميات في استمارات التعداد السكاني مما ينتج عنها أخطاء عمديّة كثيرة.<sup>63</sup>

إلاّ أن هنالك تقديرات لبعض الباحثين والمهتمين بالشؤون الكردية مثل "ديفيد ماكديال" فيما يتعلق بعدد الأكراد في الدول التي تقع فيها أجزاء من كردستان، يندرج ما بين 25-30 مليون نسمة تقريباً، حيث إن 8 مليون يعيشون في كردستان تركيا- وهذا الرقم مخالف لما أوردهته مجلة صوت الكرد سابقاً-، وعددهم في كردستان إيران حوالي 5 مليون أما كردستان العراق فيعيش فيها 1,4 مليون، وهناك 1 مليون في كردستان سوريا، والباقي موزعين بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.<sup>64</sup> وفي تقديرات أخرى مختلفة لعدد الأكراد ونسب توزيعهم انظر الشكل أدناه.

الشكل رقم (2.1): أعداد الأكراد ونسب توزيعهم على الدول الأربعة التي يتواجدون فيها.<sup>65</sup>

## 30 MILLION KURDS



Source: CIA World Factbook, July 2014

COUNCIL on  
FOREIGN  
RELATIONS

Source: The Kurdish Project, Kurdish Diaspora

تبيّن الأرقام أعلاه ما تم الحديث عنه حول أعداد السكان، بأن المصادر المزوّدة لأعداد الأكراد تختلف اختلافاً كبيراً، كما أن هناك أرقاماً متناقضة للأعداد الحقيقية للأكراد في الدول المختلفة، وذلك بسبب

<sup>63</sup> - ليلاف حمد أمين عزيز، الحقوق السياسية للکرد في الدول التي تضم كردستان (السليمانية: مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، 2007)، ص36.

<sup>64</sup> - دهام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي (عمان: دار وائل للنشر، 2003)، ص122.

<sup>65</sup> - The Kurdish Project, Kurdish Diaspora,

<https://thekurdishproject.org/kurdistan-map/kurdish-diaspora/>

اختلاف معايير العرق والدين واللغة في كلٍ منها، إضافةً إلى إمكانية التلاعب بالإحصاءات لأغراضٍ سياسية.

### 2.3.1. التنوع اللغوي لدى الأكراد

يعتقد الكثير من الباحثين،<sup>66</sup> أن اللغة الكردية تندرج ضمن اللغات الهندو-أوروبية والتي تنتمي إلى مجموعة اللغات الإيرانية، وتدل على هذه الحقيقة عشرات المفردات المشتركة بين هذه اللغات، وتتكون اللغات الإيرانية من الفارسية والأفغانية والبلوجية، وهذه اللغة بالفارسية تشبه الصربية بالروسية، كما أن اللغة الكردية استمدت عناصر تكوينها من اللغة الميديّة حيث أصل الأكراد. ففي فترة الحكم الأموي والعباسي بدأ المؤلفون الذين كتبوا باللغة العربية يستخدمون بانتظام مصطلح (الكرد) الذي أصبغوه على الشعوب الإيرانية التي كانت تقطن في مختلف مناطق الخلافة.<sup>67</sup>

اللغة الكردية حافظت على نقائها وغناها من حيث المفردات والتراكيب اللغوية والاستغناء عن اللغات الأجنبية، كما أن هذه اللغة تملك عدداً هائلاً من المترادفات اللغوية وفيها إمكانية عالية جداً للتعبير عن المعاني. مع ذلك هناك صعوبات تواجه هذه اللغة من أهمها؛ عدم وجود لغة موحدة مستوحاة من اللهجات الكردية الغنية بالمفردات كي يستخدمها جميع الأكراد بمختلف مناطقهم، ويقول سعد الدين إبراهيم في كتابه **تأملات في مسألة الأقليات**: "إن اللغة الكردية نفسها ليست لغة واحدة ولكنها مجموعة متفرقة من اللهجات يستعصي على بعض الكرد أنفسهم فهمها أو الحديث بها جميعاً."<sup>68</sup>

لكن لا يعتقد الأكراد بأن حقيقة (تنوع اللغة) التي ذكرناها تشكل تناقضاً مع المفهوم القومي التوحيدي السائد ويُعبّر عن هذه الحالة الكاتب البابكه يي بقوله:

"في الحقيقة إن التنوع اللغوي الكردي لا يعتبر مشكلة لأنه موجود، بل لأنه غير معترف به من قبل الكرد أنفسهم، وخاصة أن هناك إصراراً من قبل النخبة المثقفة من الكرد في معالجة هذا الموضوع، والجدير بالذكر أن ما قام به الإعلام الكردي وخاصة بعض الفضائيات الكردية التي ظهرت في العقد الأخير في التقارب بين اللهجات من حيث تبسيط فهمها لمن ينطقون بتلك اللهجات."<sup>69</sup>

<sup>66</sup> - أمين شحاتة، "الكرد.. معلومات أساسية"، موقع الجزيرة، (2006/06/13)،

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/affafa1d-d4a0-4438-8bf9-b4163f943dc3>

<sup>67</sup> - المرجع السابق.

<sup>68</sup> - سعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات** (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1992)، ص 75.

<sup>69</sup> - البابكه يي، **النظام العالمي الجديد وقضايا القوميات والأقليات في الشرق الأوسط**، ص 106.

## 2.3.2. مشروع بناء الأمة والدولة القومية الكردية

وفق المؤشرات الخاصة بالأكراد والتي تم الحديث عنها، من أرضٍ وأعدادٍ سكانيةٍ ومن لغةٍ وتاريخٍ، كل ذلك يشير إلى أن الأكراد أمةٌ إثنيةٌ لا تملك كياناً سياسياً واحداً يجمعها، وأنها بلا دولة قومية ذات سيادة على جميع الأكراد ومناطقهم. لكن إحدى الأدوات المهمة في بناء الأمة والدولة القومية لأي كردي طامح للانفصال هي القدرة على إقامة علاقات خارجية بصورة مستقلة عن الدولة، وبالفعل فإن التعريف الكلاسيكي للدولة يتضمن القدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى.<sup>70</sup>

في الحالة الكردية فإن مسألة الاتصال بالعالم الخارجي بالتحديد كانت حيوية جداً بالنسبة لعملية بناء الأمة والدولة القومية، ولقد حصلت عملية بناء الأمة الكردية، سواء أكانت عن قصد أم غير قصد، على دفعة هائلة من القوى الخارجية، ابتداءً من حروب بغداد السابقة ضد الأكراد، والعلاقة بأنقرة صعوداً وهبوطاً، إلى اللاعين الآخرين وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودورهم كوسطاء، انتهاءً بتعبئة الأكراد للحرب ضد البعث في العام 2003، وصولاً إلى استغلالهم في الحرب ضد الإرهاب و"داعش".<sup>71</sup>

في المحصلة علاقات الأكراد الخارجية كانت علاقات معقدة مع جميع الأطراف، ومع هذا استطاع الأكراد أن يُدَوّلوا قضيتهم خاصةً في أعقاب الحرب العراقية-الإيرانية العام 1980-1988، ووفقاً لذلك، وفي الوقت الذي كانت معظم علاقات الأكراد الخارجية سريةً لأن الأكراد وشركاءهم لم يكونوا راغبين بالإعلان عن تلك العلاقات، إلا إنه تم إنشاء علاقات شبه رسمية وعلنية مع دول متعددة للترويج لقضيتهم وأنهم أكبر أقلية إثنية لا تمتلك دولة قومية، وإلى حد ما نجح الأكراد في ذلك.

أما الفكر القومي الكردي لم يكن موجوداً بالصورة التي هو عليها الآن، فالأكراد كانوا جزءاً من المنطقة التي لم يكن متبلوراً لديها الفكر القومي القطري، لأن القومية كحركة سياسية وفكرية لم تكن معروفة قبل سقوط الخلافة العثمانية.<sup>72</sup>

مع صعود "حزب الاتحاد والترقي" إلى الحكم في الدولة العثمانية في الفترة 1908-1918 وما كانت تتنادي به من أفكار غربية ذات صبغة قومية، رأى الأكراد في ذلك فرصة لتحقيق هويتهم القومية من خلال هذه الحركة، ولعبوا دوراً مهماً وقيادياً من الناحية الفكرية والسياسية في التمهيد لظهور "حزب الاتحاد

<sup>70</sup> - أوفرا بينجيو، مترجم، كرد العراق: بناء دولة داخل دولة (بيروت: دار الساقي، 2014)، ص 327.

<sup>71</sup> - المرجع السابق، ص 327.

<sup>72</sup> - عثمان علي، الحركة الكردية المعاصرة: دراسة تاريخية وثائقية 1833-1946 (أربيل: مكتب التفسير للنشر والإعلان، 2011)، ص 156.

والتركي". لكن سرعان ما سيطر الأتراك على زمام أمور هذه الحركة، وأخذوا يضطهدون الأكراد كأقلية إثنية.<sup>73</sup>

منذ ذلك التاريخ تصدّت الدولة التركية لجميع المحاولات الكردية لتحقيق القومية، فمنذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة عام 1923 وحتى الوقت الحاضر تتصدى الدولة التركية للتوجهات السياسية والفكرية القومية الكردية كافة بكل حزم، ولم تعترف بالأكراد كقومية مستقلة داخل البلاد التركية، وحاولت وما تزال تعمل على صهر وإذابة العنصر الكردي داخل المجتمع والدولة التركية الحديثة.<sup>74</sup>

#### 2.4. علاقات القوى الخارجية تاريخياً بالقضية الكردية

بدأت القضية الكردية بالظهور عند اصطدام الدولتين الصفوية والعثمانية في معركة جالديران عام 1514، التي أدت إلى تقسيم كردستان بين الدولتين الصفوية والعثمانية، حيث كان أول تقسيم لمنطقة كردستان. وبسبب ذلك تعقدت المشكلة الكردية، خاصةً مع انتشار الأفكار القومية في الشرق، في بداية القرن التاسع عشر، حيث احتكت الدول الأوروبية بكردستان عن طريق الرحالة الأجانب والإرساليات التبشيرية، ومن خلال القنصليات وأهمها البريطانية والروسية والفرنسية ثم الأميركية.<sup>75</sup>

لعبت هذه الدول دوراً مهماً في تحريض الأكراد ضد الدولة العثمانية وإيران، ليتمكنوا من أخذ الامتيازات ويزداد نفوذهم في الدولة العثمانية خاصةً. في الوقت الذي لم تتمكن فيه الدولتين العثمانية والإيرانية، من بسط سيطرتهم على كردستان لطبيعة كردستان المعقدة، ودفاع الأكراد عن مناطقهم.<sup>76</sup>

أثر اشتداد الصراع الدولي بين الدول العظمى على منطقة الشرق الأوسط، وخاصةً بين بريطانيا وروسيا، تأثيراً كبيراً على الشعب الكردي ومستقبله، فتحوّلت القضية الكردية من الطابع الإقليمي إلى الطابع الدولي، حيث قامت كل من روسيا وبريطانيا بإجراء اتصالاتها بالأكراد، لإهتمام الحكومة الروسية بالبلاد والشعوب المتاخمة لحدودها، ولتخوف الحكومة البريطانية من امتداد الروس لبلاد ما بين النهرين. إضافةً إلى

<sup>73</sup> - جليلي جليل، مترجم، نهضة الكورد الثقافية والقومية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (بيروت: رابطة كاوا للثقافة الكردية، 1986)، ص 167

<sup>74</sup> - عبد الله عبد العاطي الفرجاني وعبد الناصر أحمد القذافي، أثر الصراع التركي الكردي على الأمن الإقليمي (سرت: جامعة سرت وجامعة أجدابيا، أيلول 2016).

<https://www.daruur.com/ar/28-researchers/afargan-201/turkey-kurd/708-2016-09-24-14-54-37>

<sup>75</sup> - عبد الله محمد العلياوي، "جذور المشكلة الكردية"، موقع الجزيرة الإلكتروني، تاريخ الرجوع (2017/11/11)، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4f935dae-8e08-4c54-83ca-16f692c7ab35>

<sup>76</sup> - المرجع السابق.

محاولات فرنسا للتغول في كردستان من خلال الإرساليات التبشيرية، ووجود الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة كذلك.<sup>77</sup>

وعند توقيع اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 بين الحلفاء حيث اجتمع وزراء خارجية الدول الكبرى (روسيا، بريطانيا، وفرنسا)، تضمنت الاتفاقية تقسيم تركيا الدولة العثمانية، وبما أن القسم الأكبر من كردستان كان تحت السيطرة العثمانية، فقد شملها التقسيم حيث قُسمت إلى خمس مناطق: إيران، ولاية الموصل، سوريا، القوقاز، وتركيا، مما حطم آمال الأكراد في تحقيق حقهم المشروع في تقرير المصير.<sup>78</sup> وتبعها هدنة مدروس عام 1918، ثم مؤتمر الصلح في فرساي 1919 حيث حاول الأكراد إيصال صوتهم على أمل نيل حقوقهم المشروعة.<sup>79</sup>

أما إمكانية حل المشكلة الكردية فقد برزت في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وكان إيجاد منطقة عازلة بين أتراك الأناضول ومن يتحدثون اللغة التركية في آسيا الوسطى والقفقاس، وبصورة خاصة في أذربيجان سبباً لذلك.<sup>80</sup>

وفي عام 1920 وقع الحلفاء مع الأتراك معاهدة "سيفر"، ولكن نظراً لمصالح الحلفاء المتناقضة مع الأكراد، تم عقد اتفاقية جديدة مع تركيا وهي معاهدة "لوزان" عام 1923، والتي لم تُشر إلى حقوق الأكراد، وبذلك أصبحت حقوق الشعب الكردي معرضة للانتهاك من قبل الدول الاستعمارية، إضافةً لتتكرر الدول المحلية لهذه الحقوق.<sup>81</sup> وسيتم الحديث عن هاتين المعاهدتين بشكلٍ موسّع في الفصل اللاحق.

لقد اتسمت سياسة الحكومات التي تولت السلطة طوال الحكم الملكي في العراق في الفترة (1920 - 1958) بتجاهل القضية الكردية تجاهلاً تاماً واتباع الحل العسكري معها، لكن مع الانقلاب العسكري الذي أنهى حكم العائلة الهاشمية في العراق بدأت القضية الكردية تأخذ اتجاهاً جديداً.<sup>82</sup>

<sup>77</sup> - العلياي، "جذور المشكلة الكردية"، تاريخ الرجوع (2017/11/11)،

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4f935dae-8e08-4c54-83ca-16f692c7ab35>

<sup>78</sup> - حامد محمود عيسى، *المشكلة الكردية في الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991* (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992)، ص 197.

<sup>79</sup> - محمد الحمامصي، "القضية الكردية بين حلم الدولة وحسابات النظام الدولي"، *مجلة إيلاف*، عدد 5752 (فبراير 2017)،

<http://elaph.com/Web/Culture/2017/2/1134067.html>

<sup>80</sup> - العلياي، "جذور المشكلة الكردية"، تاريخ الرجوع (2017/11/11)،

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4f935dae-8e08-4c54-83ca-16f692c7ab35>

<sup>81</sup> - منذر الموصللي، *القضية الكردية في العراق: البحث والأكراد* (دمشق: دار المختار، 2000)، ص 92.

<sup>82</sup> - جيرارد جالياند، مترجم، *المسألة الكردية* (أربيل: دار اراس للنشر والطباعة، 2012)، ص 26.

تم اتباع مجموعة من السياسات ومنها إلغاء النظام الملكي، وإعلان الحكم الجمهوري والعفو عن الأكراد المسلحين وفي مقدمتهم "الملا مصطفى بارزاني" بعد أن كان منفيًا في الاتحاد السوفييتي.<sup>83</sup> تحولت مطالب الأكراد من مطالب ثقافية في المناطق الكردية، إلى مطالب تهدف إلى تغيير النظام السياسي والحصول على حكم ذاتي؛ مما أدى إلى بدء الصراع بين الطرفين الكردي والحكومي في 11 سبتمبر عام 1961 بدعم سوفييتي للأكراد، حيث كان الأكراد في كل من العراق وإيران موالين للاتحاد السوفييتي، إلا أنه وفي الفترة (1961-1975)، تخلى السوفييت عن بارزاني وحركته، وتحالفوا مع بغداد، إذ وقّع السوفييت معاهدة صداقة وتعاون مع الحكومة العراقية في العام 1972، وهذا التعاون والتحالف السوفييتي-العراقي الذي أثار مخاوف أمريكا.<sup>84</sup>

إلا أن النزاع في العراق لم يتوقف رغم التغيير في السلطة عام 1963، حيث تعثرت مبادرات إنهاء النزاع أمام مطالب الأكراد بحكم ذاتي، واستمر النزاع حتى عام 1970، وتم تعديل الدستور وأصدرت الحكومة قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق، ولم تنتهِ اتفاقية الحكم الذاتي عام 1970 كفاح الشعب الكردي، الذي واجه مشكلات جديدة، منها: الترحيل الجماعي للأكراد من إقليم كركوك الغني بالنفط وأقاليم أخرى رغبت الحكومة في إبقائها خارج منطقة الحكم الذاتي، ففي الوقت الذي كانت أمريكا تدعم فيه الأكراد، أخذت الحكومة العراقية تتجه نحو الاتحاد السوفييتي مما حوّل إقليم كردستان العراق إلى منطقة مهمة في الحرب الباردة بين الشرق والغرب.<sup>85</sup>

استغلت الولايات المتحدة الأكراد ضد الحكومة العراقية في حرب عام 1991، واستخدمتهم ورقة ضغط ضد الحكومة العراقية، حيث كان ذلك جزءاً من سياسة الأمر الواقع النفعية، فالتطورات السياسية التي حدثت في بداية السبعينيات من القرن العشرين ساهمت في تحديد وصياغة موقف الولايات المتحدة من القضية الكردية؛ وتمثلت في تأميم العراق للنفط وانسحاب بريطانيا من الخليج العربي.<sup>86</sup>

<sup>83</sup> - عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط، ص 197.

<sup>84</sup> - جاليناند، المسألة الكردية، ص 26.

<sup>85</sup> - وديع جويده، الحركة القومية الكردية (بيروت: دار الفرابي، 2013)، ص 17.

<sup>86</sup> - الحمامصي، "القضية الكردية بين حلم الدولة وحسابات النظام الدولي"،

أصبح إقليم كردستان العراق يتمتع بحكم ذاتي فعلي في عام 1991، عندما فرضت الولايات المتحدة منطقة جوية محظورة. هذه الحماية الأميركية شجعت الأكراد على إعلان استقلال كردستان عن العراق، لإرباك النظام الحدودي القائم، إلا أن الأكراد اختاروا الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية داخل الحدود.<sup>87</sup>

أما إيران، فقد أدى الغزو الروسي لشماليها إلى نتائج ملموسة في مسار الحركة الوطنية الكردية حيث تعاضمت حركة التحرر الكردية، خاصةً بعد تقلص نفوذ السلطة المركزية في المناطق الكردية، أنشئ حزب كردي باسم "جمعية إحياء كردستان" والذي تحوّل لاحقاً إلى "الحزب الديمقراطي الكردستاني".<sup>88</sup>

نتيجة الدعم الروسي للأكراد، قامت "جمهورية ماهاباد" الكردية عام 1946، الممثلة للطموحات الكردية في إيران، كما كان لانتشار الوعي القومي بين الأكراد وتصميمهم على الاستقلال الذاتي دوراً في ذلك، لكن مع تغيير الظروف السياسية الدولية وتخلفي الروس عن الأكراد انهارت هذه الجمهورية، إلا أن هذا لم يمنع "الحزب الديمقراطي الكردستاني" الإيراني من مواصلة أعماله بصورة سرية.<sup>89</sup>

استفادت روسيا من الأكراد، واستخدمتهم ورقة ضغط في المنطقة، في إيران من خلال دعم "جمهورية ماهاباد" عام 1946، وكذلك في العراق من أجل الضغط على الحكومة العراقية، كما استخدمت أكراد تركيا ضد حكومة أنقرة.<sup>90</sup>

---

<sup>87</sup> - المرجع السابق.

<sup>88</sup> - عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط، ص 219.

<sup>89</sup> - المرجع السابق، ص 219.

<sup>90</sup> - الحمامصي، القضية الكردية بين حلم الدولة وحسابات النظام الدولي،".

## ملخص الفصل

تبين لنا في هذا الفصل أن الأكراد هم شعب أصيل من شعوب منطقة الشرق الأوسط، وأن بداية استخدام مصطلح الأكراد جاءت في فترة الأمويين والعباسيين. وهو شعب آري من الشعوب الهندو-أوروبية. لغته الخاصة هي اللغة الكردية ذات لهجتين أساسيتين السورانية يتكلم بها أكراد العراق وإيران، والبهديانية يتكلم بها أكراد تركيا وشمال سوريا.

يتركز الأكراد في كردستان التي تتوزع على أربع دول أساسية وهي: تركيا، العراق، إيران، وسوريا، الأمر الذي يصعب معه حصر وتعداد الشعب الكردي بشكل دقيق. أما ديانة الأغلبية العظمى من الأكراد فهي الإسلام على المذهب السني الشافعي، مع وجود الطائفة الشيعية بينهم، وينتمي المسيحيون منهم إلى الشعب الآشوري أو اليزيدي.

وعليه، فإن مسألة النشوء العرقي للأكراد شغلت حيزاً واسعاً من اهتمامات المؤلفين العرب وغير العرب لتبدأ منذ القرن الثامن الميلادي وتمتد لفترات تاريخية متعاقبة، فالمحاولات الأولى التي تمت في هذا المجال كانت مكرسة للبرهنة على تحدرهم من أصل عربي، والتي لاقت انتشاراً وقبولاً واسعاً خلال القرون الوسطى حتى ضمن المجتمع الكردي نفسه، وفرضية الانتماء العربي للأكراد أيضاً تضمنتها المؤلفات التي تبحث في الشؤون الكردية ذاتها.

كذلك تطور القضية الكردية تاريخياً لتخرج من الإطار الداخلي لها لتحتل بعداً دولياً، من خلال تأثيرات القوى الخارجية إلى جانب الظروف التي تولدها التطورات الداخلية على مطالب الأكراد بالاستقلال الذاتي في أماكن تواجدهم سعياً لأقامة الدولة القومية الكردية.

كان هذا الفصل تمهيداً لما سيتم تناوله في الفصول اللاحقة، حول وضع الأكراد في الدول التي تتقاسمهم وتأثر هذه الدول بالمعوقات الدولية لقيام الدولة الكردية، وعلاقات القوى الخارجية تاريخياً بالأكراد وتأثيراتها السياسية على مطالبهم وقضيتهم.



## الفصل الثالث: أسس السياسة التركية تجاه القضية الكردية

### المقدمة

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى وجد الأكراد أنفسهم أمام واقع جديد، حيث كان للكرد كغيرهم من الشعوب التي كانت تحت حكم الدولة العثمانية فرصة إقامة كيان لهم يُعبّر عن هويتهم الثقافية والوطنية. ومن المؤكد أن تفتت الدولة العثمانية قد ترك فراغاً كبيراً، حيث إن مختلف الحركات والنشاطات الكردية ازدادت في المناطق ذات التواجد الكردي، خاصة في شرق تركيا وجنوبها، حيث أخذ الأكراد القوميون يعملون ويدعون لإنشاء دولة وطنية كردية. غير أن سياسة بريطانيا ومخططاتها في المنطقة ككل بعد الحرب العالمية الأولى كانت ترمي لاحتواء التهديد الروسي الجديد بعد قيام الثورة البلشفية، وهذا اقتضى منها العمل، على دعم وحدة أراضي كل من العراق وإيران وتركيا. ولهذا السبب فالحكومة البريطانية التي شجعت أولاً القومية الكردية كرد فعل مناسب ضد الدولة العثمانية المسلمة، عارضت فيما بعد فكرة إنشاء الدولة الكردية، وذلك من أجل تفادي الصدام مع الحكام الجدد لتركيا وتجنب تعنت الأتراك في مفاوضات ومعاهدات ما بعد الحرب وخاصة معاهدتي "سيفر ولوزان" للسلام.

غير أن دولتي الاستعمار الكبيرين (بريطانيا وفرنسا) بعد الحرب العالمية الأولى لم تكونا معنيتين كثيراً باستقلال الأكراد وتحقيق طموحهم الوطني، وتقرير مصير المنطقة التي كانت خاضعة للنفوذ العثماني، بحيث وجدت تلك الدول الاستعمارية أن إقامة وطن للأكراد في هذه المنطقة ربما يخدم مصالح السوفييت لاحقاً، وخاصة أنها غنية بالنفط، كذلك كان البريطانيون يطمحون للسيطرة على مناطق تواجد الأكراد بدلاً من تركيا وضمها إلى العراق التي كانت تحت سيطرتهم.

وعليه فإن حقوق الأكراد وطموحهم الوطني بالنسبة للبريطانيين ما هي إلا وسيلة لتحقيق مصالحهم الاستعمارية في المنطقة ليس أكثر، ومن جانب آخر كان كمال أتاتورك والأتراك من ورائه يحاولون طمس أي حلم للأكراد بالاستقلال وتقرير المصير، وتتصلوا من أي اتفاقيات وقّعت مع البريطانيين بخصوص الأكراد.

وفي هذا الفصل نتناول المعاهدات التاريخية التي عقدت بعد الحرب العالمية الأولى الخاصة بتقرير المصير للأكراد، والدور الذي لعبه الأتراك في إحباط مخططات الاستقلال، والتتصل من هذه المعاهدات، وكذلك سياساتهم تجاه الأكراد على أرض الواقع داخل تركيا وخارجها، مع توضيح موقف الأكراد من السياسات التركية القمعية.

### 3.1. "معاهدة سيفر": المرجعية القانونية للأكراد

يصف العديد من المؤرخين والمتابعين للشأن التركي معاهدة "سيفر" بالمعاهدة الفريدة من نوعها من ناحية الدبلوماسية المعاصرة، حيث كانت بمثابة بروتوكول علاقات دولية لا أكثر، ولم تستجب منذ لحظة توقيعها للموقف العسكري- السياسي الفعلي الناشئ في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، ولم تصمد هذه المعاهدة إلا فترة زمنية محدودة تقدر بثلاث سنوات.<sup>91</sup>

ومن الملاحظ أن هذه المعاهدة حاولت تقسيم المناطق التي كانت خاضعة للدولة العثمانية، ومن هذه المناطق؛ منطقة كردستان ذات الأغلبية الكردية، حيث تعدّ هذه المعاهدة محصلة للمؤتمرات السرية والعلنية التي انعقدت بين دول الحلفاء (بريطانيا، فرنسا، وروسيا)، لأنها جاءت تطبيقاً وتنفيذاً لأفكارها ومبادئها.<sup>92</sup>

حين نتتبع ما ورد في هذه المعاهدة يتضح لنا أن مناطق تركية عديدة خرجت من تحت السيطرة التركية وليس كردستان فقط، بحيث تمنح هذه المعاهدة منطقة أزمير استقلالاً داخلياً، وتعطي تراقيا إلى اليونان، ويخضع البوسفور والدردينيل لرقابة لجنة دولية، وتصبح أرمينيا دولة مستقلة، أما كردستان الجنوبية تُعطى لفرنسا.<sup>93</sup>

اختصت المعاهدة ببعض بنودها بالأكراد، وذلك من أجل الحفاظ على هدوئهم كي لا يقوموا بأي رد فعل تجاه البريطانيين، فأعطتهم حكماً ذاتياً، وذلك بتخصيص أكثر من بند في هذه المعاهدة التي تمثلت في البند السادس وكذلك المواد "62، 63، 64" منها، وتشير الباحثة إلى نصوص هذه المواد مع التعليق عليها، حيث وردت في المعاهدة كما يلي:

"المادة 62: تتولى لجنة في القسطنطينية وتتألف من ثلاثة أعضاء تعينهم الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية على التوالي، في غضون ستة أشهر من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ مخططاً للحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تسكنها أغلبية كردية شرق نهر الفرات، إلى الجنوب من الحدود الجنوبية لأرمينيا كما قد يتم تحديده فيما بعد، وإلى الشمال من الحدود التركية مع سوريا وبلاد ما بين النهرين، على النحو المحدد في المادة 27 (2) و (3). وإذا تعذر ضمان الإجماع على أية مسألة، فسوف يحيلها أعضاء اللجنة إلى حكوماتهم. يجب أن يتضمن البرنامج ضمانات كاملة لحماية الكلدان الآشوريين والأقليات العرقية والدينية الأخرى في هذه المناطق، ومع هذا الهدف، يجب على اللجنة المكونة من الممثلين البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين والفرس والكرديين زيارة الموقع لفحصها واتخاذ قرار بشأنها. وما هي التصحيحات، إن وجدت،

<sup>91</sup> - حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص161.

<sup>92</sup> - منذر الموصللي، الحياة السياسية والحربية في كردستان (لندن: ت م، 1991)، ص158.

<sup>93</sup> - المرجع السابق، ص156.

التي ينبغي إجراؤها في الحدود التركية حيث تتطابق هذه الحدود مع حدود بلاد فارس بموجب أحكام هذه المعاهدة. **المادة 63:** توافق الحكومة التركية بموجب هذا على قبول وتنفيذ قرارات كل من اللجان المذكورة في المادة 62 في غضون ثلاثة أشهر من إرسالها إلى الحكومة المذكورة. **المادة 64:** في غضون عام واحد من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، تتوجه الشعوب الكردية داخل المناطق المحددة في المادة 62 إلى مجلس عصبة الأمم بطريقة توضح أن أغلبية سكان هذه المناطق يريدون الاستقلال عن تركيا، وإذا رأى المجلس أن هذه الشعوب قادرة على مثل هذا الاستقلال توصي بمنحه لهم، توافق تركيا بموجبه على تنفيذ مثل هذه التوصية. وستشكل الأحكام التفصيلية لهذا التنازل موضوع اتفاق منفصل بين الدول الحليفة الرئيسية وتركيا. إذا حدث هذا التنازل ومتى حدث، فلن تثير دول الحلفاء الرئيسية أي اعتراض على الالتزام الطوعي لدولة كردية مستقلة من الأكراد الذين يسكنون ذلك الجزء من كردستان الذي تم ضمه في ولاية الموصل.<sup>94</sup>

مع أن هذه المعاهدة وبنودها الخاصة بالأكراد وغيرها من البنود لم تنفذ على أرض الواقع، لكن يمكن اعتبارها حدثاً هاماً حصل للأكراد وتطلعهم نحو تقرير المصير، فلأول مرة في التاريخ المعاصر توضع وثيقة سياسية دولية تتناول في بنودها استقلال الأكراد وإعطائهم حقوقهم الوطنية، كما أنها أول عمل دولي متعدد الأطراف يعترف بالشخصية القومية للأكراد.<sup>95</sup>

المتفحص لبنود هذه المعاهدة ونصوصها يجد أنها لا تنص على حدود ثابتة للدولة الكردية المقترحة ولا تشكل حدود هذه الدولة كامل الوطن القومي للأكراد، لكن أهميتها تكمن في إعلانها وتكريسها للطموحات السياسية للكرد، وإبرازها والاعتراف بها دولياً.<sup>96</sup>

أعطت "معاهدة سيفر" القضية القومية الكردية زخماً سياسياً وبعداً دولياً عريضاً، صحيح أن هذه المعاهدة لم تُطبق وعدّلت لكنها تعتبر إشارة واضحة من المجتمع الدولي للاعتراف بحقوق الأكراد، وبيان مشكلة شعب يحتاج إلى الاستقلال وتقرير المصير، كما أن ما جاء في تلك المعاهدة يشكل إقراراً بما للأكراد من حقوق غير معترف بها من الدولة التي حكمتهم لمئات السنين.<sup>97</sup>

ما زال الأكراد يتمسكون بهذه المعاهدة ويعتبرونها مرجعاً دولياً للاعتراف بحقوقهم حتى يومنا هذا، فقد اعتبرها الأكراد رمزاً لأول اعتراف دولي في التاريخ بحق الشعب الكردي في تقرير المصير القومي

<sup>94</sup> – TREATY SERIES NO. 11 (1920), TREATY OF PEACE WITH TURKEY, (SIGNED AT SÈVRES AUGUST 10, 1920), LONDON: HIS MAJESTY'S STATIONERY OFFICE).

انظر الملحق رقم (2) من الدراسة.

<sup>95</sup> – بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكردستان العراق: "الجاران الحائزان" (بيروت: دار الزمان، 2002)، ص 27.

<sup>96</sup> – المرجع السابق، ص 27.

<sup>97</sup> - David Adanson, *The Kurdish* (London, 1964), p44.

وبوجود المسألة القومية كموضوع مستقل في منظومة العلاقات الدولية، هذا الاعتراف الذي لم يُمنح للأكراد من الأعلى، بل تم بعد مطالباتٍ وثوراتٍ كردية كثيرة.<sup>98</sup>

تتساءل الباحثة إن كان هناك مصلحة كردية في إقامة وطن قومي لهم وتحقيق طموحهم في الاستقلال، فما هي مصلحة البريطانيين الذين كان لهم بصمات واضحة في صياغة هذه المعاهدة ووضع بنود تنص على استقلال الكرد؟ إن تشكيل دولة كردية تتمتع بالاستقلال أو عدة كيانات ذات حكم ذاتي يأتي في إطار اعتبارين اثنين بحسب بعض المؤرخين والسياسيين الدارسين للسياسة البريطانية، الاعتبار الأول: إنشاء منطقة عازلة بين أتراك الأناضول والشعوب التي تتكلم التركية في آسيا الوسطى والقفقاس، إضافة إلى أن إقامة كيان كردي يعني التقليل من خطر قيام دولة إسلامية.<sup>99</sup>

من جهة ثانية فإن إقامة دولة كردستان هي إنشاء منطقة عازلة بين تركيا وجمهورية أذربيجان ذات الاستقلال الذاتي في الاتحاد السوفييتي، ومنطقة عازلة بين تركيا وإيران؛ فالغالبية السنية الساحقة من الكرد سُميّز الدولة الكردية السنية عن الشيعة الإيرانية المجاورة.<sup>100</sup>

أما الاعتبار الثاني: فإن منطقة كردستان تركيا كانت ضمن اتفاقية "ساكس-بيكو" من نصيب روسيا، ثم أصبحت بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية منطقة لم يتم الاتفاق حولها بين بريطانيا وحلفائها، ولما لم تستطع بريطانيا السيطرة عليها أمام المنافسة الإيطالية والفرنسية لها، فقد ارتأت أن تجد لها موطئ قدم ونفوذ في تلك المنطقة يساعدها في فرض سيطرتها على العراق وكردستان الجنوبية. وهذا ما عزز رغبتها في تنفيذ كل ادعاء تركي حول ولاية الموصل الغنية بالبتترول، لأن إقامة دولة كردية مستقلة في كردستان التركية يصعب معها تقديم تركيا ادعاءات حول أحقيتها في حيازة ولاية الموصل.<sup>101</sup>

كذلك فإن قيام دولة كردية من وجهة النظر البريطانية ستكون عامل إضعاف لخطورة تركيا وإيران وحتى العراق، فقيام دولة كردية تضم مناطق كردية في شرقي تركيا وجنوب شرقها، كقبيلة بحرمان الجمهورية التركية الجديدة من أراضٍ تدعيها لنفسها، وبالتالي تقليص إمكانيات وصولها إلى طرق المواصلات المؤدية إلى القفقاس وإيران وسوريا بل أنها ستقيم منطقة عازلة بين الأتراك والعرب، كذلك منطقة عازلة بين تركيا وروسيا

<sup>98</sup> -Derk Kinnane, *The Kurds and Kurdistan* (London; New York: Oxford University Press, 1964), P298.

<sup>99</sup> - روبرت اولسن، مترجم، المسألة الكردية في العلاقات التركية - الإيرانية (أربيل: دن، 2001)، ص 13.

<sup>100</sup> - المرجع السابق، ص 13.

<sup>101</sup> - المرجع السابق، ص 14-15.

يمكن الاستفادة منها في حال قيام أي حرب بين الغرب وروسيا فتكون قاعدة انطلاق عمليات عسكرية تجاه الأراضي الروسية.<sup>102</sup>

تميّزت هذه المعاهدة بأنها أُبرمت مع جهةٍ ضعيفةٍ تتمثل بالسلطان العثماني محمد وحده الدين الخامس الذي كان قد فقدَ سلطاته ونفوذه بشكلٍ كاملٍ، رغم موافقة الدولة التركية وتعهداتها بالتنازل عن مناطق تواجد الأكراد، وعن الحقوق الوطنية فيها كافة، وفي حال الاستفتاء على انفصال الأكراد وطلبهم بالاستقلال.<sup>103</sup>

لم تنفذ المعاهدة من قبل الطرف التركي بسبب تغيير الحكم في تركيا وانتهاء عهد السلطنة والخلافة، وفقدان سيطرتها على مجريات الأمور على أرض الواقع، وظهور معارضة داخلية شديدة خاصة من المجلس أو "البرلمان التركي" والحكومة التركية آنذاك. فمع صعود كمال أتاتورك على كرسي الحكم في تركيا تغيرت المعادلة تجاه هذه المعاهدة.<sup>104</sup>

### 3.1.1. "معاهدة لوزان": القفز عن حقوق الأكراد

مع انهيار معاهدة "سيفر"، وصعود الحكم الجديد المتمثل بحكم أتاتورك وسيطرته على السلطة في تركيا وإلغاء الخلافة الإسلامية، اتجهت تركيا إلى عقد معاهدة سلام جديدة مع البريطانيين عرفت "بمعاهدة لوزان" التي وُقعت في 24 تموز من عام 1923، حيث ألغت هذه المعاهدة أحلام الأكراد بالاستقلال وتقرير المصير، بل أبعد من ذلك، حيث قسّمت هذه المعاهدة المناطق الكردية بين الدول المجاورة، العراق وتركيا وسوريا، حيث ذهب البريطانيون من وراء هذا التقسيم إلى إرضاء الحاكم الجديد في تركيا على حساب مصير الأكراد ومستقبلهم السياسي.<sup>105</sup>

انطلقت مفاوضات "لوزان" بين الجانب البريطاني ممثلاً بـ "اللورد كرزن" والجانب التركي ممثلاً بـ "عصمت باشا" المبعوث من نظام كمال أتاتورك الذي تخلى تماماً عما ورد في "معاهدة سيفر"، وبنى أسس مفاوضاته على مطالبته بجميع المناطق التي يتواجد فيها الأكراد بل أكثر من ذلك.<sup>106</sup> كانت مطالب الأتراك أن تكون الموصل جزءاً من تركيا الجديدة لأنها منطقة لا يتواجد فيها عرب، وأن المصالح التجارية والاقتصادية في هذه المنطقة مرتبطة مع أنقرة وإسطنبول، بالإضافة إلى أن الأتراك كانوا ينظرون إلى الأكراد

<sup>102</sup> - المرجع السابق، ص 14-15.

<sup>103</sup> - سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005)، ص 19.

<sup>104</sup> - المرجع السابق، ص 19.

<sup>105</sup> - عثمان علي، الحركة الكردية المعاصرة: دراسة تاريخية وثائقية، 1833-1946 (هرندن، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2008)،

ص 463.

<sup>106</sup> - المرجع السابق، ص 464.

على أنهم رعايا في الدولة التركية، وقانوناً هم جزء من هذه الدولة، وأن لعبة تقرير المصير لا توجد في قاموس الأكراد ولا الأتراك أنفسهم وفق الطرح والرؤية التركية.<sup>107</sup>

رفضت بريطانيا رؤية تركيا وادعاءاتها التي عبّر عنها مبعوثها "كرزن"، واعتبرت أن العنصر الكردي الذي يسكن في هذه المناطق (كردستان والمناطق الشرقية) يختلف في أصوله عن العنصر التركي. أما موضوع التجارة والاقتصاد رأى البريطانيون أن تجارة هذه المناطق مربوطة مع بغداد والعراق أكثر من ارتباطها مع اسطنبول، وأن الأكراد طوال فترات تاريخية طويلة كانوا يقومون بثورات مطالبين باستقلالهم وتحديد مصير مناطقهم سياسياً وقانونياً. وهنا تميّزت مفاوضات "لوزان" بالتشدد من قبل الطرفين بحيث لم يستطع أي فريق أن يعطي الطرف الآخر أية وعود أو تنازلات مما أدى إلى جمود المفاوضات بشكل مؤقت.<sup>108</sup>

ومن أجل استكمال سير المفاوضات اتفق المفاوضون على أن يتجاوزوا موضوع الموصل ورفعها من جدول أعمال المفاوضات، وهكذا انطلقت المفاوضات مجدداً في "لوزان" السويسرية، بتشكيل ثلاث لجان رئيسية انبثق عنها لجان فرعية. وقد اقتضت طبيعة الظروف التي مر بها "مؤتمر لوزان" إلى تقسيم اجتماعاته على مرحلتين؛ استمرت الأولى منذ انعقاد المؤتمر وحتى الرابع عشر من شباط 1923، ثم شهدت فترة انقطاع استمرت أكثر من شهرين لتبدأ المرحلة الثانية من المؤتمر من 23 نيسان إلى 24 تموز 1923.<sup>109</sup>

في نهاية المؤتمر صيغت "معاهدة لوزان" ووقّعت من جميع الأطراف، وقد اشتملت على اتفاقية سلام بين تركيا وبريطانيا كذلك تضمنت سبع عشرة اتفاقية ملحقة بها وذلك في نهاية يوم 24 تموز من عام 1923 في جلسة ترأسها الرئيس السويسري. بعد عرضها على مؤسسات الحكم التركية أصبحت سارية المفعول في 6 آب عام 1924.<sup>110</sup>

لعلّ ما هو مهمّ في هذه المعاهدة بكل ما احتوته من بنود واتفاقيات وموادٍ وملاحق هو الجانب الكردي؛ لمعرفة كيف نظر البريطانيون والأتراك إلى القضية الكردية أثناء وبعد مفاوضات "لوزان"، وهل شملت "معاهدة لوزان" أية حقوق أو إشارات إلى وضع الأكراد؟ لندن وأنقرة كان لديهما تصور واحد ومتفق

<sup>107</sup> - المرجع السابق، ص 464.

<sup>108</sup> - عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينيات (بيروت: المؤسسة العربية للنشر، 1984)، ص 131.

<sup>109</sup> - سيف الدين، تركيا وكردستان العراق: "الجاران الحائران"، ص 58.

<sup>110</sup> - المرجع السابق.

عليه بخصوص القضية الكردية ومسألة الأقليات.<sup>111</sup> ولم يكن هناك أية مشكلة في أن تتوحد الرؤى تجاه قضية الأكراد، وأنه ما من دولةٍ ستعطي لهم؛ مما بعث الطمأنينة في نفوس الأتراك بأن دول الحلفاء لن يضغطوا في المؤتمر لنتضمن "معاهدة لوزان" أي بنود تنص على تقرير مصير الأكراد أو إعطائهم استقلالاً وطنياً، خلافاً لما كان في "معاهدة سيفر". هذا الأمر يعني التخلي تماماً عن استقلال كردستان أو قيام حكم ذاتي في هذه المناطق، وبذلك نجح الأتراك في إعادة القضية الكردية إلى نقطة البداية، وأصبح الأكراد أقلية ذات شأن داخلي للدولة التركية.<sup>112</sup>

رغم عدم اشتمال "معاهدة لوزان" على أية بنود تتعلق باستقلال الأكراد وتقرير مصيرهم، مع ذلك فقد ورد في المواد (1-15) وضع كردستان وحماية الأقليات والذي قصد به الأكراد والأرمن وغيرهم وجاء في النصوص:

"إن تركيا تتعهد بأن لا تسنّ قانوناً أو تصدر قراراً يناقض الحقوق السالفة الذكر... وأن الحكومة التركية تتعهد بمنح معظم سكان تركيا الحماية التامة لحياتهم وحريةهم دون تمييز في الأصل والقومية واللغة والعرق أو الدين، وسيكون لجميع المواطنين في تركيا الحق في الحرية الدينية، وكل اعتقاد أو دين أو كل عقيدة ستكون تأديتها غير منافية للنظام العام والعادات والخبرة... وأن تعهدات تركيا هذه دولية لا يجوز نقضها بأي حال من الأحوال، وإلا فيكون لكل من الدول الموقعة على معاهدة لوزان والدول المؤلفة منها جمعية الأمم، الحق في الإشراف على تنفيذ تركيا لهذه التعهدات بالدقة، والتدخل ضدها لتنفيذ ما تعهدت به أمام العالم."<sup>113</sup>

وهكذا لم تتعرض "معاهدة لوزان" للأكراد وحقوقهم بصورة واضحة ولم يتم التطرق إلى أي ضمانات لحقوقهم السياسية والقانونية والثقافية. ولم يرد ذكرهم في أية وثيقة رسمية ملحقه في المعاهدة.

### 3.1.2. تنكر تركيا للمعاهدات التاريخية التقليدية مع الأكراد

لم تكن معاهدتنا " لوزان وسيفر " الاتفاقيات الوحيدة التي أنكر الأتراك من خلالها حقوق الأكراد، حتى أنه وبعد "معاهدة لوزان" لم يلتزم نظام كمال أتاتورك بحماية الأقليات والأكراد منهم، وأخذ يقمع الأكراد بأشد صور التنكيل، محاولاً طمس هويتهم ولغتهم القومية، وحرمانهم من ممارسة حقوقهم السياسية والثقافية.<sup>114</sup>

<sup>111</sup> - فاضل حسين، محاضرات عن مؤتمر لوزان (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، 1985)، ص 179.

<sup>112</sup> - المرجع السابق، ص 179.

<sup>113</sup> - Vally Lytra, *When Greeks and Turks Meet* (London: Taylor and Francis Group, 1988), P211- 212.

انظر الملحق رقم (3) من الدراسة.

<sup>114</sup> - D N MacKenzie, *Kurdish Dialect Studies* (London: Oxford University Press, 1961), p87.

مناقضاً بذلك المواد المتعلقة بحماية الأقليات داخل الأراضي التركية والمنصوص عليها في "معاهدة لوزان"؛ التي تعهدت تركيا بالحفاظ عليها وتطبيقها، وإعطاء هذه الأقليات حرية الاعتقاد والممارسة. من هنا تتكرر الأتراك لحقوق الأكراد نتيجة تأمر دول الحلفاء وتجاهل تركيا الاعتراف بهم بالشكل القانوني الملزم.<sup>115</sup>

لقد سبق هاتين المعاهدتين العديد من المعاهدات التاريخية، كان الأتراك في كل مرة ينكرون حقوق الأكراد ولا يعترفون بوجودهم كأقلية إثنية. فعندما وُضِعَ الميثاق الوطني التركي عام 1920 لم يُعترف بالأكراد كأقلية منفصلة عن تركيا الأم، وتم وصفهم بـ (الأكثرية العثمانية المسلمة) على أنهم عثمانيون مسلمون؛ أي أتراك في المعنى الضمني، وأنهم بهذه الصورة جزءاً من الوطن التركي لا ينفصل عنه لأي سبب، ومواطنون سواء كانوا داخل خط الهدنة أم خارجه. إعلان هذا الميثاق من قبل كمال أتاتورك أمام البرلمان العثماني آنذاك وإعلان وحدة الأراضي التركية ورفض "معاهدة سيفر" بما تحمله من إقرار لحقوق الأكراد، فكان ذلك بمثابة ميثاق موت لحق تقرير المصير للأكراد.<sup>116</sup>

حاولت تركيا في مؤتمر لندن المنعقد بتاريخ 12 آذار من عام 1921 واستكمالاً لجهودها في طمس الهوية الكردية، رفض إقرار "معاهدة سيفر" على أرض الواقع فيما يخص القضية الكردية أو إضافة أي تعديلات عليها. ولم تضغط الدول المشاركة على تركيا حفاظاً على مصالحها المستقبلية مع الأتراك، وبذلك تم التخلص من فكرة كردستان مستقلة.<sup>117</sup>

تواجد في مؤتمر لندن فريقان من الأتراك أحدهما الجانب الممثل للوطنيين وكمال أتاتورك في أنقرة، والجانب الآخر ممثل للسلطان محمد السادس في إسطنبول، وكما هو معروف أن "معاهدة سيفر" عقدت مع السلطان، لذلك كان التشدد من جانب الحركة الوطنية التي رفضت هذه المعاهدة. ف جاء مؤتمر لندن من قبل بريطانيا في محاولة منها للتوفيق بين الطرفين وتمير "معاهدة سيفر"، إلا أنه انتهى بالفشل بسبب إصرار وفد أنقرة برئاسة بكير سامي على ألا تكون "معاهدة سيفر" أساساً لأي تسوية.<sup>118</sup>

لم تكن اتفاقية لندن ومؤتمرها الوحيدة التي أفضلتها وأنكرها الوطنيون الكماليون الأتراك، فقد كانت "معاهدة فرانكلين- بويون" عام 1921 حلقة في سلسلة إنكار المعاهدات التاريخية من قبل الأتراك الوطنيين الكماليين لحقوق الأكراد، فقد عمل كمال أتاتورك جاهداً لإخراج الفرنسيين من خلال هذه المعاهدة من جميع

<sup>115</sup> - Ibid, p87.

<sup>116</sup> -جلال الطالباني، الحركة القومية الكردية (بيروت: دار الطليعة، 1971)، 120.

<sup>117</sup> - عيسى، القضية الكردية في تركيا، ص172.

<sup>118</sup> - المرجع السابق، ص172.



مناطق تركيا مع حرصه عدم ذكر الأكراد في هذه المعاهدة، وقطع الطريق على الفرنسيين في هذا الشأن. مع أن الأكراد ساهموا مع القوات التركية التابعة لكمال أتاتورك في إخراج الفرنسيين من كامل الأراضي التركية التي كانوا يتواجدون فيها، حيث جاءت "معاهدة فرانكلين" لتقضي على التواجد الفرنسي في الأراضي التركية<sup>119</sup> إلا أنها جاءت أيضاً لتقضي على "معاهدة سيفر" وتقسيماتها مما يعني القضاء على البنود التي تضمنت حكماً ذاتياً للأكراد في مناطقهم وخاصة كردستان، بذلك كانت هذه الاتفاقية بمثابة ضربة قوية موجّهة إلى السياسة الإنجليزية والفرنسية في محاولة لتقسيم تركيا وإعطاء الأكراد دولة مستقلة في كردستان.<sup>120</sup>

هنا ترى الباحثة أن سياسة الإنكار والإقصاء لكل مشاريع ومعاهدات التسوية للقضية الكردية كان منبعها وباديتها مع كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية الحديثة، فعندما وضع أسس هذه الدولة العلمانية الوطنية أبعد أي مفهوم غير تركي منكرًا لحقوق القوميات والإثنيات الأخرى في الدولة ومعتبراً أن الأكراد هم مواطنون أتراك لا يحق لهم الانفصال عن الجمهورية التركية الحديثة، واعتبر أي تحركات انفصالية هي بمثابة العدو الداخلي الذي يجب محاربته والقضاء عليه.

في هذا الشأن يقول الكاتب الكردي خورشيد دلي:

"على الرغم من هذا فإن الزعيم التركي مصطفى كمال أتاتورك نجح في الالتفاف على هذه الحقوق عبر عملية مزدوجة، ففي الداخل توجه إلى الأكراد وخاطبهم باسم الدين والأخوة والوحدة الوطنية إلى أن أقنعهم بإجراء مطالبهم إلى مرحلة لاحقة، طبعاً بعد التعهد لهم بتحقيقها حين استتباب الأوضاع في الدولة العثمانية المنهارة، وبعد هذه الموافقة توجه أتاتورك إلى الخارج ونجح في إقناع الحلفاء بصرف النظر عن فكرة الاستقلال الكردي."<sup>121</sup>

ويورد الباحث والسياسي الكردي محمد ملا أحمد في كتابه **كردستان بين الاستقلال والاحتلال المنشور على الموقع الإلكتروني الخاص به قول (ه. س. أرمسترونك):**

<sup>119</sup> - التواجد الفرنسي في الأراضي التركية: كان تواجداً نابعاً من اهتمام الأوساط الفرنسية الحاكمة بالأراضي التي يسكنها الأكراد في الشرق الأوسط (مثل الولايات السورية من الإمبراطورية العثمانية بما فيها كردستان الجنوبية- الغربية)، وترسيخ نفوذها الاقتصادي والسياسي في تلك المناطق، فمع اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على الدولة العثمانية تنفيذاً لنواياها الكولونيالية الاستعمارية، وبدأت كل من فرنسا وروسيا وبريطانيا - سراً- محاولة تقسيم الدولة العثمانية عام 1915.

<sup>120</sup> - عيسى، القضية الكردية في تركيا، ص 172.

<sup>121</sup> - خورشيد دلي، "القضية الكردية في تركيا من أتاتورك إلى أردوغان"، مجلة الوحدة الإسلامية، عدد 133 (كانون أول 2012)، تاريخ الاطلاع:

<http://www.wahdaislamyia.org/issues/136/kdali.htm>، على موقع: (2017/07/05)

كانت الوعود دائماً في نظر مصطفى كمال وسيلة لغاية، وسلماً إلى هدف. لذا فقد اتصل مع زعماء العشائر الكردية، وحاوهم باسم الوطنية وباسم الدين. حتى أنه ارتدى الزي المتعارف عليه لرجال الدين المسلمين، واتصل معهم بهذا الزي، وطلب منهم الوقوف في وجه مؤامرات الأرمن، والأوروبيين المسيحيين (الكفار). ف جذبهم إليه وتقوى بمساعدتهم وأبعد الكثيرين منهم عن الاتحاديين، المتواجدين في شرق الأناضول، والذين كانوا قد تركوا اسطنبول. وكان هؤلاء الاتحاديون قد جذبوا العديد من القوميين الأكراد، من أعضاء النوادي السياسية في ديار بكر وماردين وغيرها إليهم. مقابل وعود بإعطائهم الاستقلال الذاتي، إذا ساعدوهم ضد الحلفاء والأرمن. واستطاع مصطفى كمال إبعاد الأكراد أيضاً عن دعم حكومة اسطنبول وقطع للأكراد الوعود الكثيرة بإعطائهم الاستقلال إذا ساعدوه؛ ولكن بعد أن يتخلص من الأعداء. وكان يبين للأكراد لزوم إرجاء القضية الكردية إلى أن يظهر البلاد كلها من الأعداء. قاطعاً لهم الوعود الصريحة باعتراف تركيا للأكراد وكردستان بالاستقلال، وبمساحة أوسع من التي وردت في معاهدة سيفر المذكورة.<sup>122</sup>

### 3.2. السياسة الخارجية التركية تجاه الأكراد

هناك اتجاه يذهب إلى تعريف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار، ومن رواد هذا الاتجاه "تشارلز هيرمان" الذي عرّف السياسة الخارجية أنها: السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلهم، ويقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية.<sup>123</sup>

كما يعرف "مازن الرمضاني" السياسة الخارجية أنها: السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار.<sup>124</sup>

انطلقت التعريفات السابقة من الدمج بين السياسة الخارجية وسلوكيات صانع القرار، إلا أنها لم تميز بين السياسة الخارجية وعملية صنع القرار. فالسياسة الخارجية أشمل من عملية صنع القرار أو من كونها سلوكاً لصانع القرار يقوم من خلاله بتوجيه السياسة الخارجية، فسلوك صانع القرار ما هو إلا عمل يهدف إلى تحقيق جوهر السياسة الخارجية.

تبنّت السياسة الخارجية التركية مقاربة تقوم على مجموعة مبادئ شكّلت نظرية سياسية جديدة، خلافاً لما كان سائداً قبل تولي "حزب العدالة والتنمية" الحكم في تركيا، واستندت هذه السياسة إلى فهم جديد للبيئتين

<sup>122</sup> - محمد ملا أحمد، كردستان بين الاستقلال والاحتلال، انظر الموقع الإلكتروني الخاص بالكاتب: <http://www.mihemed-mele>

<sup>123</sup> - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1997)، ص 7. [ehmed.com/web/pirtukenMME/pirtuk\\_arabic.php?arID=159](http://ehmed.com/web/pirtukenMME/pirtuk_arabic.php?arID=159)، تاريخ الاطلاع: (2017/07/05).

<sup>124</sup> - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1997)، ص 7.

<sup>124</sup> - المرجع السابق، ص 37.

الإقليمية والدولية. فضلاً عن متغيرات البيئة السياسية الداخلية التركية التي أنتجت توجهاً إسلامياً قوياً لدى الرأي العام التركي؛ مما جعل قادة "حزب العدالة والتنمية" أمام مهمة القيام بإنجازاتٍ كبيرةٍ ومتعددةٍ في الحياة اليومية للمواطن التركي، الأمر الذي منح "حزب العدالة والتنمية" الولاية لمرّةٍ ثانيةٍ وأخرىٍ <sup>125</sup>ثالثة.

استطاع "حزب العدالة والتنمية" تحقيق العديد من الإنجازات الاقتصادية؛ تمثلت بعض مظاهرها في انخفاض نسبة التضخم رغم الأزمة المالية العالمية، وارتفاع متوسط دخل الفرد، وتحقيق معدل نمو منتظم في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي رفع من مرتبة الاقتصاد التركي إلى المرتبة السادسة عشرة عالمياً والسادسة أوروبياً. <sup>126</sup>

وهذه النجاحات التي حققها "حزب العدالة والتنمية" على الصعيد الداخلي بيّن حقيقة الترابط والتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية دفعت صانع القرار إلى وضع مجموعة من المبادئ مثلّت أسس العمل السياسي الخارجي. حيث تسعى السياسة الخارجية التركية إلى تحقيق أهداف منها:

#### - الأمن القومي

يحظى موضوع الأمن القومي باهتمام كل الدول، كونه يهدف إلى حماية كيان الدولة ونسيجها الاجتماعي من أية تهديدات داخلية أو خارجية والمحافظة على استقرارها الداخلي.

وفيما يتعلق بالدولة التركية فقد اتخذ مفهوم الأمن القومي لديها بعدين أساسيين؛ الأول داخلي من خلال مواجهة متطلبات الاستقرار الداخلي والتحديات الأخرى ذات الطابع الاجتماعي والقانوني والجنائي، التي تتولاها قوات الشرطة والأمن العام ومؤسسات تنفيذية أخرى تابعة للحكومة. والثاني خارجي من خلال مواجهة التهديدات والتحديات الخارجية حيث يتولى الجيش هذه المهمة، ويعتبر المحدد للسياسة العامة للدولة في هذا الشأن. ويعتبر البعد الثاني هو الأساس فيما يتعلق بالأمن القومي، إضافةً إلى كونه الوجه الأول لأهداف السياسة الخارجية. <sup>127</sup>

يرتبط الأمن القومي التركي بالسياسات الدولية في منطقة الشرق الأوسط، فمنذ الحرب الباردة كان هدف الأمن القومي التركي حماية أمن الحدود تحت مظلة "الناطو"، هذا الانجراف إلى تحالفاتٍ أمنيةٍ حرمتها من تحقيق موقعٍ لها في النظام الدولي، وأفقدها دورها وحدّ من خياراتها الاستراتيجية وأضرّ بها كقوةٍ مستقلة،

<sup>125</sup>- ياسر أحمد حسن، تركيا: البحث عن المستقبل (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2006)، ص232.

<sup>126</sup>- المرجع السابق، ص232.

<sup>127</sup>- حيدر جاسم محمد محمود، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوربي ومستقبلها، دراسة منشورة (عمان: جامعة الشرق الأوسط،

2014)، ص24.

كما أهملت مناطق النفوذ الإقليمي التي كان من الممكن لتركيا التمتع بها نظراً لموقعها الجيوسياسي والإرث التاريخي لها في الشرق الأوسط. هذا كله أثر سلباً على السياسة الخارجية تجاه دول المنطقة، والذي ظهر بشكل واضح بعد الحرب الباردة، حيث كان تركيز صانعي السياسة الخارجية التركية على تطبيق الخطط قصيرة أو متوسطة المدى في إطار استراتيجية القوى العظمى دون أن تبلور لنفسها استراتيجيات مستقلة طويلة المدى.<sup>128</sup>

### - وحدة الدولة وكيانها الذاتي

ترتبط مسألة الحفاظ على وحدة الدولة وحماية كيانها الذاتي بمسألة الأمن القومي للدولة، فمنذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، واجهت تركيا ممانعة كبيرة ومطالب بالانقسام من قبل الأكراد بشكل خاص، حيث قام الأكراد بعدد كبير من التحركات ضد المشروع الكمالي، نتيجة لهذا الأمر اكتسبت الدولة التركية طابعاً أمنياً وتسلطياً باتخاذ إجراءات قمعية من خلال ممارسة سياساتها الداخلية.<sup>129</sup>

القضية الكردية كانت أحد أهم أهداف السياسة الخارجية التركية لسنوات عديدة ابتداءً من أوائل الثمانينات من القرن العشرين عندما شرع "حزب العمال الكردستاني" في عمليات مسلحة ضد الحكومة عام 1984 وصولاً إلى بداية التسعينات، لبروز عوامل التهذئة والمبادرات السياسية عام 1997. خلال هذه الفترة قامت تركيا برسم سياساتٍ عدائيةٍ وأخرى تحالفية انطلافاً من القضية الكردية، وقد انعكس هذا في علاقتها مع الدول الأخرى؛ حيث تحالفت تركيا مع الغرب من أجل كسب الدعم لضمان وجودها وكيانها بالوقوف في وجه المطالب الكردية ذات الإمتداد الإقليمي، كما دخلت في صراعٍ مع بعض دول الجوار ومنها سوريا انطلاقاً من اعتبار هذه الدول داعمة للحركة الكردية، ولا تولي اهتماماً لنشاط الأكراد على أراضي الدولة التركية.<sup>130</sup>

بذلك كانت وحدة الدولة والمصلحة الوطنية هي المقوم الأساسي في المنافسات السياسية الكبرى في تركيا، وضمن هذا الإطار قامت العديد من الانقلابات العسكرية والسياسية الأمنية والقمعية للحكومات المتواصلة منذ تأسيس الجمهورية التركية حتى وقت قريب.

<sup>128</sup> - كمال عبد الله حسن، *استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001*، دراسة منشورة (السليمانية: جامعة السليمانية، 2011)،

ص186.

<sup>129</sup> - المرجع السابق، ص186.

<sup>130</sup> - المرجع السابق.

## - الحفاظ على هوية الدولة

تعتبر التطورات الثقافية والسياسية التي مرت بها الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والتي أنشأت الجمهورية التركية؛ من أهم العوامل التي أدت إلى تكوين الهوية التركية المعاصرة، هذه الهوية التي تعتبر كل من الدين والقومية والمذهب واللغة والأيدولوجية والتاريخ والجغرافيا ركائز أساسية لقيامها، وبالتالي فاعليتها وتأثيرها على مواقف وسياسات الدولة التركية من عدة قضايا أهمها القضية الكردية.

فقد شهد العالم في القرن العشرين تطورات متسارعة تتعلق بالهوية الثقافية والسياسية أثرت على النظام ككل، هذه التطورات أدت إلى ضرورة الاعتراف بأهمية الحضارات والثقافات الأخرى على المستوى الداخلي والخارجي للدول، ولم تكن تركيا بمعزل عن هذه التطورات فعلى المستوى الداخلي كان هناك مطالب وضغوط تتعلق بالهوية الدينية والعرقية من قبل الأكراد وبعض الأقليات؛ إلا أن الدولة اتخذت طابعاً محافظاً وممتدداً ضد المطالب بظهور هذه الهويات في بناء الدولة، استناداً إلى القومية والعلمانية المتشددة في مواجهة مساعي الحركات الثقافية للتغيير.<sup>131</sup>

## - الحفاظ على التماسك الاجتماعي

يعتبر الحفاظ على التماسك الاجتماعي وتحقيق التكامل الداخلي بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية هدفاً رئيسياً للسياسة العامة التركية، التي استطاعت ومن خلال فرضها قوة الدستور والقوة الأمنية والعسكرية مواجهة مصادر التهديد والتحديات الداخلية، للمحافظة على العلاقات القائمة بين المجتمع والدولة.

الرؤية للسياسة الخارجية التركية كانت تقوم على اعتبارها جزءاً من المحور الغربي مع بعض التعديلات المحدودة زمنياً ومكانياً، إلا أنه مع وصول "حزب العدالة والتنمية" إلى السلطة واستلامه مهام إدارة الدولة شكّل موضوع السياسة الخارجية والعمل على تطويرها أحد أهم أهدافه.<sup>132</sup>

شهدت تركيا تحولات في ديناميكيات سياستها الخارجية وفي اتجاهات الناخبين والرأي العام والطبقة السياسية، ومواقفهم تجاه ما يتعلق بسياسة تركيا الإقليمية والدولية، وظهرت آراء وتصورات جديدة حول ما يجب على تركيا أن تفعل؛ ما يجب أن تستمر عليه وما يجب أن يتغير، ليس في سياستها الخارجية فقط

<sup>131</sup>- محمود، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الإتحاد الأوروبي ومستقبله، ص 27.

<sup>132</sup>- المرجع السابق، ص 28.

وإنما في السياسة الداخلية أيضاً. بدأت تركيا في بناء وهيكلتها بما يتلاءم مع الرؤية الجديدة آخذةً بعين الاعتبار أهدافاً واضحة المعالم ومتطلعة إلى الاستفادة من موقعها الجغرافي وإرثها التاريخي.<sup>133</sup>

### 3.2.1 ركائز السياسة الخارجية التركية

ترتكز استراتيجية تركيا الخارجية على خمسة أسس حددها رئيس الوزراء التركي "أحمد داود أوغلو" على النحو التالي:

#### • التوفيق بين الحريات والأمن

بعد أحداث 11 أيلول 2011 ركزت غالبية دول العالم على الاعتبارات الأمنية، وأصبحت تركيا نموذجاً لذلك؛ نتيجةً لما حققته من نجاحاتٍ في مجال الإصلاح السياسي دون التفريط بالمتطلبات الأمنية.<sup>134</sup>

#### • سياسة تصفير المشكلات

اجتهدت تركيا في حل المشكلات مع دول الجوار وبناء علاقات جيدة عن طريق الترابط الاقتصادي مع تلك الدول، وبالمقاربة مع السنوات السابقة نجد أن السياسة الخارجية التركية تمكنت من حل المشكلات القائمة مع جيرانها، ومن الأمثلة على علاقات تركيا بدول الجوار؛ طرح تركيا لإقامة "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز" بعد الحرب الروسية الجورجية عام 2008، في محاولةٍ منها لحل المشاكل القائمة بين دول القوقاز وجمعها وإعادة الأمن والاستقرار إلى هذه المنطقة الحيوية والاستراتيجية بالنسبة لتركيا.<sup>135</sup>

حيث كانت السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط منذ الثمانينات "سياسة ردّ فعل"، إلا أنها تبدّلت إلى المفهوم الاستباقي (PROACTIVE OR OFFENSIVE) بدلاً من الوقوف بعيداً عن الشرق الأوسط وخلافاته في عهد "حزب العدالة والتنمية" والتي بدأ تنفيذها من قبل أحمد داود أوغلو بصفته مستشاراً لوزارة الخارجية ثم وزيراً لها.<sup>136</sup>

<sup>133</sup> - المرجع السابق، ص 28.

<sup>134</sup> - محمد نور الدين، السياسة الخارجية.. الأسس والمرتكزات، في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009)، ص 137.

<sup>135</sup> - أحمد داود أوغلو، مترجم، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص 612-613.

<sup>136</sup> - هاني سليمان، "الفرص والتحديات: النفوذ التركي في الدول العربية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، (23 أكتوبر 2017)، تاريخ الرجوع (2019/01/15).

بعد العام 2011 تخلت تركيا عن السياسة الدفاعية، بعد سنوات من اعتماد "سياسة تصفير المشكلات" والتي يعد أحمد داود أوغلو رئيس الحكومة السابق عزاباً لها. أما السياسة المتبعة من قبل الدولة التركية بعد ذلك والتي اعتبرت بمثابة المحرك للسياسة الخارجية التركية فكانت "السياسة الهجومية"، إذ لم تعد تركيا تنتظر مشاكل المنطقة من حولها وتشاهدها بدون تدخل، فقد صرح أردوغان عند حديثه عن التحديات الإقليمية التي تواجه تركيا بالخطر داخلياً وخارجياً في 19 أكتوبر 2016 قائلاً "اعتباراً من الآن لن نتنظر المشاكل لتدق أبوابنا ولن نصبر على المخاطر والتهديدات حتى تصل إلينا إنما سنسير باتجاه المشاكل بأنفسنا... لن نتنظر التنظيمات الإرهابية لتهاجمنا إنما سنهاجم المناطق التي تختبئ فيها تلك التنظيمات وسندمر قواعدهم فوق رؤوسهم وسنجنث جذور كافة الأطراف الداعمة لها".<sup>137</sup>

وجدت تركيا أن الهجوم هو أفضل وسيلة للدفاع عن نفسها داخلياً وخارجياً، وصياغة خرائط جديدة للمنطقة بدلاً أن تكون جزءاً منها، وخصوصاً بعد محاولة الانقلاب في منتصف يوليو 2016. وقد أقر البرلمان التركي القيام بعمليات عسكرية خارج الحدود وتحديداً في سورية والعراق.<sup>138</sup>

بالنسبة لسورية، كانت العلاقات التركية- السورية متوترة في فترة التسعينات، حيث وصلت إلى حد إعلان الحرب عام 1998، وذلك نتيجة لاتهام تركيا سورية بدعمها لحزب العمال الكردستاني، إلا أنه تمّ فيما بعد الإتفاق بين البلدين على أطر سياسية وأمنية معينة عُرفت باتفاق "أضنة الأمني عام 1998"، ومع وصول "حزب العدالة والتنمية" للسلطة انتهج سياسة خارجية منفتحة على دول الجوار، وانتقل من علاقة الصدام إلى علاقة الحوار مع سورية، وتم تطوير العلاقات الثنائية بين الجانبين في مجالات عدة؛ مما أدى إلى التوقيع على مجموعة كبيرة من الاتفاقيات الاقتصادية، التجارية والمالية وحتى العسكرية. كما وصلت إلى مرحلة استراتيجية من خلال تأسيس "مجلس التعاون الاستراتيجي التركي- السوري" الذي ترتب عليه اتفاق استراتيجي يحتوي على 40 بروتوكولاً لمجالات التعاون كافة بين البلدين.<sup>139</sup>

لكن الأزمة السورية التي اندلعت منذ آذار/ مارس 2011 أدت إلى حدوث توترات جديدة في العلاقات التركية- السورية وعودة علاقة الصدام فيما بينهما؛ حيث طالبت الحكومة التركية برحيل النظام السوري لادعائها بعدم احترامه لحقوق شعبه وعدم رغبته في إجراء الإصلاحات السياسية، إضافةً إلى توترات

---

<http://www.acrseg.org/40632>

<sup>137</sup> - المرجع السابق.

<sup>138</sup> - المرجع السابق.

<sup>139</sup> - سعدي السعيد، "سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية"، (بسكرة: جامعة محمد خيضر)، مجلة المفكر، عدد 10 (شباط 2014): ص 474.

في المنطقة الحدودية بين تركيا وسورية والذي ترتب عليه استقبال تركيا لمئات اللاجئين السوريين، والتدخل العسكري التركي في الأراضي السورية لغايات.<sup>140</sup>

أما في العراق، فضلاً عن معارضة تركيا للحرب الأمريكية على العراق، فقد رفضت تقسيم العراق إلى دويلاتٍ مستقلة، خاصةً إقامة دولة مستقلة للأكراد، على اعتبار أن المصلحة التركية تقتضي استمرار العراق دولة موحدة ومستقرة، لذلك تعارض تركيا مطالب الأكراد بالسيطرة على الموصل وكركوك.<sup>141</sup>

أما في عهد "حكومة حزب العدالة والتنمية" فقد طرأ تغيير على الموقف التركي تجاه أكراد العراق من خلال قاعدة الحوار والانفتاح، حيث عبّر وزير الخارجية التركي بضرورة النظر في متغيرات الموقف التركي تجاه العراق والانفتاح على الأكراد العراقيين ضمن قاعدة المصالح الاقتصادية التركية-العراقية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق عام 2010 (5 مليارات دولار أمريكي) الأمر الذي جعل من العراق أهم الأسواق التركية، وعليه فإن انتهاج سياسة تركية مُتصلّبة تجاه العراق من شأنها إلحاق أضرار اقتصادية بالغة في تركيا.<sup>142</sup> وبهذا يكون العامل الاقتصادي الداخلي أشد خطراً وتأثيراً على سياسة تركيا الخارجية وأمنها القومي من العوامل الخارجية.

#### • سياسة خارجية متعددة الأبعاد

اتبعت تركيا سياسة خارجية ذات بعدٍ واحد حتى عام 1993، إلا أنه كان من غير الممكن استمرارها على هذا النهج، ولا بدّ أن تصبح تركيا "مصدر حل" بدلاً من أن تكون "مصدر مشكلة؛ أي تحوّل تركيا إلى بلد جاذب ومبادر لطرح الحلول ومساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي.<sup>143</sup>

#### • إعادة تعريف الدبلوماسية التركية في الساحة الدولية

تعتبر تركيا بمثابة الجسر بين دول آسيا وأوروبا، أي أنها دولة هامشيّة، إلا أنها عملت لتجاوز هذا الدور والتحول إلى دولة محورية على الساحة الدولية.<sup>144</sup>

<sup>140</sup> - المرجع السابق، ص474.

<sup>141</sup> - المرجع السابق، ص474.

<sup>142</sup> - المرجع السابق، ص474.

<sup>143</sup> - أحمد البرصان، "كيسنجر العثمانية الجديدة: مهندس السياسة الخارجية التركية"، مجلة المجلة، عدد 1514 (2009): ص30.

<sup>144</sup> - المرجع السابق، ص30.



## • الحركة الدبلوماسية وتحولاتها السياسيّة

أشار "أوغلو" إلى وجود أربعة مبادئ أساسية تشكّل الرؤية التركية لسياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط وهي: 1- ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع. 2- معالجة أزمات المنطقة من خلال تغليب الحوار، الآليات الدبلوماسية والسلمية. 3- تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة. 4- الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار التعايش الثقافي والتعددي.<sup>145</sup>

والتي تهدف إلى إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا من خلال وضعها بشكلٍ منسجم مع العمق التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل في العالم الإسلامي والعربي في منطقة الشرق الأوسط، وتأمين الأدوات الضرورية لتطبيقها.<sup>146</sup>

### 3.2.2 حملات العنف السياسي ضد الأكراد

مع سيطرة كمال أتاتورك على مقاليد الحكم في تركيا، ومع توجهاته القمعية بحق الأكراد وطموحهم السياسي، شعر الأكراد أن قضيتهم أصبحت في مهب الريح وأن إقامة دولة مستقلة لهم بعيدة المنال، فتركوا وتشتتوا وخرج قادتهم من اسطنبول للمنافي وفي الجبال والوديان ليبدأ نهجهم في العمل السري، وذلك لما لمسوه من نكرانٍ لحقوقهم من قبل الحكم التركي الجديد، كذلك خوفهم من العنف الجسدي والقمع السياسي لهم. كما ساهم الأكراد أنفسهم في تفزُّق أمرهم لوجود معارضة في صفوفهم خاصة القبائل الكردية حيث عارضوا إقامة دولة أرمنية وفق ما نصت عليه "معاهدة سيفر" وبذلك كانوا في نفس الهدف مع الحكومة التركية الجديدة التي تتكر "معاهدة سيفر" بالأساس.<sup>147</sup>

من الثابت أن سياسة النظام الكمالي بحق القضية الكردية تنطلق من هدف استراتيجي رَسَم السياسة التركية العامة وهو وحدة تركيا، وعلى أساسه وُضِع النظام الداخلي وعُدّل الدستور التركي. وخلال السبعين عاماً المنصرمة لجأ النظام التركي إلى استخدام القوة العسكرية في قمع الحركات القومية الكردية كأسلوب لمعالجة المشكلة الكردية التي ينكر وجودها أصلاً.<sup>148</sup> "إن جميع الدساتير التركية لم تنص على أية حقوق أو نص يميز الأكراد باعتبارهم قومية غير القومية التركية، وإنما اعتبرت الشعب التركي شعباً واحداً ليس فيه قوميات أخرى."<sup>149</sup>

<sup>145</sup> - حسن، استراتيجيّة تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001، ص 208.

<sup>146</sup> - المرجع السابق، ص 208.

<sup>147</sup> - جوردي غورغاس، مترجم، الحركة الكردية التركية في المنفى (بيروت: دار الفاربي، 2013)، ص 26.

<sup>148</sup> - جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، ص 38.

<sup>149</sup> - المرجع السابق، ص 38.

ترى الباحثة أن الموقف التركي والسياسة التي انتهجت بحق الأكراد واضحة في جميع مراحل معالجتها لهذه القضية؛ إذ انطلقت من مفهوم الأمن القومي للدولة، فلم تسع الحكومات التركية المتعاقبة إلى حل هذه القضية من باب إعطاء دولة قومية للأكراد وإنما كان النكران السياسي والعنف الموجه لهم المسيطر دوماً، حتى فكرة إقامة حكم ذاتي كانت مرفوضة على أي جزء من التراب التركي.

كما وترى أن قيام أي حكم ذاتي للأكراد في المناطق العراقية أو الإيرانية أو السورية هو محط معارضة من قبل النظام التركي؛ وذلك بالارتكاز على نقطة المصالح التي من شأنها الحفاظ على الأمن القومي، لأنه ووفق الرؤية التركية فإن قيام الكيانات الكردية في المناطق المجاورة، ينتج عنها اضطراب في الجبهة الداخلية التركية ويزعزع أمن تركيا القومي ويشكل خطراً على وحدة وسلامة أراضيها. وبالتالي لا بدّ من المحافظة على نفوذ الدولة وقوتها، وتواجدها المؤثر إقليمياً ودولياً.

تنفيذاً لسياسة العنف التركي تجاه الأكراد ومناطقهم، عملت الحكومة التركية على إصدار مشروع عام 1987 سُمّي (مشروع أوزال) "أُعطيَ بموجبه صلاحيات واسعة جديدة لبعض ولايات -حكّام- المناطق التي استهدفتها نشاطات عناصر "حزب العمال الكردستاني" إضافة إلى تقديم مكافآت تشجيعية للعاملين في الأجهزة الأمنية في تلك المناطق، واعتماد الأساليب التكنولوجية المتقدمة لمواجهة النشاطات "الإرهابية" وانتهاج أساليب جديدة في التعامل مع مَنْ يُسميهم المشروع (بالأشقياء)، يقضي بالتخلي عن أسلوب المواجهة، ذلك الذي اتبعه الجيش في الماضي، والاستناد على وحدات خاصة تتواجد في الأقاليم والمناطق التي يتخذها عناصر الحزب الكردي هدفاً لنشاطاته، كما تضمن المشروع وضع الأسلاك الشائكة على طول الحدود وتعزيزها بنظام إنذار مبكر، إضافة إلى إخضاع المنطقة الكردية إلى الأحكام العرفية منذ عام 1971.<sup>150</sup>

منذ مجيء الحكم الوطني (الكمالي) إلى تركيا، أصبحت الكلمة النافذة للنخبة المدنية- العسكرية البيروقراطية، فهي التي تحدد توجهات الأمن القومي التركي، والذي كان عماده الخوف من فقدان وحدة تركيا وتقاسم أراضيها مع الأكراد، فمفهوم الأمن القومي يحدده خطر الانفصاليين الأكراد وبالتالي يعد أساساً في تشكيل العملية السياسية من قبل المؤسسة العسكرية والمدنية في تركيا.<sup>151</sup>

<sup>150</sup> - المرجع السابق، ص 39.

<sup>151</sup> - عبد الله عبد العاطي الفرجاني وعبد الناصر أحمد حسين القذافي، أثر الصراع التركي الكردي على الأمن الإقليمي، دراسة منشورة، موقع درور

(Daruur)، (24 أيلول/ سبتمبر 2016): [http://raaxadaguurka.blogspot.com/2016/09/blog-post\\_76.html](http://raaxadaguurka.blogspot.com/2016/09/blog-post_76.html) ، تاريخ الاطلاع:

(2017/07/05).

ويمكن تلخيص السياسات والمواقف التي اتبعت من قبل الحكومات التركية المتعاقبة وطريقة معالجتها للقضية الكردية على النحو التالي:<sup>152</sup>

- 1- اعتبرت القضية الكردية أهم الأخطار التي تهدد الأمن القومي التركي، وتدعو إلى تقسيم أراضي الجمهورية التركية.
- 2- اتسمت العلاقة بين الطرفين بالعنف خاصة من الجانب التركي الذي كرّس معظم عملياته العسكرية في المناطق التركية لقمع التحركات الكردية والمقاومة المسلحة هناك.
- 3- تشكيل مجموعات وفرق كردية تؤيد التوجهات السياسية التركية، وتعمل على إفشال التوجهات والتحركات الكردية الانفصالية.
- 4- حاولت الحكومات التركية استقطاب التعاطف الديني والاجتماعي للأكراد، خاصة أن معظم الأكراد هم من المسلمين السنة.
- 5- حاولت الحكومات التركية أن تلعب "سياسة فَرْق تَسُد" بين الأكراد وقامت بمحاولات عديدة لزرع الفرقة بين الأحزاب والمنظمات الكردية كذلك حاولت ضرب "حزب العمال الكردستاني" خاصة بعد اعتقال زعيمه عبدالله أوجلان.

ومن جانبٍ آخر فإن مواقف الأحزاب والتيارات السياسية التركية في عموم تركيا تسير بنفس النسق مع سياسة الحكومة المركزية فيما يخص القضية الكردية، لأنهم ينظرون للأمر من باب وحدة القومية الوطنية التركية وأي حزب يُفَرِّط في هذا المبدأ يعتبر خائناً في نظر الأتراك، إلا أنها شهدت في السنوات الأخيرة تبني مواقف أقل تشدداً تجاه الأكراد، والحديث عن وجود مشكلة كردية في تركيا.<sup>153</sup>

يوجد العديد من الفئات السياسية الكردية ممثلة في الأحزاب التركية أو لها أحزاب في البرلمان التركي تمثل مناطق ديار بكر، إلا أن هذا التمثيل لا يرقى إلى الطموح الكردي، بحيث تتميز المطالب السياسية الكردية وفق خطابهم العام بالصبغة الانفصالية، مما يدفع الجانب التركي إلى طمس هذه السياسات وعدم الاستجابة لها، بل تذهب سياسة الحكومة التركية إلى حل أي حزب كردي يتم تشكيله وتكون أهدافه انفصالية أو قومية مطالبية بإنفصال الأكراد عن تركيا الأم.<sup>154</sup>

<sup>152</sup> - المرجع السابق.

<sup>153</sup> - جليلي جليل، الحركة الكردية (بيروت: دار الرازي، 1992)، 85.

<sup>154</sup> - Amir Hassanpour, "The Kurdish Experience," *Middle East Research and Information Project*, MER 189 (2009),

<http://www.merip.org/mer/mer189/kurdish-experience>

أدت سياسة العنف السياسي التركي تجاه الأكراد ومطالبهم إلى توجه الأكراد للعمل المقاوم، خاصةً بعد اشتداد هذه السياسة عام 1978 حيث قامت تركيا بأكبر تصفية سياسية وجسدية للتوجهات السياسية الكردية، إن كان على مستوى الأحزاب والهيئات خاصة "اتحاد نقابات العمال الكردي" بحيث تم اعتقال قادته وتصفية وجوده، هذا عدا عن الاضطهاد الذي تعرض له المثقفون ورجال السياسة الأكراد المطالبون بالحقوق القومية والمدافعون عن الوجود والهوية القومية الكردية. كل ذلك دفع الأكراد إلى تأسيس حزب ثوري مقاوم يجمعهم عام 1978 وهو "حزب العمال الكردستاني" - سوف نتحدث عنه في الفصول اللاحقة - وتوجهه للعمل الثوري ضد الدولة التركية.<sup>155</sup>

حاولت الدولة التركية بمكوناتها الحاكمة أن تُعدّل من سياساتها العنيفة تجاه الأكراد وأن تحتويهم، حيث قام البرلمان التركي عام 1991 بإقرار "مشروع قانون مكافحة الإرهاب"، والذي بموجبه تم العفو عن 46 ألف سجين بينهم عدد من المشاركين في عمليات تصفها الحكومة التركية (بالإرهابية) "حزب العمال الكردستاني". كذلك تشريع قوانين متساهلة نوعاً ما، منها قانون اشتمل على إصلاحات ديمقراطية عدة، من أهمها إلغاء القانون (2932) الصادر عام 1982 بشأن حظر الحديث باللغة الكردية وإلغاء المواد 141 و 142 و 163 من القانون الجنائي المتعلقة بالجرائم الأيديولوجية، أي الدعوة إلى أفكار ومبادئ يسارية ودينية متطرفة، وإنشاء أو عضوية أحزاب تتبناها، فضلاً عن فرض عقوبة السجن (20) عاماً بدلاً من الإعدام على مرتكبي الجرائم ضد الدولة والمشاركة في العمليات "الإرهابية".<sup>156</sup>

استهدفت تركيا من هذه الإصلاحات تأهيل تركيا لأداء دور النموذج في التطور الديمقراطي لدول الشرق الأوسط، وتخفيف حدة الانتقادات الغربية لتركيا بسبب قضايا حقوق الإنسان وأوضاع الأكراد، فضلاً عن قطع الطريق أمام إقامة دولة كردية في جنوب شرق تركيا، ولهذا الهدف الأخير أهمية كبيرة من وجهة نظر القيادة التركية بالنظر إلى تطورات المشكلة الكردية في العراق.<sup>157</sup>

وحسب المصادر التركية، فإن الأتراك عازمون على الذهاب حتى النهاية في صراعهم مع "حزب العمال الكردستاني" وتدمير معسكراته، وقدمت الأحداث الكردية آنذاك أقوى دليل على عدم جدية النظام التركي في حل القضية الكردية حلاً سلمياً ديمقراطياً، وهكذا يبدو واضحاً أن الحل التركي للقضية لا يزال يتمثل بإيمانها بإنهاء القضية الكردية بالقوة العسكرية، حيث لا يوجد أي دليل ملموس على أن الحكومة

<sup>155</sup> - إبراهيم الداوقتي، *أكراد تركيا* (دمشق: دار المدى، 2003)، 272.

<sup>156</sup> - Soner Cagaptay, "Turkey Is in Serious Trouble," *The Atlantic*, (October 5, 2015),

<https://www.theatlantic.com/international/archive/2015/10/turkey-isis-russia-pkk/408988/>

<sup>157</sup> - عزيز الحاج، *القضية الكردية* (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005)، ص194.

التركية قد قدمت مشروعاً سلمياً لحل القضية أو أعلنت عن نيتها للتفاوض مع الأكراد أو لتفهم مشاكلهم وحلها بالطرق السلمية حتى تاريخ ما قبل استلام "حزب العدالة والتنمية" الحكم عام 2002.<sup>158</sup>

### 3.3. النشاط السياسي للأكراد عبر الأحزاب اليسارية التركية

عاشت الحركة الكردية في فترة الستينيات والسبعينيات الشعارات الثورية اليسارية الماركسية التي كانت تجتاح الدولة التركية، واعتبرت الجامعات والنقابات العمالية والأحزاب اليسارية في تركيا أماكن يستطيع الأكراد ممارسة فكرهم السياسي، وطرح أفكارهم التحررية خاصة لدى المثقفين وفئة الشباب الكردي المتحمس للقومية الكردية، بحيث كانت هذه القضية تطرح دوماً في أي نقاش داخل هذه الأحزاب والتجمعات اليسارية.<sup>159</sup>

كل ذلك جاء في ظل ما منحه دستور عام 1961 من بعض الحريات العامة، حيث رأى فيه الكرد فرصة للانخراط داخل الأحزاب اليسارية التركية لممارسة فكرهم السياسي من خلال هذه الأحزاب، على سبيل المثال "حزب العمال التركي" الذي كان يضم العديد من النخب الكردية المثقفة، وكان الأكراد يمارسون نشاطهم السياسي من خلاله وذلك بإقامة المهرجانات والندوات والخطابات السياسية التي تنادي بإعطاء الأكراد حقوقهم.<sup>160</sup>

لم يستمر هذا الانفتاح السياسي الذي استفاد منه الأكراد كثيراً، فبعد حصول "انقلاب عام 1971"، تم تقييد الحريات وفرض أحكام الطوارئ على المناطق الكردية وخاصة مناطق كردستان؛ مما أثر على نشاط الأكراد السياسي على الرغم من استمرار الجمعيات اليسارية وممارسة نشاطها على أساس يساري اجتماعي، لكن بدأ العمل السياسي يتجه نحو السرية أكثر خاصة بعد تشكل الحزب اليساري الأقوى المتمثل " في حزب العمال الكردستاني".<sup>161</sup>

في بداية السبعينيات من القرن العشرين كان النشاط الكردي يختلف عما سبقه؛ وذلك يرجع إلى أن السياسة التركية تجاه الأكراد امتازت بالعنف خاصة فترة العشرينيات واستمرارها حتى فترة الستينيات، يرجع أيضاً لعدم وجود قيادات كردية سياسية بارزة قادرة على تحمل المسؤولية والنقص الواضح في الكوادر المثقفة

<sup>158</sup> - المرجع السابق، ص194.

<sup>159</sup> - سيف الدين، تركيا وكردستان العراق: "الجاران الحاتران"، ص118.

<sup>160</sup> - المرجع السابق، ص118.

<sup>161</sup> - Dicle Cemiloglu, *Language Policy and National Unity: The Dilemma of the Kurdish Language in Turkey "A Case Study on Language Policy between 1924-2009"* (Philadelphia, Pennsylvania: University of Pennsylvania, 2009).

دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني: <http://repository.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1115&context=curej> ، تاريخ

الاطلاع: (2017/07/09).

اليسارية التي لعبت دوراً مهماً في الحياة السياسية للأحزاب التركية. من هنا اندفع الأكراد باتجاه التعاون مع الحركات والأحزاب السياسية اليسارية التركية منها: الحزب الديمقراطي، وحزب العمل التركي، وغيرها. ومن ناحية أخرى فقد نجحت النخبة الحاكمة التركية في استقطاب ودمج مصالح النخبة الكردية التقليدية والإقطاعية معها، وفي هذا الشأن يقول سعد ناجي جواد:

"وهكذا تخلت هذه النخب عن الغالبية العظمى من الشعب الكردي التي لم تجد مخرجاً لمأزقها سوى التعاون مع الأحزاب والتنظيمات التركية ذات الصبغة اليسارية. ومع أن هذه الأحزاب كانت تعمل بصيغتها وسياستها التركية، إلا أنها فسحت المجال لبروز شخصيات كردية أولاً للعمل، وثانياً للتغلغل ما بين الجماهير الكردية وخاصة في مناطق كردستان تركيا. ولما شعرت الأحزاب التركية بأهمية الأصوات الكردية وخاصة في أوقات الانتخابات البرلمانية بدأت زيادة اهتمامها بهم، وضمنت برامجها ونشاطاتها الكثير من الإشارات والشعارات الكردية، بل والأكثر من ذلك فإن الأحزاب والمنظمات اليسارية التركية قامت ببنني شعارات تنادي بالحقوق القومية والسياسية للأكراد، وأبرز هذه التنظيمات هي "حزب العمال الكردستاني" و"منظمة وحدة الشغب" و"منظمة الكادحين".<sup>162</sup>

ترى الباحثة أن الأوضاع المعيشية والاجتماعية والاقتصادية التي عانى منها الأكراد لفترات طويلة، واستغلال الاقطاعيين ورؤساء العشائر الكردية للمناطق التي يسكنها الأكراد، وإهمال الدولة التركية بمختلف مراحلها لهذه الأوضاع، دفعت الأكراد لتقبل الأحزاب اليسارية التركية والشعارات الماركسية واليسارية التي كانت تدعو إلى الاعتراف بوجود الشعب الكردي في المناطق الجنوبية الشرقية من تركيا، وتنادي بالعدل الاجتماعي والمساواة في الحقوق والواجبات، باعتبار هذه الشعارات عناوين قريبة من أنظار الفقراء والمحتاجين.<sup>163</sup>

هذا عدا عن التطلعات القومية نحو تقرير المصير والاستقلال، وبما أن الأفكار الماركسية اليسارية تنادي بحرية الشعوب واستقلالها كان عاملاً إضافياً لانضمامهم لهذه التيارات والأحزاب اليسارية. كل ذلك دفع الأكراد لزيادة اندماجهم في النشاط السياسي اليساري داخل الأحزاب التركية في محاولة منهم لترسيخ مفاهيم كانوا قد فقدوها بفعل العنف السياسي الممارس عليهم من قبل الدولة التركية مثل القومية والهوية الوطنية وغيرها من مفردات تقرير المصير.

ظهرت العديد من الأحزاب اليسارية الكردية على الساحة التركية مستمدة توجهاتها من المبادئ السوفييتية في تلك الفترة مثل "الحزب الديمقراطي الكردستاني" عام 1963، حيث يعتبر أبرز الأحزاب

<sup>162</sup> - جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، ص 24.

<sup>163</sup> - بهنان، "قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية- التركية"، ص 3-4.

اليسارية وهو أول تنظيم بين صفوف الأكراد في تركيا، لكن هذا الحزب نتيجة للخلافات بين أعضائه من الأكراد انقسم إلى حزبين، لكن بقيت المبادئ اليسارية الشيوعية هي المسيطرة على توجهاتهم.<sup>164</sup>

كذلك في عام 1974 تأسس "الحزب الاشتراكي الكردستاني"، وضم الطلبة والمتقنين الأكراد وتعاون مع المنشقين من "الحزب الديمقراطي الكردستاني"، وعرف هذا الحزب بجماعة (طريق الحرية) نسبةً إلى المجلة التي كان يصدرها والتي كانت تؤكد في مقالاتها على أن الشعب الكردي لا يستطيع تحرير نفسه إلا بمساعدة النظام الاشتراكي، الذي كان يعني في نظرهم الاتحاد السوفييتي، ودول أوروبا الشرقية. أيضاً من الأحزاب اليسارية على الساحة التركية "حزب كاوة" الذي كان يهدف إلى جمع الأكراد من تركيا وإيران والعراق وسوريا في ظل دولة كردية مستقلة.<sup>165</sup>

ترى الباحثة في المحصلة النهائية لهذا النشاط السياسي الكردي على الساحة التركية ومن خلال الأحزاب اليسارية إنما تصب جميعها في هدفٍ واحدٍ، هو تأكيد الهوية الكردية والثقافة التي تشكل المشهد الكبير للأكراد، معبرين عنها بإبراز لغتهم، وذلك من خلال الكتابة بها في الصحف والمجلات التابعة لهذه الأحزاب والتنظيمات اليسارية، وصولاً إلى الهدف الكبير وهو تقرير مصير الأمة الكردية وتحقيق استقلالها في المناطق التي يتواجدون فيها إن كان في تركيا أو شمال العراق.

#### 3.4. سياسة التهميش للأكراد اقتصادياً وتعليمياً

على مر تاريخ الدولة التركية كانت المناطق الكردية تتميز بالتخلف الشديد في البنية التحتية، والخدمات المقدمة للشعب الكردي على الأصعدة كافة، من حيث بناء المدارس والمستشفيات وإقامة الصناعات التي تساهم في اقتصاد شرق الأناضول، وقد تعمدت الدولة التركية هذا الأمر كعقاب جماعي للأكراد بسبب المقاومة والدعوات الانفصالية التي كانوا يدعون لها. وعليه كان هناك من دعا إلى معالجة المشكلة الكردية عبر بوابة الحل الاقتصادي، وفي هذا يقول رئيس "جمعية العلوم السياسية التركية" البروفيسور أرغون أوزبودون:

"عندما يصل الإقليم (أي جنوب شرق الأناضول)، من زاوية التطور الاقتصادي إلى مستوى مساوٍ تقريباً لمناطق البلاد الأخرى، فإن ذلك سيكون عنصراً مكملاً للحل، ذلك أن وصول المناطق الشرقية إلى حالة

<sup>164</sup> - المرجع السابق، ص 28.

<sup>165</sup> - المرجع السابق، ص 28.

من الرفاهية الاقتصادية، يمنح تركيا حركة استحسان أكبر كثيراً، في الأماكن التي تنظر إليها اليوم بعين القوة.<sup>166n</sup>

سياسة التهميش أوجدها كمال أتاتورك وسار على نهجه معظم من جاؤوا بعده، لهذا انخرط الأكراد في الأحزاب السياسية التركية في محاولةٍ منهم لتحسين أوضاعهم المعيشية وظروف حياتهم الاقتصادية، ومن خلال النظر للأوضاع الاقتصادية للأكراد في مناطق تواجدهم في تركيا فإن الأكراد يقومون بتأمين حياتهم المعيشية من خلال الزراعة وتربية المواشي، وحسب إحصائية تركية صادرة عن وزارة الشؤون القروية التركية فإن 45% من سكان تلك المناطق هم يعملون بأجرٍ لأصحاب أراضي وملاكٍ معظمهم أتراك لا يشكلون 4% من مجموع السكان.<sup>167</sup>

تتمتع المناطق الكردية وخاصةً إقليم كردستان تركيا، بالعديد من الثروات الطبيعية من معادن كالحاس والكروم والنفط، مع ذلك لم تستغل هذه الثروات لصالح الأكراد ولم تُقَم تركيا سوى 5% من المنشآت الصناعية التي تستغل هذه الثروات وهي منشآت قديمة جداً وبحاجة إلى تطوير، كذلك هناك بعض الصناعات الغذائية في المناطق الشرقية.<sup>168</sup>

أما بالنسبة للواقع التعليمي فهو لا يختلف عن الواقع الاقتصادي من حيث سوء المنظومة التعليمية، وبؤس الخدمات فيها، حيث تبلغ نسبة الأمية لدى المواطنين الأتراك فوق سن 15 حوالي 9.2% داخل تركيا، بينما بلغت في المناطق الكردية حوالي 15-20%. أما نسبة الذين لم يتلقوا التعليم أبداً بين الأتراك وصلت إلى حوالي 6.5%، بينما وصلت بين الأكراد إلى حوالي 26%. ونسبة الحاصلين على التعليم المدرسي وصلت بين الأتراك إلى 27.3%، بينما الأكراد وصلت إلى 18.4%. وعن نسبة الخريجين الجامعيين بين الأتراك فكانت 13.3%، وأما بين الأكراد فكانت 7.3%، وذلك وفق إحصائيات عام 2009.<sup>169</sup>

<sup>166</sup> - محمد نور الدين، "موقف تركيا من المسألة الكردية: تحول تاريخي وربيع ساخن"، مجلة شؤون الأوسط، عدد 7 (ابريل 1992)، 15-20، منشورة على الموقع الإلكتروني: <http://search.mandumah.com/record>، تاريخ الاطلاع: 2017/07/11.

<sup>167</sup> - الداوق، أكراد تركيا، ص 356.

<sup>168</sup> - المرجع السابق، ص 357.

<sup>169</sup> - KÜRT MESELESINI YENIDEN DÜŞÜNMEK, KONDA, Temmuz' 2010, 25.

تم نشر ملخص عن التقرير بتاريخ (2011/01/24)، على الموقع: <http://t24.com.tr>



إذا نظرنا إلى الجانب الآخر (التركي) نجد أن الخدمات التعليمية والاجتماعية تغطي مناطق الأتراك كافة؛ مما دفع برئيس تركيا سابقاً إحسان صبري جاغليانكل أن يعترف بهذه الحقيقة بالقول: "انقسمت تركيا اجتماعياً إلى قسمين قسم ثري حد التخمّة والقسم الآخر فقير حتى الموت".<sup>170</sup>

ويمكن القول إن الواقع المعيشي للأكراد في المناطق الشرقية لتركيا تغير نوعاً ما بعد صعود "حزب العدالة والتنمية" للسلطة وانتهاجه بعض الانفتاح على الأكراد، وقيامه ببعض الإصلاحات الاقتصادية في المناطق الكردية، وكان آخرها "حزمة الإصلاحات الديمقراطية" التي أعلنها أردوغان في سبتمبر/أيلول عام 2013، والتي تضمنت السماح بفتح مدارس ومعاهد خاصة تدرس بلغات غير التركية (الكردية خاصة)، والدعاية السياسية بلغات ولهجات أخرى، وتغيير أسماء بعض القرى لتعود لأسمائها القديمة الأصليّة، كما تبنى "حزب العدالة والتنمية" سياسة تنمية المناطق الكردية عبر سلسلة من المشاريع الاقتصادية والتنمية، من طرق ومستشفيات ومطارات وجامعات ومرافق سياحية، نهضت بالمنطقة المهمة منذ عشرات السنين، وأظهرت الحكومة ورئيسها اهتمامها بالمناطق الشرقية من البلاد، التي يقطنها مواطنون أكراد.<sup>171</sup> وستعالج الدراسة هذا الجانب حين الحديث عن "حزب العدالة والتنمية" وسياسته تجاه القضية الكردية.

### 3.5. استمرار المقاومة الكردية للحكومة التركية

مع استمرار تنكّر تركيا للحقوق الكردية في الحرية والاستقلال، ومع استقرار الحكم العلماني في الدولة التركية الحديثة، زاد عناد الأكراد في مطلبهم في تقرير مصيرهم، وبضرورة الانفصال عن الدولة التركية، خاصة أن النزعة الانفصالية في الوعي الكردي لم تتبع من العدم، بل نتيجة الممارسات القمعية للدولة التركية، التي ترسخت عبر تراكمات سياسية ومجتمعية متعددة وخطوات قامت بها الدولة التركية منذ حكم مصطفى أتاتورك، حيث فرض عليهم اللغة التركية وجعلها إجبارية وحرّمهم من لغتهم الأصليّة وكذلك حارب الزعامات العشائرية وقضى على أية مقاومة شعبية محلية تطالب بالانفصال.<sup>172</sup>

فالاتجاهات السياسية القومية للأكراد تعود إلى مطلع الستينيات عندما أسس مثقفون أكراد منظمات ثقافية في أنقرة واسطنبول، وفي عام 1965 تأسست منظمة ذات توجه كردي صريح وهي "حزب كردستان الديمقراطي" في تركيا. وبحلول عام 1968 كان العديد من قادة هذا الحزب في السجن أو تعرضوا للاغتيال،

<sup>170</sup> - الداوق، أكراد تركيا، ص 357.

<sup>171</sup> - سعيد الحاج، "تركيا والأكراد ضرورات الداخل وتطورات الإقليم"، موقع الجزيرة الإلكتروني، (2014/07/11)، تاريخ الاطلاع:

(2017/07/14)

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions>

<sup>172</sup> - الفرجاني والقذافي، أثر الصراع التركي الكردي على الأمن الإقليمي، دراسة منشورة، تاريخ الاطلاع: (2017/07/15).

وكان للانخراط الكردي في السياسة والمقاومة الأثر الواضح على الشباب الكردي الذي اندفع نحو الانضمام إلى هذه الأحزاب، وإلى صفوف المقاومة الكردية بمختلف مسمياتها وفصائلها، مع اشتداد الاضطهاد والقمع مع كل انقلاب عسكري تركي إن كان انقلاب عام 1971 أو عام 1980.<sup>173</sup>

كل ذلك دفع الأكراد إلى نهج طريق المقاومة السياسية والمسلحة في نفس الوقت، مع رفضهم لجميع الإجراءات التي قامت وتقوم بها الحكومة التركية، مشبّهين هذا القمع بالحرب الاستعمارية التي يجب أن تُقاوم كما يُقاوم الاستعمار، فالعنف السياسي الممارس ضد الأكراد خاصة في سنوات الثمانينيات من القرن الماضي ضاعف مقاومة الأكراد وزاد عندهم نزعة الانفصال، خاصة بعد تأسيس "حزب العمال الكردستاني"، حيث يعتبر هذا الحزب رقماً كدياً صعباً في معادلة المقاومة والمطالبة بالحقوق الكردية.<sup>174</sup> كما ذكر سابقاً في هذا الفصل تحت البند (3.3: ص 61-63).

### ما طبيعة هذا الحزب وما دوره في المقاومة الكردية ضد الدولة التركية؟

ظهر "حزب العمال الكردستاني" في فترة المد اليساري الماركسي الذي ظهر على الساحة التركية، وكان لظهوره معانٍ كثيرة في تلك الفترة، حيث مثل بداية مرحلة تعميق الوعي الكردي ومزيداً من اكتشاف الأكراد لهويتهم، في الوقت الذي اشتد حكم العسكر التركي بعد انقلاب 1980، حيث بلغ القمع في الثمانينيات حداً كبيراً بحق الأكراد، ونتيجة لهذا تفكك الكثير من الأحزاب الكردية المقاومة؛ مما فتح المجال لهذا الحزب أن يظهر بقوة على الساحة الكردية-التركية.<sup>175</sup>

أما عن تكوين الحزب، فبينما كان العصيان المدني المسلح الكردي السابق في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي قد نشأ بين طبقة أصحاب الأملاك وعلماء الدين، فقد تأصل "حزب العمال الكردستاني" بين طبقة الفلاحين الفقراء، محدداً هدفه في السعي لاستقلال المناطق الكردية، وفي 15 آب/أغسطس عام 1984م شن الحزب حرب شرسة في مناطق الأغلبية الكردية، جنوبي وجنوبي شرقي تركيا، ضد قوات الجيش والأمن التركية وضد الجماعات الإسلامية المعارضة له في الوسط الكردي، وضد عموم السكان في المدن التركية الكبرى.<sup>176</sup>

<sup>173</sup> - عابدة العلي سري الدين، المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 2000)، ص 324.

<sup>174</sup> - المرجع السابق، ص 244.

<sup>175</sup> - عمر مكرم، الحركة القومية الكردية (أربيل: دار الوطن للنشر، 2008)، ص 196.

<sup>176</sup> - الفرجاني والقدافي، أثر الصراع التركي الكردي على الأمن الإقليمي، دراسة منشورة، تاريخ الاطلاع: (2017/07/15).

منذ أن نشأ الحزب اعتبرته الدولة التركية حزباً إرهابياً، واعتمدت القوة العسكرية للتعامل مع تمرده في جنوبي الدولة وجنوبها الشرقي، ونتيجة لتصاعد المواجهة بين النظام التركي و"حزب العمال الكردستاني" اتخذ الحزب قرار الانسحاب خارج تركيا أو ما أسماه (بالانفتاح على الخارج) واعتبره (انسحاباً اضطرارياً على أساس المقاومة والثورة)، وكان الانسحاب على مرحلتين الأولى وعرفت (بالانسحاب النسبي) الذي حصل نهاية عام 1979 وتحوّل فيما بعد إلى (انسحاب عام وضروري) مع مجيء حكومة 12 أيلول 1980 العسكرية، التي شنت هجوماً وضغطاً شديدين على مواقع وقيادة الحزب، وقد تأكد لدى قيادة الحزب عدم إمكانية الاستمرار في نشاطه داخل تركيا آنذاك فبدأ بتسريب كوادره إلى بعض أقطار الشرق الأوسط مثل سوريا ولبنان ودول أوروبية أخرى من أجل ممارسة نشاطاتهم هناك في ظل أوضاع أكثر أمناً.<sup>177</sup>

وترى الباحثة أن "حزب العمال الكردستاني" يعتبر أنشط الأحزاب الكردية وأوسعها انتشاراً، خاصةً أنه مارس العمل المسلح بالإضافة للعمل الإعلامي الذي أبدع فيه وذلك لتوصيل القضية الكردية للرأي المحلي والدولي، كذلك جاء نشاطه التنظيمي الفكري ملهماً للعديد من الشباب الكردي، حيث أصدر الحزب العديد من الكتب والنشرات التوعوية التي ضمّنها آراءه وأفكاره حول القضية الكردية في تركيا، وكل ذلك أدى إلى تنامي وتعاضم هذا الحزب رغم غياب مؤسسه عبد الله أوجلان الذي تعنقه السلطات التركية إلى الآن.

---

<sup>177</sup> - جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، ص34.

## ملخص الفصل

تضمن الفصل الثالث أهم المحطات في القضية الكردية بالنسبة للدولة التركية، حيث تم تناول أهم المعاهدات التاريخية التي كان لها التأثير الواضح على الصراع الكردي - التركي ومن أهمها "معاهدة سيفر" والتي تعتبر ذات مرجعية قانونية للأكراد وما زال الأكراد يتمسكون بها لأنها تعتبر المعاهدة الأولى تاريخياً، وهي التي تقر لهم حقوقهم وتعطيهم أملاً في الاستقلال وتقرير المصير، كذلك تم تناول "معاهدة لوزان" التي استطاع مصطفى كمال أتاتورك من خلالها أن يقفز عن حقوق الأكراد التي أُقرت لهم في "معاهدة سيفر" مع تجاهل مطالبهم من قبل القوى الاستعمارية لإرضاء تركيا الجديدة.

من هنا كان تنكر تركيا للمعاهدات التاريخية التقليدية مع الأكراد وانتهاج سياسة العنف والقمع بحقهم، حيث كان ذلك اعتماداً على ركائز السياسة الخارجية التركية، وما لها من تأثير على صانع القرار التركي والسياسة الداخلية التركية، إضافةً إلى استخدام حملات العنف السياسي ضد الأكراد هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى محاولة استقطاب النخبة الكردية في إطار سياسة "فرق تسد" لضرب مقاومتهم ووحدتهم ومطالبهم بحق تقرير المصير؛ مما دفعهم لممارسة نشاطهم السياسي من داخل الأحزاب اليسارية التركية، وذلك ليستطيعوا أن يعبروا عن مطالبهم تحت مظلة هذه الأحزاب.

مع ذلك استمرت سياسة التهميش للأكراد اقتصادياً وتعليمياً، وزاد الفرق بين مناطق الأكراد في الجنوب والشرق التركي مع مناطق تواجد الأتراك وكأن الأكراد هم مواطنون من الدرجة الثانية، هذا كله دفع الأكراد إلى الانسلاخ عن القومية التركية والمطالبة بتقرير مصيرهم وفق قوميتهم الكردية وثقافتهم ولغتهم الخاصة، وقد انتهجوا لتحقيق ذلك سبيل المقاومة المسلّحة وزادت عندهم النزعة الانفصالية؛ ممّا أدى لظهور "حزب العمال الكردستاني" الذي اتخذ طريق الكفاح المسلّح لتحقيق الاستقلال عن الدولة التركية.

جاء هذا الفصل تمهيداً لما سيتم تناوله في الفصول اللاحقة، حيث سيتم التركيز في الفصل الرابع على السياق الجيو-سياسي والعسكري والأمني تجاه القضية الكردية بعد حرب العراق عام 2003، باعتبارها محوراً مفصلياً وأكثر تأثيراً على ما تتبعه تركيا من سياساتٍ خارجية تجاه الأكراد في كلٍ من العراق وسوريا.

### المقدمة

كان لعملية الانتقال السياسي بعد عام 2003، والمتغيرات التي طرأت على العراق قبل وبعد حرب العراق عام 2003 تداعيات على القضية الكردية في كل من العراق وتركيا، الأمر الذي أدى إلى تدخلات عسكرية تركية في شمال العراق لمحاربة "حزب العمال الكردستاني" لمخاوفها من استقلال الأكراد في إقليم كردستان العراق.

يتناول هذا الفصل التدخلات العسكرية التركية في شمال العراق للمحافظة على حدود آمنة للدولة التركية، كما يتناول وجود الأكراد في الدولة التركية واستمرار عدم الاعتراف بهم، ومحاولات الحكومة لصهر وتذويب العنصر الكردي في المجتمع التركي وكيفية تأثير القضية الكردية على الأمن القومي التركي واستقرار الدولة التركية سياسياً.

### 4.1 الأكراد في العراق وعملية الانتقال السياسي بعد عام 2003

كان تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق مع قوات التحالف عبر حروبها ضد هذا البلد، دوماً يصب في صالح الأكراد وطموحهم القومي، حيث من أهم المتغيرات الجيو-سياسية التي طرأت على العراق قبل وبعد حرب العام 2003، هو قيام إدارة كردية ذاتية في شمال العراق، هذا الحكم الذاتي الكردي حظي برعاية وحماية دولية، أمريكية بالأساس، ومن المعروف أن مشكلة الأكراد في شمال العراق كانت تترك ساسة بغداد دوماً، كما أُرقت وتورق ساسة أنقرة، لكنها أصبحت اليوم جزءاً فاعلاً من الكيان السياسي والاجتماعي العراقي.<sup>178</sup> خاصةً بعد تشكّل حكومة كردية ذاتية في إقليم كردستان العراق، الأمر الذي أعطى الأكراد إحساساً بالحرية والاستقلالية نوعاً ما، محاولين الانفصال عن بغداد التي رفضت ذلك وكافحته.

كانت عيون الأكراد على مدن شمال العراق خاصةً كركوك والموصل الأمر الذي تحقق لهم بعد حرب عام 2003 رغم أن تركيا هددت في حال دخول الأكراد إلى الموصل وكركوك بقيام الجيش التركي بالتدخل في شمال العراق، ولكن ما حدث أن القوات التركية دخلت المدينتين مع القوات الأميركية، ووضعت هذه الخطوة تركيا أمام امتحان صعب، وذلك لأن أي تدخل عسكري من قبل تركيا معناه الاصطدام المباشر مع القوات الأميركية ومصالحها في المنطقة؛ مخاوف تركيا كانت تتبع من الوجود الكردي في هاتين

<sup>178</sup> - فوزية صابر، "قراءة جيو-سياسية للبعد الكردي بين العراق وتركيا"، مجلة شؤون الأوسط، عدد 122 (ربيع 2006): ص 106-124، تاريخ

الرجوع: (2017/07/11)، انظر الموقع: <http://search.mandumah.com/reocrd>

المدينتين الذي سيعزز وجود الأكراد ويقوي موقفهم السياسي وتوجههم نحو الانفصال عن العراق الأمر الذي يشكل تهديد مباشر للأمن القومي التركي.<sup>179</sup>

في خضم الترتيبات السياسية للوضع الكردي بعد العام 2003 في شمال العراق، كانت الأحزاب الكردية المتمثلة في "الحزب الديمقراطي الكردستاني" و"حزب الاتحاد الوطني الكردستاني" منخرطة في عملية ترتيب البيت الكردي بالاتفاق حول ورقة دستور للإقليم الكردي، وإعادة افتتاح البرلمان الكردي، وفي ذات الوقت كانت الإدارة الأمريكية تعد لمفاوضات مباشرة مع القوى الإقليمية المعنية (العراق-تركيا) حول مستقبل العراق والأكراد عنصر أساسي من التشكيلة الجديدة. وفي ذات الوقت كانت تركيا تضغط بقوة على ألا يشكل هذا الحراك السياسي أي خطر على الأمن التركي أو على الوجود الكردي في شرق تركيا، بالإضافة إلى ذلك حاولت تركيا أن تدخل "التركمان" في هذه العملية لكسر شوكة الأكراد، الذين كانوا يرفضون هذا الأمر لكون "التركمان" لا يشكلون ثقل أو وزن سياسي إلا أن تركيا وبضغطها على أمريكا فترة الحرب اضطرت للموافقة على أن يكون للجبهة التركمانية دور في العملية السياسية التي تعمل على ترتيب أوضاع الأكراد شمال العراق.<sup>180</sup>

وبعد حرب عام 2003 كل المخاوف التركية لم تحدث، وقد توافقت الأكراد والتركمان على التقسيمات الإدارية والسياسية في شمال العراق، وهناك ممثلون للتركمان في البرلمان الكردي وممثلون في الوزارات المحلية في إقليم كردستان شمال العراق.

يرى الأكراد أن أهم ما يدعم تواجدهم السياسي على أرض الواقع هو قدرتهم على نسج علاقات خارجية، فالعلاقات الخارجية إحدى الأدوات المهمة في بناء الأمة والدولة، كما جاء سابقاً في الفصل الثالث في الصفحات (61-63). وفي القضية الكردية فإن مسألة الاتصال بالعالم الخارجي بالتحديد كانت حيوية جداً بالنسبة لعملية بناء الدولة الكردية المنشودة، وقد حصل الأكراد في شمال العراق على دعم خارجي كبير خاصة من الولايات المتحدة بعد العام 2003 لتقرير مصيرهم وحكم أنفسهم، كان ذلك من خلال دورهم في إسقاط حكم "حزب البعث" ودعمهم للولايات المتحدة في هذا الاتجاه.<sup>181</sup>

<sup>179</sup> - المرجع السابق، ص 111.

<sup>180</sup> - Raber Tal'at Jawhar, "A historical overview of the Iraqi Turkmen's political responses- The Iraqi Turkmen Front," Publications de l'Institut français du Proche-Orient, (2010): p 313-328, <http://books.openedition.org/ifpo/1115?lang>

<sup>181</sup> - أوفرا بينجيو، مترجم، كرد العراق: بناء دولة داخل دولة (بيروت: دار الساقى، 2014)، ص 328.

علاقات الأكراد في إقليم كردستان مع الخارج معقدة نوعاً ما، فحكومة إقليم كردستان التي تشكلت بعد الحرب على العراق لم تكن دولة، وكان هناك العديد من اللاعبين الخارجيين المتورطين في القضية الكردية (تركيا، سوريا، إيران، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي)، وكان على الأكراد خلق مناخ دولي تصالحي نوعاً ما مع الجميع من أجل كسب التأييد لحقوقهم ومطالبهم، وفي ذات الوقت استغلال الأحداث الإقليمية والدولية للمطالبة بقوميتهم كأمة ودولة.<sup>182</sup>

في ذات الوقت كانت علاقة الأكراد مع حكومة بغداد المركزية تتسم بالندبة وإثبات الذات، وهذا الأمر استوعبته بغداد وأخذت تعامل الأكراد كأنهم كيان منفصل وكان هذا التوجه جلياً في موقف الحكومة المركزية العراقية تجاه مشاكل الأكراد، ومن هذا المنطلق فقد كشف الخطاب السياسي لبغداد عن التوجهات المركزية نحو الأكراد وطموحهم، خاصة فيما يتعلق في إنشاء دولة فيدرالية عراقية، لا سيما أن الكرد قد نجحوا في الخطوة الرئيسية الأولى نحو تحقيق الفيدرالية.

هذه الفيدرالية الناشئة في شمال العراق وجنوب تركيا كانت تثير هواجس حكام أنقرة، فقد كانت تركيا تعارض الحل الفيدرالي في العراق لأنه كان يحمل معه مخاطر التحول إلى نموذج لكردها هي، لهذا سعت تركيا إلى زيادة نفوذها في حكومة إقليم كردستان بوسائل متعددة من بينها: الوساطة والتعاملات الاقتصادية وتعبئة التركمان واستخدام القوة بين الآونة وأخرى في الظاهر ضد "حزب العمال الكردستاني" لكن مع رسالة ضمنية خفية إلى حكومة إقليم كردستان أيضاً، إلا أن المفارقة هي مساهمة تركيا بصورة أو بأخرى في مد شريان الحياة لحكومة كردستان العراق وبقاء استمرارها وفي النهاية نجاح تلك الحكومة ولهذا يمكن اعتبار تركيا هي من أسست لتحقيق التوجهات السياسية الطموحة للأكراد في شمال العراق.<sup>183</sup>

في هذا الشأن يشير المؤلف "هنري باركي"<sup>184</sup>، إلى سياسة تركيا تجاه الطموح الكردي من خلال تقرير "العلاقة التركية الجديدة مع العراق: احتضان كردستان العراق"، الصادر عن معهد السلام الأميركي، حيث يعتبر المؤلف أن هذه السياسة تحكمها عوامل تتعلق بالوضع العراقي الداخلي ما بعد سقوط نظام صدام حسين، وكذلك دور الدول المجاورة المعنية إقليمياً (تركيا، إيران، سوريا)؛ كذلك تفاعلات السياسات الإقليمية للدول المشار إليها في الوضع الداخلي العراقي والعلاقات الكردية - العربية فيه، وطبعاً عامل المصالح الأميركية في المنطقة مع انحياز كبير للمصلحة التركية المفترضة في إدارة الملف الكردي بطريقة

<sup>182</sup> - المرجع السابق، ص 328.

<sup>183</sup> - المرجع السابق، ص 340.

<sup>184</sup> - باحث وجامعي أميركي متخصص في الشؤون التركية.

جديدة سواء في حدودها أو على مستوى الإقليم، "ذاك أن استقرار تركيا طويل الأمد مصلحة أميركية ثابتة"، كما يقول المؤلف ويؤكد التقرير المشار إليه أعلاه.

كانت حرب عام 2003 واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة، تحمل في طياتها مخاطر كبيرة تتعكس على المنطقة بشكل عام وعلى تركيا بشكل خاص، خاصة فيما يتعلق بالقضية الكردية، فاحتمال تفكك الدولة العراقية يعني الشروع في سلسلة من التدايعات أبرزها المتعلقة بأكراد الشمال فاحتمال استقلال الأكراد والتوسع في المنطقة الكردية لتشمل كركوك الغنية بالنفط، يشجع إعلان الاستقلال والانفصال في جميع أنحاء المنطقة، وعلى الرغم من التحسن في العلاقات بين أنقرة وأربيل، إلا أن هذه التطورات يمكن أن تزعزع الاستقرار في تركيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أن القلاقل وعدم الاستقرار على الحدود في تركيا بمثابة عامل مثبط لأعضاء الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بقبول تركيا كعضو كامل العضوية في تلك المنظمة، ومن المهم معرفة أنه كلما كان لتركيا نفوذ أكبر في تقرير سياسات إقليم كردستان، انعكس ذلك على بغداد وذلك للدور الكردي في توجهات السياسة في بغداد.

خلاصة القول أنه كلما كان التدخل التركي أكبر في إقليم كردستان ارتسمت معالم عراق

المستقبل.<sup>185</sup>

#### 4.1.1 التدخل العسكري التركي في شمال العراق

يعتبر إقليم كردستان منطقة هامة لدول الجوار خاصة تركيا، فما يحصل في هذا الإقليم ينعكس على السياسة التركية الداخلية والخارجية، حيث تتبع أهمية هذا الإقليم من الأمور الآتية:

1- يمتد هذا الإقليم على طول الحدود الشرقية والجنوبية مع الدولة التركية، هذا الأمر يجعل الحدود نتيجة اتساعها عرضة لتسلل المقاتلين والثوار التابعين لحزب العمال الكردستاني، وبالتالي زعزعة أمن واستقرار تركيا الداخلي.

2- قيام حكومة كردية في هذا الإقليم ترعى مصالح الأكراد وتدفعهم لحكم أنفسهم وتقرير مصيرهم يعد نموذجاً تحريضياً يمكن أن ينعكس على أكراد تركيا والمناطق الشرقية منها مثل؛ ديار بكر مما

---

<sup>185</sup> - معمر فيصل خولي، "كردستان العراق في السياسة الخارجية التركية"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (20 أكتوبر، 2014)،

تاريخ الرجوع: (2017/08/28)، <http://rawabetcenter.com/archives/878>



يشجعهم على المطالبة بالانفصال، وهذا الأمر يعيد قضية الأكراد إلى السطح مباشرة فيخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في المجتمع التركي.

3- علاقات حكومة إقليم وتحالفاته مع القوى الخارجية كأمریکا والغرب عموماً، يخلق حالة من التوتر الإقليمي، ويجعل المنطقة الحدودية مع تركيا وإيران عرضةً لمشاكل مستقبلية مع هذه الدول الغربية.<sup>186</sup>

من هذه الأهمية التي يكتسبها إقليم كردستان ظهرت العديد من المشاكل مع تركيا، حيث اتسمت العلاقات بين تركيا وإقليم كردستان العراق بالتوتر وعدم الثقة، وتحديدًا في الفترة الأولى (2002-2007) من حكم "حزب العدالة والتنمية" لتركيا، التي أعقبت احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في 9 نيسان/إبريل 2003؛ خاصةً عندما توقف دعم كردستان العراق لتركيا في مواجهة "حزب العمال الكردستاني" بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وقد رأت تركيا هذا الموقف تخلياً من الإقليم عما كان سائداً في أواخر تسعينيات القرن الماضي، عندما ساعد مسعود البارزاني تركيا في مواجهة الحزب، مقابل حماية أمريكية من الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين تم تزويدها عبر الأراضي التركية ومجالها الجوي.<sup>187</sup>

حتى أواخر عام 2007، كانت تركيا تلقي اللوم على حكومة إقليم كردستان بسبب هجمات "حزب العمال الكردستاني"، مهددة بفرض عقوبات اقتصادية على المنطقة الكردية، حيث كان عداء تركيا تجاه حكومة إقليم كردستان كبيراً، إلى درجة أنها لم تسمح لممثلي الأكراد العراقيين دخول تركيا لإجراء محادثات. من جهة ثانية عملت تركيا على تعطيل مساعي الأكراد العراقيين في الحصول على حكم ذاتي موسّع (يضم كركوك إليه)، حيث أقامت علاقات وثيقة مع المجتمع التركماني في العراق، إضافةً إلى قيامها بالدفاع عن مصالح التركمان والحد من النفوذ الكردي في كركوك المتنازع عليها، التي تمثل في الخطاب السياسي التركي نموذجاً مصغراً للعراق، والشرق الأوسط ككل. حيث يتعايش فيها العرب مع الأكراد والتركمان، والمسيحيون والسنة والشيعية؛ لذلك رفضت تركيا إجراء استفتاء حول مستقبل هذه المدينة، ورحبت بتأجيله.<sup>188</sup> هذه السياسة بمجملها كانت مرفوضة من القيادة الكردية في كردستان العراق، والتي اعتبرتها تدخلاً في الشؤون الداخلية للعراق.

<sup>186</sup> - المرجع السابق.

<sup>187</sup> - المرجع السابق.

<sup>188</sup> - المرجع السابق.

إلا أنه وفي أيلول/ سبتمبر 2017 كان أكراد العراق أقرب ما يكونوا إلى بناء الدولة الكردية، حيث أيد الاستقلال 92% من أصل 70% من عدد الناخبين المشاركين في استفتاء استقلال إقليم كردستان- العراق المنظم من قبل حكومة الإقليم بقيادة مسعود البارزاني، مع ذلك انقلب مسار الأمور خلافاً لما كان متوقفاً في تشرين أول/ أكتوبر 2017، بفعل فشل القيادة الكردية في إقناع الدول الإقليمية والمجتمع الدولي بتأييد نتائج الاستفتاء، إضافةً إلى فشلها في مواجهة القوات العراقية والحشد الشعبي اللذين أعادا السيطرة على المناطق المتنازع عليها بما فيها مدينة كركوك، وذلك لعدم استعداد بعض الأكراد لهذه المواجهة، الأمر الذي أدى إلى ظهور اتهامات بـ "الخيانة" في أوساط الأكراد.<sup>189</sup>

هذا التوتر بين إقليم كردستان والنظام التركي، كان يأخذ أحياناً طابعاً حاداً يتمثل بالتدخل العسكري في هذا الإقليم بحجة محاربة وملاحقة متمردي "حزب العمال الكردستاني" المحظور، من الواضح في هذا الجانب خاصة بعد عام 2007، توصلت هيئة الأركان والحكومة التركية إلى تفاهم مشترك على قضايا (إرهاب) "حزب العمال الكردستاني" والقضية الكردية، وهكذا، فقد ناقشوا بصورة مشتركة سياسات تركيا تجاه "حزب العمال الكردستاني" والقضية الكردية ورسموا خارطة طريق للعمليات العسكرية، ويعكس مقترحات الأحزاب المعارضة فإن الطرف العسكري لم يؤيد عملية عسكرية شاملة، وغالباً ما فضلوا انطلاق هجمات جوية وقوات مسلحة خاصة برية مباشرة إلى معسكرات "حزب العمال الكردستاني".<sup>190</sup>

وغالباً ما كانت المؤسسة العسكرية التركية تقف خطأً منيعاً في وجه طموح الشعب الكردي في شرق البلاد وفي شمال العراق، ليس على المستوى الطموح السياسي فحسب بل أيضاً تقف ضد إعطاء مزيد من الحقوق الثقافية للشعب الكردي في تركيا، ومن ناحية أخرى، خفت هيئة الأركان العامة من مخاوفها حول الإدارة الإقليمية الكردية لفترة قصيرة؛ نتيجة لمساومات دبلوماسية بين تركيا والولايات المتحدة، فالعسكر كان همهم الأول هو عدم تقسيم العراق واستقلال إقليم كردستان لأن هذا الأمر سوف يضع على كاهلهم عبء حفظ الأمن والحدود مع العراق المقسم، ولكن هكذا نتيجة غير مقبولة؛ ولذلك فإن المسؤولين العسكريين لن

<sup>189</sup> جنكيز تشاندان، "انكفاء مشروع الدولة الكردية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 113 (شتاء 2018): ص 21.

<sup>190</sup> - أرتان أفاغل، مترجم، سياسة حزب العدالة والتنمية حول القضية الكردية ونشاطات حزب العمال الكردستاني (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، 2011) دراسة منشورة في Review of Social, Economic & Business Studies المجلد (9)، العدد (10): ص 115-140، تاريخ الرجوع: (2017/08/30)، انظر الرابط:

يعطوا أي ترخيص لمثل هذا النوع من النتائج، ولكنهم صرحوا علناً أنهم سوف يتعاطفون مع أي تشكيل اتحادي، مشابه لتريكية الولايات المتحدة وألمانيا.<sup>191</sup>

يُترجم انسجام النظام السياسي الحاكم التركي مع المؤسسة العسكرية دوماً في سحق تمرد "حزب العمال الكردستاني"، ولا شك في أن من يتطلع إلى لغة التهديد والوعيد التي يطلقها الساسة والعسكريون الأتراك ضد عناصر حزب العمال وقيادات الأحزاب الكردية في العراق، يدرك أن التدخل العسكري في شمال العراق أمر وارد من قبل حكومة أردوغان ضد قواعد الحزب في شمال العراق، غير أن المتفحص لواقع السياسة التركية يدرك أن تبني خيار كهذا لم يعد أمراً متاحاً وستترتب عليه عواقب وخيمة، ليس لتكلفته العسكرية وإنما لمتغيرات داخلية وخارجية يبرزها الكاتب دهام العزاوي في مقالة له من أهمها:<sup>192</sup>

- 1- "التطور الذي طرأ على أساليب القتال لحركات التمرد والمقاومة المسلحة، التي بدأت بتبني أساليب متطورة في التدريب على حروب الشوارع والجبال، ما يصعب على الجيوش التقليدية متابعتها والمطاوله معها، وهكذا فبالنسبة لـ جيش تقليدي كبير الحجم كالـ جيش التركي يصعب عليه تشتيت جهده في حرب استنزافية لملاحقة مجموعات صغيرة من مقاتلي حزب العمال قادرة على المناورة، والاختباء في الكهوف والجبال الوعرة وإعادة الكرة في أوقات أخرى، وتظهر الورطة الأميركية مع فصائل المقاومة العراقية وتطوير الأخيرة لأساليب ووسائل قتالية جديدة في مواجهة الآلة العسكرية الكبيرة للجيش الأميركي صعوبة إحراز نصر عسكري على مجاميع عسكرية صغيرة تتبنى باستمرار أسلوب الكر والفر في مواجهاتها العسكرية.
- 2- لا شك في أن أي هجوم عسكري على قواعد حزب العمال سيستغرق وقتاً أطول مما يحسب له، وهو ما يدخل الاقتصاد التركي في استنزاف متواصل يقضي على كل مؤشرات النمو التي حققتها حكومة العدالة والتنمية في سنوات حكمها الماضية.
- 3- إن أي هجوم عسكري على قواعد حزب العمال سيوجه ضربة قاصمة للعلاقات الأميركية التركية، إذ إنه سيقوض الجهود الأميركية لمحاربة الإرهاب وداعش ويوجه ضربة مؤثرة لأهم حلفاء أميركا في العراق من الأحزاب الكردية التي ما فتئت الولايات المتحدة تقدم لها كل أسباب المساندة لضمان بقائها في العملية السياسية.
- 4- سيثير أي عمل عسكري مشاعر الاستياء الدولي والأوروبي حيال حكومة أردوغان الإسلامية، ويرفع من تعاطف الشارع الأوروبي مع قضية حزب العمال، فمن المعلوم أن تحسين سجل تركيا في ميدان حقوق

<sup>191</sup> - "Turkey Establishes Another Military Base in Kurdistan Region of Iraq," *Millet Press*, (August 10, 2016), [http://www.milletpress.com/Detail\\_EN.aspx](http://www.milletpress.com/Detail_EN.aspx)

<sup>192</sup> - دهام محمد العزاوي، "تركيا وخيارات المواجهة مع حزب العمال الكردستاني"، موقع الجزيرة، (20/06/2007)، تاريخ الرجوع: (31/08/2017)، انظر الرابط: [www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/6/19/](http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/6/19/)

الإنسان - لا سيما للجماعات المهمشة كالأكراد- بات من أهم اشتراطات الأوروبيين حيال انضمام تركيا إلى منظومتهم السياسية والاقتصادية".

مما سبق يتبين أن أي عمل عسكري تركي كبير في كردستان العراق سيواجه بمعارضة شديدة من دول الغرب، وأولها الولايات المتحدة الأمريكية، في ذات الوقت التطور السريع في العمليات السياسية والتحولات الجيو-سياسية في هذا الإقليم المضطرب، أجبر هذا الوضع النظام التركي الحاكم الانخراط أكثر في الشأن الكردستاني، مع إدراك الساسة الأتراك بأن خيارات تركيا محدودة في التعامل مع الواقع الكردستاني المنجز فعلياً، لهذا عمدت تركيا إلى التعامل مع هذا الإقليم منطلقاً من أسس أهمها:<sup>193</sup>

1- تعتبر تركيا عضواً فاعلاً في حلف الناتو وملتزمة بسياساته وفعاليات الحلف الجماعية بما فيها عدم الاعتداء أو التدخل العسكري في إقليم كردستان.

2- من جانب آخر إن عدم تدخل تركيا العسكري في إقليم كردستان بشكل أو بآخر، قد يفضي إلى توسع نفوذ "حزب العمال الكردستاني" جغرافياً على الأراضي المتنازع عليها، لا سيما مدينة كركوك، وهذا الأمر الذي لا تريده انقرة، والذي يشكل خطراً على أمنها القومي.

3- إن ترك الأكراد يطورون علاقاتهم الخارجية مع أوروبا والولايات المتحدة ربما يوسعون حلقة الاعتراف الدولي بحقوقهم القومية؛ مما ينتج عنه إقامة دولة مستقلة لهم وهذا أمر لا تريده تركيا.

كل ذلك جعل تركيا تفكر ملياً بمصالحها أولاً قبل مصالح الإقليم الكردستاني، وجعلها تحافظ على سلطة الحكم الذاتي في هذا الإقليم، لكن في حالة من الضعف تحول دون خلق دولة كردية، في ذات الوقت حكم ذاتي يمنع "حزب العمال الكردستاني" من الحصول على موطن قومي إلى الجنوب من الحدود التركية، لأن ذلك سيؤدي إلى خسائر تركية كبيرة على المستوى الاقتصادي، تفقد من خلاله تركيا طريق صادراتها المباشر تجاه العراق.

#### 4.1.2 التدخل الأمريكي والمخاوف التركية من استقلال أكراد العراق

في عام 1998 حاولت الولايات المتحدة إعادة رسم سياستها في العراق وكتفت دبلوماسيتها، الأمر الذي أفضى إلى دعوة كل من البارزاني والطالباني إلى واشنطن لوضع حد لخلافاتهم السياسية، حيث تُوجَّ هذا الاجتماع الكردي- الأمريكي بإنهاء الخلافات الكردية الداخلية وتوقيع اتفاقية واشنطن في 17 أيلول

<sup>193</sup> - موسى حامد، قضية كردستان العراق (عمان: دار البشير، 2005)، ص 168.

1998، التي ورد فيها، "إنهاء الاقتتال الداخلي نهائياً، والتزام واشنطن في إقامة كيان سياسي كردي فيدرالي ضمن عراق ديمقراطي تعددي وموحد، ورسم خارطة طريق لتحقيق ذلك".<sup>194</sup>

بطبيعة الحال هذه الاتفاقية أثارت غضب وخوف الأتراك ساسةً وشعباً على حد سواء، وذلك لتغييب تركيا عن هذا الاتفاق ورعايته، وهي التي انخرطت في العمل مع الساسة الكرد في هذا الإقليم لاستقراره وازدهاره، رغم أن الولايات المتحدة حاولت أن تبين للأتراك أن هذا الاتفاق يصب في النهاية في مصلحة تركيا، وكذلك القادة الكرد اخذوا يبررون لتركيا ضرورة هذا الاتفاق على السلم الأهلي في الإقليم، إلا أن تركيا لم تقتنع كثيراً وبقيت الشكوك تراودها والمخاوف تسيطر عليها من إقامة دولة كردية في النهاية في هذا الإقليم المجاور لحدودها الأمر الذي يعني كارثة قومية سوف تحل بها.<sup>195</sup>

من هنا أخذ النفوذ والتأثير التركي في إقليم كردستان بالانحسار، بل أصبح أكراد العراق عنصراً مهماً يقيد سياسة تركيا الخارجية والداخلية، لهذا ركزت سياسة الحكومات التركية تجاه شمال العراق على قضية "حزب العمال الكردستاني" حتى عام 2002 عندما فاز "حزب العدالة والتنمية" في الانتخابات العامة وشكل الحكومة. من ذلك المنظور نظر صناع السياسة التركية إلى (إرهاب) "حزب العمال الكردستاني"، والقضية الكردية والتطورات في شمال العراق بوصفها قضايا مستقلة وغير مترابطة تماماً.<sup>196</sup>

يمكن القول إن تركيا فعلياً اضمحل تأثيرها في أكراد العراق منذ عام 1996 لأن الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأت سياسة دعم المجموعات المعارضة والأكراد العراقيين لإسقاط نظام صدام، عزلت تركيا عن السياسات الإقليمية ببطء.<sup>197</sup> من خلال استغلالها لتحقيق مكاسب سياسية استراتيجية أمريكية، وخدمة مصالحها وإعادة توزيع القوة الاقتصادية على البلدان الناشئة ومنها تركيا، وذلك بجهود سياسية أمريكية مسبقة وإغراءات اقتصادية وتهديدات بعقوبات اقتصادية وعسكرية عند اللزوم، إضافةً إلى إعادة تشكيل العالم من خلال استغلال ثورات الربيع العربي باعتبارها فرصة لأمريكا لانتقاء الأماكن التي تخدم مصالحها واستراتيجيتها.<sup>198</sup>

<sup>194</sup> - بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكوردستان العراق: الجاران الحائران (دمشق: دار الزمان، 2009)، ص 149.

<sup>195</sup> - المرجع سابق، ص 149.

<sup>196</sup> - Marianna Charountaki, "Turkish Foreign Policy and the Kurdistan Regional Government," *PERCEPTIONS* Volume XVII, No. 4 (Winter 2012): p 185-208, [https://www.researchgate.net/publication/281099219\\_Turkish\\_Foreign\\_Policy\\_and\\_the\\_Kurdistan\\_Regional\\_Government](https://www.researchgate.net/publication/281099219_Turkish_Foreign_Policy_and_the_Kurdistan_Regional_Government)

<sup>197</sup> - Ibid.

<sup>198</sup> - عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، "واقع جيوسياسي في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والإرهاب"، دار ناشري للنشر الإلكتروني، (نيسان 2015)، ص 7-8.

سيطرت الولايات المتحدة على الشؤون الإقليمية تدريجياً وشجعت على تنمية مؤسسات الدولة وتطويرها في شمال العراق منذ عام 2003. وهكذا بدأت تركيا تشعر بعدم الارتياح حول التطورات الإقليمية، بينما تفقد نفوذها في المنطقة تماماً، وحتى المسؤولون الأتراك نظروا إلى التطورات بوصفها تهديداً مباشراً لسلامة ووحدة تركيا وما زال لديهم النظرة نفسها.<sup>199</sup>

بناءً على ذلك وفي مقابل السياسات الأمريكية سعت تركيا من خلال سياستها الجديدة التحول إلى معبر رئيسي للنفط والغاز العالمي القادم من روسيا وإيران والعراق وسوريا ولبنان وقطر تجاه أوروبا؛ ما يؤهلها للعب دور اقتصادي محوري، بين الشرق والغرب. هذا الدور الأيديولوجي الذي كان "رجب طيب أردوغان" يسعى من خلاله استعادة حلم السلطنة العثمانية، والذي كاد أن يخرجها من لعبة الأمم بالشرق الأوسط لولا تعديل مسارها، وتغيير سياستها، بعدما فهمت تركيا التحرك الأمريكي الجديد، كما سعت إلى تأسيس معادلة جديدة تسمى "توازن الضعف" التي تفرض على الدول الإقليمية اللجوء إلى تسويات برعاية الولايات المتحدة.<sup>200</sup>

تغلغل الولايات المتحدة في مستقبل الإقليم خلق نزاع قوي مع تركيا وسياساتها تجاه إقليم كردستان، لأن الولايات المتحدة أعطت للأكراد فرصة لبناء دولتهم الإقليمية الخاصة المستقلة، بل أخذت تدعم توجهاتهم الإقليمية والقومية على حساب المصالح التركية، بحيث شجعت سياسات الولايات المتحدة العراق لتأسيس عراق فيدرالي وديمقراطي وليبرالي، ولكن في هذه الأثناء لم تقبل بأن يذكر التركمان كمكون أساسي للعراق الجديد في الدستور، ولم تمنع مجموعة عناصر "حزب العمال الكردستاني" من نشر مقاتليهم، لإنشاء معسكراتهم، وترتيب هجماتهم داخل تركيا، ولم تأخذ أيضاً مطالب تركيا المستمرة لوقف هكذا هجمات بنظر الاعتبار بصورة جدية. ومن جانب آخر أوجدت هجمات "حزب العمال الكردستاني" المستمرة على الأراضي التركية فرصة لتركيا؛ من أجل طرح جميع القضايا الكردية على طاولة البحث مع الولايات المتحدة وحكومة بغداد، على أساس أن هذه القضايا مترابطة، وفي ذات الوقت تم أخذ مخاوف وتوقعات جميع الأطراف ذات

<sup>199</sup> -Charountaki, "Turkish Foreign Policy and the Kurdistan Regional Government," [https://www.researchgate.net/publication/281099219\\_Turkish\\_Foreign\\_Policy\\_and\\_the\\_Kurdistan\\_Regional\\_Government](https://www.researchgate.net/publication/281099219_Turkish_Foreign_Policy_and_the_Kurdistan_Regional_Government)

<sup>200</sup> - أحمد الشراوي، "السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط،" بانوراما الشرق الأوسط (قناة العالم)، (2013/11/01)، <http://www.alalam.ir/news/1530015>

الصلة بنظر الاعتبار، بما في ذلك دول غربية مثل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الحكومة العراقية والأكراد العراقيين.<sup>201</sup>

من جانبٍ آخر يرى البعض أن التعزيزات التركية على حدود كردستان لا تتعلق فقط بمحاربة "حزب العمال الكردستاني" ووقف هجماته على الأراضي التركية، بل له علاقة مباشرة بالتطورات السياسية السريعة التي يقوم بها أكراد إقليم كردستان نحو الاستقلال، فمخاوف تركيا من استقلال الإقليم كانت ومازالت تشكل هاجساً كبيراً يؤرق ساسة أنقرة.<sup>202</sup> لأسبابٍ داخلية بالدرجة الأولى؛ خشيةً من تداعيات هذا الانفصال على وحدة أراضيها وأمنها واستقرارها لوجود الأكراد على أراضيها، واحتمالية مطالبتهم بالانفصال مستقبلاً في حال تمكن إقليم كردستان من الانفصال عن العراق.<sup>203</sup> حيث أن "وحدات حماية الشعب الكردية" الجناح المسلح "لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي" السوري، المتواجدة على طول الحدود بين العراق وتركيا تحمل مشروعاً انفصالياً في سوريا والعراق وتركيا.<sup>204</sup>

هناك أسباب خارجية، فأنقرة لم تعد تؤمن بمشاريع واشنطن في المنطقة، وذلك بعدما أصبحت المشاريع الأمريكية تراعي مصالحها أكثر من مصالح حلفائها الإقليميين كتركيا وإيران، وتبين ذلك من خلال دعم القوات الكردية في الرقة بسورية وتقديم كافة أنواع الدعم لهم على حساب المصالح التركية، وعليه أصبحت أنقرة تخالف واشنطن في سياستها بالمنطقة ولا تتوافق معها خوفاً منها على مصالحها الإقليمية بعد التدخل الأمريكي،<sup>205</sup> فمشروع الانفصال الكردي في العراق خطٌ أحمر يقوّض أمن تركيا واستقرارها إقليمياً ودولياً على المدى الطويل، ويحد من توسعها في دول المنطقة.<sup>206</sup>

## 4.2 الأكراد في تركيا: استمرارية عدم الاعتراف بهم!

رغم إعلان "حزب العمال الكردستاني" قديماً وحديثاً أكثر من مرة أنه ليس منظمة انفصالية أو إرهابية، وأنه يعترف بالسيادة التركية، مع ذلك ترفض تركيا الاعتراف بالحقوق الكردية داخل حدود الدولة

<sup>201</sup>- أفاغل، سياسة حزب العدالة والتنمية حول القضية الكردية ونشاطات حزب العمال الكردستاني، تاريخ الرجوع: (2017/08/30)،

[http://www.wallafblogspot.com.blogspot.com/2011/05/blog-post\\_19.html](http://www.wallafblogspot.com.blogspot.com/2011/05/blog-post_19.html)

<sup>202</sup>- بييترو غالبريث، مترجم، نهاية العراق (بيروت: دار العربية للعلوم، 2007)، ص50.

<sup>203</sup>- "لماذا ترفض تركيا فكرة استفتاء إقليم كردستان العراق؟"، نون بوست، (2017/08/18)،

<https://www.noonpost.org/content/19446>

<sup>204</sup>- المرجع السابق.

<sup>205</sup>- المرجع السابق.

<sup>206</sup>- المرجع السابق.

التركية، فقد أعلن عبد الله أوجلان -قبل اعتقاله- وقف إطلاق النار عدة مرات في سنة 1990، سنة 1993 وفي سبتمبر سنة 1998م، وألقى خطاباً أكثر من مرة أعلن فيه أنه يقر بسيادة الدولة التركية، وأنه ليس انفصالياً، وإنما يطالب بحقوق سياسية وثقافية للأكراد.<sup>207</sup>

لم تتجاوب الدولة التركية مع أية مبادرة صادرة من جانب الأكراد لحل المسألة معهم، فحين طرح أوجلان هدنة غير مشروطة من جانب واحد في عام 1998، وطرحه بعد ذلك مبادرته لتسوية المشكلة على أساس فيدرالية كردية تؤمن الحقوق القومية للأكراد في تركيا، فإن النظام التركي الحاكم وبأداته العسكرية قرر التعامل مع الأكراد "كلعبة صفرية" أي تكون مكاسب الأكراد صفرًا، فضلاً عن القبض على أوجلان ومحاكمته كمجرم حرب، بل إن قادة الجيش التركي رفضوا أية مهادنة من أي حزب كردي مثل "حزب الديمقراطية الشعبي الكردي"، واستمرت في استئصال "حزب العمال الكردستاني" واعتقال مناصريه وقياداته العسكرية.<sup>208</sup>

لهذا كله ما تزال تركيا لا تعترف بالقومية الكردية في الدولة التركية، كما أن الاستراتيجية التركية ما زالت تفتقر إلى الواقعية، لأن تركيا ما زالت تعتبر الأكراد فيها مواطنين يعيشون في ظل نظام ديمقراطي، وكذلك تعاملهم مع أكراد العراق على أنهم حراس حدودها الجنوبية الشرقية، هذه الاستراتيجية بطبيعة الحال سوف تصطدم مع التوجه الكردي الذي ينحى إلى أنهم شركاء في بناء الدولة التركية، رغم تصريحات الزعماء الأتراك "بأن الدولة التركية ليست مستعدة بعد لحل المسألة الكردية فالمشكلة ليست اقتصادية فقط، بل مشكلة سياسية وثقافية وقضية هوية".<sup>209</sup>

الشواهد اليوم تشير وفق آلياتها القديمة، في صراع الدولة التركية ضد "حزب العمال الكردستاني" وضد الطموح الكردي بنيل حقوقهم، دون تغيير، فالأحداث بقيت نفسها ومسارحها هي نفسها، تارة في الأماكن التقليدية للصراع في جنوب شرق الدولة التركية، وتارة في إقليم كردستان العراق.<sup>210</sup> في هذا الموقف التركي المتزمت تجاه الأكراد غياب للواقعية السياسية وفقاً لما جاء في النظرية الواقعية، حيث ترتبط المصلحة بمفهوم القوة وفيها تفسير لسلوك تركيا الدولي.

<sup>207</sup> - عيسى، القضية الكردية في تركيا، ص334.

<sup>208</sup> - المرجع السابق.

<sup>209</sup> - انظر: تصريح الرئيس التركي الأسبق عبد الله غول، صحيفة الشرق الأوسط، (2007/09/13).

<sup>210</sup> - Meliha Benli, *Turkey: Challenges of Continuity and Change* (London: Routledge Curzon, 2005), P 52-55.



إن كانت الدولة التركية ترغب في الاعتراف بالأكراد لا بد لها من صياغة خطاب جديد تجاههم، قوامه التخلص من شوفينيات باتت غير موجودة في الحاضر. وتركيا لن تخسر شيئاً إذا استوعبت الطموح الكردي على أراضيها حتى وإن اختلفت ثقافتها وقيمها الاجتماعية، فالطريق ما زال طويلاً أمام النظام في تركيا لتحقيق الاعتراف أو استمرار اللااعتراف بالأكراد.<sup>211</sup>

#### 4.2.1 رفض التنوع العرقي في تركيا

تأسس المجتمع والدولة التركية على أيديولوجية واحدة وهي رفض التقسيم العرقي للبلاد، أو كما يُعبّر عنها الكاتب عقيل محفوظ بقوله: "فكرة "الدولة"، وهي فكرة مركزية في الأيديولوجيا الأتاتورية، ومتضمنة في الدستور، ومن ثم فهي مقولة مؤسسة ذات طابع وجودي في تركيا الراهنة، أي وجود الدولة الهادفة لـ "هندسة" تكوين اجتماعي، موحد يرفض التنوع العرقي."<sup>212</sup>

كانت وحدة الدولة هي المقولة الرئيسية في المنافسات السياسية الكبرى في البلاد، وتحت هذا العنوان قامت الانقلابات العسكرية والسياسات الأمنية والإجراءات القمعية للحكومات المتوالية منذ مصطفى كمال أتاتورك وحتى اليوم، وذلك بقدر متفاوت من العنف المادي والمعنوي، غير أن الثابت الرئيس هنا كان احتواء السياسات الكردية التي لم تتفك تتجدد أيضاً تحت عناوين ومسميات عديدة، لكن ثابتها الرئيس أيضاً هو المطالبة بـ "حق تقرير المصير"، سواء أدى ذلك إلى استقلال كلي أم تكوينٍ فدرالي أم دولة تعددية أم غيرها من الصيغ السياسية.<sup>213</sup>

الرفض للتقسيم العرقي والأثني في تركيا وتركيز الدولة على المواطنة والانتماء للدولة الحديثة، أمرٌ نشأ مع بروز الدولة التركية الحديثة، وهو نتيجة مشروع حدائي، أصبح سمة الدولة التركية المعاصرة، أي أن مشروع الهوية قام خلال مخاض الدولة الجمهورية، وكانت تكتسب ملامحها الحداثية كلما برز في وجهها عقبات تقليدية.<sup>214</sup>

تتطوي هوية الدولة على مجموعة من المبادئ الحاكمة، التي تمثل أساس الأتاتورية، تركز على البناء الحديث للدولة في جغرافيا محددة تسعى الدولة للحفاظ عليها من أي تفتت، أيضاً الحفاظ على

<sup>211</sup> - Ibid.

<sup>212</sup> - عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية - التغيير (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 78.

<sup>213</sup> - المرجع السابق، ص 81.

<sup>214</sup> - Levent Koker, "A Key to the Democratic Opening: Rethinking Citizenship, Ethnicity and Turkish Nation-State," *Insight Turkey* (Jan 1, 2010), accessed: (21/09/2017), [https://www.academia.edu/956136/AKey\\_to\\_the\\_Democratic\\_Opening\\_Rethinking\\_Citizenship\\_Ethnicity\\_and\\_Turkish\\_Nation-State](https://www.academia.edu/956136/AKey_to_the_Democratic_Opening_Rethinking_Citizenship_Ethnicity_and_Turkish_Nation-State)

التكوينات الاجتماعية والإثنية بقصد تنظيمها والوصول بها إلى تكوين المجتمع التركي ذي صيغ مستقرة في إطار الدولة التركية الحديثة.<sup>215</sup>

يعدّ مفهوم "الأمة" في الأيدولوجيا التركية هو مفهوم مركّب، إذ يتألف من الإثنية التركية ذات الاتجاه القومي والحدائي، وكذلك التكوينات الإثنية المنضوية تحت هذا المعنى، أو المسمى بكيفية أو أخرى، أو التي تقبل بـ"الاسم التركي" كمظلة كبرى لتنوعات فرعية أو ثانوية.<sup>216</sup>

يمثل الحفاظ على "التماسك الاجتماعي"، وتحقيق "التكامل الداخلي" بين مختلف القوى والتكوينات السياسية والاجتماعية هدفاً رئيساً للسياسة العامة في تركيا، التي استطاعت أن تواجه مصادر التهديد، أو لنقل تحديات البناء الداخلي والتكامل الوطني أو القومي من خلال فرض "الدولة" بقوة الدستور وبالقوة الأمنية والعسكرية، وكذلك قوة الأيدولوجيا، وكل ذلك بقدر متفاوت من "النجاح" على الرغم من أن الأثمان التي دفعت، والموارد التي أنفقت كانت كبيرة جداً، وربما فقدت تركيا في حالات عديدة الكثير من فرص المراجعة وإعادة بناء العلاقات بين المجتمع والدولة والبناء الاجتماعي.<sup>217</sup>

#### 4.2.2 معارضة المؤسسة العسكرية لاستقلال الأكراد

المؤسسة العسكرية هي واحدة من أبرز مؤسسات النظام السياسي في تركيا، وهي الأقدم والأكثر تنظيماً في تاريخ الدولتين السلطانية والجمهورية، كانت ولا تزال عماد الدولة. ولم يكتفِ مصطفى كمال أتاتورك بتأسيس جيش على أسس تنظيمية وتقنية حديثة فحسب، وإنما أيضاً على أسس عقيدية وسياسية تتضمن رؤية للسياسة العامة وللدور في بناء الدولة، والحفاظ على هويتها.<sup>218</sup>

لم تتغير سياسة العسكر تجاه قضية استقلال الأكراد مع وصول "حزب العدالة والتنمية" للسلطة في 19 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2002، واستمر التعاطي بالقوة العسكرية مع أي تمرد أو دعوات انفصالية كردية عن الوطن التركي؛ وهنا فضّلت حكومة العدالة والتنمية تجنب صدام مبكر مع المؤسسة العسكرية

<sup>215</sup> -Ibid.

<sup>216</sup> -Ibid.

<sup>217</sup> -Ibid.

<sup>218</sup> - Selcan Hacaoglu, "Turkish Army Flexes Muscle Against Iraqi Kurdish Referendum," *Bloomberg Politics* (September 18, 2017), date of return: (22/09/2017), <https://www.bloomberg.com/news/articles/>

وبعض الأحزاب المعارضة، ولا سيما "حزب الحركة القومية" المعروف بتطرفه وتصلبه تجاه القضية الكردية.<sup>219</sup>

كذلك لم تشأ حكومة العدالة والتنمية أن تخرج عن الرؤية العسكرية في التعامل مع الأكراد في الفترة التي لم تكن تمتلك أغلبية في البرلمان أو المؤسسة العسكرية قبل العام 2002 في الوقت الذي كانت تعاني فيه تركيا من توتر سياسي وأزمة اقتصادية واجتماعية.<sup>220</sup>

حددت المؤسسة العسكرية لنفسها مجموعة أهداف تتعلق بالأمن القومي، مثل الاستجابة الفاعلة ضد التحديات الأمنية والأزمات والأوضاع المتغيرة على الصعيد العالمي، وضمان أمن تركيا ضد المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية، وهذا ما يتناغم مع السياسة التركية المتبعة في قضاياها الداخلية والخارجية.<sup>221</sup>

هنا تجد الباحثة أن الأهداف التي حددتها المؤسسة العسكرية وتعمل على تحقيقها، تتشارك بها مع السياسة الخارجية للمؤسسة المدنية؛ وقد بيّن موقع هيئة الأركان العامة للجيش على شبكة الإنترنت مجموعة المهام التي تقع على عاتق الجيش، أبرزها: الردع، وتحليل مجال الأمن ونطاقه، وإدارة الأزمات، وعمليات الانتشار المحدودة للقوات المسلحة، فضلاً عن عمليات الحرب التقليدية ضد "حزب العمال الكردستاني".<sup>222</sup>

شهدت تركيا تغييرات نسبية في طبيعة العلاقات المدنية- العسكرية من حيث الوزن النسبي لتأثير الجيش على السياسة العامة الداخلية لتركيا، وبخاصة بعد التعديلات الدستورية والقانونية التي قامت بها حكومة "حزب العدالة والتنمية"، بعد الاستفتاء العام الذي أجري في 12 أيلول/ سبتمبر 2010، والتعديلات القانونية والإجراءات التنفيذية اللاحقة.<sup>223</sup>

إلا أن المؤسسة العسكرية وبالتوافق مع الحكومة التركية كان لها تحركات ضد الأكراد، بحيث قمعت أي محاولة للاستقلال أو الانفصال، فطالما كان التعامل مع "حزب العمال الكردستاني" بقوة السلاح بسبب

<sup>219</sup> - Ibid.

<sup>220</sup> ديلي صباح، "حزب العدالة والتنمية التركي.. النشأة والانجازات"، *ترك برس*، (2015/09/12)، تاريخ الرجوع: 2017/09/22، <http://www.turkpress.co/node/12544>

<sup>221</sup> - \_\_\_\_\_، "رئاسة الأركان التركية"، *تركيا بوست*، تاريخ الرجوع: 2017/09/22.

<sup>222</sup> - المرجع السابق، تاريخ الرجوع: 2017/09/22.

[www.turkey-post.net/p-tag](http://www.turkey-post.net/p-tag)

<sup>223</sup> - محفوض، *السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية - التغيير*، ص 71.

الطابع الدموي الذي يتخذه الصراع بين حكومة أردوغان وجيشه وبين أكراد تركيا وخاصةً عناصر "حزب العمال الكردستاني"، الذي تعتبره تركيا بمؤسساتها المدنية والعسكرية حزب إرهابي.<sup>224</sup>

في عام 2013، تمت المصالحة بين الحكومة التركية و"حزب العمال الكردستاني" الذي سحب مقاتليه من تركيا إلى شمال العراق مقابل تحسين حقوق الأكراد في تركيا، إلا أن التطورات في المنطقة غيرت قواعد الاتفاق بشكل غير مباشر. فتصدي القوات الكردية الموالية لحزب العمال في سوريا لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الذي هاجم بعض مناطقها، وامتدادها وتمكنها من السيطرة على مناطق أخرى ليست خاضعة لهم، أثار حفيظة الدولة التركية، وزاد من مخاوفها من نشوء "حزام كردي" على حدودها الجنوبية مهدداً "أمنها القومي".<sup>225</sup>

تتداخل حيثيات الصراع وتتشعب ما بين نزعة شعبية قومية مترسخة في العقل الجمعي التركي، وثقافة الأتراك السياسية والتاريخية منذ زمن طويل. بدءاً من الدولة العثمانية صعوداً إلى تأسيس الدولة التركية الحديثة، ووصولاً إلى أردوغان الذي أراد تمثيل ذلك كله بصورة مجتمعة، فلم تخلُ خطاباته من النزعة الثأرية ضد من يسميهم "عناصر إرهابية وتخريبية" تريد تدمير تركيا؛ مما أجاج الغريزة العدوانية لدى الشعب التركي.<sup>226</sup>

تخلص الباحثة إلى أن المؤسسة العسكرية لديها طرائق وكيفيات متعددة للقيام بما تعدّه دوراً دستورياً وتاريخياً وأخلاقياً في الحفاظ على وحدة الدولة وسلامتها، في إطار عقيدي يتمثل في "مبادئ أتاتورك"، فالحفاظ على الأمة التركية من التقسيم وعلى أراضي الدولة التركية من التشرذم أسمى هذه المبادئ. التحولات الأخيرة لدى الحكومة التركية من تسهيلات ومبادرات تجاه الأكراد، لا تغير كثيراً من موقف كل من المؤسسة العسكرية والمدنية تجاه القضية الكردية فهي مواقف ثابتة ومتشابهة، ويبقى توحيد الوطن قاسم مشترك يجمع المؤسسة العسكرية والمدنية.

### 4.2.3 تحقيق الأمن القومي: تحالفات تركيا السياسية والاستراتيجية

شهدت بيئة تركيا الأمنية تحولات نوعية من حيث المدارك والوقائع حول ما يمثل تهديداً، حيث طرأت تغيرات جوهرية في المدارك الأمنية حول الأكراد في الداخل التركي، خاصة بعد اعتقال الزعيم الكردي عبد

<sup>224</sup> - "الصراع الدامي.. القضية الكردية التي أنهكت الشعب التركي"، *أحوال تركية*، (2017/11/26)،

<https://ahvalnews.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A>

<sup>225</sup> - المرجع السابق.

<sup>226</sup> - المرجع السابق.

الله أوجلان (1999)، الذي كان وحزبه يشكل قلقاً أمنياً دائماً للنظام في أنقرة، لهذا عملت تركيا على خلق واقع أممي إقليمي لتحاظ على الاستقرار الأممي الداخلي، بحيث حاولت خلق تفاعل أممي بين العراق والدول المحيطة به من أجل الحفاظ ما أمكن على وحدته واستقراره، الأمر الذي يخدم الاستقرار الأممي في تركيا نفسها، فتقسيم العراق وخاصة شماله الكردي يخلق حالة من عدم الاستقرار الأممي على الحدود التركية الشرقية، ومن ثم العمل بكيفية، أو بأخرى، على ضبط التطور السياسي لأكراده، فضلاً عن ضبط أو احتواء عدم الاستقرار، أو احتواء تداعياته على السياسات الإقليمية، ليس فقط لجهة الأكراد وإنما لجهة التهديد بانتقال العنف السياسي والديني وعدم الاستقرار الاجتماعي و"الارهاب".<sup>227</sup>

لذلك قامت العقيدة الأمنية التركية التي رأت أن الخطر الكردي هو أهم الأخطار المحدقة بسلامة أراضي الدولة التركية الحديثة، فعملت على إقامة تفاعلات وتحالفات سياسية واستراتيجية إقليمية ودولية، تضمن لها موقفاً أمنياً أفضل تجاه مصادر التهديد الداخلية والخارجية.<sup>228</sup>

يرى الساسة الأتراك أن تركيا تتمتع بموقع جيواستراتيجي مهم للأمن الإقليمي والاستراتيجيات الأمريكية والأوروبية، باعتبارها جسراً طبيعياً يربط بين أهم قارتين في العالم آسيا وأوروبا، كما أنها تقع على تقاطع أوروبا مع الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وبين أوروبا ومصادر الطاقة الغنية للشرق الأوسط وبحر قزوين، كما أن لديها مضائق تربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط.<sup>229</sup>

كما تعتبر تركيا مركزاً إقليمياً من شأنه توسيع دائرة علاقاتها الخارجية لتشمل بالإضافة إلى الغرب الأوروبي عدداً أكبر من الدوائر التي ترتبط بها بروابط جيوبوليتيكية، ثقافية وتاريخية فيما يتعلق بالدائرة العربية-الإسلامية، والدائرة الآسيوية.<sup>230</sup>

إضافةً إلى وجود تركيا في مكان قريب من الجغرافيا المسماة "إفرو آسيا" أي إفريقيا وأوروبا وآسيا، وبالتالي فهي ليست دولة جسر أو دولة طرف وإنما هي دولة مركزية آسيوية وأوروبية، كما أنها واقعة ضمن

---

<sup>227</sup> -دهام محمد العزاوي، "المسألة الكردية في العلاقات العراقية - التركية وأثرها في الأمن القومي العربي"، مجلة شؤون عربية، عدد 120 (2004): ص200-224.

<sup>228</sup> -جراهام فولر، مترجم، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص142.

<sup>229</sup> -جلال الدين كارت، "السياسة الخارجية التركية: أبعادها وآفاقها"، مجلة شؤون الأوسط، عدد 107 (2002): ص165.

<sup>230</sup> -فتيحة ليتيم، "تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة المفكر، عدد 5 (أذار 2010): ص211.

حوض البحر الأبيض المتوسط وحوض البحر الأسود، ووجود أجزاء منها في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط مما يجعلها تمتلك القدرة على التأثير والتأثر بالدول المحيطة بها.<sup>231</sup>

لهذا دخل الطرفان (تركيا والغرب) في علاقة تضمن تقديم خدمات أمنية متبادلة، من جانبٍ آخر نجد أن تركيا دوماً كانت ترغب ببقاء نظام صدام حسين في السلطة، لا لشيء إلا لأنه كان مسيطراً على الوضع الكردي في شمال العراق وهذا أقصى ما تريده تركيا، لأن موضوع القضية الكردية كان يشكل تهديداً مستمراً لأمنها القومي، لهذا كان الإطاحة بنظام صدام آخر شيء تريده أنقرة.<sup>232</sup>

من هذا المنطلق سعت تركيا وتسعى للحفاظ على أمنها القومي من خلال تحييد القضية الكردية وطمس معالمها، فالقضية الكردية ترى فيها تركيا عامل مزعزع لأمنها القومي، هذا إذا اعتبرنا أن مفهوم الأمن القومي وفق ما يعرفه الدكتور أمين هويدي على أساس الإجراءات التي تتخذها الدولة لحماية أمنها، بأن الأمن هو "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيائها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية."<sup>233</sup>

أما الدكتور علي الدين هلال فيعرّفه انطلاقاً من القدرات الكفيلة بمواجهة التهديدات فهو: "تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحه وتهيئة الظروف والعوامل المناسبة لتحقيق أهدافها."<sup>234</sup>

ويعرّف الدكتور مصطفى علوي الأمن القومي بأنه: "مفهوم كلي يقصد به القدرة على كفالة الحماية الكلية لذلك المجتمع السياسي الوطني من أية أخطارٍ أو تهديداتٍ أو تحدياتٍ تجابهه من الداخل أو من الخارج بحيث يعيش ذلك المجتمع في حالة اطمئنان من الخوف."<sup>235</sup>

انطلاقاً من التعريفات السابقة الذكر وفي محاولة لتطبيقها على الأمن القومي التركي نجد أن تركيا من خلال هذا المفهوم؛ سعت لتحقيق أمنها القومي، والذي جعلته الهدف الرئيس لسياساتها الداخلية

<sup>231</sup> - محمد نور الدين، تركيا: الصبغة والدور (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2008)، ص 219.

<sup>232</sup> - فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، ص 142.

<sup>233</sup> - أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي (بيروت، دار الطليعة، 1975)، ص 42.

<sup>234</sup> - علي الدين هلال، "الأمن القومي العربي"، مجلة شؤون عربية، عدد 35 (كانون ثاني 1984): ص 12.

<sup>235</sup> - مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي.. بين الأمن الوطني والأمن العالمي"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، عدد 4 (نيسان 2005): ص 9.

والخارجية، وذلك بتحديد مصادر التهديد التي تواجه وحدة الدولة واحتوائها، سواء أكان ذلك في الداخل أم في الخارج، وعلى أي مستوى، وهنا تُشكّل القضية الكردية تهديداً حقيقياً وقلقاً دائماً لهذه السياسات التركية.

لذلك نجد أن الأمن القومي في تركيا مسألة شعبية، من حيث الانتشار والمدارك العامة.<sup>236</sup> أظهرت نتائج استطلاع رأي أجري بين 6-14 كانون الأول/ ديسمبر 2010، أن 14% من الأتراك يرون في "حزب العمال الكردستاني" مصدر التهديد الرئيس في تركيا، وأما مصادر التهديد الأخرى فهي على التوالي: الولايات المتحدة 12%، والإرهاب الدولي مثل القاعدة وغيرها 11%، وإسرائيل 10%.<sup>237</sup>

### 4.3 محاولات الحكومة التركية لصهر وتذويب العنصر الكردي "أترك الجبل"

اعتراف الرئيس التركي رجب أردوغان بالأخطاء والسياسات التمييزية بحق الأكراد منذ عشرة سنوات (2006)، يعتبر هذا الاعتراف بداية النهاية في القضية الكردية، من حيث محاولة نظامه الجديد الاعتراف بحقوق الأكراد كمواطنين أتراك ومن ثم دمجهم في المجتمع التركي، ومن المعروف أن الأكراد هم أكبر أقلية موجودة في الدولة التركية حيث تقدر بعض المصادر نسبتهم بـ20% من سكان البلاد البالغين 70 مليوناً. ولم تتغير النظرة الرسمية التركية للأكراد منذ عهد الرئيس كمال أتاتورك وظلت تسير على نفس الوتيرة قبل الإعلان الأخير لأردوغان.<sup>238</sup>

حاولت الحكومة التركية بقيادة أردوغان إحداث تغيير في السياسة التركية تجاه الأكراد من خلال دمجهم في النسيج الاجتماعي التركي وجعلهم مواطنين أتراكاً، ولتحقيق هذه الغاية قامت بعمل العديد من الإجراءات منها:

- 1- التعامل مع مطالب الأكراد من خلال مفاوضات مدنيين بيروقراطيين، بعيدين عن النهج العسكري القمعي خاصة بعد اعتقال زعيم "الحزب العمالي الكردستاني" عبد الله أوجلان.
- 2- الاعتراف باللغة الكردية كلغة قومية في البلاد، لا بل عملت على تأسيس مدارس خاصة تعلم هذه اللغة في المناطق التي يتواجد بها الأكراد في شرق البلاد.
- 3- إحداث تغييرات جوهرية في الدستور التركي عام 2007 عالجت التوجهات العنصرية والتمييزية في البلاد.

<sup>236</sup> - محفوض، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية - التغيير، ص67.

<sup>237</sup> - المرجع السابق، ص68.

<sup>238</sup> - سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "الکرد و الدمج في تركيا"، موقع الجزيرة، تاريخ النشر: (2006/05/23)، تاريخ الرجوع: (2017/09/22)، انظر:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages>

4- إعطاء مساحة من الحرية الاعلامية للأكراد وذلك بالسماح لهم بتأسيس محطات إعلامية خاصة بهم تتحدث باللغة الكردية.

5- إدراج اللغة الكردية ضمن مناهج التدريس للطلبة في جميع أنحاء تركيا كمادة اختيارية وأقر البرلمان ذلك عام 2014.<sup>239</sup>

جميع هذه الإجراءات إنما تأتي تكريساً لنهج أطلقه كمال أتاتورك يعمل على استيعاب الأكراد الذين سماهم بـ"أتراك الجبل" محاولاً تعزيز سياسة التتريك وتدويباً للطابع القومي الكردي، صحيح أن أتاتورك فشل في ذلك لاستخدامه القوة العسكرية أكثر من الدبلوماسية معهم، إلا أن أردوغان يحاول تطبيق هذه السياسة (أتراك الجبل) لكن بطريقة أكثر دبلوماسية وهدوءاً، بحيث أصبح الحديث عن الأكراد والقضية الكردية خلال فترة حكم العدالة والتنمية من الأمور العادية التي يسمح بالتصريح عنها في وسائل الإعلام بل يتحدث بها القادة الأتراك أنفسهم.<sup>240</sup>

يرى بعض المؤرخين أن الرئيس التركي كمال أتاتورك، رغم أنه تحالف في البداية مع الأكراد ووعدهم بعود تتعلق بمصيرهم السياسي، إلا أنه في النهاية أعلى شأن القومية وما تقوم عليه من تنريكٍ للشعوب غير التركية، فدخل في صراعٍ مع القوميات الأخرى في تركيا وعلى رأسها الأكراد، وما إطلاقه مصطلح "أتراك الجبل" على الأكراد إلا تغييب ونفي وتمييز قومي بحق الأكراد لصهرهم في المجتمع التركي.<sup>241</sup>

من جانبٍ آخر واستمراراً لسياسة الدمج التي أسسها أتاتورك يحاول النظام الحاكم اليوم استخدام أسلوب جديد في عملية الدمج بحيث سمح لهم الانخراط في المجتمع التركي بالطريقة الكردية الذاتية، بمعنى السماح لهم بالتحدث بلغتهم والدخول في الأحزاب السياسية وخوض الانتخابات البرلمانية، كل ذلك أوجد نمطاً من التحضر فرض على الأكراد في المدن التركية وولّد أجيالاً أصبحت تحت تأثير الإعلام والمدارس والتمدّن ذات الثقافة التركية، بينما حافظ كرد الأرياف والجبال الواقعة جنوب شرق تركيا على هوية كردية خالصة.<sup>242</sup>

<sup>239</sup> - الفرجاني والقدافي، أثر الصراع التركي الكردي على الأمن الإقليمي.

<sup>240</sup> - المرجع السابق.

<sup>241</sup> - سالم، "الكرد والدمج في تركيا"، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages>

<sup>242</sup> - المرجع السابق.



وحسب إحصاء أجري سنة 1995 فإن ثلثي أكراد تركيا يتحدثون لغتهم الأم في بيوتهم فقط، ويتحدثون اللغة التركية في المحلات العمومية، وحسب نفس الإحصاء فإن اللغة الكردية صارت في المرتبة الثانية بعد التركية عند أبناء الطبقة المتوسطة من ذوي الأصول الكردية تجاراً وعمالاً ومتقنين.<sup>243</sup>

ليصبح الدمج حقيقة ويؤتي ثماره كان لا بدّ لحكومة أردوغان أن تسير في طريق السلم الأهلي من خلال مفاوضات غير مباشرة بين الحكومة التركية وزعيم "حزب العمال الكردستاني"، وذلك بوساطة "حزب الشعوب الديمقراطي" (حزب السلام والديمقراطية سابقاً، وغالبية أعضائه من الأكراد)، حيث تضمنت عملية السلام الداخلي هذه وقف الأعمال العسكرية بحق الأكراد ومن ثم في مرحلة لاحقة تعزيز الديمقراطية وفتح المجال للأكراد في الاشتراك في العملية السياسية الداخلية في تركيا، الذي تُرجم في حصول الأكراد على العديد من مقاعد البرلمان التركي، بحيث نجح "حزب الشعوب الديمقراطي -الكردى-" في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، وتخطى حاجز 10% ودخول البرلمان ومن ثم المنافسة السياسية بشكلٍ كبيرٍ وواضح.<sup>244</sup>

يعتبر الكاتب أحمد مصري أنه "في عهد الرئيس أردوغان، لم يقف الأمر عند هذا الحد، حيث بدأ نحو 4 آلاف طالب كردي، في ولاية "سيعرت" شرقي تركيا، تعلّم لغتهم الأم، المدرجة ضمن الدروس الاختيارية، خلال العام الدراسي 2015-2016، ويتعلّم 4 آلاف و39 طالباً أغلبهم من الأكراد، اللهجة الكرمانجية -إحدى اللهجات الكردية-، في إطار مقرر "اللغات واللهجات الحية" التي أطلقتها وزارة التعليم والتربية التركية، في المرحلة الإعدادية -الوسطى-، فيما اختار 77 طالباً تعلم اللغة الأبازية -من عائلة اللغات القوقازية-، وهو ما يعني اهتمام الحكومة التركية بلغتهم وثقافتهم.<sup>245</sup>

#### 4.4 الإنكار والانصهار والقمع: لا حل سلمي للصراع

كثير من الأتراك القوميين المتعصبين يدعون إلى صهر ودمج الشعب الكردي مع المجتمع التركي، وهذه الأصوات ينادي بها كثيرون من الساسة والقادة في تركيا، كحل نهائي للمشكلة الكردية، وحل الدمج

<sup>243</sup> - المرجع السابق.

<sup>244</sup> - أحمد مصري، "الأكراد بين أتاتورك وأردوغان.. ما الذي تغير،" تركيا بوست، تاريخ النشر: (2015/11/13)، تاريخ الرجوع: (2017/09/23)،

انظر: <https://www.turkey-post.net/p-88119>

<sup>245</sup> - المرجع السابق.

هذا، يجعل من الجميع أتراكاً، طبعاً منكرين اللغة والثقافة الكردية، لكن كما أسلفنا سابقاً، تحاول الحكومة التركية دمج الأكراد بطريقة ناعمة وذلك عن طريق الاعتراف باللغة والثقافة الكردية.<sup>246</sup>

في هذا الشأن يقول بعض دعاة "الحل الاندماجي" من الأتراك، إن الحل الوحيد للمشكلة الكردية هو القول للأكراد بأنهم لا يختلفون عن الأتراك، وبالتالي أن يحملوا الهوية التركية ويندمجوا ليحققوا الرفاهية والعدالة دون أي ظلم، وأن الشعوب من حقها أن تكون لها تشكيلاتها في حالة الدولة القومية، وحتى تكون أمة من الضروري أن تكون صاحبة غنى فكري وتملك إمكانية للتعبير عن التصورات المحددة بكلمات محددة. اللغة التركية أعطت هذه الإمكانية، في حين أن اللغة الكردية ليست كذلك، وعلى هذا، فإن تأسيس وحدة قومية بلغة لم تكن موجودة أمر صعب جداً، خاصة وأن غالبية الأكراد يتحدثون اللغة التركية ومن تبقى منهم ومعظمهم من النساء اللواتي يعشن في الجنوب الشرقي، لن يكن صعباً تعليمهم التركية. إن مهمة تركيا إيصال الأكراد إلى المدنية المعاصرة،<sup>247</sup> وذلك لا يكون بوساطة اللغة الكردية بل باللغة التركية، وعليه فإن النهاية الحتمية لذلك هي الدمج في الوجود التركي.<sup>248</sup>

هذه الأقوال تتناقض مع ما حاول طرحه الرئيس التركي الأسبق تورغوت أوزال من أفكار لحل القضية الكردية وذلك عام 1993 حيث اقترح فكرة إقامة الفيدرالية التركية- الكردية على بساط البحث والمناقشة والتي أدت بدورها إلى ميلاد فكرة الجمهورية الثانية الداعية إلى ضرورة إعادة النظر في الأفكار الكمالية بعد مضي عشرات السنين عليها من أجل تطويرها وتوطئة للارتقاء بمستوى الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والاعتراف بالهوية للأقليات القاطنة في تركيا، وقد تبنى بعض المثقفين هذه الأفكار والدعوات، لكن كان صوت التعصب التركي أقوى بحيث كانت سنة 1993 عام الاغتيالات بامتياز محاولة لإسكات هذه الأصوات التي تعتبر في رأي المعارضين لهذه الأفكار تقسيم للأمة والوطن التركي، ومن هنا فقد ارتبطت القضية الكردية في تركيا بالأمن القومي للنظام العلماني من جهة وبمصالح الايديولوجيات المسيطرة في المنطقة من جهة أخرى مما خلق مضاعفات سياسية وأمنية في المنطقة.<sup>249</sup>

من الملاحظ أن سياسة أردوغان في صهر ودمج الأكراد قد حققت خلال السنوات العشرة الأخيرة، تقدماً ملحوظاً في العديد من المجالات المهمة؛ السياسية والاقتصادية، فمن جهة هناك مشاركة كبيرة للأكراد

<sup>246</sup> - محمد نور الدين، "موقف تركيا من المسألة الكردية: تحول تاريخي وريع ساخن"، مجلة الشرق الأوسط، عدد 7 (1991): ص 15-20.

<sup>247</sup> - في لغة "فوقية" استعمارية" اتبعتها تركيا تجاه الأكراد، وهي لغة استخدمها المستعمرون في التعامل مع الشعوب المستعمرة لتسير نحو تفوق عرق على آخر، وضرورة تمدنيهم.

<sup>248</sup> - المرجع السابق.

<sup>249</sup> - الداوق، أكراد تركيا، ص 445-446.

في الحياة السياسية في تركيا، على مختلف الأصعدة البرلمانية والحزبية والإعلامية، كذلك جاء الانتعاش الاقتصادي كعامل مهم لتحسين الحياة المعيشية والاقتصادية للأكراد ليكون عامل دمج، فعلى الصعيد الاقتصادي ازداد معدل دخل الفرد أكثر من الضعف، وتضاعف الناتج المحلي الإجمالي ثلاث مرات، ووصلت تركيا إلى المرتبة 16 بين اقتصاديات العالم الكبرى. وعلى الرغم من هذه الصورة المشرقة للنجاح الشامل في الاقتصاد والسياسة الخارجية، والمفاهيم السياسية عامة، إلا أننا نستطيع أن نقول إن الدمج الكامل والحل النهائي للقضية الكردية ما زال عصياً على الحل؛ لأن الطموح والتطلعات القومية الكردية، كقوة سياسية، ما زالت تنبض بالحياة في جميع مناطق تواجد الأكراد، فمطالب الأكراد الإثنية والثقافية والسياسية ما زالت حاضرة، ليس في شرق الأناضول فحسب، بل في كبريات المدن الغربية أيضاً، بما فيها إسطنبول وأزمير ومرسين وأضنة.<sup>250</sup>

---

<sup>250</sup> - أومير تاشبينار، تركيا: التسوية الكردية والدينامية الإقليمية، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، عدد 95 (صيف 2013): ص 18-22.

## ملخص الفصل

عالج هذا الفصل العديد من العناوين المهمة التي تعلق بالأمراض الجيو- سياسية للأكراد بعد عام 2003، وتداعيات هذه الأوضاع على وضع الأكراد إن كان في الجانب العراقي أو في الدولة التركية، بحيث تناول الأكراد في شمال العراق وعملية الانتقال السياسي بعد عام 2003 أي بعد سقوط بغداد تحت الاحتلال الأمريكي، فكان تغيير النظام في بغداد دافعاً قوياً لتحرك الأكراد السياسي نحو الاستقلال والمطالبة بحقوقهم القومية والثقافية مدعومين من الغرب، وكان من أهم المتغيرات الجيو- سياسية التي طرأت على العراق قبل وبعد حرب عام 2003، هو قيام إدارة كردية ذاتية في شمال العراق، هذا الحكم الذاتي الكردي حظي برعاية وحماية دولية، أمريكية بالأساس.

ثم تعرض هذا الفصل إلى التدخلات العسكرية التركية في شمال العراق، لمحاربة "حزب العمال الكردستاني" والحفاظ على حدود آمنة للدولة التركية، إقليم كردستان يعتبر منطقة هامة لدول الجوار خاصة تركيا، فما حصل في هذا الإقليم ينعكس على السياسة التركية الداخلية والخارجية، فقيام حكومة كردية في هذا الإقليم ترعى مصالح الأكراد وتدفعهم لحكم أنفسهم وتقرير مصيرهم يعد "نموذجاً تحريضياً" يمكن أن ينعكس على أكراد تركيا والمناطق الشرقية منها؛ مثل ديار بكر مما يشجعهم على المطالبة بالانفصال، وهذا الأمر يعيد قضية الأكراد إلى السطح مباشرة فيخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في المجتمع التركي (وما الاستفتاء الأخير الذي تم في أواخر سبتمبر من العام 2017 إلا بداية العاصفة التركية على هذا الإقليم). كذلك تطرق هذا الفصل إلى المخاوف التركية من استقلال الأكراد في إقليم كردستان العراق، لأن هذا الاستقلال يشكل - كما أسلفنا أعلاه- ضربة قوية لعمل النظام التركي منذ عشرات السنين لدمج الأكراد واستيعابهم في جنوب تركيا ضمن الدولة والمجتمع التركي.

من جهة ثانية تناول هذا الفصل وجود الأكراد في الدولة التركية واستمرار اللااعتراف بهم، وهنا يجب أن نعرف أن اللااعتراف لم يقصد به في هذا الفصل أن لا وجود للأكراد في تركيا أو لا وجود لمكوناتهم الثقافي واللغوي والحضاري، بل اللااعتراف بأية حقوق استقلالية انفصالية، وذلك لأن نظام العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، إنما منح الأكراد حقوقاً سياسية في البرلمان وكذلك هناك اعتراف باللغة والموروث الثقافي، فاللااعتراف هو لا تقسيم للدولة التركية، ولم يغفل هذا الفصل توضيح أهم المفاهيم الإيديولوجية الرسمية التي ترفض التنوع العرقي في تركيا، كذلك دور المؤسسة العسكرية التي كانت دوماً رأس الحربة في معارضة أي استقلال وطني وقومي للأكراد وهي التي أخذت على عاتقها محاربة "حزب العمال الكردستاني" وميوله الانفصالية.

وفي هذا الفصل أيضاً تم توضيح موضوع القلق الأمني التركي من القضية الكردية وكيف تؤثر هذه القضية على الأمن القومي التركي وتهديدها الدائم لاستقرارها السياسي، وقد عالج أيضاً مسألة محاولات الحكومة والنظام التركي صهر وتذويب العنصر الكردي في المجتمع التركي، والإجراءات التي قامت وتقوم بها حكومة أردوغان لدمج الأكراد في المجتمع التركي، دون أن تجد حلاً سياسياً شاملاً لجميع مشاكل الأكراد أو توجهاتهم القومية.

وأخيراً، التحالفات الداخلية والخارجية التي عقدتها تركيا حفاظاً على أمنها القومي، داخلياً مع النخبة من الأكراد للمحافظة على استقرار أمنها الداخلي، وخارجياً بالتحالف من خلال التفاعل الأمني مع العراق وغيرها من الدول المحيطة لحصر التطور السياسي للأكراد في كلٍ منها، وذلك حفاظاً على مركزها الإقليمي وعلاقاتها الخارجية مع أوروبا.

## الفصل الخامس: وصول "حزب العدالة والتنمية" للحكم، ومساعي الانضمام للاتحاد الأوروبي (EU)

### المقدمة

تركيا اليوم هي ذاتها تركيا أمس بالنسبة للقضية الكردية، رغم بعض التحولات الاقتصادية والاجتماعية نحو الدمج والاستيعاب للأكراد، إلا أن سياسة الحكومات المتعاقبة متوافقة حول قضية عدم منح الأكراد أي استقلال ذاتي أو حقوق سياسية كاملة. تحاول "تركيا أردوغان" أن تقف في وجه الضغوطات الدولية والتغيرات الإقليمية المحيطة لتبقى محافظة على سياستها تجاه القضية الكردية، هذه الضغوط لم تقتصر على الجانب الخارجي بل أيضاً أمام الحركات الديمقراطية الداخلية والمنظمات والهيئات المعنية بحقوق الإنسان في العالم أجمع، فهؤلاء جميعاً يرون أنه على تركيا الاعتراف بالأكراد كأقلية قومية لها حقوقها السياسية والثقافية.

بل ذهب البعض أبعد من ذلك حين رأى أن مستقبل الديمقراطية في تركيا مرهون بحل القضية الكردية، والغاء الأحكام العرفية من مناطق الأكراد في الجنوب الشرقي التركي، واحترام مبادئ حقوق الإنسان التي أقرها المجلس الأوروبي لتصبح تركيا بذلك أهلاً لعضوية المجتمع الأوروبي. لكن تركيا لم تعد تقتصر توجهاتها نحو تحقيق شروط الأوروبيين خاصة إذا ما كان الأمر يتعلق بالأمن القومي التركي، فالقضية الكردية خط أحمر بالنسبة لتركيا، وهذا ما صرح به الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أكثر من مرة.

بناءً على ذلك كله يعالج هذا الفصل، مواضيع ذات أهمية بالنسبة للقضية الكردية من جهة والدولة التركية من جهة أخرى، فالمعالجة الأمنية للقضية الكردية ما زالت حاضرة في أذهان القادة الأتراك وموجودة في الواقع السياسي لديهم، عبر محاولة الحكومة التركية استيعاب ودمج الأكراد، ومن جانب آخر لم تعد تركيا تولى انضمامها للاتحاد الأوروبي أهمية كبرى في سياستها الخارجية لانشغالها بقضايا إقليمية أهم وعلى رأس هذه الاهتمامات الوضع السوري وتحركات الأكراد العسكرية على الحدود التركية بدعم أمريكي - وهذا ما سيتم الحديث عنه في الفصل السادس-. كما يتناول هذا الفصل محاولات تركيا بأن تلعب دوراً إقليمياً فاعلاً في العديد من القضايا إن كان على الساحة السورية أو الساحة العراقية في كردستان، إضافة إلى تدخلها في الصراعات الإقليمية.

## 5.1. تركيا: الأمن أولاً

أعلن أردوغان عندما أنشأ حزب العدالة والتنمية عام 2001، عن رغبته بالمزج بين الحداثة والماضي، وتقديم شكل جديد من الوسطية، والمحافظة على أسس النظام الجمهوري، وعدم الدخول في خلافات مع القوات المسلحة التركية، حيث قال: "سننتج سياسة واضحة ونشطة من أجل الوصول إلى الهدف الذي رسمه أتاتورك لإقامة المجتمع المتحضر والمعاصر في إطار القيم الإسلامية التي يؤمن بها 99% من مواطني تركيا".<sup>251</sup> وكان أردوغان يحاول التأكيد على نهجه الوسطي، من خلال التصريح بأن حزبه ليس حزباً دينياً، وإنما حزب أوروبي محافظ، واعترض على ما أسماه البعض استغلال الدين في السياسة، وأبدى عدم نيته الدخول في مواجهة مع العلمانيين المتشددين.<sup>252</sup>

سعيًا منه للحفاظ على الأمن القومي للدولة التركية، وتأسيس فكرة المواطنة المتساوية، صرح أردوغان: "لن نسمح بممارسة القومية الإثنية أو الدينية، ونحن ضد كل أشكال التمييز، ونحن نؤمن بأن تركيا القوية هي التي تضم كل الهويات. لقد احترمنا جميع الناس ومعتقداتهم، ولم نتدخل في شؤونهم الخاصة أو نمط عيشهم على مدار عشر سنوات. وقفنا ضد تسلط الأغلبية على الأقلية، وكذلك نرفض تسلط الأقلية على الأغلبية".<sup>253</sup> وأكد كذلك بأنه ولتحقيق السلام الاجتماعي لا بد من تجنب تحول تركيا إلى دولة استبدادية غير ديمقراطية ينعدم فيها الأمن، وهذا يتطلب بالإضافة إلى العلمانية وجود موازنة بين الحرية والأمن.<sup>254</sup>

في تعاملها مع القضية الكردية أظهرت حكومة "حزب العدالة والتنمية" أداءً مختلفاً عن سابقتها، فكان أداؤها مازجاً بين القوة والسياسة أو ما يمكن التعبير عنه بالمزج بين "البندقية وغصن الزيتون" أو "سياسة العصا والجزرة". رغم توافق حكومة أردوغان مع المؤسسة العسكرية بضرورة قمع الأكراد حفاظاً على أمنها القومي؛ لم تتردد الحكومة في الإعلان عن نيّتها اتخاذ إصلاحات سياسية واقتصادية لحل المشكلات التي تعترض سبيل الوحدة الوطنية التركية، وأهمها مشكلة الهوية واندماج "الجماعات المتمردة" وفي مقدمتها الأكراد؛ وفي الوقت ذاته لم تتخلف حكومة أردوغان عن قمعها للتمرد الكردي الذي عاود نشاطه بعد العام

<sup>251</sup> - شريف سعد الدين نعيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان (القااهرة: دار الكتاب العربي، 2011)، ص 42.

<sup>252</sup> - المرجع السابق، ص 42.

<sup>253</sup> - أحمد منصور، "خطاب الوداع لأردوغان (2)", "الوطن بوابة إلكترونية شاملة"، تاريخ النشر: (3 أكتوبر 2012)، تاريخ الرجوع:

(2018/11/29)،

<https://www.elwatannews.com/news/details/56437>

<sup>254</sup> - المرجع السابق.

2003 موظفةً قوتها العسكرية لذلك.<sup>255</sup> لهذا الغرض حرص الرئيس التركي رجب طيب أردوغان منذ أن كان رئيساً للوزراء على زيارة المناطق الكردية، وتلمس احتياجات أهلها ومعرفة مطالبهم في محاولة منه لزرع الشعور بين أبناء الأكراد بأنهم جزء من الشعب التركي، ولهم حقوق متساوية مع جميع أبناء الشعب التركي.

لا يخفي المسؤولون الأتراك أن هناك مشكلة كردية وبحاجة إلى حلول، فهذا الموقف السياسي يعترف به رأس الهرم السياسي التركي، حيث أعلن أردوغان عن وجود المشكلة الكردية وصرح عن الأخطاء المرتكبة في حلها، مؤكداً الحاجة إلى حل سياسي حقيقي، وتصريحاته تلك لقيت معارضة قوية من التيار القومي المتشدد التي اعتبرتها تشجيعاً للتطرف والتمرد الكردي، إلا أن الحكومة اتخذت وبحذر بعض الإجراءات التي تشير إلى تفضيلها للحلول السلمية على العسكرية. ومن أهم هذه الإجراءات السماح لأول فضائية كردية ببث برامجها بأوقات محددة يومياً، إضافةً إلى سماحها بعقد أول مؤتمر عالمي لبحث مستقبل القضية الكردية في جامعة إسطنبول والذي دعيت له أبرز الشخصيات الفكرية، فلولا رغبة الحكومة التركية في تهيئة الأجواء السياسية وتوفير المناخات الفكرية لقبول حلول سلمية للقضية الكردية في السنوات المقبلة، ما كان لهذا التطور أن يحصل.<sup>256</sup>

وتأكيداً لهذا النهج الذي حاولت الحكومة التركية انتهاجه المتمثل في عسكرة المسألة الكردية في مقابل التوجه نحو الحل السلمي -والذي سيثبت فشله لاحقاً والعودة للمعالجة الأمنية للقضية الكردية- يرى الباحث العراقي العزاوي أن النظام التركي خطا خطوات نحو تعزيز هذه السياسة تجاه الأكراد فيقول:

"أهم المؤشرات التي يمكن استشفافها من التوجه التركي الجديد، هو انتهاء التصور الأمني والعسكري للمسألة الكردية المتمثل في وجود مجموعة إرهابية خارجة عن القانون يمثلها "حزب العمال" تسعى إلى زعزعة استقرار وأمن الدولة التركية، فتعزيز الحقوق الثقافية الكردية والاعتراف بوجود أخطاء سياسية ارتكبت سابقاً والقبول بمنهج التفاوض مع طرف ثالث هم أكراد العراق لإيجاد آليات سلمية لحل إشكالية "حزب العمال"، سيلغي عسكرة المسألة الكردية، ويؤسس لتوجه واقعي جديد، ليس أقله احتمالية الاعتراف بحقوق الشعب الكردي في إطار الدولة التركية، كما هو حاصل مع أكراد العراق، وارتباطاً بذلك فإن أي اعتراف تركي بتلك الحقوق يعني إعلاناً صريحاً بموت المفهوم الكمالي للدولة التركية الذي ينطلق من مفهوم أحادية العرق أساساً للدولة القومية. فحكومة أردوغان بدأت بالاقتراب التدريجي من الفهم الواقعي لمفهوم الأمة أو الدولة القومية الذي لم يعد في عصر العولمة مستنداً إلى وحدة العرق أو القومية أو الدين، وإنما إلى قوة الانتماء إلى الدولة بين أفرادها، بما يعنيه من تعزيز للآليات السياسية التي تقوي من مفهوم الولاء والمواطنة

<sup>255</sup> -دهام محمد العزاوي، "تركيا وخيارات المواجهة مع حزب العمال الكردستاني"، موقع الجزيرة، تاريخ النشر: (2007/06/20)، تاريخ الرجوع:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/6/19/>، (2017/12/15)

<sup>256</sup> - المرجع السابق.



للدولة عند جميع الأتراك بغض النظر عن تمايزاتهم القومية واختلافاتهم الدينية. وسيكون لتجربة أكراد العراق أثر مهم في انفتاح الحكومة التركية حيال أكرادها، إذ إن واقع القوة والنفوذ الذي أخذت تتمتع به قيادات الأحزاب الكردية في المشهد السياسي العراقي سيكون له إسقاط واضح في تصاعد مطالب أكراد تركيا للحصول على الحد الأدنى من حقوق أقرانهم العراقيين. إن تلك ولا شك مؤشرات مهمة على أن الحكومة التركية أميل إلى الحل السلمي منها إلى استخدام العصا العسكرية التي بيّنت السنوات السابقة فشلها في قلع الشعور القومي الكردي، وهي مؤشرات قد يكون لها وقع ومصادقية عالية نظراً لحجم التأييد الذي أخذت تحزره حكومة العدالة في الشارع التركي بسبب إنجازاتها الاقتصادية وواقعيتها السياسية.<sup>257</sup>

غير أنّ الباحثة تخالف هذا الرأي للعزوي من منطلق السياسة الواقعية الممارسة من قبل النظام التركي تجاه الأكراد، ففي الوقت الذي تحاول استيعاب الأكراد من جانب اقتصادي واجتماعي، كاعتراف باللغة الكردية مثلاً، إلا أنها ما تزال ترى في "حزب العمال الكردستاني" خطراً أمنياً على أمنها القومي.

كذلك تلاحظ الباحثة أن السياسة العسكرية العنيفة من قبل النظام تجاه الأكراد ما زالت هي سيدة الموقف، فالأحداث التي تعرّض لها الأكراد في السنة والأشهر الأخيرة (2016-2017) من تدخل تركيا العسكري بحملة عسكرية عُرفت بـ "درع الفرات" في مناطق الأكراد في شمال سوريا، التي كان هدفها قمع أي توجه عسكري للأكراد على الحدود التركية، كذلك الموقف العنيف للسياسة التركية الخارجية تجاه إعلان استفتاء الاستقلال في إقليم كردستان، باعتباره خطراً خارجياً يؤثر على سيادة الدولة التركية ومدى استقرارها الداخلي وسياسة الدولة الخارجية، كل هذه ما هي إلا مؤشرات تدل على أن السياسة التركية الأمنية تجاه الأكراد ما زالت قائمة ولم تتغير.

ولعل أكثر ما يثير الاستغراب في المواجهة المحتمدة بين تركيا والأكراد هو الجمود في الموقف الأمريكي من الأزمة الراهنة، والاكتفاء بالتصريحات الداعية إلى ضبط النفس وعدم اللجوء إلى الخيار العسكري - رغم الدعم العسكري لأكراد سورية الأمر الذي لا يروق للنظام التركي -، وهو موقف لا يرتقي إلى حجم العلاقة الإستراتيجية التي تربط الولايات المتحدة بتركيا ولا إلى أهمية النظرة التي تخص بها الإدارة الأمريكية حكومة العدالة والتنمية باعتبارها نموذجاً متميزاً للإسلام السياسي المعتدل الذي يمكن تقديمه لدول الشرق الأوسط بديلاً عما تسميه الإسلام المتطرف.

<sup>257</sup> - المرجع السابق.

من جانبٍ آخر تحاول الحكومة التركية بقيادة "حزب العدالة والتنمية" اثبات سياستها الدبلوماسية في تعاملها مع الأكراد والقضية الكردية، لكن من الظاهر أن سياسة الاحتواء للأكراد لم تعد تجدي نفعاً وتراجعت لصالح النهج الأمني التقليدي في التعامل مع القضية الكردية.<sup>258</sup>

وبالحديث عن استراتيجية "الاحتواء" التقليدية التي مارستها وتمارسها تركيا تجاه القضية الكردية، نجد أن هذه الاستراتيجية قائمة على المعالجة العسكرية لهذه القضية، والتي كانت منذ ثمانينيات القرن العشرين،<sup>259</sup> وقبل ذلك، إحدى مفردات استراتيجيات الاحتواء في السياسة الخارجية التركية. والتي تمكّنت تركيا من خلالها تحقيق خطوات مهمة على هذا الصعيد، استراتيجية تركز مفرداتها على:

- وضع القضية الكردية في درجة متقدمة من جدول أعمال السياسة الخارجية والاستراتيجية الدفاعية.
- احتواء مصادر الدعم الخارجي اللوجستي للمقاتلين الأكراد، سواء شبكات الدعم المادي من مناطق الكرد في المنطقة، أم أكراد الشتات، وبخاصة في أوروبا.
- العمل العسكري والأمني ضد معسكرات ومواقع ومراكز المقاتلين الأكراد ومواقعهم في شمال العراق، سواء بالتوغّل العسكري وشن الغارات والقصف أم بالتصفية الجسدية والاغتيال، أم باستدراج عدد من الكوادر الرئيسية.
- إقامة تنسيق أمني مع القوى والمنظمات الكردية في شمال العراق لمواجهة الوجود العسكري والسياسي لحزب العمال الكردستاني هناك.
- إقامة "منطقة عازلة"، أو منطقة عمليات خاصة في مناطق الحدود من الجانب العراقي.
- ممارسة الضغوط السياسية والأمنية وغيرها على الدول التي تفترض أنها كانت تقدّم دعماً سياسياً ومادياً للمقاتلين الأكراد، أو تتغاضى عن نشاطهم فيها، ومنها عدد من دول الجوار ودول أخرى في دائرة أوسع، وقد تحولت العلاقة بتلك الدول من اتهام بالتآمر إلى تثمين للتعاون في الموضوع الأمني، الكردي على وجه الخصوص.<sup>260</sup>

<sup>258</sup> - معمر فيصل خولي، المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف (مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دراسة منشورة، 20 يوليو، 2014)، ص 37.

<sup>259</sup> - ميخائيل لازاريف، مترجم، المسألة الكردية (1917-1923) (بيروت: دار الفارابي، وإقليم كردستان - أربيل: دار أراس للطباعة والنشر، 2013)، ص 71.

<sup>260</sup> - محفوض، السياسة الخارجية التركية (الاستمرارية- التغيير)، ص 158-159.

### 5.1.1. الاستعداد لاستيعاب الأكراد

على الرغم من أن المقاربة العسكرية الأمنية هي الأسلوب الوحيد في التعامل مع القضية الكردية، إلا أنه كان هناك محاولات دبلوماسية من قبل الدولة التركية لمعالجتها في عقد التسعينيات من القرن المنقضي، ولعل من أبرزها محاولة الرئيس الأسبق تورجت أوزال، الذي عمل على إلغاء الحظر الكامل المفروض على استخدام اللغة الكردية في المدارس الحكومية ودوائر الدولة، وجرى تحويله إلى حظر جزئي، وقد حاول أوزال إطلاق مفاوضات غير مباشرة مع "حزب العمال الكردستاني"، داعياً إلى مناقشة كل المسائل الحساسة في تركيا بشكلٍ علني، ومنها مسألة فيدرالية بين الأتراك والأكراد، كذلك فعل رئيس الوزراء الأسبق نجم الدين أريكان (28 حزيران/ يونيو 1996 - 30 حزيران/ يونيو 1997) حيث حاول فتح قنوات تفاوض مع "حزب العمال الكردستاني"، ولكن سلطة نجم الدين أريكان على المؤسسة العسكرية والأمنية لم تكن بالقوة التي تسمح له بإحراز تقدم سريع في المسار السلمي؛ وهذا يوضح مدى تأثير المؤسسة العسكرية الأمنية على السياسات المنتهجة تجاه القضية الكردية.<sup>261</sup>

مع مجيء "حزب العدالة والتنمية" إلى السلطة في تركيا برئاسة رجب طيب أردوغان صيف 2001، وفوز الحزب في انتخابات عام 2002، وضع الحزب جميع التجارب الماضية التي مرت بها الأحزاب السياسية نصب أعينهم، وتطلعوا في تعاملهم مع القضية الكردية إلى دروس الماضي ليستطيع الحزب أن يوازن بين هوية المجتمع الثقافية وسلطة الدولة ومتغيرات السياسة الخارجية، ومنذ فوز "حزب العدالة والتنمية" بالانتخابات عام 2002 شهدت تركيا عملية تغيير دستوري وقانوني، كما أنها شهدت تطوراً نسبياً فيما يتعلق بالحريات، وتفهماً أكبر فيما يخص القضية الكردية والأرمنية والعلوية، والشأن الداخلي عموماً، أما فيما يتعلق بالشؤون الخارجية فقد تصالحت تركيا مع جميع دول جوارها، كما سعت حكومة العدالة والتنمية إلى إقامة علاقات طيبة مع الدول العربية، واتجهت نحو تبني موقف فاعل في القضايا الإقليمية.<sup>262</sup>

منذ تولي الحزب السلطة حاول في السياسة الداخلية احتواء الجميع بمن فيهم الأكراد والتيارات المعارضة من قبل جماعات الضغط التقليدية داخل الدولة، ومن أهمها المؤسسة العسكرية، وفهم وسائل تأثيرها وترابطاتها. ويلاحظ عند مراجعة أدبيات "حزب العدالة والتنمية"، أن الحزب أعاد هيكلة شعاراته وأفكاره بشكل بنوي، وبمنهجية قوامها "اليمينية الوسطية" التي تتصف بها معظم الأحزاب الأوروبية المحافظة، وهذا يعني أن قيادة الحزب أدركت من خلال التجربة أن الأحزاب الدينية التي ظهرت في تركيا، كحزبي (الرفاه والفضيلة)، لم تنجح في الاستقلالية بسبب وضوح موقفها من "العلمانية" التي جعلت من القوى

<sup>261</sup> - خولي، المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الإقرار، ص 44.

<sup>262</sup> - إبراهيم أوزتورك وآخرون، محرر، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 95.

السياسية المؤثرة تتدخل بشكل مباشر في مواجهة مثل تلك الأحزاب؛ مما ترتب بالتالي على حلها، كما نلاحظ أن الظروف الدولية أسهمت في التقليل من دور التأثير التقليدي للمؤسسة العسكرية التركية، نتيجة وجود توجهات دولية جديدة من قبل الدول الغربية لاختبار القدرة وإمكانية التعايش بين حكم الأحزاب الإسلامية المعتدلة، وبين الديمقراطية الغربية المعهودة.<sup>263</sup>

رغم الصراع القائم بين المؤسسة المدنية والمؤسسة العسكرية في التوجهات نحو العديد من القضايا الداخلية؛ إلا أنها تتوافق في توجهاتها نحو القضية الكردية، حيث قام قادة "حزب العدالة والتنمية" بخطوات وصفها البعض بأنها إيجابية مقارنة مع ما كانت عليه سابقاً في ظل الحكومات العلمانية؛ وفي المقابل وصفها آخرون خاصةً من الأكراد والمراقبين لمسائل تركيا الداخلية بأنها ما زالت دون المستوى المطلوب الذي توقعه الأكراد والمنظمات الحقوقية من سياسة ونهج هذا الحزب الإسلامي.<sup>264</sup>

كان من هذه الخطوات الانفتاح الديمقراطي تجاه الأكراد والسماح لهم بالمشاركة في الحياة السياسية والبرلمان، والتي تعد من الخطوات الواضحة المعالم لسياسة الحزب تجاه القضية الكردية. كذلك السعي نحو نهج المشاركة الجماعية والانفتاح، وفتح قنوات الحوار مع القيادات الكردية برفع سقف الحريات، وتقديم الخدمات للمناطق الكردية في الجنوب التركي ذات الأغلبية الكردية وتميئتها من النواحي الاقتصادية والبنية التحتية.<sup>265</sup>

كما عمل الحزب على إنهاء عزلة عدو تركيا والعسكر، عبد الله أوجلان زعيم "حزب العمال الكردستاني". وقد سمح للسياسيين الأكراد المشاركة في الانتخابات بلغتهم الكردية القومية وأن يديروا حملاتهم الانتخابية بلغتهم بعد أن كان ممنوعاً عليهم ذلك.<sup>266</sup>

بذلك فإن أردوغان يتبنى استراتيجية توافقية تجاه الأكراد في الداخل، حيث أشار في كلمته خلال المؤتمر الثالث لحزب العدالة والتنمية، الذي انعقد بتاريخ 4 أكتوبر 2009 إلى أن "حزب العدالة والتنمية هو

---

<sup>263</sup> - محمد المقداد، "سياسة تركيا الداخلية في ظل سلطة "حزب العدالة والتنمية (2002-2009)" التنمية الاقتصادية والمسألة الكردية: حالي

دراسة، "مجلة اتحاد الجامعات العربية للأدب،" مجلد 9، عدد 1/أ (2012): ص 39-83.

<sup>264</sup> - المرجع السابق.

<sup>265</sup> - المرجع السابق.

<sup>266</sup> - المرجع السابق.

حزب تركيا كلها، إنني لا أحب فلاناً أو فلاناً لأنه سني أو علوي أو تركي أو كردي أو شركسي أو أرمني أو يهودي، بل لأنه إنسان، ولا يحق لأحد في تركيا أن يستعبد الآخر".<sup>267</sup>

ترى الباحثة هنا أن سياسة الحزب تجاه القضية الكردية في البداية لمَسَ منها التغيير من خلال ما قام به من إجراءاتٍ وانفتاحٍ على الأكراد، اعتقاداً من الحزب بأن تسوية القضية الكردية داخل تركيا تتم بهذه الاجراءات؛ إلا أن نهج الحزب تجاه هذه القضية بدأ يتغير منذ توليه الحكم نحو المعالجة العسكرية من جهة وعدم إغلاق الباب للحلول الدبلوماسية من جهةٍ أخرى. وبهذا تكون سياسة "حزب العدالة والتنمية" مشابهة لما كانت عليه سياسة الأحزاب العلمانية الحاكمة لتركيا سابقاً، بل ربما تكون أكثر حدية انطلاقاً من إيمانها بمفهوم الأمة الاسلامية التي لا تعترف بالقوميات.

### 5.1.2. سعياً لدخول الاتحاد الأوروبي: بعض التحولات أو الخضوع للشروط الدولية

إذا كان الاتحاد الأوروبي بشكلٍ خاص والغرب بشكلٍ عام يستنكر العمليات العسكرية "لحزب العمال الكردستاني" تجاه تركيا ويعتبرها إرهابية، فإنه من جانبٍ آخر يعقد المؤتمرات الدولية لبحث حقوق الأكراد والاضطهاد الذي يتعرضون له، ومن هنا فإن دول الاتحاد الأوروبي تساند قضية الأكراد وفي مقدمتها فرنسا التي تدعو إلى منحهم حقوقهم القومية والثقافية والبرلمانية، ومن هنا تتفق وجهات نظر أعضاء الاتحاد الأوروبي على عدم انضمام تركيا للاتحاد إلا بعد قيامها بتنفيذ مجموعة من الشروط والمعايير، من ضمنها الاعتراف بالوجود القومي والثقافي والبرلماني للأكراد مع عدم التضحية بالديمقراطية بدعوى وجود الإرهاب في المنطقة الكردية من جهة، بينما يؤيد الاتحاد الأوروبي الاعتراف بالوجود القومي الكردي في تركيا ولكنه يعارض انفصال الأكراد عن تركيا أو محاولاتهم لإقامة دولة كردية مستقلة في المنطقة من جهةٍ أخرى.<sup>268</sup>

السؤال هنا؛ هل عملت تركيا بمعايير كوبنهاجن وأعطت الأكراد حقوقهم الديمقراطية من أجل السماح لها بالانضمام للاتحاد الأوروبي؟ يعود السبب الأساسي في بقاء تركيا خارج مظلة الاتحاد الأوروبي إلى امتلاك تركيا خصائص ثقافية تجعلها مختلفة عن الدول الأوروبية، وفي مقدمتها الدين الاسلامي والتاريخ.<sup>269</sup>

لقد تقدمت تركيا لعضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1959 التي تعرف باسم الاتحاد الأوروبي، وتقدمت بطلب العضوية الكاملة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1987، وتم الإعلان عن أن تركيا دولة مناسبة لدخول الاتحاد الأوروبي في قمة لوكسمبورغ سنة 1997، وقد اعتبر مجلس الاتحاد

<sup>267</sup> - انظر نص كلمة أردوغان، في: تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، ص311.

<sup>268</sup> - سعد ناجي جواد، مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط (عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، 2000)، ص164.

<sup>269</sup> - أوزتورك وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ص97.

الأوروبي الذي انعقد في هلسنكي سنة 1999 تركيا دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي كغيرها من الدول الأخرى دون تفريق.<sup>270</sup>

بدأت المفاوضات الرسمية لدخول الاتحاد الأوروبي سنة 2005 وكان ذلك في عهد أحزاب علمانية؛ حتى سنة 2009 أمضت تركيا نصف قرن وهي تحاول الدخول في هذه المنظمة دون أن تسفر جهودها عن نتائج فعلية، ورغم اختلاف درجة الحماس نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي بين الأحزاب التركية الحاكمة، إلا أن جميع حكوماتها لم توقف سير عملية التكامل مع هذا الاتحاد، بما فيه "حزب الرفاه" الإسلامي والأحزاب اليسارية التي حملت أفكاراً تخالف توجهات الدولة في هذا الإطار.<sup>271</sup>

أما السياسة التي اتبعتها حكومة "حزب العدالة والتنمية" تجاه الانضمام للاتحاد الأوروبي بعد أن وصلت إلى الحكم عقب انتخابات عام 2002، فهي سياسة لافتة، فرغم أن أصول هذا الحزب ترجع إلى الأحزاب المخالفة لفكرة الانضمام للاتحاد الأوروبي، إلا أن حكومته أبدت سعياً حثيثاً نحو التكامل مع الاتحاد الأوروبي، وعدّ بعض المراقبين أن حكومة "حزب العدالة والتنمية" أكثر الحكومات التي أبدت حماساً في هذا المجال.<sup>272</sup>

لطالما كان التحاق تركيا بأوروبا هدفاً أمريكياً واضحاً، ليس فقط بسبب المزايا التي قد تعود على حليف مهم واستراتيجي لها من وراء ذلك؛ وإنما بهدف أولاً: بناء جسر قوي بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية. وثانياً: محاولة إحداث توازن استراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين القوى التقليدية، مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا والقوى الجديدة الأقرب للحليف الأمريكي مثل تركيا وبعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا.<sup>273</sup>

لذا كانت قضية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي أحد البنود الثابتة في العلاقات الأمريكية-التركية؛ وذلك بسبب التأييد القوي الذي تُظهره واشنطن لأنقرة في هذا الصدد، وترى الولايات المتحدة أنه لا مبرر وراء عدم ضم تركيا للاتحاد الأوروبي خاصةً في ظل التزامها بإجراء الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة التي تفرضها شروط الانضمام، كما أن تركيا اتخذت خطوات جادة في سبيل تطبيع علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع عدد من الدول التي تحتفظ بإرث عدائي تجاهها مثل اليونان وقبرص،

<sup>270</sup>- المرجع السابق.

<sup>271</sup>- المرجع السابق.

<sup>272</sup>- المرجع السابق، ص152.

<sup>273</sup>- المرجع السابق.

فضلاً عن تبعات القضية الأرمنية. وقد أشادت الولايات المتحدة مراراً بهذه الخطوات وطالبت الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في مسألة انضمام تركيا لعضويته.<sup>274</sup>

يرى جراهام فولر أن عدم انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي له أسباب أخرى غير القضية الكردية واللعبة الديمقراطية فيقول:

"يتمتع الأتراك بصورة سلبية نوعاً ما في الاتحاد الأوروبي، ليس بسبب أي تصرف نفسي غير سوي، وإنما لأنهم يعكسون صوراً سلبية عن الإسلام. وينظر إليهم على أنهم يضطهدون نساءهم عن طريق استخدام الحجاب وعمليات القتل من أجل الشرف، وأنهم يفتقرون إلى التعليم باستثناء التعليم الديني، ويعتمدون على الرعاية الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، فإن وجودهم يعيد إلى الذاكرة الصراعات الماضية والحاضرة والأحداث العنيفة؛ مثل عمليات حصار الإمبراطورية العثمانية لفيينا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والمجازر الأرمنية عام 1915، ونزاع قبرص، والمشكلة الكردية، والانتقالات العسكرية التركية، وغيرها."<sup>275</sup>

الدول الأوروبية رغم وقوفها بجانب حقوق الأكراد واعتبارهم حجر الزاوية بالنسبة لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، إلا أنها ترفض الأكراد على أراضيها أو أن تضع حد لهذه القضية أو تحمل أي تبعات لحل القضية. فمثلاً ألمانيا تضم أكبر عدد من الأكراد طالبت بتوزيع هؤلاء الأكراد على دول الاتحاد وأن لا تتحمل مسؤوليتهم وحدها، كذلك ورغم تأكيدها على هوية الأكراد الثقافية والقومية، فإنها في الوقت ذاته تحظر أنشطة "حزب العمال الكردستاني" على أراضيها ابتداءً من عام 1994 معتبرة إياه "منظمة إرهابية"، كما رفضت ألمانيا أن تتم محاكمة أوجلان على أراضيها.<sup>276</sup>

أما اليونان الداعمة لإقامة دولة مستقلة للأكراد في تركيا، كانت تسمح "لحزب العمال الكردستاني" و"جبهة التحرير الوطني" المتفرعة عنه استخدام أراضيها لشن هجمات ضد أهداف تركية، وترفع الجبهة العلم الكردي الخاص بها في مقره بأثينا. وغيرها من الدول الأوروبية مثل إيطاليا، كل هذه الدول تنتهج سياسة متناقضة تجاه القضية الكردية وبنفس الوقت تعتبرها سيف مسلط على رقبة النظام التركي.<sup>277</sup>

المطالب الأوروبية بحقوق الأقلية الكردية المقدمة في وثيقة قبول المشاركة التركية، أوضحت بعض خطوط التصدع في أركان الدولة التركية وذوي النفوذ ما بين مؤيد ومعارض، فبعض الأطراف التي تمسكت بقوة للدخول في الاتحاد الأوروبي؛ أعلنت أن الاعتراف ببعض الحقوق الكردية هو شرط واجب. أما

<sup>274</sup> - المرجع سابق.

<sup>275</sup> - فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم، ص 204.

<sup>276</sup> - نوال الطائي، "المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006"، مجلة دراسات إقليمية، عدد 7 (كانون الثاني 2007): ص 20.

<sup>277</sup> - المرجع السابق.

المناهضون لهذه الفكرة وعلى رأسهم الجيش لم يتراجعوا عن موقفهم السلبي، على الرغم من محاولتهم عدم إظهار معارضتهم الكلية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ حيث أعلن الجيش أنه ضد الاعتراف بالحقوق الثقافية الكردية.<sup>278</sup>

أما أردوغان فيرى أن قدرة تركيا للقيام بدورها من أجل إتمام مساعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تكون أقوى إذا ما كانت العلاقات أكثر قوة بينها وبين البلاد العربية. حيث قال: "إذا حققت تركيا كل المعايير التي يطلبها الإتحاد الأوروبي للانضمام إليه، فماذا يمكن أن يحدث إذا لم تقبلنا أوروبا؟ سنتابع طريقنا. فمثلاً تركيا سوف تتابع علاقاتها مع إيران، وسوف تتابع علاقاتها مع مصر بشكل ناجح وناجح. ولكن نحن نقول إننا سوف نكون على استعداد دائم للتواصل مع الدول الأوروبية وللتواصل مع الدول الأخرى. ونحن سوف نستطيع أن نتطور بقدر ما سوف نستطيع أن ننهل من تجارب الآخرين".<sup>279</sup>

## 5.2. تقديم تركيا نفسها كقوة إقليمية في المنطقة

دور السياسة الخارجية ووظيفتها هي نوع من عملية (Process)، وليست تنفيذاً لأمر محدد مسبقاً، إنها فاعلية مع أطراف وقوى أخرى، لديها مداركها ومكانتها وسياستها وأدوارها، ومن ثم فإن الدور في الواقع هو نتيجة، أو حصيلة تفاعلات بين متغيرات وسياسات كثيرة، وهو سياسة مركبة، ولا يتم الحديث عنه بالمفرد وإنما بالجمع، فهناك أدوار ووظائف، وهو متعدد المستويات، وذلك بحسب النطاق أو العمق، كأن يكون ثمة دور دولي ودور إقليمي، أو جهوي (الشرق، الغرب، آسيا، إفريقيا)، أو بحسب المفردات والموضوعات أو القضايا (الأمن، الوسيط، الهيمنة أو النفوذ، التوازن، الاحتواء)، ويفتح ذلك على أمور كثيرة، حيث أن كل مفردة من مفردات العلاقات الدولية هي مادة محتملة لدور أو وظيفة السياسة الخارجية.<sup>280</sup>

يرى الأتراك أن لدولتهم أدواراً رئيسية يمكن أن تقوم بها في تفاعلاتها الخارجية والإقليمية، ووظائف تؤديها بشكل مستمر، هذا جزء من الموقع الذي تريد تركيا أن تحدهه لنفسها في النظام الدولي، وقد أدت السياسة الخارجية أدواراً "تأسيسية" في تركيا، فكانت مصدراً، وليس فقط "نتيجة"، ويأتي ذلك في سياق تأسيس

<sup>278</sup> - المرجع السابق.

<sup>279</sup> - انظر كلمة يشار ياكيش، وزير الخارجية التركي الأسبق، في: أسامة أحمد مجاهد، محرر، تركيا جسر بين حضارتين (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بجامعة القاهرة، 2012)، ص 27.

<sup>280</sup> - R.D. McLaurin, *The Political Role of the Minority Groups in the Middle East* (U.S.A: New York: Praeger, 1979), P183.



الدول الحديثة في المنطقة وفق معايير النظام الدولي في بدايات القرن العشرين، وإدراجها في متطلباته واشتراطاته، ومن ثم الديناميات التي تحدد الوزن النوعي والمساهمات الممكنة للدول في السياسة الدولية.<sup>281</sup>

منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، وتولي أردوغان للرئاسة، ولتحقيق حلمه استعادة مجد الامبراطورية العثمانية، قامت الدولة التركية بلعب أدوار اقليمية عديدة، ومحاولة التأثير في الملفات الهامة في منطقة الشرق الأوسط، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية التي ارتأت فيها نموذج للإسلام الليبرالي المعتدل، وأحد أهم الأدوات التي تحقق مصالحها في المنطقة.<sup>282</sup>

في هذا الإطار أوضح أردوغان أن الاستراتيجية على المستوى الخارجي يمكن أن تكون توافقية، حيث قال: "نحن أنصار دين يدعو للسلام. تعالوا لنحطم الأحكام المسبقة، ونعدل الصور والأفكار الخاطئة المتعلقة بنا. تعالوا لنؤسس معاً مستقبلاً يقرب بين الحضارات وليس فيه صراع بينها، ومن خلال هذا المنظور لا يستطيع أحد الزج بالإسلاموفوبيا في حديثه أو مواقفه تجاه العامل الإسلامي".<sup>283</sup> بذلك قدم أردوغان نفسه مسلماً ديمقراطياً ليبرالياً على المستويين الاقتصادي والسياسي، ومحافظةً على المستوى المجتمعي، وأكد أن حزبه لا يعتمد على أسس دينية ولا على أسس عرقية، متحرراً من المقاربات الأيديولوجية. فهناك محدودية في التعبير عن العقيدة الدينية، وذلك لمعاداة أردوغان للأيديولوجيا سياسياً، وميوله إلى البراغماتية، فالدور الاقليمي التركي يركز على اعتبارات ذاتية وموضوعية، وليس على ارتباطات عقائدية.<sup>284</sup>

كذلك فإن إدراك أردوغان لمتغيرات البيئة الموضوعية كان له تأثير في صياغة توجهات السياسة الخارجية التركية؛ وأهم هذه المتغيرات: البيئة الاجتماعية، والتعليم الديني، والتاريخ التركي، وتاريخ منطقتي الشرق الأوسط والبلقان، والمشكلات الدولية المعاصرة.<sup>285</sup>

فقد عملت تركيا على التدخل وبقوة في العديد من الملفات والأزمات في الاقليم، بما يحقق أهدافها ومصالحها، بجانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تربطها بها علاقات استراتيجية، حتى وصلت العلاقة

<sup>281</sup> - Ibid.

<sup>282</sup> - سليمان، "الفرص والتحديات: النفوذ التركي في الدول العربية"، تاريخ الرجوع (2019/01/15)،

<http://www.acrseg.org/40632>

<sup>283</sup> - انظر كلمة أردوغان في القمة العربية الثانية والعشرين بمدينة سرت الليبية بتاريخ 2010/03/27، في: نعيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، ص310.

<sup>284</sup> - مصطفى اللباد، "أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 182 (أكتوبر 2010)، ص97.

<sup>285</sup> - علاء عبد الحفيظ محمد، "النسق السياسي العقدي لرجب طيب أردوغان"، رؤى استراتيجية (يونيو 2013)، ص29.

لمنحني آخر بعدما اختارت تركيا أن تشكل خطوط سياستها الخارجية وحدها منحرفة عن المسار الذي تم رسمه لها.<sup>286</sup>

شعور أنقرة بالقلق تجاه آفاق القومية الكردية والحلم بإقامة "كردستان الكبرى" في المنطقة ليس بالأمر الغريب؛ إذ من المحتمل وعقب تفكك نظام الأسد أن يجري تأليف حكومة كردية تتمتع بحكم شبه ذاتي في الشمال السوري، مع وجود حكومة إقليم كردستان في العراق، والإقليم الكردي السوري المتشكل حديثاً في سورية، فضلاً عن الإقليم الكردي الإيراني، هذا كله سيجعل تركيا لا ترى سوى كيانات كردية عند حدودها الجنوبية، وهذا أسوأ ما تريده تركيا.<sup>287</sup>

وبذلك كان لا بد أن تتعاطى الدولة التركية مع القضية الكردية بطريقة دبلوماسية قائمة على مفاهيم الديمقراطية والمشاركة، ومن شأن هذا التغيير الشامل في المنطقة أن يؤثر كثيراً في المطالب الكردية من أجل تقرير المصير وبعيق طريقها. ففي النهاية، بناء دولة كردستان الكبرى المستقلة، هو حلم الملايين من القوميين الأكراد؛ فهناك نحو 30 مليون كردي في منطقة الشرق الأوسط، نصفهم، أي 15 مليون تقريباً يعيشون في تركيا.<sup>288</sup>

من هنا ترى الباحثة، أن النظام التركي كان يتخذ سياسة إقليمية قائمة على التدخل في شؤون دول الجوار ليس على المستوى الدبلوماسي والسياسة الخارجية فحسب، بل على المستوى العسكري أيضاً؛ فقام بإغلاق حدوده مع إقليم كردستان العراق حينما أُعلن الاستفتاء على استقلال هذا الإقليم، إضافةً إلى تهديدات الرئيس التركي طيب أردوغان بالتدخل العسكري في الإقليم، لأن قيام دولة مستقلة للأكراد يشكل تهديداً كبيراً على استقرار الأوضاع في مناطق تواجد الأكراد جنوب تركيا. كذلك تدخل عسكرياً في شمال سورية وحارب الجماعات المسلحة المدعومة من أمريكا، للقضاء على أي خطر يهدد حدوده الجنوبية بإقامة منطقة عازلة، كما أصبحت علاقته متوترة مع الولايات المتحدة بسبب أكراد سورية.

<sup>286</sup>- سليمان، "الفرص والتحديات: النفوذ التركي في الدول العربية"، تاريخ الرجوع (2019/01/15)،

<http://www.acrseg.org/40632>

<sup>287</sup>- تاشبينار، "تركيا: التسوية الكردية والديناميات الإقليمية"، ص 18-22.

<sup>288</sup>- R.D. McLaurin, *The Political Role of the Minority Groups in the Middle East*, P183.

## 5.2.1 التحرك التركي في الدائرة العربية

أدركت تركيا بعد "الربيع العربي" أن عليها أن تلعب دورها كقوة إقليمية فاعلة في المنطقة العربية خاصةً والشرق الأوسط عامةً، واستطاعت تركيا المحافظة على وجودها في الاقليم، وعملت على توسيع نفوذها في دول الربيع العربي، وحاولت استغلاله لتمكين حركات الإسلام السياسي للقفز على الحكم في عددٍ منها مثل (مصر، تونس، ليبيا)، ودعم حركات معارضة وجماعات متطرفة إرهابية في سورية.<sup>289</sup>

كما كان النظام التركي يتبع تحركات وتدخلات في شؤون غير دول الجوار، وذلك في إطار السياسة الدفاعية الخارجية التركية والتي تدعم استمرارية تواجدها في المنطقة، التي انتهجتها أنقرة في بعد تولي حزب العدالة والتنمية للحكم لحماية مصالحها الوطنية، انطلاقاً من إيمانها بأن القوة الناعمة لم تعد ذات فاعلية لتحقيق طموحها الخارجي، خاصةً في ظل التنافس بين القوى الإقليمية والدولية في المنطقة لذا فقد عملت على تفعيل الأداة العسكرية لعدة أسباب<sup>290</sup>:

- الرغبة في فتح أسواق جديدة للأسلحة التركية التي تنتجها أنقرة، حيث ارتفعت الصناعات العسكرية التركية في عام 2015 لتصل إلى 4.3 مليار دولار صدرت منها ما يبلغ قيمته 1.3 مليار دولار، التي ستعكس على الاقتصاد التركي بشكل إيجابي.
- تعزيز تواجدها في المنطقة العربية وأفريقيا، من خلال السيطرة على المعابر الدولية لحماية مصالحها التجارية من أي مقاطعة قد تفرض عليها في المستقبل نتيجة سياساتها الخارجية ذات المعايير المزدوجة التي تتناسب مع طموحها الإقليمي.
- الرغبة في المشاركة في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب ليس فقط لرغبتها في التصدي للخطر الإرهاب على حدودها، لكن يعد الهدف الحقيقي منه هو وقف تمدد القومية الكردية في العراق وسورية خوفاً من استقلالها، وكذلك التوسع في هاتين الدولتين المجاورتين لها.

<sup>289</sup> - سليمان، "الفرص والتحديات: النفوذ التركي في الدول العربية"، تاريخ الرجوع (2019/01/15)،

<http://www.acrseg.org/40632>

<sup>290</sup> - آية عبد العزيز، "النفوذ العسكري التركي في المنطقة العربية.. الدوافع والأهداف"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، (17 يونيو

(2017/01/15)، تاريخ الرجوع (2019/01/15)،

<https://elbadil-pss.org/2017/06/17/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0->

- الرغبة في محاصرة أعداءها في مناطق نفوذهم والحصول على الدعم اللوجستي في مواجهتهم خاصةً في أفريقيا كمحاولتها لتطويق جماعة "فتح الله جولن" التي يتهمها أردوغان بمحاولتها بالانقلاب في تركيا.

- مواكبة التحركات الإقليمية والدولية تجاه المنطقة، للحد من تداعياتها السلبية المستقبلية على النفوذ التركي خاصةً في ظل تنامي النفوذ الإيراني والروسي.

كما ترى الباحثة أن التدخل الإقليمي لم يقتصر على دول الجوار، بل تعداه إلى التدخل الإقليمي من قبل النظام التركي في دول المنطقة (قطر، مصر، ليبيا، إفريقيا) بعقده اتفاقياتٍ مع بعضها لإنشاء قواعد عسكرية على أراضيها انطلاقاً من مفهوم السياسة التوسعية التي وصفها "مورغنثاو" ضمن النظرية الواقعية للتأثير على سلوكيات الدول الأخرى وقراراتها بما يتفق مع مصالح الدولة التركية، بذلك أصبحت تركيا نواة محور جديد في منطقة الشرق الأوسط تتضمن في إطار سياستها بعض الدول العربية، وقام بتنسيق خطواته السياسية في المنطقة مع دول عظمى كروسيا والصين، حيث يتأثر بقضايا الشرق الأوسط ويؤثر عليها.

حيث عقد اتفاقيات دفاع مشترك مع دولة قطر بإنشاء قاعدة عسكرية جوية هناك؛ حيث تضم ثلاثة الاف جندي من القوات البرية، بالإضافة إلى قوات تابعة لسلاح الجو والبحرية، وقوات خاصة، ومدربين عسكريين؛ بهدف تقديم التدريب لجيوش دول الخليج العربي، وكان إنشاء هذه القاعدة مع اندلاع أزمة قطر مع دول الرباعية (الإمارات، السعودية، البحرين، ومصر).<sup>291</sup>

أما مصر؛ وبعد سقوط الرئيس المصري حسني مبارك عام 2011، وتولي محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة ذو المرجعية إسلامية، المتبني لأيديولوجية السياسة الإسلامية، النابعة من جماعة الإخوان المسلمين، توليه للرئاسة أصبحت تركيا من المؤيدين الإقليميين الرئيسيين لمصر،<sup>292</sup> انطلاقاً من أيديولوجية الأحزاب السياسية الإسلامية بضرورة التواصل مع كافة الأحزاب الإسلامية كون أن الإسلام السياسي عابر للحدود وذلك لأغراض التوسع في الدول الإسلامية والهيمنة على دول المنطقة بما يحقق الطموحات والأهداف التوسعية لحكومة "حزب العدالة والتنمية".

<sup>291</sup>- خالد عبد المنعم، "القواعد العسكرية التركية.. نفوذ يهدد الأمن القومي العربي"، *البديل*، (21 يناير 2016)، تاريخ الرجوع (2019/01/19)، <https://elbadil.com/2016/01/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%>

<sup>292</sup>- سونر چاغاتاي و مارك سيفرز، "اللعبة الكبرى بين تركيا ومصر في الشرق الأوسط"، *معهد واشنطن*، (8 مارس 2015)، <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkey-and-egypts-great-game-in-the-middle-east>

لكن عندما تمت الإطاحة بالرئيس مرسي عام 2013، غيرت تركيا مسارها مع تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي للسلطة في مصر، حيث أصبح الخصام بين البلدين من الخصومات الرئيسية في الشرق العربي.<sup>293</sup> كما طلبت تركيا من مجلس الأمن الدولي في في آب/ أغسطس 2013، فرض عقوبات على السيسي. وفي عام 2014، مارست مصر ضغوطات ضد ترشح تركيا للحصول على مقعد في مجلس الأمن.<sup>294</sup>

وفي ليبيا، فقد تدخلت أنقرة في الأزمة الليبية من خلال تأييد حكومة طرابلس بقيادة "عمر الحاسي"، بالإضافة إلى الدعم المتواصل لذراع الإخوان المسلمين "حزب العدالة والبناء"، والمليشيات المسلحة التابعة لهم، وعلى رأسهم تنظيم "فجر ليبيا"، ولمدينة "مصراثة" في الغرب الليبي لمساعداتهم في فرض سيطرتهم على طرابلس في مواجهة قائد الجيش الليبي المشير "خليفة حفتر"، وليخوضوا حرباً بالوكالة عن اسطنبول.<sup>295</sup>

أما في إفريقيا؛ فممنز وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عمل أردوغان على تعزيز العلاقات مع دولها بشكل كبير، وبخاصة دول شرق إفريقيا، ولتحقيق هذا الهدف عقدت تركيا في مدينة اسطنبول عام 2008، قمة أفريقية تركية بعنوان "التضامن والشراكة لمستقبل مشترك"، حيث شارك في هذه القمة ممثلون من 50 دولة أفريقية، وفي ذات العام منحت "قمة الاتحاد الأفريقي" المنعقدة في أديس أبابا وصف "حليف استراتيجي" للدولة التركية. كما لأنقرة علاقات جيدة مع جيبوتي التي وقعت معها على إنشاء منتدى أعمال مشترك.<sup>296</sup>

أيضاً تمكنت أنقرة منذ عام 2009 من مضاعفة أعداد سفاراتها في القارة الإفريقية بما يعادل الثلاث مرات، كما بدأت الخطوط الجوية التركية بتسيير عشرات الرحلات إلى إفريقيا. إضافةً إلى ذلك فإن تركيا تهدف من خلال تعزيز علاقاتها الدبلوماسية وتقديم الدعم الإنساني للعديد من الدول الإفريقية إلى كسب

<sup>293</sup> - المرجع السابق.

<sup>294</sup> - المرجع السابق.

<sup>295</sup> - عبد العزيز، "النفوذ العسكري التركي في المنطقة العربية.. الدوافع والأهداف"، تاريخ الرجوع (2019/01/15)،

<https://elbadil-pss.org/2017/06/17/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0->

<sup>296</sup> - سمايل جمال، "النفوذ التركي يتوسع في القارة السمراء.. تمدد سياسي واقتصادي بأبعاد جيو استراتيجية"، القدس العربي، (29 فبراير 2016)، <http://www.alquds.co.uk/?p=490584>

الدعم السياسي لهذه الدول في المحافل الدولية لا سيّما في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، كل ذلك إلى جانب المكاسب الاقتصادية وتعزيز التبادل التجاري.<sup>297</sup>

الصومال كانت البوابة الأوسع لتركيا في سعيها لتوسيع نفوذها بإفريقيا، حيث استغلّت تركيا انشغال العالم عن المجاعة والمأساة الإنسانية التي تعيشها الصومال، فكان أردوغان أول زعيم غير إفريقي يزور الدولة الفقيرة غير الآمنة في العام 2011 منذ أكثر من 20 عاماً، لتقديم مساعدات إنسانية واقتصادية وتموية تركية غير محدودة للصومال.<sup>298</sup>

بعد سنوات من الدعم الاقتصادي والإنساني اتفقت أنقرة مع الحكومة الصومالية على إقامة قاعدة عسكرية للجيش التركي على أراضيها تطل على خليج عدن الاستراتيجي، وبذلك كانت ثاني قاعدة عسكرية للجيش التركي خارج أراضيها بعد القاعدة العسكرية في قطر المطلة على الخليج العربي، وذلك للأهمية الجيوسياسية لهاتين الدولتين. وبهذا التمدد التركي نحو المضيق عن طريق دول القرن الإفريقي، فقد خرجت الدول العربية من المعادلة، حيث أن هذا التمدد لا يصب في صالح الدول العربية والخليجية.<sup>299</sup>

لكي تستمر تركيا في لعب دور إقليمي قوي أدركت ضرورة معالجة أهم مشاكلها الداخلية وهي القضية الكردية، ومن أجل ذلك اتبعت سياسة العصا والجزرة؛ حيث عملت على احتواء التصعيد الكردي بالشراكة مع الأكراد في إطار الفيدرالية والحكم الذاتي. ولتكون قادرة على استيعاب المد الكردي قامت تركيا باتخاذ خطوات جادة نحو الديمقراطية والتعددية الثقافية والفدرالية، فيما كان أردوغان يحاول الحد من التنازلات لأكراد تركيا؛ بينما كان يعزز العلاقات مع أكراد العراق. بمعنى آخر؛ أصبحت تركيا تحافظ على استراتيجيتها الإقليمية، من خلال خفض وتيرة قمع حقوق الأكراد في الداخل. وقيام أنقرة بتغيير مسار عملية السلام مع "حزب العمال الكردستاني"، وتقديم صفقة أفضل لأكرادها، لعلها، في المقابل، تجذب أكراد سوريا والعراق إلى دائرة نفوذها.<sup>300</sup>

<sup>297</sup> - وائل مجدي، "والعرب يخرجون من معادلة القرن الإفريقي باب المنذب.. صراع نفوذ تركي إيراني"، مصر العربية، (11 فبراير 2015)، <http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B>

<sup>298</sup> - المرجع السابق.

<sup>299</sup> - المرجع السابق.

<sup>300</sup> - إبراهيم أبراش، "السياسة التركية: أيديولوجيا صدامية أم براغماتية مستحدثة"، مجلة الحوار المتمدن، عدد 3026 (2010).

### 5.3. تشجيع مبادرات السلام: لكسب الوفاق الداخلي مع الأكراد

على مدى القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين كان الأكراد داخل تركيا منشغلين في صراع طويل مطالبين بالاعتراف الرسمي بهويتهم الإثنية، ودرجة ما من الاستقلالية الثقافية، وظروف اقتصادية أفضل في مناطق الأكراد في تركيا، والحق في استخدام اللغة الكردية في الإعلام والتعليم، إذ لا يوجد تمييز رسمي ضد الأكراد داخل تركيا ما لم يفرضوا هويتهم الخاصة، فالجميع "أتراك". وهذا بلا شك واقع حقيقي فيما يتعلق بالمواطنة، ولكن ليس بالإثنية أو الثقافة حيث لا اعتراف بهما.<sup>301</sup>

الأكراد الذين يتجاهلون كرديتهم ببساطة، ويفعلون ذلك بانتظام، يمكن أن يرتقوا إلى أعلى المناصب في تركيا. وقد نشأت جذور المشكلة في حماسة الجمهورية التركية المبكرة لخلق دولة وطنية متجانسة إثنياً أنكرت فيها الدولة، على الأقل لمدة نصف قرن، وجود أقلية كردية كبيرة، وقمعت أية إيماءة إلى الدوافع الوطنية الكردية، وقد أدى ذلك إلى انتفاضات متكررة وعنيفة. ولجوء الوطنية الكردية التقليدية إما إلى اليسارية المتطرفة أو الأيديولوجية الإسلامية كأداتين للتعبير.<sup>302</sup>

لفترة تقارب الثلاثة عقود، أخذ هذا الصراع شكل تمرد عنيف يهيمن عليه "حزب العمال الكردستاني"، وهو جماعة يسارية راديكالية خرجت في منتصف ثمانينيات القرن العشرين من رحم الحركة الثورية الماركسية-اللينينية التركية، وقد استخدمت الدولة التركية موارد اقتصادية وعسكرية هائلة لسحق الحركة؛ مما أسفر عن مقتل الآلاف من الأشخاص أغلبيتهم من الأكراد. إن قمع تركيا القاسي للحركة، وحكم الطوارئ العسكري الذي استمر عقوداً من الزمن، وفرض الهيمنة على المنطقة الكردية في تركيا؛ زاد من اغتراب الأكراد داخل البلاد، ومن خلال استخدام الإجراءات القمعية الواسعة الانتشار، وعمليات الإجلاء الضخمة للأكراد من منازلهم في مناطق العنف، وضعت الدولة التركية الحركة تحت السيطرة إلى حد كبير.<sup>303</sup>

تمثلت نقطة التحول الرئيسية أسر قائد "حزب العمال الكردستاني" عبد الله أوجلان لفترة طويلة بعد أن تم القبض عليه في عام 1999 في كينيا بمساعدة الولايات المتحدة، بعد أن طُرد من ملجئه في دمشق، الذي مكث فيه عقداً من الزمان.<sup>304</sup>

<sup>301</sup> - فولر، الجمهورية التركية الجديدة، ص 123.

<sup>302</sup> - المرجع السابق.

<sup>303</sup> - إدريس بووانو، إسلاميو تركيا، العثمانيون الجدد (دمشق: مؤسسة الرسالة، 2005)، ص 93.

<sup>304</sup> - المرجع السابق.

بعد هذا التاريخ الطويل من التعامل بمنطق العسكر والقوة، حاول "حزب العدالة والتنمية" عند توليه للحكم في تركيا خلق فرص سلام لحل هذا الصراع المتجذر، وعليه انبثقت العديد من المبادرات السلمية تجاه الأكراد منها:

#### أولاً: مبادرة أوسلو للسلام مع الأكراد

توجهت حكومة "حزب العدالة والتنمية" التركية نحو إيجاد نوع من المفاوضات السلمية مع الأكراد وذلك محاولةً منها لإرضاء الأوروبيين من جهة، ولحسب الوفاق الداخلي مع الأكراد من جهةٍ أخرى، فأوعز رئيس الوزراء التركي حينها 2009 رجب طيب أردوغان لرئيس المخابرات التركي حقان فيدان، للتفاوض مع عبدالله أوجلان و"حزب العمال الكردستاني" وقد جرت هذه المفاوضات برعاية نرويجية.<sup>305</sup>

استطاعت هذه المفاوضات القضاء على التصور بأن المحادثات المباشرة بين الدولة التركية و"حزب العمال الكردستاني" أمر مستحيل، وأتاحت الفرصة لكلا المتفاوضين للتعرف إلى بعضهم البعض ومطالب كل طرف، واستمرت مفاوضات "أوسلو" حتى يوليو/ تموز 2011، عندما قطع "حزب العمال الكردستاني" الهدنة مع الدولة، وشنّ هجوماً على هدف عسكري تركي، وبالمثل ردت الدولة على تصاعد عنف الحزب، بالمزيد من العمليات العسكرية، وبهذا العنف المتبادل انتهت مفاوضات أوسلو.<sup>306</sup>

#### ثانياً: مبادرة مفاوضات إيمريلي

على الرغم من تجدد المواجهات العسكرية والتي بلغت ذروتها في منتصف عام 2011-2012، والتي أسفرت عن فشل "حزب العمال الكردستاني" في بدء "حرب الثورة الشعبية"، وعجز الدولة التركية عن القضاء على ذلك الحزب، ووصول محادثات أوسلو إلى طريق مسدود ظهرت مبادرة جديدة، وأطلق عليها اسم "عملية إيمريلي". وبهذا كان المشهد السياسي مختلفاً عما كان عليه عام 2009 عندما تم إطلاق المبادرة السابقة.<sup>307</sup>

ويمكن النظر إلى هذه المبادرة الجديدة على أنها جزء من عملية التقارب التي بدأت عام 2005، فقد دخلت الحكومة التركية في نهاية عام 2012، في عملية تفاوضية مع الأكراد، ولكن بأسلوب جديد، وهو التفاوض المباشر مع عبدالله أوجلان، من دون وساطات أجنبية، كما أن رئيس الوزراء التركي الأسبق رجب

<sup>305</sup> - يلماز أنصار أوغلو، "مسألة تركيا الكردية وعملية السلام"، مجلة ستا للدراسات والأبحاث - رؤية تركية، عدد 3 (خريف 2013): ص 8.

<sup>306</sup> - المرجع السابق.

<sup>307</sup> - أنا فيلالا، "محادثات السلام الجديدة في تركيا: الفرص والتحديات في حل النزاع"، مجلة ستا للدراسات والأبحاث - رؤية تركية، عدد 3 (خريف

(2013): ص 20.



طيب أردوغان كلّف جهاز المخابرات العامة إجراء المفاوضات لإظهار أنها تجري نيابة عن الدولة، وليست نيابة عن حكومته، وهو ما يمنحها شرعية أكبر، وفي ذات الوقت يجنب حزبه انتقادات المعارضة.<sup>308</sup>

أظهرت هذه المفاوضات مؤشرات ايجابية، حيث للمرة الأولى تعترف الحكومة التركية صراحةً بأن عبدالله أوجلان المفاوض في محادثات السلام يعد شخصية مركزية لملايين الأكراد في تركيا، في مثل هذا الصراع المتعلق بالهوية الكردية، يلعب الاعتراف العلني دوراً مهماً. فبالنسبة لكثير من الأكراد، بغض النظر عن قبول أو رفض الكفاح المسلح، فإن عبدالله أوجلان يرمز للهوية الكردية والمقاومة، وبالإضافة إلى الأهمية الرمزية، فإن أي نهج واقعي لديناميات السلطة والصراع، لا بد أن يتضمن التعامل معه من أجل إنهاء العنف، ومما لا شك فيه، وجود أسباب داخلية وخارجية ساهمت في إطلاق الحوار وتسريع المفاوضات بين الدولة التركيّة و"حزب العمال الكردستاني" لحل القضية الكرديّة.<sup>309</sup>

من جانب آخر حاولت حكومة العدالة والتنمية أن تُجري بعض الإصلاحات على أوضاع الأكراد وأن تغير من سياستها الاجتماعية والاقتصادية تجاههم، فقامت ببعض الإجراءات، خاصةً بعد أن تركزت السلطات الثلاث بيد الحزب وأعضائه، وهي رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة، ورئاسة البرلمان، هذه السيطرة دفعت حكومة العدالة والتنمية إلى توظيف ترشحها للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي بالاقتراب من القضية الكردية من خلال تنفيذ "معايير كوبنهاجن" السياسية المؤهلة لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، المعنية باحترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة.<sup>310</sup>

وقد منحت هذه العوامل حكومة العدالة والتنمية زخماً شعبياً وسياسياً للانفتاح على الأكراد، وقد تمثل ذلك في: الرفع التدريجي لنظام الطوارئ المعمول به في مناطقهم، والسماح باللغة الكردية كلغة تعليم وإعلام ضمن ضوابط محددة، وزيادة الاهتمام بتنمية المناطق الكردية. واستمراراً بهذا النهج أطلقت حكومة العدالة والتنمية في عام 2009، مبادرة لمعالجة القضية الكردية، وقد شددت هذه المبادرة على إجراء مناقشة متعمقة بشأنها وعرضها على الرأي العام. في البداية عرفت المبادرة باسم "الانفتاح الكردي"، ثم ما لبثت أن عرفت

<sup>308</sup> - المرجع السابق.

<sup>309</sup> - المرجع السابق.

<sup>310</sup> - خولي، المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف، ص59.

بمسميات عدة؛ كالانفتاح الديمقراطي، ومشروع الوحدة الوطنية، والمبادرة الديمقراطية فضلاً عن مسميات أخرى.<sup>311</sup>

لهذه المبادرة غايتين من وجهة نظر الحكومة التركية، أولهما: التحويل الجذري للنظام السياسي التركي الذي تشكّل بعد الانقلاب العسكري عام 1980، من خلال توسيع فهم المواطنة، الأمر الذي من شأنه إعادة تعريف المجتمع السياسي، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني، والانخراط في لا مركزية الدولة مع الحكومات على المستويات المحلية للتكامل مع العاصمة السياسية. ثانيهما: هو وضع حد للصراع المسلح من خلال نزع سلاح وتسريح "حزب العمال الكردستاني".<sup>312</sup>

### 5.3.1. تجديد الصراع بين تركيا والأكراد: حزب العمال الكردستاني هدفاً

قبل الانتخابات العامة عام 2007، عندما تسلل مقاتلو "حزب العمال الكردستاني" إلى تركيا، لم تؤيد الحكومة في ذلك الوقت أي رد فعل عسكري على معسكرات "حزب العمال الكردستاني"، لأنها لم ترغب بفقدان أصواتها خلال الانتخابات، فضلاً عن دعم بعض فئات الشعب، كذلك عدم رغبتها بايقاع الضرر في الوحدة بين الشعب التركي، لا سيّما فيما يتعلق بانتخابات الرئاسة؛ كان المجتمع التركي منقسماً إلى معسكرين مختلفين: 1. مجموعة القوميين الجدد التي تدعم العملية العسكرية، وترى في "حزب العدالة والتنمية" تهديداً للنظام القائم، نظراً لسياساته المؤيدة للإسلامية. 2. مجموعة الليبراليين والمحافظين الذين يدعمون سياساتها في غضون ذلك، ووفقاً لمسؤولين حكوميين، فإن أي خيار عسكري يمكن أن يمهد الطريق لمزيد من الانقسام في المجتمع.<sup>313</sup>

خلال الانتخابات، ازدادت أصوات "حزب العدالة والتنمية" وحصل على (47%) من الأصوات نتيجةً لعوده، من قبيل حرية الأكراد في التعبير عن هويتهم العرقية، والرفاه الاقتصادي والاستقرار والسلام في المنطقة. بعد الانتخابات، تخلت الحكومة عن موقفها السابق، حيث أن كلاً من الحكومة والمسؤولين العسكريين أكدوا أنه ليست الإجراءات العسكرية وحدها، ولكن أيضاً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ضرورية لإنهاء "الإرهاب" في تركيا. وفي الوقت ذاته؛ أشاروا إلى ضرورة فقدان "حزب العمال الكردستاني" للدعم الذي يتلقاه، مثل المساعدة المالية من الناس الذين يعيشون في البلدان الأوروبية، والدعم

<sup>311</sup>- المرجع السابق.

<sup>312</sup>- المرجع السابق.

<sup>313</sup>- أفازل، سياسة حزب العدالة والتنمية حول القضية الكردية ونشاطات حزب العمال الكردستاني، تاريخ الرجوع: (2017/12/25)، انظر الرابط:

[http://www.allafblogspot.com.blogspot.com/2011/05/blog-post\\_19.html](http://www.allafblogspot.com.blogspot.com/2011/05/blog-post_19.html)

الذي تقدمه الإذاعة والتلفزيون والصحف، وبهذا تكون الحكومة قد بدأت بتنفيذ استراتيجيتها الجديدة دون إغفال الحصول على دعم من الجانب العسكري، في أعقاب غارات "حزب العمال الكردستاني".<sup>314</sup>

متجاهلين مطالب واهتمامات مجموعات القوميين الجدد، فإن المسؤولين العسكريين والحكومة لم يفضلوا شن عمليات عسكرية فوراً في شمال العراق رداً على الهجمات الكردية، وبدلاً من العملية العسكرية، فضلوا نهجاً أبقى ليس على التدابير العسكرية فحسب، ولكن أيضاً على القنوات الدبلوماسية المتاحة، وكذلك من أجل إيجاد أرضية مناسبة للتعاون بين الأطراف ذات الصلة ضد "حزب العمال الكردستاني" وللحصول على دعم من بلدان أخرى في حين أن البرلمان التركي اعتمد الاقتراح الذي تم استخدامه كأداة لجعل موقف تركيا على الساحة الدبلوماسية أكثر قوة، ولإجبار الدول الأخرى على أخذ مخاوف تركيا على محمل الجد.<sup>315</sup>

في المقام الأول، أعلنت الحكومة أهدافها لإزالة مخاوف الجهات الفاعلة الأخرى؛ وهي: وضع حد (لإرهاب) "حزب العمال الكردستاني"، ووقف هجماته، وتدمير معسكراته. عن طريق هذا البيان، أرادت الحكومة أن تعبر عن نيتها الحقيقية بعدم تهديدها لسلامة أراضي العراق الإقليمية، فضلاً عن عدم احتلالها لشمال العراق، وبعد اعتماد هذا الاقتراح، ذكرت الحكومة بأن تركيا لديها الحق في الدفاع عن نفسها ضد هجمات "حزب العمال الكردستاني" في إطار قرارات مجلس الأمن المعتمدة بعد هجمات 11 سبتمبر/ 2001، وفي غضون ذلك أعربت عن تهديد معسكرات وغارات "حزب العمال الكردستاني" في شمال العراق لسلامة الأراضي التركية، وعلى الرغم من اعتماد هذا الاقتراح، فقد أشارت الحكومة إلى أنها لم تكن لديها أي نية لتنفيذه على الفور، ولكن هذا الاقتراح كان ينظر إليه على أنه أداة قسرية لاستخدامها كخيار أخير، بالإضافة إلى ذلك، بدأت وزارة الشؤون الداخلية بإعادة تنظيم وحداتها الخاصة في نطاق القتال ضد "الإرهاب".<sup>316</sup>

كانت نقطة تجدد الصراع المسلح بين الدولة التركية والأكراد ممثلين "بحزب العمال الكردستاني" في 22 تموز عام 2015، بعد جولات من المفاوضات عام 2013 و 2014 لم تسفر عن أي حلول، حيث قام "حزب العمال" بإنهاء فترة السلم الأهلي الذي كان سائداً لفترة مؤقتة؛ فقتل اثنين من رجال الشرطة في بيتيهما ومن هنا عادت الاشتباكات مرة أخرى، في الوقت الذي أعلن فيه "حزب العمال الكردستاني" عن 16 منطقة

<sup>314</sup> - المرجع السابق.

<sup>315</sup> - المرجع السابق.

<sup>316</sup> - المرجع السابق.

جنوب شرق تركيا على أنها مناطق حكم ذاتي خاضعة له، وحفر الخنادق وتحصن في هذه المناطق، تلا ذلك عمليات عسكرية تركية نجحت من خلالها القوات التركية في السيطرة وإعادة هذه المناطق للسيادة التركية. وفي 2017/04/25 أعلن الجيش التركي أنه قام بتنفيذ غارات جوية لتدمير معقل "حزب العمال الكردستاني" قرب شمال سنجار في العراق وفي شمال شرق سوريا وذلك للحد من نشاط هذا الحزب وتأثيره على الساحة الداخلية للدولة التركية وأمنها القومي.<sup>317</sup>

---

<sup>317</sup> - محطات من صراع تركيا وحزب العمال الكردستاني، تقرير، موقع الجزيرة، تاريخ النشر: (2017/04/26)، تاريخ الرجوع: (2017/12/27)، <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/4/26/>

## ملخص الفصل

ترابط الموضوعات وتسلسلها من حيث الأحداث والمضمون، هو ما يتميز به هذا الفصل، فقضية التعامل التركي مع القضية الكردية مرت بمراحل كانت أحياناً عنيفة بشدة وأحياناً أخرى ناعمة، فالأهداف التركية لهذا التنوع في التعامل كانت اعتماداً على ما تمر به الساحة التركية الداخلية والخارجية من مراحل وفترات.

في البداية تعرّض هذا الفصل للنهج التقليدي العسكري في التعامل مع الأكراد من قبل الحكومات المتعاقبة حفاظاً على الأمن القومي التركي، بعد ذلك تناول سياسة "حزب العدالة والتنمية" الذي حاول في البداية أن يفتح قناة حوار دبلوماسي مع الأكراد وأن يُطلق مجموعة من الإجراءات الديمقراطية الانفتاحية تجاه الأكراد؛ وذلك:

أولاً: محاولة منه لإظهار تعامله مع القضية الكردية خلافاً لغيره من الأحزاب والحكومات العلمانية التقليدية التي كانت تسيطر على الحكم في تركيا، لعله كحزب إسلامي يستطيع التوصل إلى حل لهذه القضية بأسلوبه الخاص؛ وبالتالي جذب أكراد الداخل والخارج إلى دائرة نفوذها.

ثانياً: استجابةً لشروط الاتحاد الأوروبي في محاولاته للانضمام له؛ لكل ذلك كانت هذه الإجراءات الانفتاحية تجاه الأكراد من قبل حكومة أوردوغان.

إلا أن الحزب الحاكم الجديد ذا الطابع الأخواني الإسلامي في تركيا، رغم تصريحاته حول إيجاد نقاط تلاقٍ بين الإسلام والديمقراطية والعلمانية، ورغم محاولاته لحل القضية الكردية بالطرق الدبلوماسية؛ مقابل احتفاظه بعلاقاتٍ وثيقة مع الولايات المتحدة، واستمرار مساعيه لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ومشاركتها في عمليات حلف الناتو في الشرق الأوسط، وغيرها من السياسات التوافقية في الداخل والخارج، لم يتخلّ عن النهج التقليدي العسكري في تعامله مع "حزب العمال الكردستاني".

وبهذا بقيت مقارنة الدولة التركية تجاه الأكراد هي ذاتها القديمة- الحديثة. وفي هذا بيان للتضارب القائم لدى تركيا في سياستها الداخلية تجاه القضية الكردية؛ من حيث عدم التوافق بين الديمقراطية والإسلام في الحالة التركية فيما يتعلق بالحقوق السياسية والمدنية للأكراد، الأمر الذي أدى إلى تعدد المواقف دون الوصول للحل.

من جانبٍ آخرٍ عالِج هذا الفصل موقع تركيا كدولةٍ إقليمية ذات وزن من خلال التدخّل العسكري التركي بدول الجوار - سنتناول ذلك في الفصل الأخير-، أو عقد تحالفات إقليمية وحدوث اصطفاات محورية في المنطقة، وقد استطاعت تركيا أن تلعب هذا الدور بشكلٍ لافتٍ ومميّز.

## الفصل السادس: السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية والمستجدات السورية الراهنة

### المقدمة

لا شك أن السياسة الخارجية التركية تجاه سورية، ترك العامل الكردي بها أثراً كبيراً من خلال عمله على تطويرها وتسارع وتيرتها نحو الإنزلاق في العمل العسكري داخل الأراضي السورية؛ إضافةً إلى مطامع الدولة التركية في الأراضي السورية خاصةً بعد سيطرتها على مدينة الإسكندرونة.

قامت السياسة الخارجية التركية "الأوردوغانية" في البداية على مبدأ تحسين العلاقات مع هذا البلد وخلق أجواء حسن الجوار وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، لا بل مساعدتها في إخراجها من عزلتها الدولية، رغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية للدور التركي في سورية.

إلا أن الأحداث المتلاحقة في سورية غيرت المعادلة كلياً وأخذت السياسة التركية تجاه سورية تتمحور حول مقاومة الخطر الكردي على الحدود التركية السورية. والسيطرة على بعض المدن السورية؛ حيث استعادت تركيا مؤخراً الحقبة العثمانية في سورية (1516-1918)، لإدعائها بوجود وثائق تؤكد أحقيتها في السيطرة على 15 قرية في محافظة إدلب السورية الواقعة على الحدود التركية.

من هنا يعالج هذا الفصل التحديات المفروضة على السياسة الخارجية التركية تجاه التطورات في سورية؛ وآليات وأهداف التدخل العسكري في الأراضي السورية وإقامة مناطق آمنة بين البلدين الجارين.

### 6.1. الموقف التركي من المستجدات السورية: المحددات والاعتبارات

مع صعود "حزب العدالة والتنمية" للحكم في تركيا اتسمت سياسته في البداية بالتقارب مع سورية وتبادل الزيارات على مستوى عالٍ بين قيادة البلدين، فقد أرادت تركيا تغيير النمط العدائي تجاه سورية، لهذا ومع حصول الأزمة السورية اعتقدت تركيا أنّ علاقاتها مع سورية ورصيدها لدى الأسد قد يخولانها لإقناعه بالاستجابة لمطالب شعبه المشروعة، سواء عن طريق النصيحة أو عبّر الضغط بما ينهي الأزمة الداخلية ويجتّب الدولة السوريّة وتركيا مأزقاً كبيراً وإنزلاق الأحداث إلى ما هو أسوأ، سيّما وأنّها مستعدة لتأمين الدعم اللازم لإجراء الإصلاحات الجذرية.<sup>318</sup>

<sup>318</sup> - علي حسين باكير، دراسة محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآتية والانعكاسات المستقبلية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)،

تحرك الموقف التركي في البداية بحذرٍ وببطء، ولكن تصاعد فيما بعد للضغط على الأسد، حيث تعتمد أنقرة على عددٍ من المعطيات الموضوعية في رسم مسار موقفها من الأزمة السورية، بحسابات دقيقة ومعقدة، وهي تحاول أن توازن بين اعتبارات حساسة متعددة في آنٍ واحد أثناء اتخاذها لموقفها.<sup>319</sup>

مع قناعتها التامة أن الملف السوري يحمل في طياته مخاطر بإمكانها التأثير على تركيا بشكلٍ خاص، والمنطقة بشكلٍ عام وأن سورية سوف تغرق في الفوضى، التي ستجلب الفلتان الأمني على حدود تركيا الجنوبية، وهذا ما لا تريده أنقرة.

في ذات الوقت أرادت تركيا تحقيق أماني الشعب السوري بالديمقراطية والحرية، هاتين الركيزتين قامت عليهما السياسة التركية في البداية تجاه سورية؛ بحيث كان الوقت العنصر الأساس في المعادلة، فإذا استطاع الأسد القضاء على الاحتجاجات معتمداً الخيار الإيراني في التعامل معها، فافرضاً سياسة الأمر الواقع على الجميع، فإنّ هذا قد يضع تركيا في موقفٍ حرجٍ جداً مع سورية حالها في ذلك حال المجتمع الدولي. أمّا إذا رفض الأسد الأخذ بالنصيحة التركية وفشل في ذات الوقت في قمع الاحتجاجات، فإنّ ذلك سيعرضه لضغوط أشد وسيكون الموقف التركي منسجماً مع هذه الضغوط.<sup>320</sup> وبهذا تطبيق للنظرية الواقعية حيث أن إثارة الفوضى في المحيط ربما تخدم مصالح الدولة التركية وأمنها القومي.

ويطلق باكير على السياسة التركية في سورية سياسة "تفسير المنازعات" حيث يقول:

"ومع وضع سياسة "تفسير النزاعات" المنبثقة من هذه الرؤية موضع التنفيذ، حصل انقلابٌ في عددٍ من السياسات التقليدية للجمهورية التركية، وخاصةً فيما يتعلّق بالسياسة الخارجية للبلاد، فتحوّلت العلاقة بين تركيا وسورية إلى علاقة استراتيجية، وتمّ حلّ العديد من المشاكل العالقة بين البلدين، ثم ما لبثت هذه العلاقة أن شهدت تطوّراتٍ حاسمة خاصةً مع وصول أوغلو إلى وزارة الخارجية في العام 2009."<sup>321</sup>

---

[https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/The\\_Determinants\\_of\\_the\\_Turkish\\_Position\\_toward\\_the\\_Syrian\\_crisis\\_The\\_immediate\\_dimensions\\_and\\_future\\_repercussions.aspx](https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/The_Determinants_of_the_Turkish_Position_toward_the_Syrian_crisis_The_immediate_dimensions_and_future_repercussions.aspx)

<sup>319</sup> - المرجع السابق.

<sup>320</sup> - المرجع السابق.

<sup>321</sup> - المرجع السابق.



حيث عالجت تركيا الملف السوري من خلال سلسلة من العناصر التي تعتبرها مسلمات أساسية؛  
منها: 322

- الوضع السوري مسؤولية مشتركة يتحملها الجميع، وهي تحتاج إلى عمل جماعي على مستوى إقليمي ودولي، ولا يمكن لأنقرة حمل الملف السوري وحدها خاصة بعد الاصطفاف الذي تحقق إزاءه إقليمياً ودولياً.
- التنسيق مع المبادرات العربية وجامعة الدول العربية يعتبر ضرورة تركية، يليها العمل مع القوى الإقليمية والدولية للوصول إلى نتيجة في الملف السوري لاسيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لكن دون الانخراط في سياسة محاور أو تحالفات واضحة من شأنها أن تُظهر تركيا على أنها أداة غربية أو أنها تتحرك بدافع مذهبي سني.
- رفض التدخل العسكري الأجنبي في سورية والإقليم من حيث المبدأ، مع وجود تيار في الحكومة والخارجية يرفض أي خيار تركي ينطوي على أعمال عسكرية مباشرة أو غير مباشرة (مثل تسليح الجيش الحر)، قد تؤدي إلى حرب مع النظام السوري أو إلى حرب إقليمية تزيد الأمور تعقيداً في الداخل.
- إذا كان هناك ضرورة حتمية لأي خيار يعتمد في مرحلة من المراحل على الخيار العسكري بشكل مباشر أو غير مباشر تشارك تركيا فيه؛ فيجب أن يكون ذلك بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن أي بإجماع المجتمع الدولي على اعتبار أن تركيا لا يمكنها في هذه الحالة أن تخالف قرارات الشرعية الدولية، أو بغطاء موازٍ آخر يلبي المتطلبات التركية، إلى جانب كونها عضو في "حلف الناتو".

تخالف الباحثة هذا التحليل من باكير لسياسة تركيا تجاه سورية، حيث أن التيارات الداخلية التركية الداعية للتدخل العسكري في سورية أقوى من التيارات الراضية لذلك. وهذا اتضح من خلال تحرك الدبابات والآليات العسكرية التركية داخل الأراضي السورية في كلٍ من منبج وعفرين ومناطق الحدود السورية-التركية، فالتدخل العسكري كان واضحاً رغم عدم الحصول على إجماع دولي أو قرار أممي.

322- المرجع السابق.

كما ترى الباحثة أن تسليح الأكراد من قبل أمريكا يشكل خطراً قومياً على مصالح تركيا الخارجية، وعلى استقرار الساحة الداخلية خاصةً في مناطق تواجد الأكراد جنوب تركيا، رغم أن هذا التدخل وجد معارضة شديدة من النظام السوري الذي اعتبره عدواناً على أراضي الدولة السورية.

## 6.2. التدخل السياسي والمصلي في الحالة السورية

التصريحات والتحركات العسكرية التركية الأخيرة في سورية بيّنت التداخل في حساباتها في كلٍ من العراق وسورية، وتعقيدها بين شراكتها مع أمريكا، وبين مصالح أردوغان في أزمة الأكراد؛ فبينما عززت تركيا من تحركاتها في حلب وشمال سورية، أصر الرئيس أردوغان على أن يكون لتركيا دور في معركة تحرير الموصل، رغم معارضة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي لأي مشاركة تركية. هذا الموقف أخرج الحكومة الأميركية التي تعتبر معركة تحرير الموصل من قبضة "داعش"، خطوة مهمة في طريق القضاء على ما يسمى "الدولة الإسلامية" في سورية.<sup>323</sup>

لم يكتفِ أردوغان بالتصريحات، بل قام بإرسال طائرات لشن غارات، وبيّن أن ذلك كان بناءً على طلب من قوات البيشمركة لدعمها في معاركها ضد مواقع "داعش"، إلا أن أكراد العراق نفوا ذلك. في الوقت ذاته دفعت تركيا بتعزيزات إلى مناطق وجود قواتها في قاعدتها شمال العراق.<sup>324</sup>

والدخول في معركة الموصل في العراق لطرد تنظيم الدولة الإسلامية منها من خلال قواتها المتواجدة في "قاعدة بعشيقه" شمال الموصل بالاشتراك مع القوات العراقية وقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك في معركة الرقة في سورية لطرد قوات داعش منها بالتعاون مع روسيا والتحالف الدولي.<sup>325</sup>

<sup>323</sup> - مناف قومان، "نهاية عهد: خريطة نفوذ جديدة تُشكل المنطقة"، نون بوست، (30 أكتوبر 2016)،

<http://www.noonpost.org/content/14784>

<sup>324</sup> - المرجع السابق.

<sup>325</sup> - المرجع السابق.

ترى تركيا أن لها الحق في المشاركة في عمليات الموصل ليس بنية المشاركة فقط بل لاستعادة حقها المسلوب منها منذ 400 سنة، وإيقاف المخططات التي يتم رسمها للمنطقة، باعتبار أنها أحق بمدينة الموصل من أي دولة أخرى كإيران وأمريكا أو الدول الغربية.<sup>326</sup>

كما أنه وحسب ما ذكرت صحيفة "الفورين بوليسي" فإن تركيا تبث خريطة في الإعلام المحلي تشمل بسط نفوذها على الموصل وأجزاء من حلب والرقّة والحسكة. لذا فإن تركيا قد تكون أبرز الرابحين في أي خريطة جديدة قد تتشكل في المستقبل من حيث ضم مناطق إليها مثل الموصل وكركوك وأجزاء في شمال سورية كشمال حلب والرقّة والحسكة.<sup>327</sup>

ولتركيا العديد من الأهداف، أهمها:<sup>328</sup>

1. الحد من نفوذ الأكراد، خاصةً وأنها ترى بأن الأكراد حققوا مكاسب كبيرة من الحرب على "داعش" بدعم الغرب لهم، وتخوف أنقرة من حلم قيام دولة كردية، لا سيما لوجود أكبر عدد من الأكراد في المنطقة على أراضيها. تحركات أنقرة في معارك العراق وسورية تبقى موجهة بالأساس لمنع تمدد الأكراد، ولضرب قواعد "حزب العمال الكردستاني" التركي الذي تصنفه أنقرة منظمة إرهابية وتريد تحجيمه وكسر شوكته عسكرياً.
2. قلق أنقرة من تعزيز إيران لنفوذها في العراق وسورية، ومشاركتها بشكل مباشر في الحرب الدائرة فيهما، بسبب التنافس بين البلدين.
3. شعور تركيا بقلق أمني نتيجة تدفق اللاجئين إلى أراضيها، وتخوفها من العمليات الإرهابية سواء من "داعش" أو من "حزب العمال الكردستاني".
4. تركيا أردوغان ترى وفي ظل التنافس الإقليمي واشتعال الطائفية في المنطقة؛ أن لها دور مهم لا بد أن تلعبه بوصفها بلداً سنياً كبيراً، وخصوصاً تجاه أزمتي سورية والعراق.

هذه الحسابات التركية جمعت أنقرة مع روسيا وأميركا في دائرة الاحتكاك، وأدت إلى احتدام المنافسة بينهما، خاصةً في موضوع الأكراد حيث هناك علاقة شد وجذب بين تركيا وحليفها الأميركي؛ فبينما تتحرك أنقرة لمنع تعزيز قوة الأكراد ونفوذهم، خاصةً في المناطق المتاخمة لحدودها، إلا أن واشنطن في ذات الوقت

<sup>326</sup> - المرجع السابق.

<sup>327</sup> - المرجع السابق.

<sup>328</sup> - عثمان ميرغني، "الدور التركي المزدوج في سورية والعراق"، الشرق الأوسط، عدد 13848 (27 أكتوبر 2016)،

تعتبرهم حليفاً أساسياً وتمدهم بالأسلحة والتدريب في إطار استراتيجيتها لمحاربة "داعش"، وبخاصةً وحدات حماية الشعب الكردي، وحزب الاتحاد الديمقراطي.<sup>329</sup>

هذا التحرك التركي الجديد يطرح دلالة مهمة تبيّن أن هناك تحولاً نسبياً في الأهداف أو الأولويات التركية داخل سورية، من دعم المعارضة السورية المختلفة ضد نظام بشار الأسد إلى المواجهة مع الأكراد.<sup>330</sup>

كما يظهر النفوذ التركي وتدخله في شمال سورية من خلال عملية "درع الفرات" في 24 أغسطس 2016 بدون إذن أحد، حيث اتسعت رقعة النفوذ التركي في الشمال السوري تحت ذريعة محاربة تنظيم داعش وتحجيم أي دور للأكراد، ودخول الدبابات التركية للأراضي السورية لأول مرة. ولتحقيق ذلك، دفعت أنقرة بتعزيزات عسكرية لإنشاء نقاط مراقبة على الطريق الدولي الواصل بين إدلب والحدود السورية مع تركيا والحدود السورية مع الأردن.<sup>331</sup>

إضافةً إلى السيطرة على مدينة جرابلس ومنبج في محافظة حلب، باستناد تركيا على وثائق عثمانية لتبرير سيطرتها على هذه المدن، وتذرعها بوجود مقابر تعود لقادة عثمانيين في مناطق أخرى شمالي سورية لبسط نفوذها عليها.<sup>332</sup> كذلك الأطماع التركية في السيطرة على المزيد من الأراضي السورية في حلب؛ بذريعة مواجهة الجماعات الكردية المسلحة، التي تعتبرها أنقرة امتداداً لحزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا.

تركز التواجد العسكري التركي في ثلاث مناطق: الأولى، هي منطقة التمرکز في منتصف إدلب، وهي المنطقة التي تشكل مركز قيادة العمليات الرئيسي داخل سورية الذي حظي بتعزيزات عسكرية متوالية وصلت إلى نحو 850 عسكرياً. والثانية، هي منطقة "هاتاي" التركية المتاخمة للحدود المشتركة مع سورية وأقرب نقاط التماس مع إدلب، حيث ينتشر فيها نحو 25 ألف من القوات التركية. والثالثة، باتجاه عفرين،

<sup>329</sup> - المرجع السابق.

<sup>330</sup> - "أولويات متغيرة: أهداف تركيا من التدخل العسكري في إدلب"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (12 أكتوبر 2017)، <https://futureuae.com/arAE/Mainpage/Item/3328/%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA->

<sup>331</sup> - "أطماع تركيا في شمال سوريا.. من الأرض إلى اللغة وحتى العملة"، سكاي نيوز عربية، (31 أكتوبر 2018)، <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1195637-%D8%A7%D9%94%D8%B7%D9%85%D8%A7%D8%B9->

<sup>332</sup> - المرجع السابق.

بهدف حصارها عسكرياً وعزلها عن نقاط التواصل مع باقي المناطق التي يطمح الأكراد في ضمها إلى "روج آفا".<sup>333</sup>

### 6.3. تركيا الجديدة: سياسات "القوة العسكرية" مع أكراد سورية

حاولت تركيا أن تبقى على سياستها الناعمة مع سورية والمنطقة ككل، حيث كان هذا نهج الحكومات التركية السابقة لوصول حزب العدالة والتنمية للحكم، خاصةً في ظل وجود من يعارض تغيير هذه السياسة على المستويين الداخلي والخارجي، ويعتقد أنها قابلة للتطبيق في جوهرها حتى مع الوضع المتأزم على الساحة السورية، كما كان هناك تخوفاً لدى البعض في تركيا من التدخل العسكري في سورية وانعكاساته على صورة تركيا في المنطقة ونظرة شريحة واسعة من العرب تجاهها، خاصةً أن هناك جهات ستركز على تركيا كقوة محتلة، والذي من شأنه تقويض مصداقيتها وشعبيتها وشرعية قوتها الناعمة وسياساتها بشكلٍ عام، ويدفعها لتخسر الرصيد الذي قامت عليه منذ عقد.<sup>334</sup>

ترى الباحثة أن هناك ثوابت في مؤسسة الحكم بتركيا لا يمكن تجاوزها، هذه الثوابت تمنعها من استخدام السياسة الناعمة خاصةً في ظل الأزمة التي تتعرض لها سورية؛ أبرزها الحفاظ على الأمن القومي التركي من أي خطر خارجي أو داخلي، وذلك:

- داخلياً؛ حيث تختلف القوى السياسية التركية حول العديد من القضايا، لكنها تتفق على التصدي لأية محاولة لإنشاء كيان كردي في شمال سورية، لأن هذا الكيان سيؤدي إلى تشجيع الأكراد في جنوب تركيا، على التمرد والعودة إلى حمل السلاح ضد الدولة التركية، من خلال تشكيل تواصل جغرافي مع أكراد العراق وشمال سورية؛ وبالتالي تشجيع مطالبة الأكراد بالانفصال وتقسيم وتفكك الأراضي التركية. كما أن حزب العدالة والتنمية ومنذ أن تولى الحكم تعرض ويتعرض للعديد من الضغوط الداخلية لإبتعاده قليلاً عن النهج العلماني للدولة، وكانت حركة الإنقلاب العسكري في 2015 دليل على ترصد المؤسسة العسكرية للمؤسسة المدنية الحاكمة المتمثلة بنظام الرئيس رجب طيب أردوغان.

- خارجياً؛ فالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لا يدعمان كثيراً توجهات تركيا في المنطقة العربية وتحالفاتها مع إيران وروسيا والصين وبعض دول الخليج. كما أن الأكراد و"حزب العمال

<sup>333</sup>- المرجع السابق.

<sup>334</sup>- خليل المقداد، "أسباب وأهداف وتوقيت التدخل العسكري التركي في سورية"، أورينت نت، تاريخ النشر: (2015/08/09)، تاريخ الرجوع: [http://www.orient-news.net/ar/news\\_show/89](http://www.orient-news.net/ar/news_show/89)، (2018/01/02).

الكرديستاني" لن يفوتوا أي فرصة لإقامة كيان في أي منطقة يمكن أن يسيطروا عليها، وتعتبر الحدود الشمالية للدولة السورية تربة خصبة لتحقيق ذلك في ظل عدم الاستقرار داخل سورية.

حاولت تركيا تجنب التدخل العسكري في سورية إلا أن تزايد الخطر الكردي على حدودها الجنوبية ودعم الفصائل الكردية بالسلح والمعدات العسكرية المتطورة من الولايات المتحدة، دفع الأتراك إلى التدخل عسكرياً للقضاء على أي حلم كردي بالإنفصال، خاصةً بعد نجاح وحدات الحماية الكردية المدعومة بطيران التحالف من الاستيلاء على منطقتي تل أبيب وعين العرب، مما أعاد فكرة الدولة الكردية لأذهان الأكراد وجعل الوحدات أكثر طموحاً ورغبةً في التمدد باتجاه عفرين في الغرب وطرابلس وسط شمال سورية؛ والتي تعتبر حلقة وصل ونقطة استراتيجية مهمة تصل بين شرق وغرب الشمال السوري من جهة وبين وسط الشمال والجنوب وصولاً إلى منبج، وهو ما يعني إمكانية وصل الكانتونات التي تسيطر عليها هذه الوحدات ببعضها البعض وصولاً إلى حلب نفسها التي يسيطر الأكراد على أحياء منها.<sup>335</sup>

جاء التدخل العسكري التركي في سورية وحسب الادعاءات التركية بسبب المعارك في شرق وشمال سورية، إضافةً إلى عمليات التطهير العرقي التي مارستها وحدات الحماية بحق عشرات القرى والبلدات التي سيطرت عليها وأدت إلى حدوث موجات نزوح بشري كبيرة فيها، واتساع رقعة المعارك لتشمل الحسكة وإمكانية توسعها لتشمل مناطق جديدة قد تؤدي إلى موجات نزوح جديدة، الأمر الذي يشكل أزمة استيعاب إنسانية لتركيا. كما جاء التدخل العسكري التركي بدعوى مقاومة الحركات والتنظيمات الإرهابية، ولهذا فإن التدخل العسكري ضد تنظيم الدولة يمكن أن يضمن لتركيا فرصة توجيه ضربة عسكرية تضعف "حزب العمال الكرديستاني" بجناحه السوري الذي بات الأقوى بين أجنحة الحزب في المنطقة.<sup>336</sup>

بناءً على ما سبق؛ التدخل التركي العسكري شمال سورية كان بحكم الأمر الواقع الذي فرضه تمدد الوحدات الكردية شرقاً وغرباً، وما صاحبها من معلومات عن قرب إعلان ما يسميه الأكراد "دولة روج آفا" وهي غرب كردستان، وتطلق على مناطق تجمع الأكراد في سورية، لكن السبب الرئيس للتدخل هو اقتراب سقوط الشمال السوري بيد "حزب العمال الكرديستاني" السوري (وحدات الحماية)، وعليه فإن التدخل العسكري التركي في هذا الوقت سيقضي على آمال وحدات الحماية بذلك، خاصةً في وسط شمال سورية وتحديدًا من (طرابلس) إلى (مارع) مروراً ب(منبج) إلى الجنوب منها. فالحكومة التركية خاصةً بعد ابتعادها عن التدخل

<sup>335</sup> - المرجع السابق.

<sup>336</sup> - المرجع السابق.

في سورية لأكثر من أربعة أعوام، قامت بعمليات عسكرية في سورية وفق ما تقتضيه طبيعة المرحلة والحاجة، واستهدفت مناطق استراتيجية.<sup>337</sup>

تشير العديد من الدراسات والمقالات التي تم الاطلاع عليها وذات العلاقة بالموضوع إلى:

"أنّ الهدف الاستراتيجي الأبرز من عملية (درع الفرات) هو منع "وحدات حماية الشعب" الانفصالية الكردية من استكمال مشروعها وفرض الأمر الواقع في الشمال السوري، يتحقق ذلك الهدف من خلال تنظيف منطقة غرب الفرات من "تنظيم الدولة" الذي كان الذريعة لدى وحدات الحماية وداعميها الأمريكيين لإعطاء الصبغة الشرعية لسيطرة "وحدات الحماية" على الشمال السوري، تطهير المنطقة من تنظيم الدولة ومن وحدات الحماية (حيث بدأ الصدام معها)، سيكون متبوعاً بإحلال فصائل المعارضة المعتدلة، والتي لن يُشكّل وجودها ذريعة لاستهدافها كما هو الحال مع تنظيم الدولة. يندرج تحت هذا الهدف الاستراتيجي العام أهداف أخرى تكتيكية، فلا شك بأنّ تطهير المنطقة من تنظيم الدولة مع إقامة منطقة تعزله عن الأراضي التركية يساهم في تعزيز الأمن الداخلي التركي الذي استهدفه تنظيم الدولة بالعديد من العمليات الإرهابية (كتفجير غازي عنتاب الأخير -تفجيرات مطار أتاتورك الانتحارية- تفجير السلطان أحمد في اسطنبول...)، فضلاً عن أن عزل تنظيم الدولة عن الحدود التركية يعني عزله عن آخر حدود له مع العالم، وقطع شريان إمداداته، وتقويض عمليات تهريب الأشخاص والبضائع والأموال إلى مناطق سيطرته من تركيا، الأمر الذي سيسهم في إضعاف تنظيم الدولة الذي يعتبر أيضاً عدواً لدوداً لأنقرة، وإن كان لا يمثل تهديداً استراتيجياً لوحدة البلاد وأمنها القومي بالقدر الذي يمثله تهديد حزب العمال الكردستاني".

#### 6.4. السياسة الخارجية التركية وخلق "منطقة آمنة" شمال سورية

اهتمت السياسة الخارجية التركية بالأزمة السورية اهتماماً كبيراً، التي أصبحت جوهر توجهاتها السياسة في المنطقة، فكانت اتصالات رئيس الوزراء التركي أوردوغان بالرئيس السوري الأسد وزيارات وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو المتكررة للعاصمة دمشق تعبيراً عن هذا الاهتمام في محاولة لإقناع الأسد بضرورة التجاوب مع مطالب الحركة الاحتجاجية الشعبية، واحتواء النتائج المترتبة على السيناريوهات البديلة.

لسورية أهمية خاصة بالنسبة لتركيا من منظور الجيوبوليتيك، إضافةً إلى التاريخ وعلم الاجتماع السياسي، تظهر في عدد من العوامل والسياقات، أهمها:<sup>338</sup>

<sup>337</sup> - ----، "التدخل العسكري التركي في سورية الأسباب، والأهداف والتحديات"، تقدير موقف، مركز بريك للأبحاث والدراسات، 2016، تاريخ

الرجوع: (2018/01/03)، <http://barq-rs.com/barq/%D8%A7%D9%84%D8>

<sup>338</sup> - سعيد الحاج، "محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سورية"، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، (مارس 2016)، تاريخ الرجوع: (2018/01/10)،

<http://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/02/turkey-foriegn-policy-syria.pdf>

- 1- الحدود البرية الأطول لتركيا هي الحدود التركية - السورية، بواقع حوالي 900 كم، وما تشكله من مصالح ومهددات مشتركة ومتبادلة، سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية.
- 2- تعتبر سورية بوابة العالم العربي بالنسبة لتركيا، خاصةً فيما يتعلق بالتجارة البرية، وهذا ما يفسر التوجه التركي لتصويب العلاقة مع دمشق بخطوات متسارعة في عهد العدالة والتنمية.
- 3- تقع تركيا في قلب "المناطق البرية القريبة"، أي البلقان والقوقاز والشرق الأوسط، التي اعتبرها أحمد داود أوغلو في كتابه الأشهر **العمق الاستراتيجي** أهم المناطق التي يجب على تركيا التواصل والتقارب معها للإستفادة من مكانتها في الإقليم والعالم.
- 4- علاقات النسب والمصاهرة وقربية الدم بين البلدات الواقعة على طرفي الحدود بين البلدين، والتقارب في التنوع العرقي والإثني والمذهبي.
- 5- تعتبر تركيا الراحية التاريخية والسياسية والثقافية لتركمان سورية، المتمركزين في الشمال السوري قرب حدودها.
- 6- تتشارك الدولتان التركية والسورية في تعقيدات الملف الكردي في المنطقة، إضافةً لكل من العراق وإيران، وإن كانت من زوايا مختلفة تتلاقى أحياناً وتتعارض في أحيان كثيرة.

هنا ترى الباحثة أن السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية رُسم لها خطوطاً لا يمكن تجاوزها، فأبي تهديد لاستقرار تركيا لا بد من معالجته من قبل هذه السياسة، وفي ذلك توافق بين التوجهات السياسية مع التوجهات العسكرية.

كذلك اتخذت السياسة الخارجية التركية مبدأ المبادرات الهجومية الدفاعية ولم تكتفِ بانتظار تطور الأحداث، ومشاهدة تفاقم الأزمة دون الخوض فيها. إضافةً إلى محاولة تركيا الإبقاء على سياستها الخارجية متوافقة مع توجهات المجتمع الدولي نحو الأزمة السورية، وتوجهات حلفاء تركيا في حل الأزمة (روسيا وإيران) فهي غير معنية بأي مواجهة مع اللاعبين الأساسيين في الساحة السورية.

أخيراً؛ لترجمة هذه السياسة على أرض الواقع قامت تركيا بإنشاء مناطق آمنة في شمال سورية وذلك بعد "مفاوضات أستانة" في منتصف أيلول/ سبتمبر 2017، ووضع اتفاق تفصيلي بين الدول الراحية للمفاوضات (روسيا وتركيا وإيران)، على إنشاء منطقة خفض التوتر في محافظة إدلب، تضمن خرائط تفصيلية لمواقع انتشار قوات من الدول الراحية للاتفاق ونقاط تركزها، بحيث تنتشر قوات تركية في نقاط داخل المحافظة، وتنتشر قوات روسية في نقاط خارجها. كان الإشراف على منطقة خفض التصعيد في



الشمال من الجانبين الروسي والتركي؛ بينما كانت مهمة تنفيذ الاتفاق والإشراف عليه في جنوبي البلاد وبعض أجزاء محافظتي درعا والقنيطرة من الجانب الأميركي والروسي، وكذلك الأردني.<sup>339</sup>

إقامة المناطق الآمنة في الشمال السوري كان هدفها الوحيد احتواء الكانتون الكردي في عفرين، ومنع أي احتمال لتمدده جنوباً نحو إدلب، وإنشاء منطقة آمنة تسمح للاجئين بالعيش في أمان داخل الأراضي السورية، وإخراج هيئة تحرير الشام التي يستخدم النظام وحلفاؤه وجودها في إدلب، للقضاء على أهم معاقل المعارضة وآخرها، وإنهاء الصراع السوري بالقوة.<sup>340</sup>

---

<sup>339</sup> - ----، "التدخل التركي في إدلب كتمهيد للمسار السياسي في سورية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تاريخ النشر:

(2017/10/17)، تاريخ الرجوع: (2018/01/10)،

<http://www.almodon.com/arabworld/2017/10/17/%D8%A7%D9%84>

<sup>340</sup> - المرجع السابق.

## ملخص الفصل

لا يمكن لتركيا أن تكون محايدة تجاه ما يجري في سورية من أحداثٍ وتدخلاتٍ دوليةٍ سياسية وعسكرية، فالأزمة السورية في المنطقة كانت من البداية تعد من أساسيات السياسة الخارجية التركية، فكان لها تدخل على المستوى السياسي والدبلوماسي، من خلال تحركاتها في ملف "مفاوضات أستانة" وغيرها، وعلى المستوى العسكري من خلال دعم بعض الفصائل السورية وبالأخص "الجيش الحر" في البداية، وكذلك على المستوى الاجتماعي والإنساني باستقبالها لآلاف اللاجئين السوريين وتوفير المسكن والغذاء والعلاج والتعليم لهم.

مع تطور الصراع في سورية وظهور الأكراد كلاعب عسكري وحليف للولايات المتحدة، تغيرت اهتمامات وتوجهات الأتراك في الساحة السورية، وأصبح الخطر الكردي الناشئ أول اهتماماتها، فهذا الخطر القريب يشكل تهديداً للأمن القومي التركي، ولا بد من القضاء عليه رغم معارضة النظام السوري للتدخل العسكري التركي في الأراضي السورية، أيضاً مع تحفظات الجانب الروسي. لكن تركيا لا يمكن أن تقدم على عمل عسكري كبير كالذي قامت به في مناطق عفرين تحت مسمى "عملية غصن الزيتون"، إضافةً إلى "عملية درع الفرات" دون الحصول على الضوء الأخضر من روسيا والولايات المتحدة حليفة الأكراد.

اعتمد الأكراد في شمال سورية في تمددهم العسكري في مناطقهم على الدعم الأمريكي، إلا أن أمريكا وازنت مصالحها بين تركيا والأكراد، واختارت مصالحها مع تركيا، وتخلت عن الأكراد لصالح القوات التركية، رغم ذلك توجه الأكراد لعمل الاستفتاء في إقليم كردستان العراق إلا أنهم تُركوا لمواجهة مصيرهم وحدهم، الأمر الذي أطاح ببارزاني وأدى إلى تغيير القيادة الكردية في هذا الإقليم.

عالج هذا الفصل القصور موضوعاً محدداً وهو التدخل التركي في سورية سياسياً أو عسكرياً، فالمصالح التركية في هذا البلد تتمثل في القضاء على أي خطر عسكري على حدودها من قبل الأكراد، كذلك القضاء على أي حلم بإنشاء كيان للأكراد يمكن أن يشكل تهديداً داخلياً لتركيا، إضافةً إلى الأطماع التركية القديمة - الحديثة في الأراضي السورية استناداً لوثائق عثمانية قديمة؛ ومن هنا انطلقت السياسة العسكرية التركية في سورية.

## الخاتمة

تطورت القضية الكردية تاريخياً وخرجت من إطار الشأن الداخلي للدول التي يتواجد بها الأكراد لتأخذ بعداً دولياً، وذلك استناداً إلى تأثير القوى الخارجية تاريخياً على الأكراد وقضيتهم، وتزايد مطالب الأكراد بالاستقلال الذاتي في أماكن تواجدهم سعياً لتحقيق الهدف الأساس الذي يطمح به كل كردي حر بإقامة الدولة القومية الكردية، وكذلك استناداً إلى تأثر هذه القوى بالأخطار التي قد تلحق بها حال قيام الدولة الكردية.

الدولة القومية الكردية (كرديستان) التي يطمح بها الأكراد، كما تظهر في الشكل رقم (2.1) وهو خريطة كردستان الكبرى والتابع للملحق رقم (1) والذي يبين موقع كردستان تفصيلاً؛ هذه الدولة التي تضم إقليم كردستان بشقيه العراقي والتركي، المتصلان بجزء من الأراضي الإيرانية وجزء من الأراضي السورية، تأتي في موقع حساس يقطع مساحات من أراضي (تركيا، العراق، سورية، وإيران)، وبالتالي فإن هذا الموقع ما هو إلا لعنة تطل الدول التي يقطعها؛ من خلال تأثيرات جيوسياسية وعسكرية وأمنية، وتشكيله خطراً مهدداً للأمن الداخلي والخارجي لكلٍ منها وخاصةً الدولة التركية.

كان للمعاهدات التاريخية تأثير واضح وكبير على الصراع الكردي - التركي؛ ومن أهمها "معاهدة سيفر عام 1920" التي تعتبر المرجعية القانونية للأكراد والتي ما زالوا يتمسكون بها باعتبارها المعاهدة الأولى تاريخياً، التي تقر لهم حقوقهم وتمنحهم الأمل في الاستقلال وتقرير المصير. كذلك "معاهدة لوزان عام 1923" التي قفزت من خلالها الدولة التركية عن حقوق الأكراد التي أُقرت لهم بموجب "معاهدة سيفر". كما كان لتجاهل القوى الاستعمارية لمطالب الأكراد إرضاءً لتركيا الجديدة تأثير كبير على هذا الصراع.

كما تدعم المواثيق الدولية قضية حقوق الأكراد كأقلية في تركيا خاصةً قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ القرار رقم 1514 الصادر في (14 كانون اول عام 1960) حول حق الشعوب في تقرير المصير، والقرار رقم 135/47 الصادر والمعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة في (18 كانون الأول عام 1992) حول حقوق الأقليات. وعليه فمن الضروري ربط قضية حقوق الأكراد بأي تطور على مستوى مساعي تركيا للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الذي يرى أن تعزيز الديمقراطية في تركيا هو الضمان الوحيد وصمام الأمان للشعب التركي والكرد معاً، خاصةً أن العلاقة بينهما علاقة تاريخية متجذرة.

استناداً لما تقدم كان تتكرر الدولة التركية للمعاهدات التاريخية التقليدية مع الأكراد، وانتهاج سياسة العنف والقمع بحقهم، وذلك اعتماداً على ركائز السياسة الخارجية التركية، وما لها من تأثير على صانع

القرار التركي والسياسة الداخلية التركية، إضافةً إلى استخدام حملات العنف السياسي ضد الأكراد، واستخدام سياسة "فرق تسد" من خلال استقطاب النخبة الكردية لضرب المقاومة الكردية والمطالبة بحق تقرير المصير.

واستمرار سياسة تهميش الأكراد اقتصادياً وتعليمياً، وكأنهم مواطنون من الدرجة الثانية في الدولة التركية، مما دفعهم إلى الانسلاخ عن القومية التركية والمطالبة بتقرير مصيرهم وفق قوميتهم الكردية وثقافتهم ولغتهم الخاصة، وقد انتهجوا لتحقيق ذلك سبيل المقاومة المسلحة لتحقيق الاستقلال عن الدولة التركية.

بناءً على ما تقدم، كان الخيار المسلح بالنسبة للأكراد كان دوماً الخيار المطروح أمامهم، فالاتجاهات السياسية للأكراد تخالف التطلعات السياسية والقومية للأتراك، ومن هنا يأتي التناقض؛ فقبول تركيا وعلى مضد بالحكم الذاتي لأكراد إقليم كردستان العراق، كان له بالغ الأثر في التوجهات السياسية لحزب العدالة والتنمية تجاه أكراد تركيا وانفتاحه نحوهم بإعطائهم بعضاً من حقوقهم المدنية والقومية، والسماح لهم بدخول معترك السياسة التركية واللعبة الديمقراطية على مستوى الجبهة الداخلية بنوع من الحرية والانفتاح السياسي لتحقيق مكاسب على مستوى القومية الكردية.

الأمر الذي أدى إلى خروج أصوات بين الأتراك أنفسهم لإيجاد حل عصري لقضية أكراد تركيا على أساس فيدرالية إدارية، لكن ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال الحوار والعلاقات المبنية على الثقة وتبادل المنافع والمصالح الوطنية العليا. ومن هنا تثبت هذه الدراسة أنه لا بد لتركيا أن تبلور سياسات جديدة للتعامل مع الأكراد على المستويين الداخلي والخارجي.

تُبين هذه الدراسة أن قيام إدارة كردية ذاتية في شمال العراق يعتبر من أهم المتغيرات الجيو-سياسية التي طرأت على العراق قبل وبعد حرب عام 2003، والتي حظيت برعاية وحماية دولية -أمريكية بالأساس- وتأثيراتها على ما تتبعه تركيا من سياساتٍ خارجية تجاه الأكراد داخلياً في تركيا، وخارجياً في العراق.

مما دفع الدولة التركية وحفاظاً على حدودها آمنة أن تقوم بتدخلاتٍ عسكرية في شمال العراق، لمحاربة "حزب العمال الكردستاني"، باعتبار إقليم كردستان منطقة هامة لدول الجوار خاصةً تركيا، فما يحصل فيه ينعكس على السياسة التركية الداخلية والخارجية؛ حيث أن قيام حكومة كردية في هذا الإقليم ترعى مصالح الأكراد وتدفعهم لحكم أنفسهم وتقرير مصيرهم يعد "نموذجاً تحريضياً" ينعكس على أكراد تركيا مما يشجعهم على المطالبة بالانفصال، وهذا الأمر يهدد الأمن القومي التركي ويخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي في المجتمع التركي، ويشكل ضربة لمساعي وعمل النظام التركي لدمج الأكراد واستيعابهم في جنوب تركيا ضمن الدولة والمجتمع التركي.

استمرت الدولة التركية في سياسة اللااعتراف بالأكراد؛ ويقصد بهذه السياسة عدم الاعتراف بأية حقوق استقلالية انفصالية، وليس عدم الاعتراف بوجود للأكراد في تركيا أو لمكونهم الثقافي واللغوي والحضاري، وذلك لأن "حزب العدالة والتنمية" الحاكم في تركيا، منح الأكراد حقوقاً سياسية في البرلمان، إضافةً إلى اعترافه باللغة والموروث الثقافي الكردي. فاللااعتراف هو "لا تقسيم للدولة التركية".

كما تُبيّن هذه الدراسة بأن القضية الكردية تشكل قلقاً أمنياً للدولة التركية، حيث كان لها تأثير على الأمن القومي التركي إضافةً إلى تهديدها الدائم لاستقرار تركيا السياسي، مما دفع الحكومة والنظام التركي لمحاولة صهر وتذويب العنصر الكردي في المجتمع التركي، بقيام أردوغان بإجراءات لتحقيق دمج الأكراد في المجتمع التركي، دون إيجاد حلولاً سياسية شاملة لجميع مشاكل الأكراد أو توجهاتهم القومية.

إلا أن سياسة الإدماج الوطني التي انتهجتها تركيا في عهد أردوغان؛ لم تؤدّ إلى إحداث تغيير في علاقة تركيا مع الأكراد بشكلٍ خاص، بقدر التغيير الذي حدث في علاقة تركيا مع دول المنطقة بشكلٍ عام خلافاً لما كانت عليه في ظل الأحزاب القومية العلمانية، وعليه فلم تكن دوافع الدولة التركية للتوجه نحو إيجاد تسوية للقضية الكردية انطلاقاً من كون الحزب الحاكم هو حزب إسلامي في ظل التشريعات التركية الراهنة وفصلها بين الدين والدولة، حيث لا تتأثر تشريعات الدولة التركية بالدين؛ وإنما اعتماداً على إجراءات مدنية علمانية، فالدين في الدولة التركية ليس مصدراً للقانون خاصةً في ظل سعيها للعضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي.

تعاملت الدولة التركية مع القضية الكردية مر بمراحل كانت أحياناً عنيفة بشدة وأحياناً أخرى ناعمة، فالأهداف التركية لهذا التنوع في التعامل كانت اعتماداً على ما تمر به الساحة التركية الداخلية والخارجية من مراحلٍ وفترات. بدايةً اتباع النهج التقليدي العسكري في التعامل مع الأكراد من قبل الحكومات المتعاقبة حفاظاً على الأمن القومي التركي، ثم اتباع "حزب العدالة والتنمية" نهجاً سياسياً من خلال محاولة فتح قناة حوار دبلوماسي مع الأكراد واطلاق مجموعة من الإجراءات الديمقراطية الانفتاحية تجاه الأكراد كما ذكر أعلاه.

وفي الوقت ذاته فإن سياسة الحزب الحاكم الجديد ذا الطابع الأخواني الإسلامي في تركيا، ورغم تصريحاته حول إيجاد نقاط تلاقٍ بين الإسلام والديمقراطية والعلمانية، ومحاولاته لحل القضية الكردية بالطرق الدبلوماسية؛ مقابل احتفاظه بعلاقاتٍ وثيقة مع الولايات المتحدة، واستمرار مساعيه لانضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، ومشاركتها في عمليات حلف الناتو في الشرق الأوسط، وغيرها من السياسات التوافقية في الداخل والخارج، لم تتخلّ عن النهج التقليدي العسكري في تعامله مع "حزب العمال الكردستاني".

تبنى كل هذه التوجهات بتنوعها؛ يدلل على مدى التناقضات القائمة لدى ساسة تركيا بين القول والممارسة تجاه القضية الكردية، وتعدد الخطاب السياسي لديها.

وعليه عقدت تركيا تحالفات داخلية وخارجية حفاظاً على أمنها القومي؛ داخلياً مع النخبة من الأكراد للمحافظة على استقرار أمنها الداخلي، وخارجياً من خلال التفاعل الأمني مع العراق وغيرها من الدول المحيطة لحصر التطور السياسي للأكراد في كلٍ منها، وذلك حفاظاً على مركزها الإقليمي وعلاقاتها الخارجية مع أوروبا.

مما يعني أن حل القضية الكردية بالقوة العسكرية والحلول القمعية، خيارات أثبتت فشلها منذ أيام العثمانيين، حيث أن تنويب الأكراد في عنصر آخر أمر غير مجد، كما أن صهر الأقليات القومية أو الطائفية أو القبلية بالأكثرية الطائفية أو القومية لا يمكن أن يتحقق في العصر الحديث.

كما أنه وفي حال أصرت تركيا على اتباع النهج العسكري التقليدي بحق الأكراد أينما تواجدوا، سينتج معها توترات جديدة لدى النظام التركي يمنع تركيا من احتواء الأكراد داخلياً وعلى كل المستويات، وخارجياً بالتفاهم مع دول الجوار الإقليمي وخاصةً أكراد إقليم كردستان العراق، وأكراد سورية. مما يدل على ضرورة تعامل الدولة التركية مع القضية الكردية سياسياً، لمنع تزايد مطالب الأكراد بتحقيق الدولة القومية الكردية.

وبهذا تثبت هذه الدراسة أن مقارنة الدولة التركية تجاه الأكراد هي ذاتها القديمة- الحديثة. وفي هذا بيان للتضارب القائم لدى تركيا في سياستها الداخلية تجاه القضية الكردية؛ من حيث عدم التوافق بين الديمقراطية والإسلام في الحالة التركية فيما يتعلق بالحقوق السياسية والمدنية للأكراد، الأمر الذي أدى إلى تعدد المواقف دون الوصول للحل.

لا يمكن لتركيا أن تكون محايدة تجاه ما يجري في سورية من أحداثٍ وتدخلاتٍ دوليةٍ سياسيةٍ وعسكريةٍ، وبهذا كانت الأزمة السورية من أساسيات السياسة الخارجية التركية، لتتدخل على المستوى السياسي والدبلوماسي، من خلال تحركاتها في ملف "مفاوضات أستانة" وغيرها. وعلى المستوى العسكري من خلال دعم بعض الفصائل السورية وبالأخص "الجيش الحر" في بداية الأزمة. وكذلك على المستوى الاجتماعي والإنساني باستقبال آلاف اللاجئين السوريين.

إلا أن الدعم الخارجي الغربي للأكراد (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، فرنسا، وغيرها)، كان بمثابة السند لهم للتأكيد على مطالبهم بالحقوق القومية من جهة، حيث أن الولايات المتحدة وبما قدمته من

حماية للأكراد، شجعتهم على إعلان استقلال إقليم كردستان في العراق، وبالتالي ارباك الحدود بين العراق وتركيا؛ والتأثير على مساعي تركيا بالإنضمام للاتحاد الأوروبي ومنعها من تحقيق ذلك من جهةٍ أخرى.

كذلك ومع تطور الصراع في سورية وظهور الأكراد كلاعب عسكري وحليف للولايات المتحدة، تغيرت اهتمامات وتوجهات الدولة التركية في الساحة السورية، باعتبار الخطر الكردي الناشئ أول اهتماماتها، فهذا الخطر يشكل تهديداً للأمن القومي التركي، ولا بد من القضاء عليه رغم معارضة النظام السوري للتدخل العسكري التركي في الأراضي السورية، إضافةً لتحفظات الجانب الروسي.

هذا التدخل التركي في سورية سياسياً أو عسكرياً، نابع من المصالح التركية في هذا البلد المتمثلة في القضاء على أي خطر عسكري على حدودها من قبل الأكراد، كذلك القضاء على أي حلم بإنشاء كيان للأكراد أو إقامة الدولة القومية الكردية التي تشكل تهديداً داخلياً وخارجياً للدولة التركية.

كما تُبين هذه الدراسة بأن وصول "حزب العدالة والتنمية" إلى الحكم في تركيا لم يؤدِ إلى اختلاف السياسة التركية تجاه القضية الكردية داخلياً وخارجياً باتباع نهج أكثر مرونة في التعامل معها؛ بل كان نهجاً أكثر قمعاً وحديّةً، وذلك منعاً لتزايد مطالب أكراد تركيا بحقوقهم ومحاولاتهم الحصول على استقلال ذاتي؛ خاصةً في ظل الظروف المستجدة بعد احتلال العراق وتطور المشكلة الكردية - العراقية، ومحاولات أكرادها الحصول على الفيدرالية وإقامة إقليم كردستان العراق. وكذلك في ظل الأزمة السورية واستخدام تركيا للقوة العسكرية مع أكراد سورية، وتوجه السياسة الخارجية التركية لخلق منطقة آمنة في الشمال السوري.

وعليه فإن حرية الشعوب والأقليات لا تتحقق فقط بالدعوة إلى حمايتها بالتناهي بالديمقراطية أو من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، أو تحريك الرأي العام لممارسة الضغط على الدول التي تنتهك تلك الحقوق، بل لا بد من إصلاح أو تغيير نهج وسياسات تلك الدول من بينها تركيا؛ وضرورة قناعة النظام الحاكم في تركيا بحقوق الأقلية الكردية ليتغير وضع الأكراد في تركيا، واعتماد لغة الحوار كبديل عن اللغة العسكرية لحل القضية الكردية.

كما لا بد من صحة كردية لدى أكراد تركيا، بضرورة وجود وعي سياسي أكبر يساهم في ازدياد مطالبهم السياسية والقومية وحصولهم على التأييد الدولي، وهذه الصحة والتي في حال وجودها لربما تكون الاستراتيجية الموحدة لدى الأكراد هي المفقودة؛ حيث لن يكن هناك قيام للدولة القومية الكردية، بدءاً من قيام دولة كردية في شمال العراق (إقليم كردستان)؛ في ظل رفض الدول المجاورة (تركيا وإيران وسورية)، ورفض العراق بشكلٍ خاص والذي يعتبر قيام دولة كردية في إقليم كردستان تفسخاً لوحدة الدولة العراقية،

وتؤيده في ذلك تركيا التي تعتبر أن قيام كيان كردي مستقل في شمال العراق يُشكّل خطراً على سلامة الأراضي التركية ووحدتها، حيث تتغلب المصلحة الوطنية العليا لتركيا هنا على أية ادعاءات وانطلاقاتٍ أخرى.



## المصادر والمراجع

### - المصادر بالعربية:

موسوعة جياي كورمنج.

### - المصادر بالإنجليزية:

TREATY SERIES NO. 11 (1920), TREATY OF PEACE WITH TURKEY, (SIGNED AT SÈVRES AUGUST 10, 1920), LONDON: HIS MAJESTY'S STATIONERY OFFICE.

TREATY SERIES No. 18 (1923). AGREEMENT BETWEEN THE BRITISH AND FRENCH DELEGATIONS AT, LAUSANNE, (Signed at Lausanne, July 24, 1923.), LONDON: PRINTED & PUBLISHED BY HIS MAJESTY' S STATIONERY OFFICE.

The Kurdish Project, Kurdish Diaspora,

<https://thekurdishproject.org/kurdistan-map/kurdish-diaspora/>

### - المراجع العربية:

#### • الكتب:

إبراهيم، سعد الدين. *تأملات في مسألة الأقطيات*. القاهرة: دار سعاد الصباح، 1992.

ابن حوقل، أبي القاسم. *كتاب المسالك والممالك*. ليدن: بريل، 1873.

أسسرد، فريد. *المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية*. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.

أفاغل، أرطان، ترجمة. *سياسة حزب العدالة والتنمية حول القضية الكردية ونشاطات حزب العمال الكردستاني*. الموصل: مركز الدراسات الاقليمية، 2011.

[http://www.allafblogspot.com.blogspot.com/2011/05/blog-post\\_19.html](http://www.allafblogspot.com.blogspot.com/2011/05/blog-post_19.html)

أوزتورك، إبراهيم، طارق عبد الجليل، محمد جابر تلجي، كمال سعيد حبيب، أديب عساف أوغلو، محمد نور الدين، خليل العناني، إبراهيم البيومي غانم، محرم أكشبي، مصطفى اللباد، حقي أوغلو، وعلي باكير، تحرير. *تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

أوغلو، احمد داود. *العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010.

- أولسن، روبيرت، ترجمة. *المسألة الكردية في العلاقات التركية - الإيرانية*. أربيل: دن، 2001.
- الحاج، عزيز. *القضية الكردية*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005.
- الحاج، عزيز. *القضية الكردية في العشرينيات*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984.
- البابكه بي، ريبوار عبدالرحيم. *النظام العالمي الجديد وقضايا القوميات والأقليات في الشرق الأوسط: القضية الكردية في العراق كحاله للدراسة*. أربيل: وزارة الثقافة والشباب، 2011.
- البيومي، إبراهيم. *تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010.
- الداقوقي، إبراهيم. *أكراد تركيا*. دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2003.
- الزيباري، عبدالكريم، يحيى. *سؤال الهوية الكردية*. بيروت: دارالفارابي، 2012.
- العزاوي، دهام. *الأقليات والأمن القومي العربي*. عمان: دار وائل للنشر، 2003.
- المشاط، عبد المنعم. *نظرية الأمن القومي العربي المعاصر*. القاهرة: دار الموقف العربي، 1989.
- الموصلي، منذر. *الحياة السياسية والحربية في كردستان*. لندن: ت م، 1991.
- الموصلي، منذر. *القضية الكردية في العراق: البعث والأكراد*. دمشق: دار المختار، 2000.
- الطالباني، جلال. *الحركة القومية الكردية*. بيروت: دار الطليعة، 1971.
- الكاشغري، محمود بن الحسين. *ديوان لغات الترك*. القسطنطينية (دار الخلافة العليا): المطبعة العامرة، 466 هـ.
- الكيلاني، هيثم. *تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية*. أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996.
- باركي، هنري، كراهام فاوولر، كولستان كورباي، مايكل كونتر، كريم يلدر، ترجمة. *القضية الكوردية في تركيا*. أربيل: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2007.
- بروينسن، مارتن، ترجمة. *الأكراد وبناء الأمة*. بيروت: دار الفرات للنشر والتوزيع، 2006.

- بوزرسلان، حميد. *تاريخ تركيا المعاصرة*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2010.
- بوانو، إدريس. *إسلاميو تركيا، العثمانيون الجدد*. دمشق: مؤسسة الرسالة، 2005.
- بينجيو، أوفرا، ترجمة. *كرد العراق: بناء دولة داخل دولة*. بيروت: دار الساقى، 2014.
- تشاندار، جنكيز، ترجمة. *قطار الرفدين السريع: رحلة في التاريخ (تركيا- الكورد- الشرق الأوسط- الغرب)*. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014.
- تعيان، شريف سعد الدين. *الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان*. القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011.
- جالياند، جيرارد، ترجمة. *المسألة الكردية*. أربيل: دار اراس للنشر والطباعة، 2012.
- جليل، جليلي. *الحركة الكردية*. بيروت: دار الرازي، 1992.
- جليل، جليلي، ترجمة. *نهضة الكورد الثقافية والقومية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين*. بيروت: رابطة كاوا للثقافة الكردية، 1986.
- جندي، عبد الناصر. *التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية*. الجزائر: دار الخلدونية، 2007.
- جنسن، لويد، ترجمة. *تفسير السياسة الخارجية*. الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989.
- جواد، سعد ناجي. *دراسات في المسألة القومية الكردية*. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005.
- جواد، سعد ناجي. *مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط*. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2000.
- جويده، وديع. *الحركة القومية الكردية*. بيروت: دار الفرابي، 2013.
- جونتر، ميخائيل. م، ترجمة. *الأكراد ومستقبل تركيا*. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007.
- حامد، موسى. *قضية كردستان العراق*. عمان: دار البشير، 2005.

- حتي، ناصيف يوسف. *النظرية في العلاقات الدولية*. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
- حجار، جورج. *المسألة الكردية*. بيروت: دار القدس، 1975.
- حسن، ياسر أحمد. *تركيا: البحث عن المستقبل*. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2006.
- حسين، فاضل. *محاضرات عن مؤتمر لوزان*. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، 1985.
- خصباك، شاكر. *الكرد والمسألة الكردية*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1989.
- دورتي، جيمس، ترجمة، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*. الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.
- رسول، فاتح، ترجمة. *صفحات من تأريخ كفاح الشعب الكردي*. السليمانية: دار النشر باقليم كردستان، 2005.
- رؤوف، عماد عبد السلام. *دراسات وثائقية في تاريخ الكرد الحديث وحضارتهم*. دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.
- زكي، محمد امين، ترجمة. *خلاصة تاريخ الكرد وكردستان*. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2005.
- سري الدين، عايدة العالبي. *المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية*. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 2000.
- سليم، محمد السيد. *تحليل السياسة الخارجية*. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1997.
- سيف الدين، بيار مصطفى. *تركيا وكوردستان العراق: الجاران الحائران*. دمشق: دار الزمان، 2009.
- شلبي، محمد. *المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم والاقترايات، الأدوات والمناهج*. الجزائر: دار هومة، 2002.
- صيوان، هيثم. *العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

عزيز، ليلاف حمد أمين. *الحقوق السياسية للکرد في الدول التي تضم كردستان*. السليمانية: مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، 2007.

علي، عثمان. *الحركة الكردية المعاصرة: دراسة تاريخية وثائقية، 1833-1946*. أربيل: مكتب التفسير للنشر والإعلان، 2011.

علي، هادي. *الشعب الكوردي والسياسات الدولية في القرن العشرين: كردستان العراق نموذجاً*. السليمانية: دار روشنبير للنشر والتوزيع، 2008.

عمر، شورش حسن. *حقوق الشعب الكوردي في الدساتير العراقية: دراسة تحليلية مقارنة*. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2005.

عيسى، حامد محمود. *القضية الكردية في تركيا*. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.

عيسى، حامد محمود. *المشكلة الكردية في الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991*. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992.

غالبريث، بيترو، ترجمة. *نهاية العراق*. بيروت: دار العربية للعلوم، 2007.

غريب، آدمون. *الحركة القومية الكردية*. بيروت: دار النهار، 1973.

غورغاس، جوردي، ترجمة. *الحركة الكردية التركية في المنفى*. بيروت: دار الفارابي، 2013.

فولر، جراهام، ترجمة. *الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.

قادر، مثنى أمين. *قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية: القضية الكردية نموذجاً*. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2003.

لازاريف، ميخائيل، ترجمة. *المسألة الكردية (1917-1923)*. بيروت: دار الفارابي، وإقليم كردستان- أربيل: دار أراس للطباعة والنشر، 2013.

مجاهد، أسامة أحمد، تحرير. *تركيا جسر بين حضارتين*. القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بجامعة القاهرة، 2012.

محفوظ، عقيل سعيد. *السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية - التغيير*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

محفوظ، عقيل سعيد. *تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

محفوظ، عقيل سعيد. *جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة*. أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.

مصباح، عامر. *الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

مقد، اسماعيل صبري. *العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات*. الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987.

مكدول، ديفيد. *تاريخ الأكراد الحديث*. بيروت: دار الفارابي، 1996.

مكرم، عمر. *الحركة القومية الكردية*. أربيل: دار الوطن للنشر، 2008.

ملا، جواد. *السياسة الاستعمارية لحزب البعث السوري في غرب كردستان*. لندن: المؤتمر الوطني الكردستاني، 2004.

ملا، جواد. *كوردستان والكورد (وطن مسروق ومغتصب ومقسم، أمة مستبعدة وسجينة وبلا دولة)*. جمعية غرب كردستان، 2008.

نور الدين، محمد. *تركيا - الصيغة والدور*. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2008.

نيكيتين، باسيلي، ترجمة. *الكرد: دراسة سوسولوجية وتاريخية*. السليمانية: مكتب الفكر والتوعية (الاتحاد الوطني الكردستاني)، 2007.

هاليداي، فريد. *الأثنية والدولة: الأكراد في العراق وإيران وتركيا*. بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006.

هلال، رضا. السيف والهلال - تركيا من أتاتورك إلى أركان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي. القاهرة: دار الشروق، 1999.

هويدي، أمين. الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي. بيروت: دار الطليعة، 1975.

• رسائل الماجستير والدراسات:

أبو الريش، محمد خالد. الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي (2003-2011). رسالة ماجستير، غزة: جامعة الأزهر، 2013.

أبو عوكل، عماد. الإسلام السياسي والدولة المدنية (دراسة مقارنة تركيا- تونس). رسالة ماجستير، غزة: جامعة الأزهر، 2015.

ادكيدك، هبة. السياسة الخارجية التركية بين العالم العربي والاتحاد الاوروبي. رسالة ماجستير، بيرزيت: جامعة بيرزيت، 2011.

أمين، خديجة عرفة محمد. مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقاته في جنوب شرق آسيا. رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة القاهرة، 2006.

الحاج، سعيد. محددات السياسة الخارجية التركية تجاه العراق. ورقة بحثية، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، (2016/07/08)،

<http://idraksy.net/turkish-foreign-policy-determinants-about-iraq>

الحاج، سعيد. محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا. ورقة بحثية، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، (مارس 2016)،

<http://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/02/turkey-foriegn-policy-syria.pdf>

السعدي، رواء جاسم. الإسلام السياسي: حزب العدالة والتنمية ودوره في التغيير السياسي. رسالة ماجستير، عمان: جامعة الشرق الأوسط، 2010.

الشرطي، طارق. تركيا وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية: من الإنتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة

(2000-2010). رسالة ماجستير، بيرزيت: جامعة بيرزيت، 2011.

العساف، فايز عبد الله. *الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجًا)*. رسالة ماجستير، عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010.

الفرجاني، عبد الله عبد العاطي، وعبد الناصر أحمد القذافي. *أثر الصراع التركي الكردي على الأمن الإقليمي*. دراسة منشورة، ليبيا: جامعة سرت وجامعة أجدابيا، أيلول 2016.

<https://www.daruur.com/ar/28-researchers/afargan-201/turkey-kurd/708-2016-09-24-14-54-37>

باكير، علي حسين. *محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية*. دراسة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (حزيران 2011)،

<https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/The-Determinants-of-the-Turkish-Position-towards-the-Syrian-crisis-The-immediate-dimensions-and-future-repercussions.aspx>

حسن، كمال عبد الله. *استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001*. دراسة منشورة، السليمانية: جامعة السليمانية، 2011.

حلايقة، اسلام. *الخطاب والسياسة العثمانية الجديدة تجاه العالم العربي/ الهلال الخصيب نموذجًا 2002-2012*. رسالة ماجستير، بيرزيت: جامعة بيرزيت، 2012.

خولي، معمر فيصل. *المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الإقرار*. دراسة منشورة، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (20 يوليو، 2014).

رابح، مرابط. *أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول - دراسة حالة كوسوفو*. دراسة دكتوراه، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2009.

زغدان، مريم. *السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد حرب الخليج الثالثة 2003-2015*. رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، 2015.

سالم، فيروز. *الفن الممكن الناشيء: السياسات التركية في القرن الحادي والعشرين*. رسالة ماجستير، بيرزيت: جامعة بيرزيت، 2012.



سليمانى، محمد. مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة: نموذج حركة حماس الجزائرية. رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة وهران، 2013.

طاهر، أميرة، وفاطمة الزهراء عماري. دور حركات الإسلام السياسي في التغيير السياسي - حزب العدالة والتنمية في تركيا 2001-2015 نموذجاً-. رسالة ماجستير، الجزائر: تبسة، 2016.

محمود، حيدر جاسم محمد. واقع السياسة الخارجية التركية حيال الإتحاد الأوربي ومستقبلها. دراسة منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط، 2014.

مرسي، زينب ماهر. العلاقات التركية العراقية "دراسة لحالة الأكراد (1992-2012)". دراسة بحثية منشورة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (14 آب 2015).

<http://democraticac.de/?p=18020>

والي، خيرة. تطور القضية الكردية وأثرها على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الجلفة، 2017.

<http://dspace.univdjelfa.dz:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/480/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%20%D8%A7%D>

#### • المقالات:

أبراش، إبراهيم. "السياسة التركية: أيديولوجيا صدامية أم براغماتية مستحدثة." مجلة الحوار المتمدن، عدد 3026 (2010).

أوسي، هوشنك. "الصراع الكردي- التركي بين الحلّ السلمي وتجدد دورة العنف." معهد العربية للدراسات، (23 يناير 2013)،

<http://www.alarabiya.net/articles/2013/01/23/262112.html>

أوغلو، أحمد داود. "معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم كله." مجلة ستا للدراسات والأبحاث- رؤية تركية، (شتاء 2012).

أوغلو، يلماز أنصار. "مسألة تركيا الكردية وعملية السلام". مجلة سنا للدراسات والأبحاث رؤية تركية، العدد3، (خريف 2013).

البرصان، أحمد. "كيسنجر العثمانية الجديدة: مهندس السياسة الخارجية التركية." مجلة المجلة، عدد 1514 (2009).

الحاج، سعيد. "تركيا والأكراد ضرورات الداخل وتطورات الإقليم." موقع الجزيرة، (2014/07/11)،

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/7/9/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7>

الحمامصي، محمد. "القضية الكردية بين حلم الدولة وحسابات النظام الدولي." مجلة إيلاف، عدد 5752 (فبراير 2017)،

<http://elaph.com/Web/Culture/2017/2/1134067.html>

الحيالي، أزهار عبد الله. "المتغير الأمريكي في الخلاف التركي - الكردي بعد عام 2003 (تركيا وحزب العمال الكردستاني)." مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، عدد 3 (2010): ص 575 - 640.

السعيد، سعدي. "سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية." مجلة المفكر، عدد 10 (شباط 2014).

الشاذلي، فتحي. "المسألة الكردية في تركيا وتداعياتها الإقليمية." مركز التفكير الإستراتيجي، (11 آذار 2016).

الشرقاوي، أحمد. "السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط." بانوراما الشرق الأوسط (قناة العالم)، (2013/11/01)،

<http://www.alalam.ir/news/1530015>

الصاوي، عزة عبد الرحمن. "المسألة الكردية من وجهة نظر المؤسسة العسكرية التركية." مجلة السياسة الدولية، عدد 135 (كانون ثاني 1999).

الطائي، نوال. "المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة التركية (1999-2006)". *مجلة دراسات إقليمية*، عدد 7 (2007).

الطلحاتي، هالة. "مشكلة الأكراد بين تركيا والعراق". *مجلة الدفاع*، عدد 257 (كانون أول 2007).

العزاوي، دهام محمد. "المسألة الكردية في العلاقات العراقية- التركية وأثرها في الأمن القومي العربي". *مجلة شؤون عربية*، عدد 120 (شتاء 2004): ص 200-224.

العزاوي، دهام محمد. "الاحتلال الأمريكي ومستقبل المسألة الكردية في العراق". *مجلة شؤون عربية*، عدد 124 (شتاء 2005): ص 174-197.

اللباد، مصطفى. "أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية". *مجلة السياسة الدولية*، عدد 182 (أكتوبر 2010).

المقداد، محمد. "سياسة تركيا الداخلية في ظل سلطة "حزب العدالة والتنمية (2002-2009)" والتنمية الاقتصادية والمسألة الكردية: حالي دراسة". *مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب 9*، عدد 1/أ (2012): ص 39-83.

النصراوي، صلاح. "الأكراد وبغداد.. علاقات معقدة وخيارات مفتوحة". *مجلة السياسة الدولية*، عدد 178 (أكتوبر 2009).

بهنان، حنا غزو. "قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية- التركية: 1984-2007". *مجلة دراسات إقليمية 5- مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل*، عدد 12 (2008): ص 210-242.

تاشبينار، أمير. "تركيا: التسوية الكردية والديناميات الإقليمية". *مجلة الدراسات الفلسطينية*، عدد 95 (صيف 2013): ص 15-20.

تشاندار، جنكيز. "انكفاء مشروع الدولة الكردية". *مجلة الدراسات الفلسطينية*، عدد 113 (شتاء 2018): ص 21-27.

جوهانا، نيكانين. "الهوية والسرد والأطر: تقييم المبادرات الكردية في تركيا." *مجلة ستا للدراسات والأبحاث- رؤية تركية*، العدد3، (خريف 2013).

حرب، محمد. "الأكراد في تركيا." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 13 (كانون ثاني 1999).

خولي، معمر فيصل. "كردستان العراق في السياسة الخارجية التركية." *مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية*، (20 أكتوبر، 2014)،

<http://rawabetcenter.com/archives/878>

دلي، خورشيد. "القضية الكردية في تركيا من أتاتورك إلى أردوغان." *مجلة الوحدة الاسلامية*، عدد 133 (كانون أول 2012)،

<http://www.wahdaislamyia.org/issues/136/kdali.htm>

ديمتري، هاني عادل. "معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقية." *مجلة السياسة الدولية*، عدد152، (ابريل 2003).

شحاتة، أمين. "الكرد.. معلومات أساسية." *موقع الجزيرة*، (13/06/2006)،

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/affafa1d-d4a0-4438-8bf9-b4163f943dc3>

صابر، فوزية. "قراءة جيو-سياسية للبعد الكردي بين العراق وتركيا." *مجلة شؤون الأوساط*، عدد 122 (ربيع 2006): ص106-124.

عبد الحليم، خالد عمر. "العراق والأكراد وتركيا: علاقات متشابكة تنتظر الحل." *مجلة السياسة الدولية* 44، عدد 171 (كانون ثاني 2008).

عرفان، عبدالله. "الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 182 (اكتوبر 2010).

علوي، مصطفى. "الأمن الإقليمي.. بين الأمن الوطني والأمن العالمي." *المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية*، عدد 4 (نيسان 2005).

علي، عثمان. "حزب العمال الكردستاني ومستقبل المسألة الكردية في تركيا." *مجلة قراءات سياسية* 3، عدد 1 (شتاء 1993).

عوني، درية. "المشكلة الكردية هل تجد حلاً أم تزداد تعقيداً؟" *الكتب وجهات نظر*، مجلد 5، عدد 52 (أيار 2003).

غدير، غازي فيصل. "مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية: دراسة تاريخية 1923-2013." *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، عدد 46 (حزيران 2014).

فيلالا، أنا. "محادثات السلام الجديدة في تركيا: الفرص والتحديات في حل النزاع." *مجلة سنا للدراسات والأبحاث- رؤية تركية*، عدد 3 (خريف 2013).

قنات، قليج بوغرا. "تحولات السياسة الخارجية التركية." *مجلة سنا للدراسات والأبحاث- رؤية تركية*، عدد 2 (صيف 2014): ص 41-62.

كارت، جلال الدين. "السياسة الخارجية التركية: أبعادها وآفاقها." *مجلة شؤون الأوساط*، عدد 107 (2002).  
ليتيم، فتيحة. "تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط." *مجلة المفكر*، عدد 5 (أذار 2010).

مارديني، نظام. "تركيا والأكراد بعد انتخابات 2007." *مجلة شؤون الأوساط*، عدد 127 (خريف 2007): ص 208-219.

محبوب، عبد الحفيظ عبد الرحيم. "واقع جيوسياسي في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والإرهاب." *دار ناشري للنشر الإلكتروني*، (نيسان 2015).

محمد، علاء عبد الحفيظ. "النسق السياسي العقيدي لرجب طيب أردوغان." *رؤى استراتيجية* (يونيو 2013).

مجلة "صوت الأكراد"، لسان حال اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (الباريتي)، العدد 472 (أيار 2014).

[\\_www.alparty.de/wp-content/uploads](http://www.alparty.de/wp-content/uploads)

مصطفى، فاروق حجي. "تركيا بعيون كردية." مجلة شؤون الأوساط، عدد 146 (خريف 2013): ص 219-223.

نور الدين، محمد. "تركيا والحرب العراقية." مجلة شؤون الأوساط 13، عدد 111 (صيف 2003).

نور الدين، محمد. "موقف تركيا من المسألة الكردية: تحول تاريخي وربيع ساخن." مجلة شؤون الأوساط، عدد 7 (ابريل 1992): ص 15-20.

هلال، علي الدين. "الأمن القومي العربي." مجلة شؤون عربية، عدد 35 (كانون ثاني 1984).

والت، ستيفن، ترجمة. "العلاقات الدولية: عالم واحد ونظريات عدة." مجلة الثقافة العالمية، عدد 89 (أغسطس 1998).

#### • التقارير:

المقداد، خليل. "أسباب وأهداف وتوقيت التدخل العسكري التركي في سورية." أورينت نت، (2015/08/09)،

[http://www.orient-news.net/ar/news\\_show/89](http://www.orient-news.net/ar/news_show/89)

باركي، هنري. "تركيا والعراق أخطار (وإمكانات) الجوار." تقرير خاص رقم 141، معهد السلام الأمريكي، (تموز 2005).

جواد، سعد ناجي. "مكانة ودور أكراد العراق بعد الانسحاب الأمريكي." تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، (2011/12/17).

قدورة، عماد يوسف. "مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات." تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (ديسمبر 2015).

\_\_\_\_\_ . "التدخل التركي في إقليم كشمير للمسار السياسي في سوريا". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2017/10/17)،

<http://www.almodon.com/arabworld/2017/10/17/%D8%A7%D9%84>

\_\_\_\_\_ . "التدخل العسكري التركي في سورية الأسباب، والأهداف والتحديات". تقدير موقف، مركز برق للأبحاث والدراسات، 2016،

<http://barq-rs.com/barq/%D8%A7%D9%84%D8>

\_\_\_\_\_ . "محطات من صراع تركيا وحزب العمال الكردستاني". تقرير، موقع الجزيرة، (2017/04/26)،

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/4/26/>

\_\_\_\_\_ . "مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط". تقرير، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2000.

#### • المواقع الإلكترونية:

أحمد سالم، سيدي أحمد. "الکرد والدمج في تركيا". موقع الجزيرة، (2006/05/23)،

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages>

أحمد، محمد ملا. كردستان بين الاستقلال والاحتلال، الموقع الإلكتروني الخاص بالكاتب،

[http://www.mihemed-mele-ehmed.com/web/pirtukenMME/pirtuk\\_arabic.php?arID=159](http://www.mihemed-mele-ehmed.com/web/pirtukenMME/pirtuk_arabic.php?arID=159)

الطحان، مصطفى محمد. "حزب العدالة والتنمية، رؤية من الداخل". مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، 2003،

<Http://www.asharqalarabi.org.uk>.

العزاوي، دهام. "تركيا وخيارات المواجهة مع حزب العمال الكردستاني". موقع الجزيرة، (2007/06/20)،

[www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/6/19/](http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/6/19/)

العلياوي، عبد الله محمد. "جذور المشكلة الكردية." موقع الجزيرة الإلكتروني، تاريخ الرجوع (2017/11/11)،

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4f935dae-8e08-4c54-83ca-16f692c7ab35>

بيون، ديديه. "تركيا غير قابلة للاحتواء.. وهي تعي دورها الجغرافي والسياسي." الجزيرة نت، 2010،

<http://www.aljazeera.net/nr/articles.aspx>

دلي، خورشيد. "المشكلة الكردية في تركيا: تجدد العنف ومخاطر التصعيد." الرابط الآتي:

<http://www.wahdaislamyia.org/.issues/104/kdalli.htm>

صباح، ديلي. "حزب العدالة والتنمية التركي.. النشأة والانجازات." ترك برس، (2015/09/12)،

<http://www.turkpress.co/node/12544>

مصري، أحمد. "الأكراد بين أتاتورك وأردوغان.. ما الذي تغير." تركيا بوست، (2015/11/13)،

<https://www.turkey-post.net/p-88119/>

منصور، أحمد. "خطاب الوداع لأردوغان (2). "الوطن بوابة إلكترونية شاملة، (3 أكتوبر 2012)، تاريخ الرجوع: (2018/11/29)،

<https://www.elwatannews.com/news/details/56437>

\_\_\_\_\_. "الصراع الدامي.. القضية الكردية التي أنهكت الشعب التركي." أحوال تركية، (2017/11/26)،  
<https://ahvalnews.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A>

\_\_\_\_\_. "لماذا ترفض تركيا فكرة استفتاء إقليم كردستان العراق؟"، نون بوست، (2017/08/18)،

<https://www.noonpost.org/content/19446>

\_\_\_\_\_. "فرصة أردوغان: الربط بين التعديل الدستوري وحل المسألة الكردية." تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 2013،

<http://studies.aljazeera.net/positionestimate/>



## -المراجع الاجنبية:

### • الكتب:

Adanson, David. *The Kurdish*. London, 1964.

Ahmet, Alis. *The process of the politicization of the Kurdish identity in Turkey; the Kurds and the Turkish Labor Party (1961?1971)*. Bogazici University, 2009.

Ahmet, Ozan. *The missing link in the chain of oppression and resistance: Last era of kurdish banditry in modern Turkey, 1950-1980*. Bogazici University, 2014.

Barkey, Henri J. and Graham E. Fuller. *Turkeys-Kurdish Question*. New York: Rowman & Little Field Publishers, 1998.

Berowitz And P.G. Bock, *American National Security*. NewYork: Free Press, 1965.

Bozdaglioglu, Yücel. *Turkish Foreign Policy and Turkish Identity: A Constructivist Approach*. New York: Routledge, 2003.

Benli, Meliha. *Turkey: Challenges of Continuity and Change*. London: Routledge Curzon, 2005.

Benli Altunisik, Meliha. *Turkey: Arab Perspectives*. Turkey, Ankara: Middle East Technical University, May 2010, (acced: September24, 2011).

<https://www.files.ethz.ch/isn/118599/ArabPerspectivesRapWeb.pdf>

Bor, Yasin. *The effects of the kurdish question on Turkey's foreign and security policy with reference to the western world*. University of Leicester ,2013.

Casier, Marlies. *Nationalism and Politics in Turkey*. Londa: Routledge, 2011.

Cemiloglu, Dicle. *Language Policy and National Unity: The Dilemma of the Kurdish Language in Turkey "A Case Study on Language Policy between 1924-2009"*. Philadelphia, Pennsylvania: University of Pennsylvania, 2009.

Deniz ,Cifci. *Understanding diversity of Kurds' political demands in Turkey*. Fatih University, 2015.

Elizabeth, Effeney. *The 'Kurdish question' from the perspective of Kurdish university students*. Orta Dogu Teknik University, 2009.

Gokce ,Balaban. *Tracing Turkey's security discourses and practices vis-a-vis the Kurdish issue*. Orta Dogu Teknik University, 2016.

Heper, Metin. *The State and Kurds in Turkey, The Question of Assimilation*. London: Palgrave Macmillan, 2007.

Keohane, Robert .o. And Joseph .S. Nay. *Power And Interdependance*. Boston: Little and Company , 1977.

Kinnane, Derk. *The Kurds and Kurdistan*. London; New York: Oxford University Press, 1964.

Lytra, Vally. *When Greeks and Turks Meet*. London: Taylor and Francis Group, 1988.

MacKenzie, D N. *Kurdish Dialect Studies*. London: Oxford University Press, 1961.

McLaurin, R.D.. *The Political Role of the Minority Groups in the Middle East*. U.S.A: New York: Praeger, 1979.

Morgantau, Hans . J. *Politics Among Nations :The Setrugle For Power And Peace*. Alfred .A. Konop .inc, Sixth Ed, 1985.

#### • المقالات:

Ari, Tayyar and Ferhat Pirincci "Turkey's New Foreign Policy towards the Middle East and the Perceptions in Syria and Lebanon." *Akademik,Bakis*, 4.7 (2010): Pp 1-16,

<http://academos.ro/sites/default/files/biblio-docs/837/01-tayyar-ari-ferhat-pirincci.pdf>

Accessed on February 2012

Aydinli, Ersen. "Between security and liberalization decoding Turkey's struggle with pkk." *SAGE publication* vol.33 (2002): p.209.

Barysch, Katinka, "The Economics of Turkish accession." *Center for European Reform (essays)*, June 2005,

[http://www.cer.eu/sites/default/files/publications/attachments/pdf/2011/essay\\_economics\\_turkey\\_july\\_05-2161.pdf](http://www.cer.eu/sites/default/files/publications/attachments/pdf/2011/essay_economics_turkey_july_05-2161.pdf)

Baser, Bahar. "Kurdish diaspora political activism in Europe with a particular focus on Great Britain." *Berghof Peace Support and Centre for Just Peace and Democracy*, 2011,

[http://www.academia.edu/686569/Kurdish\\_Diaspora\\_Political\\_Activism\\_in\\_Europe\\_with\\_a\\_Particular\\_Focus\\_on\\_Great\\_Britain](http://www.academia.edu/686569/Kurdish_Diaspora_Political_Activism_in_Europe_with_a_Particular_Focus_on_Great_Britain)

Cagaptay, Soner. "Turkey Is in Serious Trouble." *The Atlantic*, (October 5, 2015),

<https://www.theatlantic.com/international/archive/2015/10/turkey-isis-russia-pkk/408988/>

Charountaki, Marianna. "Turkish Foreign Policy and the Kurdistan Regional Government." *PERCEPTIONS* Volume XVII, No. 4 (Winter 2012): P. 185-208.

Hacaoglu, Selcan. "Turkish Army Flexes Muscle Against Iraqi Kurdish Referendum." *Bloomberg Politics*, (September 18, 2017),

<https://www.bloomberg.com/news/articles/>

Hassanpour, Amir. "The Kurdish Experience." *Middle East Research and Information Project*, MER 189 (2009),

<http://www.merip.org/mer/mer189/kurdish-experience>

Jawhar, Raber Tal'at. "A historical overview of the Iraqi Turkmen's political responses- The Iraqi Turkmen Front." *Publications de l'Institut français du Proche-Orient*, (2010).

<http://books.openedition.org/ifpo/1115?lang>

Koker, Levent. "A Key to the Democratic Opening: Rethinking Citizenship, Ethnicity and Turkish Nation-State." *Insight Turkey*, (January 1, 2010),

[https://www.academia.edu/956136/AKey to the Democratic Opening Rethinking Citizenship Ethnicity and Turkish Nation-State](https://www.academia.edu/956136/AKey_to_the_Democratic_Opening_Rethinking_Citizenship_Ethnicity_and_Turkish_Nation-State)

• التقرير:

KÜRT MESELESINI YENIDEN DÜŞÜNMEK, KONDA, Temmuz' 2010.

A summary of the report was published on (January 24, 2011), see link: <http://t24.com.tr/>

“Turkey Establishes Another Military Base in Kurdistan Region of Iraq.” *Millet Press*, (August 10, 2016),

[http://www.milletpress.com/Detail\\_EN.aspx](http://www.milletpress.com/Detail_EN.aspx)

# الملاحق

## - ملحق رقم (1): موقع كردستان تفصيلاً

تقع كردستان بين خطي عرض 33- 40 درجة وبين خطي طول 37- 40 درجة، أي أنها تعتبر بموجب الاصطلاحات الدولية الدارجة جزءاً من منطقة الشرق الأوسط وأن إقليم كردستان بشقيه العراقي والتركي، الذي يقع على الهضبة الكبرى الأناضولية والمتصلة بالهضبة الإيرانية التي تتوجها جبال زاغروس شمالاً وتتحد جنوباً حتى مشارف الجزيرة العربية، ذلك رغم تعدد آراء المستشرقين والرحالة والباحثين على موطن الأكراد وتمركزهم الأصلي.<sup>341</sup>

كان أكراد الدولة العثمانية يسكنون في منتصف القرن التاسع عشر في الولايات (المقاطعات) الأربع

الآتية:

1. ألوية حكاري وماردين ووان وبوطان (جزيرة ابن عمر).
2. ألوية درسيم وموش وديار بكر.
3. ألوية الموصل وراوندوز وأربيل والسليمانية.

أما الموطن الجغرافي للأكراد في الدولة العثمانية فكان في المنطقة الكائنة بين زاغروس شرقاً ومدينة أنقرة غرباً، وبين مدينة وان شمالاً ومدينة البصرة جنوباً مروراً بخط الحدود الحالي بين العراق وإيران. ويقول في هذا الشأن العلامة محمد أمين زكي:

"إن حدود كردستان من جبال أرارات في الشمال حيث يختلط الكرد والكرج وولاية بغداد جنوباً حيث يختلط الكرد بالعرب ومن الشرق جبال زاغروس والحدود الإيرانية ومن الغرب الخط الممتد بين قارص ماراً بأرضروم وأرزنجان ودرسيم وخربوط إلى ديار بكر حيث يختلط الأكراد بالترك والأرمن والعرب."<sup>342</sup>

استناداً إلى المعلومات سالفة الذكر، يمكن القول إن خارطة تركز الأكراد في كردستان تستقر جهتها العريضة بين بحيرة أورميا شرقاً مروراً بمدينة (وان) ثم تصعد شمالاً إلى أرضروم ثم أرزنجان نزولاً إلى مدينة العزيز لتنتهي في الغرب بمدينة ديار بكر، ثم يضيق من الشمال حيث تضم أرضروم نزولاً إلى موش مروراً بالسليمانية فأربيل متداخلة مع الخط الذي يقطن فيه التركمان اعتباراً من كركوك ثم إلى جانبي الحدود العراقية- الإيرانية لتشمل خانقين وبدرة من الجانب العراقي ومدن وماكو ولورستان من الجانب الإيراني وصولاً إلى مدينة الكوت العراقية. والخارطة التالية توضح هذه المنطقة.

<sup>341</sup>- مارتين فان بروينسن، مترجم، الأكراد وبناء الأمة (بيروت: دار الفرات للنشر والتوزيع، 2007)، ص 97.

<sup>342</sup>- محمد أمين زكي، مترجم، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2005)، ج 1، ص 25.



المصدر: موسوعة جياي كورمنج

TREATY SERIES No. 11 (1920).

---

---

# TREATY OF PEACE

WITH

# TURKEY.

Signed at Sèvres, August 10, 1920.

[WITH MAPS.]

---

---

Presented to Parliament by Command of His Majesty.

---

---



LONDON:

PRINTED AND PUBLISHED BY  
HIS MAJESTY'S STATIONERY OFFICE.

To be purchased through any Bookseller or directly from  
H.M. STATIONERY OFFICE at the following addresses:  
IMPERIAL HOUSE, KINGSWAY, LONDON, W.C.2, and 28, ABINGDON STREET, LONDON, S.W.1;  
37, PETER STREET, MANCHESTER; 1, ST. ANDREW'S CRESCENT, CARDIFF;  
23, FORTH STREET, EDINBURGH;  
or from E. PONSONBY, LTD., 116, GRAFTON STREET, DUBLIN.

1920.

[Cmd. 964.] *Price 3s. Net.*



## SUMMARY.

	Page
PREAMBLE ... .. .	4
PART I.	
THE COVENANT OF THE LEAGUE OF NATIONS.	
The Covenant of the League of Nations (Articles 1 to 26) ... .. .	7
<i>Annex</i> .. .. .	13
PART II.	
FRONTIERS OF TURKEY.	
Frontiers of Turkey (Articles 27 to 35) ... .. .	14
PART III.	
POLITICAL CLAUSES.	
SECTION I.—Constantinople (Article 36) ... .. .	16
SECTION II.—Straits (Articles 37 to 61)... .. .	17
<i>Annex</i> ... .. .	20
SECTION III.—Kurdistan (Articles 62 to 64) ... .. .	21
SECTION IV.—Smyrna (Articles 65 to 83) ... .. .	21
SECTION V.—Greece (Articles 84 to 87) ... .. .	24
SECTION VI.—Armenia (Articles 88 to 93) ... .. .	25
SECTION VII.—Syria, Mesopotamia, Palestine (Articles 94 to 97) ... .. .	26
SECTION VIII.—Hedjaz (Articles 98 to 100) ... .. .	27
SECTION IX.—Egypt, Soudan, Cyprus (Articles 101 to 117) ... .. .	27
SECTION X.—Morocco, Tunis (Articles 118 to 120) ... .. .	29
SECTION XI.—Libya and Aegean Islands (Articles 121 and 122) ... .. .	29
SECTION XII.—Nationality (Articles 123 to 131) ... .. .	30
SECTION XIII.—General provisions (Articles 132 to 139) ... .. .	31
PART IV.	
PROTECTION OF MINORITIES.	
Protection of minorities (Articles 140 to 151) ... .. .	33
PART V.	
MILITARY, NAVAL AND AIR CLAUSES.	
SECTION I.—Military clauses ... .. .	35
Chapter I.—General clauses (Articles 152 and 153) ... .. .	36
Chapter II.—Effectives, organisation and cadres of the Turkish armed force (Articles 154 to 164) ... .. .	36
Chapter III.—Recruiting (Articles 165 to 167) ... .. .	37
Chapter IV.—Schools, educational establishments, military clubs and societies (Articles 168 and 169) ... .. .	38
Chapter V.—Customs officials, local urban and rural police, forest guards (Article 170) ... .. .	38
Chapter VI.—Armament, munitions and material (Articles 171 to 176) ... .. .	39
Chapter VII.—Fortifications (Article 177) ... .. .	40
Chapter VIII.—Maintenance of the freedom of the Straits (Articles 178 to 180) ... .. .	40
<i>Table I.</i> —Composition of the Sultan's bodyguard ... .. .	42
<i>Table II.</i> —Strength of the various arms and services entering into the composition of the special elements for reinforcement ... .. .	42
<i>Table III.</i> —Maximum authorised armaments and munition supplies ... .. .	42
SECTION II.—Naval clauses (Articles 181 to 190) ... .. .	42
SECTION III.—Air clauses (Articles 191 to 195) ... .. .	44
SECTION IV.—Inter-Allied commissions of control and organization (Articles 196 to 205) ... .. .	45
SECTION V.—General provisions (Articles 206 and 207) ... .. .	47
PART VI.	
PRISONERS OF WAR AND GRAVES.	
SECTION I.—Prisoners of war (Articles 208 to 217) ... .. .	48
SECTION II.—Graves (Articles 218 to 225) ... .. .	49

PART VII.  
PENALTIES.

Penalties (Articles 226 to 230) ... ..	Page 51
--	------------

PART VIII.  
FINANCIAL CLAUSES.

Financial clauses (Articles 231 to 260) ... ..	52
<i>Annex I.</i> ... ..	57
<i>Annex II.</i> ... ..	58

PART IX.  
ECONOMIC CLAUSES.

SECTION I.—Commercial relations (Articles 261 to 268) ... ..	59
SECTION II.—Treaties (Articles 269 to 280) ... ..	60
SECTION III.—Industrial property (Articles 281 to 286) ... ..	63
SECTION IV.—Property, rights and interests (Articles 287 to 303) ... ..	66
SECTION V.—Contracts, prescriptions, judgments (Articles 304 to 309) <i>Annex</i> ... ..	69 70
SECTION VI.—Companies and concessions (Articles 310 to 316) ..	74
SECTION VII.—General provision (Article 317) ... ..	76

PART X.  
AERIAL NAVIGATION.

Aerial navigation (Articles 318 to 327) ... ..	76
--	----

PART XI.  
PORTS, WATERWAYS AND RAILWAYS.

SECTION I.—General provisions (Articles 328 to 333) ... ..	78
SECTION II.—Navigation :—	
Chapter I.—Freedom of Navigation (Article 334) ... ..	79
Chapter II.—Ports of international concern (Articles 335 to 345) ... ..	79
Chapter III.—Clauses relating to the Maritsa and the Danube (Articles 346 to 348) ... ..	81
Chapter IV.—Clauses giving to certain States the use of certain ports (Articles 349 to 352) ... ..	82
SECTION III.—Railways :—	
Chapter I.—Clauses relating to international transport (Articles 353 to 357) ... ..	82
Chapter II.—Rolling stock (Article 358)... ..	83
Chapter III.—Transfers of railway lines (Articles 359 and 360) ... ..	84
Chapter IV.—Working agreements (Articles 361 and 362) ... ..	84
SECTION IV.—Miscellaneous :—	
Chapter I.—Hydraulic system (Article 363) ... ..	85
Chapter II.—Telegraphs and telephones (Articles 364 and 365) ... ..	85
Chapter III.—Submarine cables (Articles 366 and 367) ... ..	85
Chapter IV.—Executory provisions (Article 368) ... ..	86
SECTION V.—Disputes and revision of permanent clauses (Articles 369 to 371) ... ..	86
SECTION VI.—Special provisions (Articles 372 and 373) ... ..	86

PART XII.  
LABOUR.

SECTION I.—Organization of labour ... ..	87
Chapter I.—Organization (Articles 374 to 386) ... ..	87
Chapter II.—Procedure (Articles 387 to 407) ... ..	89
Chapter III.—General (Articles 408 to 410) ... ..	93
Chapter IV.—Transitory provisions (Articles 411 to 413) <i>Annex</i> ... ..	93 94
SECTION II.—General principles (Article 414) ... ..	94

PART XIII.  
MISCELLANEOUS PROVISIONS.

Miscellaneous provisions (Article 415 to 433) ... ..	95
--	----

## TREATY OF PEACE WITH TURKEY.

---

THE BRITISH EMPIRE, FRANCE, ITALY and JAPAN,

These Powers being described in the present Treaty as the Principal Allied Powers ;

ARMENIA, BELGIUM, GREECE, THE HEDJAZ, POLAND, PORTUGAL,  
ROUMANIA, THE SERB-CROAT-SLOVENE STATE and CZECHO-SLOVAKIA,

These Powers constituting, with the Principal Powers mentioned above, the Allied Powers,

of the one part ;

And TURKEY,

of the other part ;

Whereas on the request of the Imperial Ottoman Government an Armistice was granted to Turkey on October 30, 1918, by the Principal Allied Powers in order that a Treaty of Peace might be concluded, and

Whereas the Allied Powers are equally desirous that the war in which certain among them were successively involved, directly or indirectly, against Turkey, and which originated in the declaration of war against Serbia on July 28, 1914, by the former Imperial and Royal Austro-Hungarian Government, and in the hostilities opened by Turkey against the Allied Powers on October 29, 1914, and conducted by Germany in alliance with Turkey, should be replaced by a firm, just and durable Peace,

For this purpose the HIGH CONTRACTING PARTIES have appointed as their Plenipotentiaries :

HIS MAJESTY THE KING OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT  
BRITAIN AND IRELAND AND OF THE BRITISH DOMINIONS  
BEYOND THE SEAS, EMPEROR OF INDIA :

Sir George Dixon GRAHAME, K.C.V.O., Minister Plenipotentiary of His  
Britannic Majesty at Paris ;

And

for the DOMINION of CANADA :

The Honourable Sir George Halsey PERLEY, K.C.M.G., High Commissioner  
for Canada in the United Kingdom ;

for the COMMONWEALTH of AUSTRALIA :

The Right Honourable Andrew FISHER, High Commissioner for Australia  
in the United Kingdom ;

for the DOMINION of NEW ZEALAND :

Sir George Dixon GRAHAME, K.C.V.O., Minister Plenipotentiary of His  
Britannic Majesty at Paris ;

for the UNION of SOUTH AFRICA :

Mr. Reginald Andrew BLANKENBERG, O.B.E., Acting High Commissioner for the Union of South Africa in the United Kingdom ;

for INDIA

Sir Arthur HIRTZEL, K.C.B., Assistant Under Secretary of State for India ;

THE PRESIDENT OF THE FRENCH REPUBLIC :

Mr. Alexandre MILLERAND, President of the Council, Minister for Foreign Affairs ;

Mr. Frédéric FRANÇOIS-MARSAL, Minister of Finance ;

Mr. Auguste Paul-Louis ISAAC, Minister of Commerce and Industry ;

Mr. Jules CAMBON, Ambassador of France ;

Mr. Georges Maurice PALÉOLOGUE, Ambassador of France, Secretary-General of the Ministry of Foreign Affairs ;

HIS MAJESTY THE KING OF ITALY :

Count LELIO BONIN LONGARE, Senator of the Kingdom, Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary of H.M. the King of Italy at Paris ;

General Giovanni MARIETTI, Italian Military Representative on the Supreme War Council ;

HIS MAJESTY THE EMPEROR OF JAPAN :

Viscount CHINDA, Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary of H.M. the Emperor of Japan at London ;

Mr. K. MATSUI, Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary of H.M. the Emperor of Japan at Paris ;

ARMENIA :

Mr. Avetis AHARONIAN, President of the Delegation of the Armenian Republic ;

HIS MAJESTY THE KING OF THE BELGIANS :

Mr. Jules VAN DEN HEUVEL, Envoy Extraordinary and Minister Plenipotentiary, Minister of State ;

Mr. ROLIN JAEQUEMYS, Member of the Institute of Private International Law, Secretary-General of the Belgian Delegation ;

HIS MAJESTY THE KING OF THE HELLENES :

Mr. Eleftherios K. VENISÉLOS, President of the Council of Ministers ;

Mr. Athos ROMANOS, Envoy Extraordinary and Minister Plenipotentiary of H.M. the King of the Hellenes at Paris ;

HIS MAJESTY THE KING OF THE HEDJAZ :

.....

THE PRESIDENT OF THE POLISH REPUBLIC :

Count Maurice ZAMOYSKI, Envoy Extraordinary and Minister Plenipotentiary of the Polish Republic at Paris ;

Mr. Erasme PILTZ ;

THE PRESIDENT OF THE PORTUGUESE REPUBLIC :

Dr. Affonso da COSTA, formerly President of the Council of Ministers ;

HIS MAJESTY THE KING OF ROUMANIA :

Mr. Nicolae TITULESCU, Minister of Finance ;

Prince DIMITRIE GHICA, Envoy Extraordinary and Minister Plenipotentiary of H.M. the King of Roumania at Paris ;

HIS MAJESTY THE KING OF THE SERBS, THE CROATS AND THE SLOVENES:

Mr. Nicolas P. PACHITCH, formerly President of the Council of Ministers ;  
Mr. Ante TRUMBIC, Minister for Foreign Affairs ;

THE PRESIDENT OF THE CZECHO-SLOVAK REPUBLIC :

Mr. Edward BENES, Minister for Foreign Affairs ;  
Mr. Stephen OSUSKY, Envoy Extraordinary and Minister Plenipotentiary  
of the Czecho-Slovak Republic at London ;

TURKEY :

General HAADI Pasha, Senator ;  
RIZA TEVFIK Bey, Senator ;  
RECHAD HALISS Bey, Envoy Extraordinary and Minister Plenipotentiary of  
Turkey at Berne ;

Who, having communicated their full powers, found in good and due form, have  
AGREED AS FOLLOWS :

From the coming into force of the present Treaty the state of war will terminate.

• From that moment, and subject to the provisions of the present Treaty, official relations will exist between the Allied Powers and Turkey.

---

## PART I.

## THE COVENANT OF THE LEAGUE OF NATIONS.

## THE HIGH CONTRACTING PARTIES,

In order to promote international co-operation and to achieve international peace and security

by the acceptance of obligations not to resort to war,  
 by the prescription of open, just and honourable relations between nations,  
 by the firm establishment of the understandings of international law as the actual rule of conduct among Governments, and  
 by the maintenance of justice and a scrupulous respect for all treaty obligations in the dealings of organised peoples with one another,

Agree to this Covenant of the League of Nations.

## ARTICLE 1.

The original Members of the League of Nations shall be those of the Signatories which are named in the Annex to this Covenant and also such of those other States named in the Annex as shall accede without reservation to this Covenant. Such accession shall be effected by a Declaration deposited with the Secretariat within two months of the coming into force of the Covenant. Notice thereof shall be sent to all other Members of the League.

Any fully self-governing State, Dominion or Colony not named in the Annex may become a Member of the League if its admission is agreed to by two-thirds of the Assembly, provided that it shall give effective guarantees of its sincere intention to observe its international obligations, and shall accept such regulations as may be prescribed by the League in regard to its military, naval and air forces and armaments.

Any Member of the League may, after two years' notice of its intention so to do, withdraw from the League, provided that all its international obligations and all its obligations under this Covenant shall have been fulfilled at the time of its withdrawal.

## ARTICLE 2.

The action of the League under this Covenant shall be effected through the instrumentality of an Assembly and of a Council, with a permanent Secretariat.

## ARTICLE 3.

The Assembly shall consist of Representatives of the Members of the League.

The Assembly shall meet at stated intervals and from time to time as occasion may require at the Seat of the League or at such other place as may be decided upon.

The Assembly may deal at its meetings with any matter within the sphere of action of the League or affecting the peace of the world.

At meetings of the Assembly each Member of the League shall have one vote, and may have not more than three Representatives.

## ARTICLE 4.

The Council shall consist of Representatives of the Principal Allied and Associated Powers, together with Representatives of four other Members of the League. These four Members of the League shall be selected by the Assembly from time to time in its discretion. Until the appointment of the Representatives of the four Members of the League first selected by the Assembly, Representatives of Belgium, Brazil, Spain and Greece shall be members of the Council.

With the approval of the majority of the Assembly, the Council may name additional Members of the League whose Representatives shall always be members of the Council ; the Council with like approval may increase the number of Members of the League to be selected by the Assembly for representation on the Council.

The Council shall meet from time to time as occasion may require, and at least once a year, at the Seat of the League, or at such other place as may be decided upon.

The Council may deal at its meetings with any matter within the sphere of action of the League or affecting the peace of the world.

Any Member of the League not represented on the Council shall be invited to send a Representative to sit as a member at any meeting of the Council during the consideration of matters specially affecting the interests of that Member of the League.

At meetings of the Council, each Member of the League represented on the Council shall have one vote, and may have not more than one Representative.

#### ARTICLE 5.

Except where otherwise expressly provided in this Covenant or by the terms of the present Treaty, decisions at any meeting of the Assembly or of the Council shall require the agreement of all the Members of the League represented at the meeting.

All matters of procedure at meetings of the Assembly or of the Council, including the appointment of Committees to investigate particular matters, shall be regulated by the Assembly or by the Council and may be decided by a majority of the Members of the League represented at the meeting.

The first meeting of the Assembly and the first meeting of the Council shall be summoned by the President of the United States of America.

#### ARTICLE 6.

The permanent Secretariat shall be established at the Seat of the League. The Secretariat shall comprise a Secretary General and such secretaries and staff as may be required.

The first Secretary General shall be the person named in the Annex ; thereafter the Secretary General shall be appointed by the Council with the approval of the majority of the Assembly.

The secretaries and staff of the Secretariat shall be appointed by the Secretary General with the approval of the Council.

The Secretary General shall act in that capacity at all meetings of the Assembly and of the Council.

The expenses of the Secretariat shall be borne by the Members of the League in accordance with the apportionment of the expenses of the International Bureau of the Universal Postal Union.

#### ARTICLE 7.

The Seat of the League is established at Geneva.

The Council may at any time decide that the Seat of the League shall be established elsewhere.

All positions under or in connection with the League, including the Secretariat, shall be open equally to men and women.

Representatives of the Members of the League and officials of the League when engaged on the business of the League shall enjoy diplomatic privileges and immunities.

The buildings and other property occupied by the League or its officials or by Representatives attending its meetings shall be inviolable.

#### ARTICLE 8.

The Members of the League recognise that the maintenance of peace requires the reduction of national armaments to the lowest point consistent with national safety and the enforcement by common action of international obligations.

The Council, taking account of the geographical situation and circumstances of each State, shall formulate plans for such reduction for the consideration and action of the several Governments.

Such plans shall be subject to reconsideration and revision at least every ten years.

After these plans shall have been adopted by the several Governments, the limits of armaments therein fixed shall not be exceeded without the concurrence of the Council.

The Members of the League agree that the manufacture by private enterprise of munitions and implements of war is open to grave objections. The Council shall advise how the evil effects attendant upon such manufacture can be prevented, due regard being had to the necessities of those Members of the League which are not able to manufacture the munitions and implements of war necessary for their safety.

The Members of the League undertake to interchange full and frank information as to the scale of their armaments, their military, naval and air programmes and the condition of such of their industries as are adaptable to war-like purposes.

#### ARTICLE 9.

A permanent Commission shall be constituted to advise the Council on the execution of the provisions of Articles 1 and 8, and on military, naval and air questions generally.

#### ARTICLE 10.

The Members of the League undertake to respect and preserve as against external aggression the territorial integrity and existing political independence of all Members of the League. In case of any such aggression or in case of any threat or danger of such aggression the Council shall advise upon the means by which this obligation shall be fulfilled.

#### ARTICLE 11.

Any war or threat of war, whether immediately affecting any of the Members of the League or not, is hereby declared a matter of concern to the whole League, and the League shall take any action that may be deemed wise and effectual to safeguard the peace of nations. In case any such emergency should arise the Secretary General shall on the request of any Member of the League forthwith summon a meeting of the Council.

It is also declared to be the friendly right of each Member of the League to bring to the attention of the Assembly or of the Council any circumstance whatever affecting international relations which threatens to disturb international peace or the good understanding between nations upon which peace depends.

#### ARTICLE 12.

The Members of the League agree that if there should arise between them any dispute likely to lead to a rupture, they will submit the matter either to arbitration or to enquiry by the Council, and they agree in no case to resort to war until three months after the award by the arbitrators or the report by the Council.

In any case under this Article the award of the arbitrators shall be made within a reasonable time, and the report of the Council shall be made within six months after the submission of the dispute.

#### ARTICLE 13.

The Members of the League agree that whenever any dispute shall arise between them which they recognise to be suitable for submission to arbitration and which cannot be satisfactorily settled by diplomacy, they will submit the whole subject-matter to arbitration.

Disputes as to the interpretation of a treaty, as to any question of international law, as to the existence of any fact which if established would constitute a breach of any international obligation, or as to the extent and nature of the reparation to be made for any such breach, are declared to be among those which are generally suitable for submission to arbitration.

For the consideration of any such dispute the court of arbitration to which the case is referred shall be the court agreed on by the parties to the dispute or stipulated in any convention existing between them.

The Members of the League agree that they will carry out in full good faith any award that may be rendered, and that they will not resort to war against a Member of the League which complies therewith. In the event of any failure to carry out such an award, the Council shall propose what steps should be taken to give effect thereto.

#### ARTICLE 14.

The Council shall formulate and submit to the Members of the League for adoption plans for the establishment of a Permanent Court of International Justice. The Court



shall be competent to hear and determine any dispute of an international character which the parties thereto submit to it. The Court may also give an advisory opinion upon any dispute or question referred to it by the Council or by the Assembly.

#### ARTICLE 15.

If there should arise between Members of the League any dispute likely to lead to a rupture, which is not submitted to arbitration in accordance with Article 13, the Members of the League agree that they will submit the matter to the Council. Any party to the dispute may effect such submission by giving notice of the existence of the dispute to the Secretary General, who will make all necessary arrangements for a full investigation and consideration thereof.

For this purpose the parties to the dispute will communicate to the Secretary General, as promptly as possible, statements of their case with all the relevant facts and papers, and the Council may forthwith direct the publication thereof.

The Council shall endeavour to effect a settlement of the dispute, and if such efforts are successful, a statement shall be made public giving such facts and explanations regarding the dispute and the terms of settlement thereof as the Council may deem appropriate.

If the dispute is not thus settled, the Council either unanimously or by a majority vote shall make and publish a report containing a statement of the facts of the dispute and the recommendations which are deemed just and proper in regard thereto.

Any Member of the League represented on the Council may make public a statement of the facts of the dispute and of its conclusions regarding the same.

If a report by the Council is unanimously agreed to by the members thereof other than the Representatives of one or more of the parties to the dispute, the Members of the League agree that they will not go to war with any party to the dispute which complies with the recommendations of the report.

If the Council fails to reach a report which is unanimously agreed to by the members thereof, other than the Representatives of one or more of the parties to the dispute, the Members of the League reserve to themselves the right to take such action as they shall consider necessary for the maintenance of right and justice.

If the dispute between the parties is claimed by one of them, and is found by the Council, to arise out of a matter which by international law is solely within the domestic jurisdiction of that party, the Council shall so report, and shall make no recommendation as to its settlement.

The Council may in any case under this Article refer the dispute to the Assembly. The dispute shall be so referred at the request of either party to the dispute, provided that such request be made within fourteen days after the submission of the dispute to the Council.

In any case referred to the Assembly, all the provisions of this Article and of Article 12 relating to the action and powers of the Council shall apply to the action and powers of the Assembly, provided that a report made by the Assembly, if concurred in by the Representatives of those Members of the League represented on the Council and of a majority of the other Members of the League, exclusive in each case of the Representatives of the parties to the dispute, shall have the same force as a report by the Council concurred in by all the members thereof other than the Representatives of one or more of the parties to the dispute.

#### ARTICLE 16.

Should any Member of the League resort to war in disregard of its covenants under Articles 12, 13 or 15, it shall *ipso facto* be deemed to have committed an act of war against all other Members of the League, which hereby undertake immediately to subject it to the severance of all trade or financial relations, the prohibition of all intercourse between their nationals and the nationals of the covenant-breaking State, and the prevention of all financial, commercial or personal intercourse between the nationals of the covenant-breaking State and the nationals of any other State, whether a Member of the League or not.

It shall be the duty of the Council in such case to recommend to the several Governments concerned what effective military, naval or air force the Members of the League shall severally contribute to the armed forces to be used to protect the covenants of the League.

The Members of the League agree, further, that they will mutually support one another in the financial and economic measures which are taken under this Article, in

order to minimise the loss and inconvenience resulting from the above measures, and that they will mutually support one another in resisting any special measures, aimed at one of their number by the covenant-breaking State, and that they will take the necessary steps to afford passage through their territory to the forces of any of the Members of the League which are co-operating to protect the covenants of the League.

Any Member of the League which has violated any covenant of the League may be declared to be no longer a Member of the League by a vote of the Council concurred in by the Representatives of all the other Members of the League represented thereon.

#### ARTICLE 17.

In the event of a dispute between a Member of the League and a State which is not a Member of the League, or between States not Members of the League, the State or States not Members of the League shall be invited to accept the obligations of membership in the League for the purposes of such dispute, upon such conditions as the Council may deem just. If such invitation is accepted, the provisions of Articles 12 to 16 inclusive shall be applied with such modifications as may be deemed necessary by the Council.

Upon such invitation being given the Council shall immediately institute an inquiry into the circumstances of the dispute and recommend such action as may seem best and most effectual in the circumstances.

If a State so invited shall refuse to accept the obligations of membership in the League for the purposes of such dispute, and shall resort to war against a Member of the League, the provisions of Article 16 shall be applicable as against the State taking such action.

If both parties to the dispute when so invited refuse to accept the obligations of membership in the League for the purposes of such dispute, the Council may take such measures and make such recommendations as will prevent hostilities and will result in the settlement of the dispute.

#### ARTICLE 18.

Every treaty or international engagement entered into hereafter by any Member of the League shall be forthwith registered with the Secretariat and shall as soon as possible be published by it. No such treaty or international engagement shall be binding until so registered.

#### ARTICLE 19.

The Assembly may from time to time advise the reconsideration by Members of the League of treaties which have become inapplicable and the consideration of international conditions whose continuance might endanger the peace of the world.

#### ARTICLE 20.

The Members of the League severally agree that this Covenant is accepted as abrogating all obligations or understandings *inter se* which are inconsistent with the terms thereof, and solemnly undertake that they will not hereafter enter into any engagements inconsistent with the terms thereof.

In case any Member of the League shall, before becoming a Member of the League, have undertaken any obligations inconsistent with the terms of this Covenant, it shall be the duty of such Member to take immediate steps to procure its release from such obligations.

#### ARTICLE 21.

Nothing in this Covenant shall be deemed to affect the validity of international engagements, such as treaties of arbitration or regional understandings like the Monroe doctrine, for securing the maintenance of peace.

#### ARTICLE 22.

To those colonies and territories which as a consequence of the late war have ceased to be under the sovereignty of the States which formerly governed them and which are inhabited by peoples not yet able to stand by themselves under the strenuous conditions of the modern world, there should be applied the principle that the well-being and development of such peoples form a sacred trust of civilisation and that securities for the performance of this trust should be embodied in this Covenant.

The best method of giving practical effect to this principle is that the tutelage of such peoples should be entrusted to advanced nations who by reason of their resources, their experience or their geographical position can best undertake this responsibility, and who are willing to accept it, and that this tutelage should be exercised by them as Mandatories on behalf of the League.

The character of the mandate must differ according to the stage of the development of the people, the geographical situation of the territory, its economic conditions and other similar circumstances.

Certain communities formerly belonging to the Turkish Empire have reached a stage of development where their existence as independent nations can be provisionally recognised subject to the rendering of administrative advice and assistance by a Mandatory until such time as they are able to stand alone. The wishes of these communities must be a principal consideration in the selection of the Mandatory.

Other peoples, especially those of Central Africa, are at such a stage that the Mandatory must be responsible for the administration of the territory under conditions which will guarantee freedom of conscience and religion, subject only to the maintenance of public order and morals, the prohibition of abuses such as the slave trade, the arms traffic and the liquor traffic, and the prevention of the establishment of fortifications or military and naval bases and of military training of the natives for other than police purposes and the defence of territory, and will also secure equal opportunities for the trade and commerce of other Members of the League.

There are territories, such as South-West Africa and certain of the South Pacific Islands, which, owing to the sparseness of their population, or their small size, or their remoteness from the centres of civilisation, or their geographical contiguity to the territory of the Mandatory, and other circumstances, can be best administered under the laws of the Mandatory as integral portions of its territory, subject to the safeguards above mentioned in the interests of the indigenous population.

In every case of Mandate, the Mandatory shall render to the Council an annual report in reference to the territory committed to its charge.

The degree of authority, control or administration to be exercised by the Mandatory shall, if not previously agreed upon by the Members of the League, be explicitly defined in each case by the Council.

A permanent Commission shall be constituted to receive and examine the annual reports of the Mandatories and to advise the Council on all matters relating to the observance of the mandates.

#### ARTICLE 23.

Subject to and in accordance with the provisions of international conventions existing or hereafter to be agreed upon, the Members of the League :

- (a) will endeavour to secure and maintain fair and humane conditions of labour for men, women and children, both in their own countries and in all countries to which their commercial and industrial relations extend, and for that purpose will establish and maintain the necessary international organisations ;
- (b) undertake to secure just treatment of the native inhabitants of territories under their control ;
- (c) will entrust the League with the general supervision over the execution of agreements with regard to the traffic in women and children, and the traffic in opium and other dangerous drugs ;
- (d) will entrust the League with the general supervision of the trade in arms and ammunition with the countries in which the control of this traffic is necessary in the common interest ;
- (e) will make provision to secure and maintain freedom of communications and of transit and equitable treatment for the commerce of all Members of the League. In this connection, the special necessities of the regions devastated during the war of 1914-1918 shall be borne in mind ;
- (f) will endeavour to take steps in matters of international concern for the prevention and control of disease.

#### ARTICLE 24.

There shall be placed under the direction of the League all international bureaux already established by general treaties if the parties to such treaties consent. All such

international bureaux and all commissions for the regulation of matters of international interest hereafter constituted shall be placed under the direction of the League.

In all matters of international interest which are regulated by general conventions but which are not placed under the control of international bureaux or commissions, the Secretariat of the League shall, subject to the consent of the Council and if desired by the parties, collect and distribute all relevant information and shall render any other assistance which may be necessary or desirable.

The Council may include as part of the expenses of the Secretariat the expenses of any bureau or commission which is placed under the direction of the League.

#### ARTICLE 25.

The Members of the League agree to encourage and promote the establishment and co-operation of duly authorised voluntary national Red Cross organisations having as purposes the improvement of health, the prevention of disease and the mitigation of suffering throughout the world.

#### ARTICLE 26.

Amendments to this Covenant will take effect when ratified by the Members of the League whose representatives compose the Council and by a majority of the Members of the League whose Representatives compose the Assembly.

No such amendment shall bind any Member of the League which signifies its dissent therefrom, but in that case it shall cease to be a Member of the League.

#### ANNEX.

##### I. ORIGINAL MEMBERS OF THE LEAGUE OF NATIONS.

UNITED STATES OF AMERICA.	HAITI.
BELGIUM.	HEDJAZ.
BOLIVIA.	HONDURAS.
BRAZIL.	ITALY.
BRITISH EMPIRE.	JAPAN.
CANADA	LIBERIA.
AUSTRALIA.	NICARAGUA.
SOUTH AFRICA.	PANAMA.
NEW ZEALAND.	PERU.
INDIA.	POLAND.
CHINA.	PORTUGAL.
CUBA.	ROUMANIA.
ECUADOR.	SERB-CROAT-SLOVENE-STATE.
FRANCE.	SIAM.
GREECE.	CZECHO-SLOVAKIA,
GUATEMALA.	URUGUAY.

##### *States Invited to Accede to the Covenant.*

ARGENTINE REPUBLIC.	PERSIA.
CHILI.	SALVADOR.
COLOMBIA.	SPAIN.
DENMARK.	SWEDEN.
NETHERLANDS.	SWITZERLAND.
NORWAY.	VENEZUELA
PARAGUAY.	

##### II. FIRST SECRETARY GENERAL OF THE LEAGUE OF NATIONS.

The Honourable Sir JAMES ERIC DRUMMOND, K.C.M.G., C.B.

The Principal Allied and Associated Powers referred to in Article 4, Part I (Covenant of the League of Nations) are the Principal Allied and Associated Powers under the Treaty of Peace with Germany of June 28, 1919.

## PART II.

### FRONTIERS OF TURKEY.

#### ARTICLE 27.

I. In Europe, the frontiers of Turkey will be laid down as follows (see annexed map No. 1) :

(1) *The Black Sea* :

from the entrance of the Bosphorus to the point described below.

(2) *With Greece* :

From a point to be chosen on the Black Sea near the mouth of the Biyuk Dere, situated about 7 kilometres northwest of Podima, southwestwards to the most northwesterly point of the limit of the basin of the Istranja Dere (about 8 kilometres northwest of Istranja),

a line to be fixed on the ground passing through Kapilja Dag and Uchbunar Tepe ;

thence southsoutheastwards to a point to be chosen on the railway from Chorlu to Chatalja about 1 kilometre west of the railway station of Sinekli,

a line following as far as possible the western limit of the basin of the Istranja Dere ;

thence southeastwards to a point to be chosen between Fener and Kurfali on the watershed between the basins of those rivers which flow into Biyuk Chekmeje Geul, on the northeast, and the basin of those rivers which flow direct into the Sea of Marmora on the southwest,

a line to be fixed on the ground passing south of Sinekli ;

thence southeastwards to a point to be chosen on the Sea of Marmora about 1 kilometre southwest of Kalikratia,

a line following as far as possible this watershed.

(3) *The Sea of Marmora* :

from the point defined above to the entrance of the Bosphorus.

II. In Asia, the frontiers of Turkey will be laid down as follows (see annexed map No. 2) :

(1) *On the West and South* :

From the entrance of the Bosphorus into the Sea of Marmora to a point described below, situated in the eastern Mediterranean Sea in the neighbourhood of the Gulf of Alexandretta near Karatash Burun,

the Sea of Marmora, the Dardanelles, and the Eastern Mediterranean Sea ; the islands of the Sea of Marmora, and those which are situated within a distance of 3 miles from the coast, remaining Turkish, subject to the provisions of Section IV and Articles 84 and 122, Part III (Political Clauses).

(2) *With Syria* :

From a point to be chosen on the eastern bank of the outlet of the Hassan Dede, about 3 kilometres northwest of Karatash Burun, northeastwards to a point to be chosen on the Djaihun Irmak about 1 kilometre north of Babeli,

a line to be fixed on the ground passing north of Karatash ;

thence to Kesik Kale,

the course of the Djaihun Irmak upstream ;

thence northeastwards to a point to be chosen on the Djaihun Irmak about 15 kilometres eastsoutheast of Karsbazar,

a line to be fixed on the ground passing north of Kara Tepe ;

thence to the bend in the Djaihun Irmak situated west of Duldul Dag,

the course of the Djaihun Irmak upstream ;

thence in a general southeasterly direction to a point to be chosen on Emir Musi Dag about 15 kilometres south-south-west of Giaour Geul,

a line to be fixed on the ground at a distance of about 18 kilometres from the railway, and leaving Duldul Dag to Syria ;

thence eastwards to a point to be chosen about 5 kilometres north of Urfa, a generally straight line from west to east to be fixed on the ground passing north of the roads connecting the towns of Baghche, Aintab, Biridjik, and Urfa and leaving the last three named towns to Syria ;

thence eastwards to the south-western extremity of the bend in the Tigris about 6 kilometres north of Azekh (27 kilometres west of Djezire-ibn-Omar),

a generally straight line from west to east to be fixed on the ground leaving the town of Mardin to Syria ;

thence to a point to be chosen on the Tigris between the point of confluence of the Khabur Su with the Tigris and the bend in the Tigris situated about 10 kilometres north of this point,

the course of the Tigris downstream, leaving the island on which is situated the town of Djezire-ibn-Omar to Syria.

(3) *With Mesopotamia :*

Thence in a general easterly direction to a point to be chosen on the northern boundary of the vilayet of Mosul,

a line to be fixed on the ground ;

thence eastwards to the point where it meets the frontier between Turkey and Persia,

the northern boundary of the valayet of Mosul, modified, however, so as to pass south of Amadia.

(4) *On the East and the North East :*

From the point above defined to the Black Sea, the existing frontier between Turkey and Persia, then the former frontier between Turkey and Russia, subject to the provisions of Article 89.

(5) *The Black Sea.*

ARTICLE 28.

The frontiers described by the present Treaty are traced on the one in a million maps attached to the present Treaty. In case of differences between the text and the map, the text will prevail.

ARTICLE 29.

Boundary Commissions, whose composition is or will be fixed in the present Treaty or in Treaties supplementary thereto, will have to trace these frontiers on the ground.

They shall have the power, not only of fixing those portions which are defined as "a line to be fixed on the ground," but also, if the Commission considers it necessary, of revising in matters of detail portions defined by administrative boundaries or otherwise. They shall endeavour in all cases to follow as nearly as possible the descriptions given in the Treaties, taking into account, as far as possible, administrative boundaries and local economic interests.

The decisions of the Commissions will be taken by a majority, and shall be binding on the parties concerned.

The expenses of the Boundary Commissions will be borne in equal shares by the parties concerned.

ARTICLE 30.

In so far as frontiers defined by a waterway are concerned, the phrases "course" or "channel" used in the descriptions of the present Treaty signify, as regards non-navigable rivers, the median line of the waterway or of its principal branch, and, as regards navigable rivers, the median line of the principal channel of navigation. It will rest with the Boundary Commissions provided for by the present Treaty to specify whether the frontier line shall follow any changes of the course or channel which may take place, or whether it shall be definitely fixed by the position of the course or channel at the time when the present Treaty comes into force.

In the absence of provisions to the contrary in the present Treaty, islands and islets lying within three miles of the coast are included within the frontier of the coastal State.

## ARTICLE 31.

The various States concerned undertake to furnish to the Commissions all documents necessary for their tasks, especially authentic copies of agreements fixing existing or old frontiers, all large scale maps in existence, geodetic data, surveys completed but unpublished, and information concerning the changes of frontier watercourses. The maps, geodetic data, and surveys, even if unpublished, which are in the possession of the Turkish authorities must be delivered at Constantinople, within thirty days from the coming into force of the present Treaty, to such representative of the Commissions concerned as may be appointed by the principal Allied Powers.

The States concerned also undertake to instruct the local authorities to communicate to the Commissions all documents, especially plans, cadastral and land books, and to furnish on demand all details regarding property, existing economic conditions, and other necessary information.

## ARTICLE 32.

The various States interested undertake to give every assistance to the Boundary Commissions, whether directly or through local authorities, in everything that concerns transport, accommodation, labour, materials (sign posts, boundary pillars) necessary for the accomplishment of their mission.

In particular the Turkish Government undertakes to furnish to the Principal Allied Powers such technical personnel as they may consider necessary to assist the Boundary Commissions in the accomplishment of their mission.

## ARTICLE 33.

The various States interested undertake to safeguard the trigonometrical points, signals, posts or frontier marks erected by the Commissions.

## ARTICLE 34.

The pillars will be placed so as to be intervisible ; they will be numbered, and their position and their number will be noted on a cartographic document.

## ARTICLE 35.

The protocols defining the boundary and the maps and documents attached thereto will be made out in triplicate, of which two copies will be forwarded to the Governments of the limitrophe States, and the third to the Government of the French Republic, which will deliver authentic copies to the Powers who sign the present Treaty.

---

## PART III.

### POLITICAL CLAUSES.

---

#### SECTION I.

#### CONSTANTINOPLE.

## ARTICLE 36.

Subject to the provisions of the present Treaty, the High Contracting Parties agree that the rights and title of the Turkish Government over Constantinople shall not be affected, and that the said Government and His Majesty the Sultan shall be entitled to reside there and to maintain there the capital of the Turkish State.

Nevertheless, in the event of Turkey failing to observe faithfully the provisions of the present Treaty, or of any treaties or conventions supplementary thereto, particularly as regards the protection of the rights of racial, religious or linguistic minorities, the Allied Powers expressly reserve the right to modify the above provisions, and Turkey hereby agrees to accept any dispositions which may be taken in this connection.

**SECTION II.**  
**STRAITS.**

**ARTICLE 37.**

The navigation of the Straits, including the Dardanelles, the Sea of Marmora and the Bosphorus, shall in future be open, both in peace and war, to every vessel of commerce or of war and to military and commercial aircraft, without distinction of flag.

These waters shall not be subject to blockade, nor shall any belligerent right be exercised nor any act of hostility be committed within them, unless in pursuance of a decision of the Council of the League of Nations.

**ARTICLE 38.**

The Turkish Government recognizes that it is necessary to take further measures to ensure the freedom of navigation provided for in Article 37, and accordingly delegates, so far as it is concerned, to a Commission to be called the "Commission of the Straits", and hereinafter referred to as "the Commission", the control of the waters specified in Article 39.

The Greek Government, so far as it is concerned, delegates to the Commission the same powers and undertakes to give it in all respects the same facilities.

Such control shall be exercised in the name of the Turkish and Greek Governments respectively, and in the manner provided in this Section.

**ARTICLE 39.**

The authority of the Commission will extend to all the waters between the Mediterranean mouth of the Dardanelles and the Black Sea mouth of the Bosphorus, and to the waters within three miles of each of these mouths.

This authority may be exercised on shore to such extent as may be necessary for the execution of the provisions of this Section.

**ARTICLE 40.**

The Commission shall be composed of representatives appointed respectively by the United States of America (if and when that Government is willing to participate), the British Empire, France, Italy, Japan, Russia (if and when Russia becomes a member of the League of Nations), Greece, Roumania, and Bulgaria and Turkey (if and when the two latter States become members of the League of Nations). Each Power shall appoint one representative. The representatives of the United States of America, the British Empire, France, Italy, Japan and Russia shall each have two votes. The representatives of Greece, Roumania, and Bulgaria and Turkey shall each have one vote. Each Commissioner shall be removable only by the Government which appointed him.

**ARTICLE 41.**

The Commissioners shall enjoy, within the limits specified in Article 39, diplomatic privileges and immunities.

**ARTICLE 42.**

The Commission will exercise the powers conferred on it by the present Treaty in complete independence of the local authority. It will have its own flag, its own budget and its separate organisation.

**ARTICLE 43.**

Within the limits of its jurisdiction as laid down in Article 39 the Commission will be charged with the following duties :

- (a) the execution of any works considered necessary for the improvement of the channels or the approaches to harbours ;
- (b) the lighting and buoys of the channels ;
- (c) the control of pilotage and towage ;
- (d) the control of anchorages ;
- (e) the control necessary to assure the application in the ports of Constantinople and Haidar Pasha of the régime prescribed in Articles 335 to 344, Part XI (Ports, Waterways and Railways) of the present Treaty ;
- (f) the control of all matters relating to wrecks and salvage ;
- (g) the control of lighterage ;



## ARTICLE 44.

In the event of the Commission finding that the liberty of passage is being interfered with, it will inform the representatives at Constantinople of the Allied Powers providing the occupying forces provided for in Article 178. These representatives will thereupon concert with the naval and military commanders of the said forces such measures as may be deemed necessary to preserve the freedom of the Straits. Similar action shall be taken by the said representatives in the event of any external action threatening the liberty of passage of the Straits.

## ARTICLE 45.

For the purpose of the acquisition of any property or the execution of any permanent works which may be required, the Commission shall be entitled to raise such loans as it may consider necessary. These loans will be secured, so far as possible, on the dues to be levied on the shipping using the Straits, as provided in Article 53.

## ARTICLE 46.

The functions previously exercised by the Constantinople Superior Council of Health and the Turkish Sanitary Administration which was directed by the said Council, and the functions exercised by the National Life-boat Service of the Bosphorus, will within the limits specified in Article 39 be discharged under the control of the Commission and in such manner as it may direct.

The Commission will co-operate in the execution of any common policy adopted by the League of Nations for preventing and combating disease.

## ARTICLE 47.

Subject to the general powers of control conferred upon the Commission, the rights of any persons or companies now holding concessions relating to lighthouses, docks, quays or similar matters shall be maintained; but the Commission shall be entitled if it thinks it necessary in the general interest to buy out or modify such rights upon the conditions laid down in Article 311, Part IX (Economic Clauses) of the present Treaty, or itself to take up a new concession.

## ARTICLE 48.

In order to facilitate the execution of the duties with which it is entrusted by this Section, the Commission shall have power to organise such a force of special police as may be necessary. This force shall be drawn so far as possible from the native population of the zone of the Straits and islands referred to in Article 178, Part V (Military, Naval and Air Clauses), excluding the islands of Lemnos, Imbros, Samothrace, Tenedos and Mitylene. The said force shall be commanded by foreign police officers appointed by the Commission.

## ARTICLE 49.

In the portion of the zone of the Straits, including the islands of the Sea of Marmora, which remains Turkish, and pending the coming into force of the reform of the Turkish judicial system provided for in Article 136, all infringements of the regulations and by-laws made by the Commission, committed by nationals of capitulatory Powers, shall be dealt with by the Consular Courts of the said Powers. The Allied Powers agree to make such infringements justiciable before their Consular Courts or authorities. Infringements committed by Turkish nationals or nationals of non-capitulatory Powers shall be dealt with by the competent Turkish judicial authorities.

In the portion of the said zone placed under Greek sovereignty such infringements will be dealt with by the competent Greek judicial authorities.

## ARTICLE 50.

The officers or members of the crew of any merchant vessel within the limits of the jurisdiction of the Commission who may be arrested on shore for any offence committed either ashore or afloat within the limits of the said jurisdiction shall be brought before the competent judicial authority by the Commission's police. If the accused was arrested otherwise than by the Commission's police he shall immediately be handed over to them.

## ARTICLE 51.

The Commission shall appoint such subordinate officers or officials as may be found indispensable to assist it in carrying out the duties with which it is charged.

## ARTICLE 52.

In all matters relating to the navigation of the waters within the limits of the jurisdiction of the Commission all the ships referred to in Article 37 shall be treated upon a footing of absolute equality.

## ARTICLE 53.

Subject to the provisions of Article 47 the existing rights under which dues and charges can be levied for various purposes, whether direct by the Turkish Government or by international bodies or private companies, on ships or cargoes within the limits of the jurisdiction of the Commission shall be transferred to the Commission. The Commission shall fix these dues and charges at such amounts only as may be reasonably necessary to cover the cost of the works executed and the services rendered to shipping, including the general costs and expenses of the administration of the Commission, and the salaries and pay provided for in paragraph 3 of the Annex to this Section.

For these purposes only and with the prior consent of the Council of the League of Nations the Commission may also establish dues and charges other than those now existing and fix their amounts.

## ARTICLE 54.

All dues and charges imposed by the Commission shall be levied without any discrimination and on a footing of absolute equality between all vessels, whatever their port of origin, destination or departure, their flag or ownership, or the nationality or ownership of their cargoes.

This disposition does not affect the right of the Commission to fix in accordance with tonnage the dues provided for by this Section.

## ARTICLE 55.

The Turkish and Greek Governments respectively undertake to facilitate the acquisition by the Commission of such land and buildings as the Commission shall consider it necessary to acquire in order to carry out effectively the duties with which it is entrusted.

## ARTICLE 56.

Ships of war in transit through the waters specified in Article 39 shall conform in all respects to the regulations issued by the Commission for the observance of the ordinary rules of navigation and of sanitary requirements.

## ARTICLE 57.

(1) Belligerent warships shall not revictual nor take in stores, except so far as may be strictly necessary to enable them to complete the passage of the Straits and to reach the nearest port where they can call, nor shall they replenish or increase their supplies of war material or their armament or complete their crews, within the waters under the control of the Commission. Only such repairs as are absolutely necessary to render them seaworthy shall be carried out, and they shall not add in any manner whatever to their fighting force. The Commission shall decide what repairs are necessary, and these must be carried out with the least possible delay.

(2) The passage of belligerent warships through the waters under the control of the Commission shall be effected with the least possible delay, and without any other interruption than that resulting from the necessities of the service.

(3) The stay of such warships at ports within the jurisdiction of the Commission shall not exceed twenty-four hours except in case of distress. In such case they shall be bound to leave as soon as possible. An interval of at least twenty-four hours shall always elapse between the sailing of a belligerent ship from the waters under the control of the Commission and the departure of a ship belonging to an opposing belligerent.

(4) Any further regulations affecting in time of war the waters under the control of the Commission, and relating in particular to the passage of war material and contraband destined for the enemies of Turkey, or revictualing, taking in stores or carrying out repairs in the said waters, will be laid down by the League of Nations.

## ARTICLE 58.

Prizes shall in all respects be subjected to the same conditions as belligerent vessels of war.

## ARTICLE 59.

No belligerent shall embark or disembark troops, munitions of war or warlike materials in the waters under the control of the Commission, except in case of accidental hindrance of the passage, and in such cases the passage shall be resumed with all possible despatch.

## ARTICLE 60.

Nothing in Articles 57, 58 or 59 shall be deemed to limit the powers of a belligerent or belligerents acting in pursuance of a decision by the Council of the League of Nations.

## ARTICLE 61.

Any differences which may arise between the Powers as to the interpretation or execution of the provisions of this Section, and as regards Constantinople and Haidar Pasha of the provisions of Articles 335 to 344, Part XI (Ports, Waterways, and Railways) shall be referred to the Commission. In the event of the decision of the Commission not being accepted by any Power, the question shall, on the demand of any Power concerned, be settled as provided by the League of Nations, pending whose decision the ruling of the Commission will be carried out.

## ANNEX.

## 1.

The Chairmanship of the Commission of the Straits shall be rotatory for the period of two years among the members of the Commission entitled to two votes.

The Commission shall take decisions by a majority vote, and the Chairman shall have a casting vote. Abstention shall be regarded as a vote against the proposal under discussion.

Each of the Commissioners will have the right to designate a deputy Commissioner to replace him in his absence.

## 2.

The salary of each member of the Commission will be paid by the Government which appointed him; these salaries will be fixed at reasonable amounts agreed upon from time to time between the Governments represented on the Commission.

## 3.

The salaries of the police officers referred to in Article 48, of such other officials and officers as may be appointed under Article 51, and the pay of the local police referred to in Article 48, shall be paid out of the receipts from the dues and charges levied on shipping.

The Commission shall frame regulations as to the terms and conditions of employment of all officers and officials appointed by it.

## 4.

The Commission shall have at its disposal such vessels as may be necessary to enable it to carry out its functions as laid down in this Section and Annex.

## 5.

In order to carry out all the duties with which it is charged by the provisions of this Section and Annex and within the limits therein laid down the Commission will have the power to prepare, issue and enforce the necessary regulations; this power will include the right of amending so far as may be necessary or repealing the existing regulations.

## 6.

The Commission shall frame regulations as to the manner in which the accounts of all revenues and expenditure of the funds under its control shall be kept, the auditing of such accounts and the publication every year of a full and accurate report thereof.

## SECTION III.

## KURDISTAN.

## ARTICLE 62.

A Commission sitting at Constantinople and composed of three members appointed by the British, French and Italian Governments respectively shall draft within six months from the coming into force of the present Treaty a scheme of local autonomy for the predominantly Kurdish areas lying east of the Euphrates, south of the southern boundary of Armenia as it may be hereafter determined, and north of the frontier of Turkey with Syria and Mesopotamia, as defined in Article 27, II. (2) and (3). If unanimity cannot be secured on any question, it will be referred by the members of the Commission to their respective Governments. The scheme shall contain full safeguards for the protection of the Assyro-Chaldeans and other racial or religious minorities within these areas, and with this object a Commission composed of British, French, Italian, Persian and Kurdish representatives shall visit the spot to examine and decide what rectifications, if any, should be made in the Turkish frontier where, under the provisions of the present Treaty, that frontier coincides with that of Persia.

## ARTICLE 63.

The Turkish Government hereby agrees to accept and execute the decisions of both the Commissions mentioned in Article 62 within three months from their communication to the said Government.

## ARTICLE 64.

If within one year from the coming into force of the present Treaty the Kurdish peoples within the areas defined in Article 62 shall address themselves to the Council of the League of Nations in such a manner as to show that a majority of the population of these areas desires independence from Turkey, and if the Council then considers that these peoples are capable of such independence and recommends that it should be granted to them, Turkey hereby agrees to execute such a recommendation, and to renounce all rights and title over these areas.

The detailed provisions for such renunciation will form the subject of a separate agreement between the Principal Allied Powers and Turkey.

If and when such renunciation takes place, no objection will be raised by the Principal Allied Powers to the voluntary admission to such an independent Kurdish State of the Kurds inhabiting that part of Kurdistan which has hitherto been included in the Mosul Vilayet.

## SECTION IV.

## SMYRNA.

## ARTICLE 65.

The provisions of this Section will apply to the city of Smyrna and the adjacent territory defined in Article 66, until the determination of their final status in accordance with Article 83.

## ARTICLE 66.

The geographical limits of the territory adjacent to the city of Smyrna will be laid down as follows (see annexed map No. 1) :

From the mouth of the river which flows into the Aegean Sea about 5 kilometres north of Skalanova, eastwards,  
 the course of this river upstream ;  
 then southeastwards, the course of the southern branch of this river ;  
 then southeastwards, to the western point of the crest of the Gumush Dagh ;  
 a line to be fixed on the ground passing west of Chinar K, and east of Akche Ova ;  
 thence northeastwards, this crest line ;  
 thence northwards to a point to be chosen on the railway from Ayasoluk to Deirmendik about 1 kilometre west of Balachik station,  
 a line to be fixed on the ground leaving the road and railway from Sokia to Balachik station entirely in Turkish territory ;

thence northwards to a point to be chosen on the southern boundary of the Sandjak of Smyrna,

a line to be fixed on the ground ;

thence to a point to be chosen in the neighbourhood of Bos Dagħ situated about 15 kilometres northeast of Odemish,

the southern and eastern boundary of the Sandjak of Smyrna ;

thence northwards to a point to be chosen on the railway from Manisa to Alashehr about 6 kilometres west of Salihli,

a line to be fixed on the ground ;

thence northwards to Geurenez Dagħ,

a line to be fixed on the ground passing east of Mermer Geul west of Kemer, crossing the Kum Chai approximately south of Akshalan, and then following the watershed west of Kavakalan ;

thence northwestwards to a point to be chosen on the boundary between the Cazas of Kirkagach and Ak Hissar about 18 kilometres east of Kirkagach and 20 kilometres north of Ak Hissar,

a line to be fixed on the ground ;

thence westwards to its junction with the boundary of the Caza of Soma,

the southern boundary of the Caza of Kirkagach,

thence westwards to its junction with the boundary of the Sandjak of Smyrna,

the southern boundary of the Caza of Soma ;

thence northwards to its junction with the boundary of the Vilayet of Smyrna,

the northeastern boundary of the Sandjak of Smyrna ;

thence westwards to a point to be chosen in the neighbourhood of Charpajik (Tepe).

the northern boundary of the Vilayet of Smyrna ;

thence northwards to a point to be chosen on the ground about 4 kilometres southwest of Keuiluje,

a line to be fixed on the ground ;

thence westwards to a point to be selected on the ground between Cape Dahlina and Kemer Iskele,

a line to be fixed on the ground passing south of Kemer and Kemer Iskele together with the road joining these places.

#### ARTICLE 67.

A Commission shall be constituted within fifteen days from the coming into force of the present Treaty to trace on the spot the boundaries of the territories described in Article 66. This Commission shall be composed of three members nominated by the British, French and Italian Governments respectively, one member nominated by the Greek Government, and one nominated by the Turkish Government.

#### ARTICLE 68.

Subject to the provisions of this Section, the city of Smyrna and the territory defined in Article 66 will be assimilated, in the application of the present Treaty, to territory detached from Turkey.

#### ARTICLE 69.

The city of Smyrna and the territory defined in Article 66 remain under Turkish sovereignty. Turkey however transfers to the Greek Government the exercise of her rights of sovereignty over the city of Smyrna and the said territory. In witness of such sovereignty the Turkish flag shall remain permanently hoisted over an outer fort in the town of Smyrna. The fort will be designated by the Principal Allied Powers.

#### ARTICLE 70.

The Greek Government will be responsible for the administration of the city of Smyrna and the territory defined in Article 66, and will effect this administration by means of a body of officials which it will appoint specially for the purpose.

#### ARTICLE 71.

The Greek Government shall be entitled to maintain in the city of Smyrna and the territory defined in Article 66 the military forces required for the maintenance of order and public security.

## ARTICLE 72.

A local parliament shall be set up with an electoral system calculated to ensure proportional representation of all sections of the population, including racial, linguistic and religious minorities. Within six months from the coming into force of the present Treaty the Greek Government shall submit to the Council of the League of Nations a scheme for an electoral system complying with the above requirements; this scheme shall not come into force until approved by a majority of the Council.

The Greek Government shall be entitled to postpone the elections for so long as may be required for the return of the inhabitants who have been banished or deported by the Turkish authorities, but such postponement shall not exceed a period of one year from the coming into force of the present Treaty.

## ARTICLE 73.

The relations between the Greek administration and the local parliament shall be determined by the said administration in accordance with the principles of the Greek Constitution.

## ARTICLE 74.

Compulsory military service shall not be enforced in the city of Smyrna and the territory defined in Article 66 pending the final determination of their status in accordance with Article 83.

## ARTICLE 75.

The provisions of the separate Treaty referred to in Article 86 relating to the protection of racial, linguistic and religious minorities, and to freedom of commerce and transit, shall be applicable to the city of Smyrna and the territory defined in Article 66.

## ARTICLE 76.

The Greek Government may establish a Customs boundary along the frontier line defined in Article 66, and may incorporate the city of Smyrna and the territory defined in the said Article in the Greek customs system.

## ARTICLE 77.

The Greek Government engages to take no measures which would have the effect of depreciating the existing Turkish currency, which shall retain its character as legal tender pending the determination, in accordance with the provisions of Article 83, of the final status of the territory.

## ARTICLE 78.

The provisions of Part XI (Ports, Waterways and Railways) relating to the régime of ports of international interest, free ports and transit shall be applicable to the city of Smyrna and the territory defined in Article 66.

## ARTICLE 79.

As regards nationality, such inhabitants of the city of Smyrna and the territory defined in Article 66 as are of Turkish nationality and cannot claim any other nationality under the terms of the present Treaty shall be treated on exactly the same footing as Greek nationals. Greece shall provide for their diplomatic and consular protection abroad.

## ARTICLE 80.

The provisions of Article 241, Part VIII (Financial Clauses) will apply in the case of the city of Smyrna and the territory defined in Article 66.

The provisions of Article 293, Part IX (Economic Clauses) will not be applicable in the case of the said city and territory.

## ARTICLE 81.

Until the determination, in accordance with the provisions of Article 83, of the final status of Smyrna and the territory defined in Article 66, the rights to exploit the salt

marshes of Phoea belonging to the Administration of the Ottoman Public Debt, including all plant and machinery and materials for transport by land or sea, shall not be altered or interfered with. No tax or charge shall be imposed during this period on the manufacture, exportation or transport of salt produced from these marshes. The Greek administration will have the right to regulate and tax the consumption of salt at Smyrna and within the territory defined in Article 66.

If after the expiration of the period referred to in the preceding paragraph Greece considers it opportune to effect changes in the provisions above set forth, the salt marshes of Phoea will be treated as a concession and the guarantees provided by Article 312, Part IX (Economic Clauses) will apply, subject however to the provisions of Article 246, Part VIII (Financial Clauses) of the present Treaty.

#### ARTICLE 82.

Subsequent agreements will decide all questions which are not decided by the present Treaty and which may arise from the execution of the provisions of this Section.

#### ARTICLE 83.

When a period of five years shall have elapsed after the coming into force of the present Treaty the local parliament referred to in Article 72 may, by a majority of votes, ask the Council of the League of Nations for the definitive incorporation in the Kingdom of Greece of the city of Smyrna and the territory defined in Article 66. The Council may require, as a preliminary, a plebiscite under conditions which it will lay down.

In the event of such incorporation as a result of the application of the foregoing paragraph, the Turkish sovereignty referred to in Article 69 shall cease. Turkey hereby renounces in that event in favour of Greece all rights and title over the city of Smyrna and the territory defined in Article 66.

### SECTION V.

#### GREECE.

#### ARTICLE 84.

Without prejudice to the frontiers of Bulgaria laid down by the Treaty of Peace signed at Neuilly-sur-Seine on November 27, 1919, Turkey renounces in favour of Greece all rights and title over the territories of the former Turkish Empire in Europe situated outside the frontiers of Turkey as laid down by the present Treaty.

The islands of the Sea of Marmora are not included in the transfer of sovereignty effected by the above paragraph.

Turkey further renounces in favour of Greece all her rights and title over the islands of Imbros and Tenedos. The decision taken by the Conference of Ambassadors at London in execution of Articles 5 of the Treaty of London of May 17/30, 1913, and 15 of the Treaty of Athens of November 1/14, 1913, and notified to the Greek Government on February 13, 1914, relating to the sovereignty of Greece over the other islands of the Eastern Mediterranean, particularly Lemnos, Samothrace, Mytilene, Chios, Samos and Nikaria, is confirmed, without prejudice to the provisions of the present Treaty relating to the islands placed under the sovereignty of Italy and referred to in Article 122, and to the islands lying less than three miles from the coast of Asia. (*See map No. 1.*)

Nevertheless, in the portion of the zone of the Straits and the islands, referred to in Article 178, which under the present Treaty are placed under Greek sovereignty, Greece accepts and undertakes to observe, failing any contrary stipulation in the present Treaty, all the obligations which, in order to assure the freedom of the Straits, are imposed by the present Treaty on Turkey in that portion of the said zone, including the islands of the Sea of Marmora, which remains under Turkish sovereignty.

## ARTICLE 85.

A Commission shall be constituted within fifteen days from the coming into force of the present Treaty to trace on the spot the frontier line described in Article 27, I (2). This Commission shall be composed of four members nominated by the Principal Allied Powers, one member nominated by Greece, and one member nominated by Turkey.

## ARTICLE 86.

Greece accepts and agrees to embody in a separate Treaty such provisions as may be deemed necessary, particularly as regards Adrianople, to protect the interests of inhabitants of that State who differ from the majority of the population in race, language or religion.

Greece further accepts and agrees to embody in a separate Treaty such provisions as may be deemed necessary to protect freedom of transit and equitable treatment for the commerce of other nations.

## ARTICLE 87.

The proportion and nature of the financial obligations of Turkey which Greece will have to assume on account of the territory placed under her sovereignty will be determined in accordance with Articles 241 to 244, Part VIII (Financial Clauses) of the present Treaty.

Subsequent agreements will decide all questions which are not decided by the present Treaty and which may arise in consequence of the transfer of the said territories.

## SECTION VI.

## ARMENIA.

## ARTICLE 88.

Turkey, in accordance with the action already taken by the Allied Powers, hereby recognises Armenia as a free and independent State.

## ARTICLE 89.

Turkey and Armenia as well as the other High Contracting Parties agree to submit to the arbitration of the President of the United States of America the question of the frontier to be fixed between Turkey and Armenia in the Vilayets of Erzerum, Trebizond, Van and Bitlis, and to accept his decision thereupon, as well as any stipulations he may prescribe as to access for Armenia to the sea, and as to the demilitarisation of any portion of Turkish territory adjacent to the said frontier.

## ARTICLE 90.

In the event of the determination of the frontier under Article 89 involving the transfer of the whole or any part of the territory of the said Vilayets to Armenia, Turkey hereby renounces as from the date of such decision all rights and title over the territory so transferred. The provisions of the present Treaty applicable to territory detached from Turkey shall thereupon become applicable to the said territory.

The proportion and nature of the financial obligations of Turkey which Armenia will have to assume, or of the rights which will pass to her, on account of the transfer of the said territory will be determined in accordance with Articles 241 to 244, Part VIII (Financial Clauses) of the present Treaty.

Subsequent agreements will, if necessary, decide all questions which are not decided by the present Treaty and which may arise in consequence of the transfer of the said territory.

## ARTICLE 91.

In the event of any portion of the territory referred to in Article 89 being transferred to Armenia, a Boundary Commission, whose composition will be determined subsequently, will be constituted within three months from the delivery of the decision referred to in the said Article to trace on the spot the frontier between Armenia and Turkey as established by such decision.



## ARTICLE 92.

The frontiers between Armenia and Azerbaijan and Georgia respectively will be determined by direct agreement between the States concerned.

If in either case the States concerned have failed to determine the frontier by agreement at the date of the decision referred to in Article 89, the frontier line in question will be determined by the Principal Allied Powers, who will also provide for its being traced on the spot.

## ARTICLE 93.

Armenia accepts and agrees to embody in a Treaty with the Principal Allied Powers such provisions as may be deemed necessary by these Powers to protect the interests of inhabitants of that State who differ from the majority of the population in race, language, or religion.

Armenia further accepts and agrees to embody in a Treaty with the Principal Allied Powers such provisions as these Powers may deem necessary to protect freedom of transit and equitable treatment for the commerce of other nations.

## SECTION VII.

## SYRIA, MESOPOTAMIA, PALESTINE.

## ARTICLE 94.

The High Contracting Parties agree that Syria and Mesopotamia shall, in accordance with the fourth paragraph of Article 22, Part I (Covenant of the League of Nations), be provisionally recognised as independent States subject to the rendering of administrative advice and assistance by a Mandatory until such time as they are able to stand alone.

A Commission shall be constituted within fifteen days from the coming into force of the present Treaty to trace on the spot the frontier line described in Article 27, II (2) and (3). This Commission will be composed of three members nominated by France, Great Britain and Italy respectively, and one member nominated by Turkey; it will be assisted by a representative of Syria for the Syrian frontier, and by a representative of Mesopotamia for the Mesopotamian frontier.

The determination of the other frontiers of the said States, and the selection of the Mandatories, will be made by the Principal Allied Powers.

## ARTICLE 95.

The High Contracting Parties agree to entrust, by application of the provisions of Article 22, the administration of Palestine, within such boundaries as may be determined by the Principal Allied Powers, to a Mandatory to be selected by the said Powers. The Mandatory will be responsible for putting into effect the declaration originally made on November 2, 1917, by the British Government, and adopted by the other Allied Powers, in favour of the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country.

The Mandatory undertakes to appoint as soon as possible a special Commission to study and regulate all questions and claims relating to the different religious communities. In the composition of this Commission the religious interests concerned will be taken into account. The Chairman of the Commission will be appointed by the Council of the League of Nations.

## ARTICLE 96.

The terms of the mandates in respect of the above territories will be formulated by the Principal Allied Powers and submitted to the Council of the League of Nations for approval.

## ARTICLE 97.

Turkey hereby undertakes, in accordance with the provisions of Article 132, to accept any decisions which may be taken in relation to the questions dealt with in this Section.

## SECTION VIII.

## HEDJAZ.

## ARTICLE 98.

Turkey, in accordance with the action already taken by the Allied Powers, hereby recognises the Hedjaz as a free and independent State, and renounces in favour of the Hedjaz all rights and titles over the territories of the former Turkish Empire situated outside the frontiers of Turkey as laid down by the present Treaty, and comprised within the boundaries which may ultimately be fixed.

## ARTICLE 99.

In view of the sacred character attributed by Moslems of all countries to the cities and the Holy Places of Mecca and Medina, His Majesty the King of the Hedjaz undertakes to assure free and easy access thereto to Moslems of every country who desire to go there on pilgrimage or for any other religious object, and to respect and ensure respect for the pious foundations which are or may be established there by Moslems of any countries in accordance with the precepts of the law of the Koran.

## ARTICLE 100.

His Majesty the King of the Hedjaz undertakes that in commercial matters the most complete equality of treatment shall be assured in the territory of the Hedjaz to the persons, ships and goods of nationals of any of the Allied Powers, or of any of the new States set up in the territories of the former Turkish Empire, as well as to the persons, ships and goods of nationals of States, Members of the League of Nations.

## SECTION IX.

## EGYPT, SOUDAN, CYPRUS.

## 1.—EGYPT.

## ARTICLE 101.

Turkey renounces all rights and title in or over Egypt. This renunciation shall take effect as from November 5, 1914. Turkey declares that in conformity with the action taken by the Allied Powers she recognises the Protectorate proclaimed over Egypt by Great Britain on December 18, 1914.

## ARTICLE 102.

Turkish subjects habitually resident in Egypt on December 18, 1914, will acquire Egyptian nationality *ipso facto* and will lose their Turkish nationality, except that if at that date such persons were temporarily absent from, and have not since returned to, Egypt they will not acquire Egyptian nationality without a special authorisation from the Egyptian Government.

## ARTICLE 103.

Turkish subjects who became resident in Egypt after December 18, 1914, and are habitually resident there at the date of the coming into force of the present Treaty may, subject to the conditions prescribed in Article 105 for the right of option, claim Egyptian nationality, but such claim may in individual cases be refused by the competent Egyptian authority.

## ARTICLE 104.

For all purposes connected with the present Treaty, Egypt and Egyptian nationals, their goods and vessels, shall be treated on the same footing, as from August 1, 1914, as the Allied Powers, their nationals, goods and vessels, and provisions in respect of territory under Turkish sovereignty, or of territory detached from Turkey in accordance with the present Treaty, shall not apply to Egypt.

## ARTICLE 105.

Within a period of one year after the coming into force of the present Treaty persons over eighteen years of age acquiring Egyptian nationality under the provisions of Article 102 will be entitled to opt for Turkish nationality. In case such persons, or those who under Article 103 are entitled to claim Egyptian nationality, differ in race from the majority of the population of Egypt, they will within the same period be entitled to opt for the nationality of any State in favour of which territory is detached from Turkey, if the majority of the population of that State is of the same race as the person exercising the right to opt.

Option by a husband covers a wife and option by parents covers their children under eighteen years of age.

Persons who have exercised the above right to opt must, except where authorised to continue to reside in Egypt, transfer within the ensuing twelve months their place of residence to the State for which they have opted. They will be entitled to retain their immovable property in Egypt, and may carry with them their movable property of every description. No export or import duties or charges may be imposed upon them in connection with the removal of such property.

## ARTICLE 106.

The Egyptian Government shall have complete liberty of action in regulating the status of Turkish subjects in Egypt and the conditions under which they may establish themselves in the territory.

## ARTICLE 107.

Egyptian nationals shall be entitled, when abroad, to British diplomatic and consular protection.

## ARTICLE 108.

Egyptian goods entering Turkey shall enjoy the treatment accorded to British goods.

## ARTICLE 109.

Turkey renounces in favour of Great Britain the powers conferred upon His Imperial Majesty the Sultan by the Convention signed at Constantinople on October 29, 1888, relating to the free navigation of the Suez Canal.

## ARTICLE 110.

All property and possessions in Egypt belonging to the Turkish Government pass to the Egyptian Government without payment.

## ARTICLE 111.

All movable and immovable property in Egypt belonging to Turkish nationals (who do not acquire Egyptian nationality) shall be dealt with in accordance with the provisions of Part IX (Economic Clauses) of the present Treaty.

## ARTICLE 112.

Turkey renounces all claim to the tribute formerly paid by Egypt.

Great Britain undertakes to relieve Turkey of all liability in respect of the Turkish loans secured on the Egyptian tribute.

These loans are :

The guaranteed loan of 1855 ;

The loan of 1894 representing the converted loans of 1854 and 1871 ;

The loan of 1891 representing the converted loan of 1877.

The sums which the Khedives of Egypt have from time to time undertaken to pay over to the houses by which these loans were issued will be applied as heretofore to the interest and the sinking funds of the loans of 1894 and 1891 until the final extinction of those loans. The Government of Egypt will also continue to apply the sum hitherto paid towards the interest on the guaranteed loan of 1855.

Upon the extinction of these loans of 1894, 1891 and 1855, all liability on the part of the Egyptian Government arising out of the tribute formerly paid by Egypt to Turkey will cease.

## 2.—SOUDAN.

## ARTICLE 113.

The High Contracting Parties declare and place on record that they have taken note of the Convention between the British Government and the Egyptian Government defining the status and regulating the administration of the Soudan, signed on January 19, 1899, as amended by the supplementary Convention relating to the town of Suakin signed on July 10, 1899.

## ARTICLE 114.

Soudanese shall be entitled when in foreign countries to British diplomatic and consular protection.

## 3.—CYPRUS.

## ARTICLE 115.

The High Contracting Parties recognise the annexation of Cyprus proclaimed by the British Government on November 5, 1914.

## ARTICLE 116.

Turkey renounces all rights and title over or relating to Cyprus, including the right to the tribute formerly paid by that island to the Sultan.

## ARTICLE 117.

Turkish nationals born or habitually resident in Cyprus will acquire British nationality and lose their Turkish nationality, subject to the conditions laid down in the local law.

## SECTION X.

## MOROCCO, TUNIS.

## ARTICLE 118.

Turkey recognises the French Protectorate in Morocco, and accepts all the consequences thereof. This recognition shall take effect as from March 30, 1912.

## ARTICLE 119.

Moroccan goods entering Turkey shall be subject to the same treatment as French goods.

## ARTICLE 120.

Turkey recognises the French Protectorate over Tunis, and accepts all the consequences thereof. This recognition shall take effect as from May 12, 1881.

Tunisian goods entering Turkey shall be subject to the same treatment as French goods.

## SECTION XI.

## LIBYA, AEGEAN ISLANDS,

## ARTICLE 121.

Turkey definitely renounces all rights and privileges which under the Treaty of Lausanne of October 18, 1912, were left to the Sultan in Libya.

## ARTICLE 122.

Turkey renounces in favour of Italy all rights and title over the following islands of the Aegean Sea; Stampalia (Astropalia), Rhodes (Rhodos), Calki (Kharki), Scarpanto, Casos (Casso), Pscopis (Tilos), Misiros (Nisyros), Calymnos (Kalymnos), Leros, Patmos, Lipsos (Lipso), Sini (Symi), and Cos (Kos), which are now occupied by Italy, and the islets dependent thereon, and also over the island of Castellorizzo. (See map No. 1.)

## SECTION XII.

## NATIONALITY.

## ARTICLE 123.

Turkish subjects habitually resident in territory which in accordance with the provisions of the present Treaty is detached from Turkey will become *ipso facto*, in the conditions laid down by the local law, nationals of the State to which such territory is transferred.

## ARTICLE 124.

Persons over eighteen years of age losing their Turkish nationality and obtaining *ipso facto* a new nationality under Article 123 shall be entitled within a period of one year from the coming into force of the present Treaty to opt for Turkish nationality.

## ARTICLE 125.

Persons over eighteen years of age habitually resident in territory detached from Turkey in accordance with the present Treaty and differing in race from the majority of the population of such territory shall within one year from the coming into force of the present Treaty be entitled to opt for Armenia, Azerbaijan, Georgia, Greece, the Hedjaz, Mesopotamia, Syria, Bulgaria or Turkey, if the majority of the population of the State selected is of the same race as the person exercising the right to opt.

## ARTICLE 126.

Persons who have exercised the right to opt in accordance with the provisions of Articles 124 or 125 must within the succeeding twelve months transfer their place of residence to the State for which they have opted.

They will be entitled to retain their immovable property in the territory of the other State where they had their place of residence before exercising their right to opt.

They may carry with them their movable property of every description. No export or import duties may be imposed upon them in connection with the removal of such property.

## ARTICLE 127.

The High Contracting Parties undertake to put no hindrance in the way of the exercise of the right which the persons concerned have under the present Treaty, or under the Treaties of Peace concluded with Germany, Austria, Bulgaria or Hungary, or under any treaty concluded by the Allied Powers, or any of them, with Russia, or between any of the Allied Powers themselves, to choose any other nationality which may be open to them.

In particular, Turkey undertakes to facilitate by every means in her power the voluntary emigration of persons desiring to avail themselves of the right to opt provided by Article 125, and to carry out any measures which may be prescribed with this object by the Council of the League of Nations.

## ARTICLE 128.

Turkey undertakes to recognise any new nationality which has been or may be acquired by her nationals under the laws of the Allied Powers or new States and in accordance with the decisions of the competent authorities of these Powers pursuant to naturalisation laws or under Treaty stipulations, and to regard such persons as having, in consequence of the acquisition of such new nationality, in all respects severed their allegiance to their country of origin.

In particular, persons who before the coming into force of the present Treaty have acquired the nationality of one of the Allied Powers in accordance with the law of such Power shall be recognised by the Turkish Government as nationals of such Power and as having lost their Turkish nationality, notwithstanding any provisions of Turkish law to the contrary. No confiscation of property or other penalty provided by Turkish law shall be incurred on account of the acquisition of any such nationality.

## ARTICLE 129.

Jews of other than Turkish nationality who are habitually resident, on the coming into force of the present Treaty, within the boundaries of Palestine, as determined in accordance with Article 95, will *ipso facto* become citizens of Palestine to the exclusion of any other nationality.

## ARTICLE 130.

For the purposes of the provisions of this Section, the status of a married woman will be governed by that of her husband, and the status of children under eighteen years of age by that of their parents.

## ARTICLE 131.

The provisions of this Section will apply to the city of Smyrna and the territory defined in Article 66 as from the establishment of the final status of the territory in accordance with Article 83.

## SECTION XIII.

## GENERAL PROVISIONS.

## ARTICLE 132.

Outside her frontiers as fixed by the present Treaty Turkey hereby renounces in favour of the Principal Allied Powers all rights and title which she could claim on any ground over or concerning any territories outside Europe which are not otherwise disposed of by the present Treaty.

Turkey undertakes to recognise and conform to the measures which may be taken now or in the future by the Principal Allied Powers, in agreement where necessary with third Powers, in order to carry the above stipulation into effect.

## ARTICLE 133.

Turkey undertakes to recognise the full force of the Treaties of Peace and Additional Conventions concluded by the Allied Powers with the Powers who fought on the side of Turkey, and to recognise whatever dispositions have been or may be made concerning the territories of the former German Empire, of Austria, of Hungary and of Bulgaria, and to recognise the new States within their frontiers as there laid down.

## ARTICLE 134.

Turkey hereby recognises and accepts the frontiers of Germany, Austria, Bulgaria, Greece, Hungary, Poland, Roumania, the Serb-Croat-Slovene State and the Czecho-Slovak State as these frontiers may be determined by the Treaties referred to in Article 133 or by any supplementary conventions.

## ARTICLE 135.

Turkey undertakes to recognise the full force of all treaties or agreements which may be entered into by the Allied Powers with States now existing or coming into existence in future in the whole or part of the former Empire of Russia as it existed on August 1, 1914, and to recognise the frontiers of any such States as determined therein.

Turkey acknowledges and agrees to respect as permanent and inalienable the independence of the said States.

In accordance with the provisions of Article 259, Part VIII (Financial Clauses), and Article 277, Part IX (Economic Clauses), of the present Treaty, Turkey accepts definitely the abrogation of the Brest-Litovsk Treaties and of all treaties, conventions and agreements entered into by her with the Maximalist Government in Russia.

## ARTICLE 136.

A Commission composed of four members, appointed by the British Empire, France, Italy and Japan respectively, shall be set up within three months from the coming into force of the present Treaty, to prepare, with the assistance of technical experts representing the other capitulatory Powers, Allied or neutral, who with this object will each be invited to appoint an expert, a scheme of judicial reform to replace the present capitulatory system in judicial matters in Turkey. This Commission may recommend, after consultation with the Turkish Government, the adoption of either a mixed or an unified judicial system.

The scheme prepared by the Commission will be submitted to the Governments of the Allied and neutral Powers concerned. As soon as the Principal Allied Powers have approved the scheme they will inform the Turkish Government, which hereby agrees to accept the new system.

The Principal Allied Powers reserve the right to agree among themselves, and if necessary with the other Allied or neutral Powers concerned, as to the date on which the new system is to come into force.

## ARTICLE 137.

Without prejudice to the provisions of Part VII (Penalties), no inhabitant of Turkey shall be disturbed or molested, under any pretext whatever, on account of any political or military action taken by him, or any assistance of any kind given by him to the Allied Powers, or their nationals, between August 1, 1914, and the coming into force of the present Treaty; all sentences pronounced against any inhabitant of Turkey for the above reasons shall be completely annulled, and any proceedings already instituted shall be arrested.

## ARTICLE 138.

No inhabitant of territory detached from Turkey in accordance with the present Treaty shall be disturbed or molested on account of his political attitude after August 1, 1914, or of the determination of his nationality effected in accordance with the present Treaty.

## ARTICLE 139.

Turkey renounces formally all rights of suzerainty or jurisdiction of any kind over Moslems who are subject to the sovereignty or protectorate of any other State.

No power shall be exercised directly or indirectly by any Turkish authority whatever in any territory detached from Turkey or of which the existing status under the present Treaty is recognised by Turkey.

---

## PART IV.

### PROTECTION OF MINORITIES.

#### ARTICLE 140.

Turkey undertakes that the stipulations contained in Articles 141, 145 and 147 shall be recognised as fundamental laws, and that no civil or military law or regulation, no Imperial Iradeh nor official action shall conflict or interfere with these stipulations, nor shall any law, regulation, Imperial Iradeh nor official action prevail over them.

#### ARTICLE 141.

Turkey undertakes to assure full and complete protection of life and liberty to all inhabitants of Turkey without distinction of birth, nationality, language, race or religion.

All inhabitants of Turkey shall be entitled to the free exercise, whether public or private, of any creed, religion or belief.

The penalties for any interference with the free exercise of the right referred to in the preceding paragraph shall be the same whatever may be the creed concerned.

#### ARTICLE 142.

Whereas, in view of the terrorist régime which has existed in Turkey since November 1, 1914, conversions to Islam could not take place under normal conditions, no conversions since that date are recognised and all persons who were non-Moslems before November 1, 1914, will be considered as still remaining such, unless, after regaining their liberty, they voluntarily perform the necessary formalities for embracing the Islamic faith.

In order to repair so far as possible the wrongs inflicted on individuals in the course of the massacres perpetrated in Turkey during the war, the Turkish Government undertakes to afford all the assistance in its power or in that of the Turkish authorities in the search for and deliverance of all persons, of whatever race or religion, who have disappeared, been carried off, interned or placed in captivity since November 1, 1914.

The Turkish Government undertakes to facilitate the operations of mixed commissions appointed by the Council of the League of Nations to receive the complaints of the victims themselves, their families or their relations, to make the necessary enquiries, and to order the liberation of the persons in question.

The Turkish Government undertakes to ensure the execution of the decisions of these commissions, and to assure the security and the liberty of the persons thus restored to the full enjoyment of their rights.

#### ARTICLE 143.

Turkey undertakes to recognise such provisions as the Allied Powers may consider opportune with respect to the reciprocal and voluntary emigration of persons belonging to racial minorities.

Turkey renounces any right to avail herself of the provisions of Article 16 of the Convention between Greece and Bulgaria relating to reciprocal emigration, signed at Neuilly-sur-Seine on November 27, 1919. Within six months from the coming into force of the present Treaty Greece and Turkey will enter into a special arrangement relating to the reciprocal and voluntary emigration of the populations of Turkish and Greek race in the territories transferred to Greece and remaining Turkish respectively.

In case agreement cannot be reached as to such arrangement, Greece and Turkey will be entitled to apply to the Council of the League of Nations, which will fix the terms of such arrangement.

#### ARTICLE 144.

The Turkish Government recognises the injustice of the law of 1915 relating to Abandoned Properties (Emval-i-Metroukeh), and of the supplementary provisions thereof, and declares them to be null and void, in the past as in the future.



The Turkish Government solemnly undertakes to facilitate to the greatest possible extent the return to their homes and re-establishment in their businesses of the Turkish subjects of non-Turkish race who have been forcibly driven from their homes by fear of massacre or any other form of pressure since January 1, 1914. It recognises that any immovable or movable property of the said Turkish subjects or of the communities to which they belong, which can be recovered, must be restored to them as soon as possible, in whatever hands it may be found. Such property shall be restored free of all charges or servitudes with which it may have been burdened and without compensation of any kind to the present owners or occupiers, subject to any action which they may be able to bring against the persons from whom they derived title.

The Turkish Government agrees that arbitral commissions shall be appointed by the Council of the League of Nations wherever found necessary. These commissions shall each be composed of one representative of the Turkish Government, one representative of the community which claims that it or one of its members has been injured, and a chairman appointed by the Council of the League of Nations. These arbitral commissions shall hear all claims covered by this Article and decide them by summary procedure.

The arbitral commissions will have power to order :

(1) the provision by the Turkish Government of labour for any work of reconstruction or restoration deemed necessary. This labour shall be recruited from the races inhabiting the territory where the arbitral commission considers the execution of the said works to be necessary ;

(2) the removal of any person who, after enquiry, shall be recognised as having taken an active part in massacres or deportations or as having provoked them ; the measures to be taken with regard to such person's possessions will be indicated by the commission ;

(3) the disposal of property belonging to members of a community who have died or disappeared since January 1, 1914, without leaving heirs ; such property may be handed over to the community instead of to the State ;

(4) the cancellation of all acts of sale or any acts creating rights over immovable property concluded after January 1, 1914. The indemnification of the holders will be a charge upon the Turkish Government, but must not serve as a pretext for delaying the restitution. The arbitral commission will however have the power to impose equitable arrangements between the interested parties, if any sum has been paid by the present holder of such property.

The Turkish Government undertakes to facilitate in the fullest possible measure the work of the commissions and to ensure the execution of their decisions, which will be final. No decision of the Turkish judicial or administrative authorities shall prevail over such decisions.

#### ARTICLE 145.

All Turkish nationals shall be equal before the law and shall enjoy the same civil and political rights without distinction as to race, language or religion.

Difference of religion, creed or confession shall not prejudice any Turkish national in matters relating to the enjoyment of civil or political rights, as for instance admission to public employments, functions and honours, or the exercise of professions and industries.

Within a period of two years from the coming into force of the present Treaty the Turkish Government will submit to the Allied Powers a scheme for the organisation of an electoral system based on the principle of proportional representation of racial minorities.

No restriction shall be imposed on the free use by any Turkish national of any language in private intercourse, in commerce, religion, in the press or in publications of any kind, or at public meetings. Adequate facilities shall be given to Turkish nationals of non-Turkish speech for the use of their language, either orally or in writing, before the courts.

#### ARTICLE 146.

The Turkish Government undertakes to recognize the validity of diplomas granted by recognised foreign universities and schools, and to admit the holders thereof to the free exercise of the professions and industries for which such diplomas qualify.

This provision will apply equally to nationals of Allied Powers who are resident in Turkey.

## ARTICLE 147.

Turkish nationals who belong to racial, religious or linguistic minorities shall enjoy the same treatment and security in law and in fact as other Turkish nationals. In particular they shall have an equal right to establish, manage and control at their own expense, and independently of and without interference by the Turkish authorities, any charitable, religious and social institutions, schools for primary, secondary and higher instruction and other educational establishments, with the right to use their own language and to exercise their own religion freely therein.

## ARTICLE 148.

In towns and districts where there is a considerable proportion of Turkish nationals belonging to racial, linguistic or religious minorities, these minorities shall be assured an equitable share in the enjoyment and application of the sums which may be provided out of public funds under the State, municipal or other budgets for educational or charitable purposes.

The sums in question shall be paid to the qualified representatives of the communities concerned.

## ARTICLE 149.

The Turkish Government undertakes to recognise and respect the ecclesiastical and scholastic autonomy of all racial minorities in Turkey. For this purpose, and subject to any provisions to the contrary in the present Treaty, the Turkish Government confirms and will uphold in their entirety the prerogatives and immunities of an ecclesiastical, scholastic or judicial nature granted by the Sultans to non-Moslem races in virtue of special orders or imperial decrees (firmans, hattis, berats, etc.) as well as by ministerial orders or orders of the Grand Vizier.

All laws, decrees, regulations and circulars issued by the Turkish Government and containing abrogations, restrictions or amendments of such prerogatives and immunities shall be considered to such extent null and void.

Any modification of the Turkish judicial system which may be introduced in accordance with the provisions of the present Treaty shall be held to override this Article, in so far as such modification may affect individuals belonging to racial minorities.

## ARTICLE 150.

In towns and districts where there is resident a considerable proportion of Turkish nationals of the Christian or Jewish religions the Turkish Government undertakes that such Turkish nationals shall not be compelled to perform any act which constitutes a violation of their faith or religious observances, and shall not be placed under any disability by reason of their refusal to attend courts of law or to perform any legal business on their weekly day of rest. This provision, however, shall not exempt such Turkish nationals (Christians or Jews) from such obligations as shall be imposed upon all other Turkish nationals for the preservation of public order.

## ARTICLE 151.

The Principal Allied Powers, in consultation with the Council of the League of Nations, will decide what measures are necessary to guarantee the execution of the provisions of this Part. The Turkish Government hereby accepts all decisions which may be taken on this subject.

---

**PART V.**
**MILITARY, NAVAL AND AIR CLAUSES.**

In order to render possible the initiation of a general limitation of the armaments of all nations, Turkey undertakes strictly to observe the military, naval and air clauses which follow.

SECTION I.  
MILITARY CLAUSES.

CHAPTER I.

*General Clauses.*

ARTICLE 152.

The armed force at the disposal of Turkey shall only consist of :

- (1) The Sultan's bodyguard ;
- (2) Troops of gendarmerie, intended to maintain order and security in the interior and to ensure the protection of minorities ;
- (3) Special elements intended for the reinforcement of the troops of gendarmerie in case of serious trouble, and eventually to ensure the control of the frontiers.

ARTICLE 153.

Within six months from the coming into force of the present Treaty, the military forces other than that provided for in Article 152 shall be demobilised and disbanded.

CHAPTER II.

*Effectives, Organisation and Cadres of the Turkish Armed Force.*

ARTICLE 154.

The Sultan's bodyguard shall consist of a Staff and infantry and cavalry units, the strength of which shall not exceed 700 officers and men. This strength is not included in the total force provided for in Article 155.

The composition of this guard is given in Table 1 annexed to this Section.

ARTICLE 155.

The total strength of the forces enumerated in paragraphs (2) and (3) of Article 152 shall not exceed 50,000 men, including Staffs, officers, training personnel and depot troops.

ARTICLE 156.

The troops of gendarmerie shall be distributed over the territory of Turkey, which for this purpose will be divided into territorial areas to be delimited as provided in Article 200.

A legion of gendarmerie, composed of mounted and unmounted troops, provided with machine guns and with administrative and medical services will be organised in each territorial region ; it will supply in the vilayets, sandjaks, cazas, etc., the detachments necessary for the organisation of a fixed protective service, mobile reserves being at its disposal at one or more points within the region.

On account of their special duties, the legions shall not include either artillery or technical services.

The total strength of the legions shall not exceed 35,000 men, to be included in the total strength of the armed force provided for in Article 155.

The maximum strength of any one legion shall not exceed one quarter of the total strength of the legions.

The elements of any one legion shall not be employed outside the territory of their region, except by special authorisation from the Inter-Allied Commission provided for in Article 200.

ARTICLE 157.

The special elements for reinforcements may include details of infantry, cavalry, mountain artillery, pioneers and the corresponding technical and general services ; their total strength shall not exceed 15,000 men, to be included in the total strength provided for in Article 155.

The number of such reinforcements for any one legion shall not exceed one third of the whole strength of these elements without the special authority of the Inter-Allied Commission provided for in Article 200.

The proportion of the various arms and services entering into the composition of these special elements is laid down in Table II annexed to this Section.

Their quartering will be fixed as provided in Article 200.

#### ARTICLE 158.

In the formations referred to in Articles 156 and 157, the proportion of officers, including the personnel of staffs and special services, shall not exceed one twentieth of the total effectives with the colours, and that of non-commissioned officers shall not exceed one twelfth of the total effectives with the colours.

#### ARTICLE 159.

Officers supplied by the various Allied or neutral Powers shall collaborate, under the direction of the Turkish Government, in the command, the organisation and the training of the gendarmerie. These officers shall not be included in the strength of gendarmerie officers authorised by Article 158, but their number shall not exceed fifteen per cent. of that strength. Special agreements to be drawn up by the Inter-Allied Commission mentioned in Article 200 shall fix the proportion of these officers according to nationality, and shall determine the conditions of their participation in the various missions assigned to them by this Article.

#### ARTICLE 160.

In any one territorial region all officers placed at the disposal of the Turkish Government under the conditions laid down in Article 159 shall in principle be of the same nationality.

#### ARTICLE 161.

In the zone of the Straits and islands referred to in Article 178, excluding the islands of Lemnos, Imbros, Samothrace, Tenedos and Mitylene, the forces of gendarmerie, Greek and Turkish, will be under the Inter-Allied Command of the forces in occupation of that zone.

#### ARTICLE 162.

All measures of mobilisation, or appertaining to mobilisation, or tending to an increase of the strength or of the means of transport of any of the forces provided for in this Chapter are forbidden.

The various formations, Staffs and administrative services shall not, in any case, include supplementary cadres.

#### ARTICLE 163.

Within the period fixed by Article 153, all existing forces of gendarmerie shall be amalgamated with the legions provided for in Article 156.

#### ARTICLE 164.

The formation of any body of troops not provided for in this Section is forbidden.

The suppression of existing formations which are in excess of the authorised strength of 50,000 men (not including the Sultan's bodyguard) shall be effected progressively from the date of the signature of the present Treaty, in such manner as to be completed within six months at the latest after the coming into force of the Treaty, in accordance with the provisions of Article 153.

The number of officers, or persons in the position of officers, in the War Ministry and the Turkish General Staff, as well as in the administrations attached to them, shall, within the same period, be reduced to the establishment considered by the Commission referred to in Article 200 as strictly necessary for the good working of the general services of the armed Turkish force, this establishment being included in the maximum figure laid down in Article 158.

### CHAPTER III.

#### *Recruiting.*

#### ARTICLE 165.

The Turkish armed force shall in future be constituted and recruited by voluntary enlistment only.

Enlistment shall be open to all subjects of the Turkish State equally, without distinction of race or religion.

As regards the legions referred to in Article 156, their system of recruiting shall be in principle regional, and so regulated that the Moslem and non-Moslem elements of the population of each region may be, so far as possible, represented on the strength of the corresponding legion.

The provisions of the preceding paragraphs apply to officers as well as to men.

#### ARTICLE 166.

The length of engagement of non-commissioned officers and men shall be twelve consecutive years.

The annual replacement of men released from service for any reason whatever before the expiration of their term of engagement shall not exceed five per cent. of the total effectives fixed by Article 155.

#### ARTICLE 167.

All officers must be regulars (officers *de carrière*).

Officers at present serving in the army or the gendarmerie who are retained in the new armed force must undertake to serve at least up to the age of forty-five.

Officers at present serving in the army or the gendarmerie who are not admitted to the new armed force shall be definitely released from all military obligations, and must not take part in any military exercises, theoretical or practical.

Officers newly-appointed must undertake to serve on the active list for at least twenty-five consecutive years.

The annual replacement of officers leaving the service for any cause before the expiration of their term of engagement shall not exceed five per cent. of the total effectives of officers provided by Article 158.

### CHAPTER IV.

#### *Schools, Educational Establishments, Military Clubs and Societies.*

#### ARTICLE 168.

On the expiration of three months from the coming into force of the present Treaty there must only exist in Turkey the number of military schools which is absolutely indispensable for the recruitment of officers and non-commissioned officers of the units allowed, i.e.:

1 school for officers ;

1 school per territorial region for non-commissioned officers.

The number of students admitted to instruction in these schools shall be strictly in proportion to the vacancies to be filled in the cadres of officers and non-commissioned officers.

#### ARTICLE 169.

Educational establishments, other than those referred to in Article 168, as well as all sporting or other societies, must not occupy themselves with any military matters.

### CHAPTER V.

#### *Customs Officials, Local Urban and Rural Police, Forest Guards.*

#### ARTICLE 170.

Without prejudice to the provisions of Article 48, Part III (Political Clauses), the number of customs officials, local urban or rural police, forest guards or other like officials shall not exceed the number of men employed in a similar capacity in 1913 within the territorial limits of Turkey as fixed by the present Treaty.

The number of these officials may only be increased in the future in proportion to the increase of population in the localities or municipalities which employ them.

These employees and officials, as well as those employed in the railway service, must not be assembled for the purpose of taking part in any military exercises.

In each administrative district the local urban and rural police and forest guards shall be recruited and officered according to the principles laid down in the case of the gendarmerie by Article 165.

In the Turkish police, which, as forming part of the civil administration of Turkey, will remain distinct from the Turkish armed force, officers or officials supplied by the various Allied or neutral Powers shall collaborate, under the direction of the Turkish Government, in the organization, the command and the training of the said police. The number of these officers or officials shall not exceed fifteen per cent. of the strength of similar Turkish officers or officials.

## CHAPTER VI.

### *Armament, Munitions and Material.*

#### ARTICLE 171.

On the expiration of six months from the coming into force of the present Treaty, the armament which may be in use or held in reserve for replacement in the various formations of the Turkish armed force shall not exceed the figures fixed per thousand men in Table III annexed to this Section.

#### ARTICLE 172.

The stock of munitions at the disposal of Turkey shall not exceed the amounts fixed in Table III annexed to this Section.

#### ARTICLE 173.

Within six months from the coming into force of the present Treaty all existing arms, munitions of the various categories and war material in excess of the quantities authorised shall be handed over to the Military Inter-Allied Commission of Control provided for in Article 200 in such places as shall be appointed by this Commission.

The Principal Allied Powers will decide what is to be done with this material.

#### ARTICLE 174.

The manufacture of arms, munitions and war material, including aircraft and parts of aircraft of every description, shall take place only in the factories or establishments authorised by the Inter-Allied Commission referred to in Article 200.

Within six months from the coming into force of the present Treaty all other establishments for the manufacture, preparation, storage or design of arms, munitions or any war material shall be abolished or converted to purely commercial uses.

The same will apply to all arsenals other than those utilised as depots for the authorised stocks of munitions.

The plant of establishments or arsenals in excess of that required for the authorised manufacture shall be rendered useless or converted to purely commercial uses, in accordance with the decisions of the Military Inter-Allied Commission of Control referred to in Article 200.

#### ARTICLE 175.

The importation into Turkey of arms, munitions and war materials, including aircraft and parts of aircraft of every description, is strictly forbidden, except with the special authority of the Inter-Allied Commission referred to in Article 200.

The manufacture for foreign countries and the exportation of arms, munitions and war material of any description is also forbidden.

#### ARTICLE 176.

The use of flame-throwers, asphyxiating, poisonous or other gases and all similar liquids, materials or processes being forbidden, their manufacture and importation are strictly forbidden in Turkey.

Material specially intended for the manufacture, storage or use of the said products or processes is equally forbidden.

The manufacture and importation into Turkey of armoured cars, tanks or any other similar machines suitable for use in war are equally forbidden.

## CHAPTER VII.

*Fortifications.*

## ARTICLE 177.

In the zone of the Straits and islands referred to in Article 178 the fortifications will be disarmed and demolished as provided in that Article.

Outside this zone, and subject to the provisions of Article 89, the existing fortified works may be preserved in their present condition, but will be disarmed within the same period of three months.

## CHAPTER VIII.

*Maintenance of the Freedom of the Straits.*

## ARTICLE 178.

For the purpose of guaranteeing the freedom of the Straits, the High Contracting Parties agree to the following provisions :—

(1) Within three months from the coming into force of the present Treaty, all works, fortifications and batteries within the zone defined in Article 179 and comprising the coast and islands of the Sea of Marmora and the coast of the Straits, also those in the Islands of Lemnos, Imbros, Samothrace, Tenedos and Mitylene, shall be disarmed and demolished.

The reconstruction of these works and the construction of similar works are forbidden in the above zone and islands. France, Great Britain and Italy shall have the right to prepare for demolition any existing roads and railways in the said zone and in the islands of Lemnos, Imbros, Samothrace, and Tenedos which allow of the rapid transport of mobile batteries, the construction there of such roads and railways remaining forbidden.

In the islands of Lemnos, Imbros, Samothrace and Tenedos the construction of new roads or railways must not be undertaken except with the authority of the three Powers mentioned above.

(2) The measures prescribed in the first paragraph of (1) shall be executed by and at the expense of Greece and Turkey as regards their respective territories, and under control as provided in Article 203.

(3) The territories of the zone and the islands of Lemnos, Imbros, Samothrace, Tenedos, and Mitylene shall not be used for military purposes, except by the three Allied Powers referred to above, acting in concert. This provision does not exclude the employment in the said zone and islands of forces of Greek and Turkish gendarmérie, who will be under the Inter-Allied command of the forces of occupation, in accordance with the provisions of Article 161, nor the maintenance of a garrison of Greek troops in the island of Mitylene, nor the presence of the Sultan's bodyguard referred to in Article 152.

(4) The said Powers, acting in concert, shall have the right to maintain in the said territories and islands such military and air forces as they may consider necessary to prevent any action being taken or prepared which might directly or indirectly prejudice the freedom of the Straits.

This supervision will be carried out in naval matters by a guard-ship belonging to each of the said Allied Powers.

The forces of occupation referred to above may, in case of necessity, exercise on land the right of requisition, subject to the same conditions as those laid down in the Regulations annexed to the Fourth Hague Convention, 1907, or any other Convention replacing it to which all the said Powers are parties. Requisitions shall, however, only be made against payment on the spot.

## ARTICLE 179.

The zone referred to in Article 178 is defined as follows (*see* map No. 1) :

(1) *In Europe* :

From Karachali on the Gulf of Xeros northeastwards,  
a line reaching and then following the southern boundary of the basin of the Beylik Dere to the crest of the Kuru Dagh ;

then following that crest line,  
 then a straight line passing north of Emerli, and south of Derelar,  
 then curving north-north-eastwards and cutting the road from Rodosto to Malgara  
 3 kilometres west of Ainarjik and then passing 6 kilometres southeast of Ortaja Keui,  
 then curving north-eastwards and cutting the road from Rodosto to Hairobolu  
 18 kilometres northwest of Rodosto,  
 then to a point on the road from Muradli to Rodosto about 1 kilometre south of  
 Muradli,  
 a straight line ;  
 thence east-north-eastwards to Yeni Keui,  
 a straight line, modified however so as to pass at a minimum distance of 2 kilometres  
 north of the railway from Chorlu to Chatalja ;  
 thence north-north-eastwards to a point west of Istranja, situated on the frontier of  
 Turkey in Europe as defined in Article 27, I (2),  
 a straight line leaving the village of Yeni Keui within the zone ;  
 thence to the Black Sea,  
 the frontier of Turkey in Europe as defined in Article 27, I (2).

(2) *In Asia :*

From a point to be determined by the Principal Allied Powers between Cape Dahlina  
 and Kemer Iskele on the gulf of Adramid east-north-eastwards,  
 a line passing south of Kemer Iskele and Kemer together with the road joining these  
 places ;  
 then to a point immediately south of the point where the Decauville railway from  
 Osmanlar to Urchanlar crosses the Diermen Dere,  
 a straight line ;  
 thence north-eastwards to Manias Geul,  
 a line following the right bank of the Diermen Dere, and Kara Dere Suyu ;  
 thence eastwards, the southern shore of Manias Geul ;  
 then to the point where it is crossed by the railway from Panderma to Susighirli,  
 the course of the Kara Dere upstream ;  
 thence eastwards to a point on the Adranos Chai about 3 kilometres from its mouth  
 near Kara Oghlan,  
 a straight line ;  
 thence eastwards, the course of this river downstream ;  
 then the southern shore of Abulliont Geul ;  
 then to the point where the railway from Mudania to Brusa crosses the Ulfer Chai,  
 about 5 kilometres northwest of Brusa,  
 a straight line ;  
 thence north-eastwards to the confluence of the rivers about 6 kilometres north of Brusa,  
 the course of the Ulfer Chai downstream ;  
 thence eastwards to the southernmost point of Iznik Geul,  
 a straight line ;  
 thence to a point 2 kilometres north of Iznik,  
 the southern and eastern shores of this lake ;  
 thence north-eastwards to the westernmost point of Sbanaja Geul,  
 a line following the crest line Chirchir Chesme, Sira Dagh, Elmali Dagh, Kalpak  
 Dagh, Ayu Tepe, Hekim Tepe ;  
 thence northwards to a point on the road from Ismid to Armasha, 8 kilometres  
 southwest of Armasha,  
 a line following as far as possible the eastern boundary of the basin of the Chojali  
 Dere ;  
 thence to a point on the Black Sea, 2 kilometres east of the mouth of the Akabad R,  
 a straight line.

ARTICLE 180.

A Commission shall be constituted within fifteen days from the coming into force of  
 the present Treaty to trace on the spot the boundaries of the zone referred to in Article  
 178, except in so far as these boundaries coincide with the frontier line described in  
 Article 27, I (2). This Commission shall be composed of three members nominated by  
 the military authorities of France, Great Britain and Italy respectively, with, for the  
 portion of the zone placed under Greek sovereignty, one member nominated by the Greek



Government, and, for the portion of the zone remaining under Turkish sovereignty, one member nominated by the Turkish Government. The decisions of the Commission, which will be taken by a majority, shall be binding on the parties concerned.

The expenses of this Commission will be included in the expenses of the occupation of the said zone.

TABLE I.—COMPOSITION OF THE SULTAN'S BODYGUARD.

Units.	Maximum strength.	Remarks.
Staff ... ..	100 <sup>(1)</sup>	<sup>(1)</sup> Included in this establishment are : (a) The staff of the Sultan's Bodyguard ; (b) General officers, officers of all ranks and all arms, as well as military officials attached to the Sultan's military household.
Infantry ... ..	425	
Cavalry ... ..	125	
Administrative services...	50	
Total ... ..	700	

TABLE II.—STRENGTH OF THE VARIOUS ARMS AND SERVICES ENTERING INTO THE COMPOSITION OF THE SPECIAL ELEMENTS FOR REINFORCEMENT.

Units.	Maximum Establishment.
Staff (Command, officers, and personnel) ...	100
Infantry ... ..	8,200
Artillery ... ..	2,500
Cavalry ... ..	700
Pioneers and technical troops ... ..	2,000
Technical and general services ... ..	1,500
Total ... ..	15,000

TABLE III.—MAXIMUM AUTHORISED ARMAMENTS AND MUNITION SUPPLIES.

Material.	Quantity for 1,000 men. <sup>(1)</sup>			Quantity of Ammunition per Weapon (rifle or gun).		
	Sultan's Body-guard.	Legions.	Special elements for reinforcement.	Sultan's Body-guard.	Legions.	Special elements for reinforcement.
Rifles or carbines <sup>(2)</sup> ... ..	1,150	1,150	1,150	1,000	1,000	1,000
Revolvers ... ..	1 revolver per officer and per mounted non-commissioned officer.			100 rounds per revolver.		
Machine guns, heavy or light				15	10	15
Mountain guns <sup>(3)</sup> ... ..	—	—	5 <sup>(4)</sup>	—	—	1,500

<sup>(1)</sup> Including increase for replacement. <sup>(2)</sup> Automatic rifles and carbines are counted as light machine guns. <sup>(3)</sup> No field gun or heavy gun is authorised. <sup>(4)</sup> One battery of 4 guns + 1 spare gun, a total of 15 batteries.

## SECTION II.

### NAVAL CLAUSES.

#### ARTICLE 181.

From the coming into force of the present Treaty all warships interned in Turkish ports in accordance with the Armistice of October 30, 1918, are declared to be finally surrendered to the Principal Allied Powers.

Turkey will, however, retain the right to maintain along her coasts for police and fishery duties a number of vessels which shall not exceed :

- 7 sloops,
- 6 torpedo boats.

These vessels will constitute the Turkish Marine, and will be chosen by the Naval Inter-Allied Commission of Control referred to in Article 201 from amongst the following vessels :

## SLOOPS :

*Aidan Reis.*  
*Burack Reis.*  
*Sakiz.*  
*Prevesah.*  
*Hizir Reis.*  
*Kemal Reis.*  
*Issa Reis.*

## TORPEDO-BOATS :

*Sivri Hissar.*  
*Sultan Hissar.*  
*Drach.*  
*Moussoul.*  
*Ack Hissar.*  
*Younnous.*

The authority established for the control of customs will be entitled to appeal to the three Allied Powers referred to in Article 178 in order to obtain a more considerable force, if such an increase is considered indispensable for the satisfactory working of the services concerned.

Sloops may carry a light armament of two guns inferior to 77 m/m. and two machine guns. Torpedo-boats (or patrol launches) may carry a light armament of one gun inferior to 77 m/m. All the torpedoes and torpedo-tubes on board will be removed.

## ARTICLE 182.

Turkey is forbidden to construct or acquire any warships other than those intended to replace the units referred to in Article 181. Torpedo-boats shall be replaced by patrol launches.

The vessels intended for replacement purposes shall not exceed :

600 tons in the case of sloops ;  
 100 tons in the case of patrol launches.

Except where a ship has been lost, sloops and torpedo-boats shall only be replaced after a period of twenty years, counting from the launching of the ship.

## ARTICLE 183.

The Turkish armed transports and fleet auxiliaries enumerated below shall be disarmed and treated as merchant ships :

*Rechid Pasha* (late *Port Antonio*).  
*Tir-i-Mujghian* (late *Pembroke Castle*).  
*Kiresund* (late *Warwick Castle*).  
*Millet* (late *Seagull*).  
*Akdeniz*.

Bosphorus ferry-boats Nos. 60, 61, 63 and 70.

## ARTICLE 184.

All warships, including submarines, now under construction in Turkey shall be broken up, with the exception of such surface vessels as can be completed for commercial purposes.

The work of breaking up these vessels shall be commenced on the coming into force of the present Treaty.

## ARTICLE 185.

Articles, machinery and material arising from the breaking up of Turkish warships of all kinds, whether surface vessels or submarines, may not be used except for purely industrial or commercial purposes. They may not be sold or disposed of to foreign countries.

## ARTICLE 186.

The construction or acquisition of any submarine, even for commercial purposes, shall be forbidden in Turkey.

## ARTICLE 187.

The vessels of the Turkish Marine enumerated in Article 181 must have on board or in reserve only the allowance of war material and armaments fixed by the Naval Inter-Allied Commission of Control referred to in Article 201. Within a month from the time when the above quantities are fixed all armaments, munitions or other naval war material, including mines and torpedoes, belonging to Turkey at the time of the signing of the Armistice of October 30, 1918, must be definitely surrendered to the Principal Allied Powers.

The manufacture of these articles in Turkish territory for, and their export to, foreign countries shall be forbidden.

All other stocks, depots or reserves of arms, munitions or naval war material of all kinds are forbidden.

## ARTICLE 188.

The Naval Inter-Allied Commission of Control will fix the number of officers and men of all grades and corps to be admitted, in accordance with the provisions of Article 189, into the Turkish Marine. This number will include the personnel for manning the ships left to Turkey in accordance with Article 181, and the administrative personnel of the police and fisheries protection services and of the semaphore stations.

Within two months from the time when the above number is fixed, the personnel of the former Turkish Navy in excess of this number shall be demobilised.

No naval or military corps or reserve force in connection with the Turkish Marine may be organised in Turkey without being included in the above strength.

## ARTICLE 189.

The personnel of the Turkish Marine shall be recruited entirely by voluntary engagements entered into for a minimum period of twenty-five consecutive years for officers, and twelve consecutive years for petty officers and men.

The number engaged to replace those discharged for any reason other than the expiration of their term of service must not exceed five per cent. per annum of the total personnel fixed by the Naval Inter-Allied Commission of Control.

The personnel discharged from the former Turkish Navy must not receive any kind of naval or military training.

Officers belonging to the former Turkish Navy and not demobilised must undertake to serve till the age of forty-five, unless discharged for sufficient reason.

Officers and men belonging to the Turkish mercantile marine must not receive any kind of naval or military training.

## ARTICLE 190.

On the coming into force of the present Treaty all the wireless stations in the zone referred to in Article 178 shall be handed over to the Principal Allied Powers. Greece and Turkey shall not construct any wireless stations in the said zone.

## SECTION III.

## AIR CLAUSES.

## ARTICLE 191.

The Turkish armed forces must not include any military or naval air forces. No dirigible shall be kept.

## ARTICLE 192.

Within two months from the coming into force of the present Treaty the personnel of the air forces on the rolls of the Turkish land and sea forces shall be demobilised.

## ARTICLE 193.

Until the complete evacuation of Turkish territory by the Allied troops, the aircraft of the Allied Powers shall have throughout Turkish territory freedom of passage through the air, freedom of transit and of landing.

## ARTICLE 194.

During the six months following the coming into force of the present Treaty the manufacture, importation and exportation of aircraft of every kind, parts of aircraft, engines for aircraft and parts of engines for aircraft shall be forbidden in all Turkish territory.

## ARTICLE 195.

On the coming into force of the present Treaty all military and naval aeronautical material must be delivered by Turkey, at her own expense, to the Principal Allied Powers.

Delivery must be completed within six months and must be effected at such places as may be appointed by the Aeronautical Inter-Allied Commission of Control. The Governments of the Principal Allied Powers will decide as to the disposal of this material.

In particular, this material will include all items under the following heads which are or have been in use or were designed for warlike purposes.

Complete aeroplanes and seaplanes, as well as those being manufactured, repaired or assembled.

Dirigibles able to take the air, being manufactured, repaired or assembled.

Plant for the manufacture of hydrogen.

Dirigible sheds and shelters of every kind for aircraft.

Pending their delivery, dirigibles will, at the expense of Turkey, be maintained inflated with hydrogen; the plant for the manufacture of hydrogen, as well as the sheds for dirigibles, may, at the discretion of the said Powers, be left to Turkey until the dirigibles are handed over.

Engines for aircraft.

Nacelles and fuselages.

Armament (guns, machine-guns, light machine-guns, bomb-dropping apparatus, torpedo-dropping apparatus, synchronising apparatus, aiming apparatus).

Munitions (cartridges, shells, bombs loaded or unloaded, stocks of explosives or of material for their manufacture).

Instruments for use on aircraft.

Wireless apparatus and photographic and cinematographic apparatus for use on aircraft.

Component parts of any of the items under the preceding heads.

All aeronautical material of whatsoever description in Turkey shall be considered *prima facie* as war material, and as such may not be exported, transferred, lent, used or destroyed, but must remain on the spot until such time as the Aeronautical Inter-Allied Commission of Control referred to in Article 202 has given a decision as to its nature; this Commission will be exclusively entitled to decide all such points.

## SECTION IV.

## INTER-ALLIED COMMISSIONS OF CONTROL AND ORGANIZATION.

## ARTICLE 196.

Subject to any special provisions in this Part, the military, naval and air clauses contained in the present Treaty shall be executed by Turkey and at her expense under the control of Inter-Allied Commissions appointed for this purpose by the Principal Allied Powers.

The above-mentioned Commissions will represent the Principal Allied Powers in dealing with the Turkish Government in all matters relating to the execution of the military, naval or air clauses. They will communicate to the Turkish authorities the decisions which the Principal Allied Powers have reserved the right to take, or which the execution of the said clauses may necessitate.

## ARTICLE 197.

The Inter-Allied Commissions of Control and Organization may establish their organisations at Constantinople, and will be entitled, as often as they think desirable, to proceed to any point whatever in Turkish territory, or to send sub-commissions, or to authorise one or more of their members to go, to any such point.

## ARTICLE 198.

The Turkish Government must furnish to the Inter-Allied Commissions of Control and Organization all such information and documents as the latter may deem necessary for the accomplishment of their mission, and must supply at its own expense all labour and material which the said Commissions may require in order to ensure the complete execution of the military, naval or air clauses.

The Turkish Government shall attach a qualified representative to each Commission for the purpose of receiving all communications which the Commission may have to address to the Turkish Government, and of supplying or procuring for the Commission all information or documents which may be required.

## ARTICLE 199.

The upkeep and cost of the Inter-Allied Commissions of Control and Organization and the expenses incurred by their work shall be borne by Turkey.

## ARTICLE 200.

The Military Inter-Allied Commission of Control and Organization will be entrusted on the one hand with the supervision of the execution of the military clauses relating to the reduction of the Turkish forces within the authorised limits, the delivery of arms and war material prescribed in Chapter VI of Section I, and the disarmament of the fortified regions prescribed in Chapters VII and VIII of that Section, and on the other hand with the organization and the control of the employment of the new Turkish armed force.

(1) As the Military Inter-Allied Commission of Control it will be its special duty :

(a) to fix the number of customs officials, local urban and rural police, forest guards and other like officials which Turkey will be authorised to maintain in accordance with Article 170 ;

(b) to receive from the Turkish Government the notifications relating to the location of the stocks and depots of munitions, the armament of the fortified works, fortresses and forts, the situation of the works or factories for the production of arms, munitions and war material and their operations ;

(c) to take delivery of the arms, munitions, war material and plant intended for manufacture of the same, to select the points where such delivery is to be effected, and to supervise the works of rendering things useless and of conversion provided for by the present Treaty.

(2) As the Military Inter-Allied Commission of Organization it will be its special duty :

(a) to proceed, in collaboration with the Turkish Government, with the organization of the Turkish armed force upon the basis laid down in Chapters I to IV, Section I of this Part, with the delimitation of the territorial regions provided for in Article 156, and with the distribution of the troops of gendarmerie and the special elements for reinforcement between the different territorial regions ;

(b) to control the conditions for the employment, as laid down in Articles 156 and 157, of these troops of gendarmerie and these elements, and to decide what effect shall be given to requests of the Turkish Government for the provisional modification of the normal distribution of these forces determined in conformity with the said Articles ;

(c) to determine the proportion by nationality of the Allied and neutral officers to be engaged to serve in the Turkish gendarmerie under the conditions laid down in Article 159, and to lay down the conditions under which they are to participate in the different duties provided for them in the said Article.

## ARTICLE 201.

It will be the special duty of the Naval Inter-Allied Commission of Control to visit the building yards and to supervise the breaking-up of the ships, to take delivery of the arms, munitions and naval war material and to supervise their destruction and breaking up.

The Turkish Government must furnish to the Naval Inter-Allied Commission of Control all such information and documents as the latter may deem necessary to ensure the complete execution of the naval clauses, in particular the designs of the warships, the composition of their armaments, the details and models of the guns, munitions, torpedoes, mines, explosives, wireless telegraphic apparatus and in general everything relating to naval war material, as well as all legislative or administrative documents and regulations.

## ARTICLE 202.

It will be the special duty of the Aeronautical Inter-Allied Commission of Control to make an inventory of the aeronautical material now in the hands of the Turkish Government, to inspect aeroplane, balloon and motor manufactories and factories producing arms, munitions and explosives capable of being used by aircraft, to visit all aerodromes, sheds, landing grounds, parks and depots on Turkish territory, to arrange, if necessary, for the removal of material and to take delivery of such material.

The Turkish Government must furnish to the Aeronautical Inter-Allied Commission of Control all such information and legislative, administrative or other documents as the Commission may consider necessary to ensure the complete execution of the air clauses, and in particular a list of the personnel belonging to all the Turkish air services and of the existing material as well as of that in process of manufacture or on order, and a complete list of all establishments working for aviation, of their positions, and of all sheds and landing grounds.

## ARTICLE 203.

The Military, Naval and Aeronautical Inter-Allied Commissions of Control will appoint representatives who will be jointly responsible for controlling the execution of the operations provided for in paragraphs (1) and (2) of Article 178.

## ARTICLE 204.

Pending the definitive settlement of the political status of the territories referred to in Article 89, the decisions of the Inter-Allied Commissions of Control and Organization will be subject to any modifications which the said Commissions may consider necessary in consequence of such settlement.

## ARTICLE 205.

The Naval and Aeronautical Inter-Allied Commissions of Control will cease to operate on the completion of the tasks assigned to them respectively by Articles 201 and 202.

The same will apply to the section of the Military Inter-Allied Commission entrusted with the functions of control prescribed in Article 200 (1).

The section of the said Commission entrusted with the organisation of the new Turkish armed force as provided in Article 200 (2) will operate for five years from the coming into force of the present Treaty. The Principal Allied Powers reserve the right to decide, at the end of this period, whether it is desirable to maintain or suppress this section of the said Commission.

## SECTION V.

## GENERAL PROVISIONS.

## ARTICLE 206.

The following portions of the Armistice of October 30, 1918 : Articles 7, 10, 12, 13 and 24 remain in force so far as they are not inconsistent with the provisions of the present Treaty.

## ARTICLE 207.

Turkey undertakes from the coming into force of the present Treaty not to accredit to any foreign country any military, naval or air mission, and not to send or allow the departure of such mission ; she undertakes moreover to take the necessary steps to prevent Turkish nationals from leaving her territory in order to enlist in the army, fleet or air service of any foreign Power, or to be attached thereto with the purpose of helping in its training, or generally to give any assistance to the military, naval or air instruction in a foreign country.

The Allied Powers undertake on their part that from the coming into force of the present Treaty they will neither enlist in their armies, fleets or air services nor attach to them any Turkish national with the object of helping in military training, or in general employ any Turkish national as a military, naval or air instructor.

The present provision does not, however, affect the right of France to recruit for the Foreign Legion in accordance with French military laws and regulations.

## PART VI.

## PRISONERS OF WAR AND GRAVES.

## SECTION I.

## PRISONERS OF WAR.

## ARTICLE 208.

The repatriation of Turkish prisoners of war and interned civilians who have not already been repatriated shall continue as quickly as possible after the coming into force of the present Treaty.

## ARTICLE 209.

From the time of their delivery into the hands of the Turkish authorities, the prisoners of war and interned civilians are to be returned without delay to their homes by the said authorities.

Those among them who, before the war, were habitually resident in territory occupied by the troops of the Allied Powers are likewise to be sent to their homes, subject to the consent and control of the military authorities of the Allied armies of occupation.

## ARTICLE 210.

The whole cost of repatriation from October 30, 1918, shall be borne by the Turkish Government.

## ARTICLE 211.

Prisoners of war and interned civilians awaiting disposal or undergoing sentence for offences against discipline shall be repatriated irrespective of the completion of their sentence or of the proceedings pending against them.

This stipulation shall not apply to prisoners of war and interned civilians punished for offences committed subsequent to June 15, 1920.

During the period pending their repatriation, all prisoners of war and interned civilians shall remain subject to the existing regulations, more especially as regards work and discipline.

## ARTICLE 212.

Prisoners of war and interned civilians who are awaiting trial or undergoing sentence for offences other than those against discipline may be detained.

## ARTICLE 213.

The Turkish Government undertakes to admit to its territory without distinction all persons liable to repatriation.

Prisoners of war or Turkish nationals who do not desire to be repatriated may be excluded from repatriation; but the Allied Governments reserve to themselves the right either to repatriate them or to take them to a neutral country or to allow them to reside in their own territories.

The Turkish Government undertakes not to institute any exceptional proceedings against these persons or their families nor to take any repressive or vexatious measures of any kind whatsoever against them on this account.

## ARTICLE 214.

The Allied Governments reserve the right to make the repatriation of Turkish prisoners of war or Turkish nationals in their hands conditional upon the immediate notification and release by the Turkish Government of any prisoners of war and other nationals of the Allied Powers who are still held in Turkey against their will.

## ARTICLE 215.

The Turkish Government undertakes :

(1) to give every facility to Commissions entrusted by the Allied Powers with the search for the missing or the identification of Allied nationals who have expressed their desire to remain in Turkish territory ; to furnish such Commissions with all necessary means of transport ; to allow them access to camps, prisons, hospitals and all other places ; and to place at their disposal all documents whether public or private which would facilitate their enquiries ;

(2) to impose penalties upon any Turkish officials or private persons who have concealed the presence of any nationals of any of the Allied Powers, or who have neglected to reveal the presence of any such after it had come to their knowledge ;

(3) to facilitate the establishing of criminal acts punishable by the penalties referred to in Part VII (Penalties) of the present Treaty and committed by Turks against the persons of prisoners of war or Allied nationals during the war.

## ARTICLE 216.

The Turkish Government undertakes to restore without delay from the date of the coming into force of the present Treaty all articles, equipment, arms, money, securities, documents and personal effects of every description which have belonged to officers, soldiers or sailors or other nationals of the Allied Powers and which have been retained by the Turkish authorities.

## ARTICLE 217.

The High Contracting parties waive reciprocally all repayment of sums due for the maintenance of prisoners of war in their respective territories.

## SECTION II.

## GRAVES.

## ARTICLE 218.

The Turkish Government shall transfer to the British, French and Italian Governments respectively full and exclusive rights of ownership over the land within the boundaries of Turkey as fixed by the present Treaty in which are situated the graves of their soldiers and sailors who fell in action or died from wounds, accident or disease, as well as over the land required for laying out cemeteries or erecting memorials to these soldiers and sailors, or providing means of access to such cemeteries or memorials.

The Greek Government undertakes to fulfil the same obligation so far as concerns the portion of the zone of the Straits and the islands placed under its sovereignty.

## ARTICLE 219.

Within six months from the coming into force of the present Treaty the British, French and Italian Governments will respectively notify to the Turkish Government and the Greek Government the land of which the ownership is to be transferred to them in accordance with Article 218. The British, French and Italian Governments will each have the right to appoint a Commission, which shall be exclusively entitled to examine the areas where burials have or may have taken place, and to make suggestions with regard to the re-grouping of graves and the sites where cemeteries are eventually to be established. The Turkish Government and the Greek Government may be represented on these Commissions, and shall give them all assistance in carrying out their mission.

The said land will include in particular the land in the Gallipoli Peninsula shown on map No. 3 ; the limits of this land will be notified to the Greek Government as provided in the preceding paragraph. The Government in whose favour the transfer is made undertakes not to employ the land, nor to allow it to be employed, for any purpose other than that to which it is dedicated. The shore may not be employed for any military, marine or commercial purpose.

## ARTICLE 220.

Any necessary legislative or administrative measures for the transfer to the British, French and Italian Governments respectively of full and exclusive rights of ownership over the land notified in accordance with Article 219 shall be taken by the Turkish



Government and the Greek Government respectively within six months from the date of such notification. If any compulsory acquisition of the land is necessary it will be effected by, and at the cost of, the Turkish Government or the Greek Government, as the case may be.

#### ARTICLE 221.

The British, French and Italian Governments may respectively entrust to such Commission or organisation as each of them may deem fit the establishment, arrangement, maintenance and care of the cemeteries, memorials and graves situated in the land referred to in Article 218.

These Commissions or organisations shall be officially recognized by the Turkish Government and the Greek Government respectively. They shall have the right to undertake any exhumations or removal of bodies which they may consider necessary in order to concentrate the graves and establish cemeteries; the remains of soldiers or sailors may not be exhumed, on any pretext whatever, without the authority of the Commission or organisation of the Government concerned.

#### ARTICLE 222.

The land referred to in this Section shall not be subjected by Turkey or the Turkish authorities, or by Greece or the Greek authorities, as the case may be, to any form of taxation. Representatives of the British, French or Italian Governments, as well as persons desirous of visiting the cemeteries, memorials and graves, shall at all times have free access thereto. The Turkish Government and the Greek Government respectively undertake to maintain in perpetuity the roads leading to the said land.

The Turkish Government and the Greek Government respectively undertake to afford to the British, French and Italian Governments all necessary facilities for obtaining a sufficient water supply for the requirements of the staff engaged in the maintenance or protection of the said cemeteries or memorials, and for the irrigation of the land.

#### ARTICLE 223.

The provisions of this Section do not affect the Turkish or Greek sovereignty, as the case may be, over the land transferred. The Turkish Government and the Greek Government respectively shall take all the necessary measures to ensure the punishment of persons subject to their jurisdiction who may be guilty of any violation of the rights conferred on the Allied Governments, or of any desecration of the cemeteries, memorials or graves.

#### ARTICLE 224.

Without prejudice to the other provisions of this Section, the Allied Governments and the Turkish Government will cause to be respected and maintained the graves of soldiers and sailors buried in their respective territories, including any territories for which they may hold a mandate in conformity with the Covenant of the League of Nations.

#### ARTICLE 225.

The graves of prisoners of war and interned civilians who are nationals of the different belligerent States and have died in captivity shall be properly maintained in accordance with Article 224.

The Allied Governments on the one hand and the Turkish Government on the other reciprocally undertake also to furnish to each other :

(1) a complete list of those who have died, together with all information useful for identification :

(2) all information as to the number and position of the graves of all those who have been buried without identification.

## PART VII.

### PENALTIES.

---

#### ARTICLE 226.

The Turkish Government recognises the right of the Allied Powers to bring before military tribunals persons accused of having committed acts in violation of the laws and customs of war. Such persons shall, if found guilty, be sentenced to punishments laid down by law. This provision will apply notwithstanding any proceedings or prosecution before a tribunal in Turkey or in the territory of her allies.

The Turkish Government shall hand over to the Allied Powers or to such one of them as shall so request all persons accused of having committed an act in violation of the laws and customs of war, who are specified either by name or by the rank, office or employment which they held under the Turkish authorities.

#### ARTICLE 227.

Persons guilty of criminal acts against the nationals of one of the Allied Powers shall be brought before the military tribunals of that Power.

Persons guilty of criminal acts against the nationals of more than one of the Allied Powers shall be brought before military tribunals composed of members of the military tribunals of the Powers concerned.

In every case the accused shall be entitled to name his own counsel.

#### ARTICLE 228.

The Turkish Government undertakes to furnish all documents and information of every kind, the production of which may be considered necessary to ensure the full knowledge of the incriminating acts, the prosecution of offenders and the just appreciation of responsibility.

#### ARTICLE 229.

The provisions of Articles 226 to 228 apply similarly to the Governments of the States to which territory belonging to the former Turkish Empire has been or may be assigned, in so far as concerns persons accused of having committed acts contrary to the laws and customs of war who are in the territory or at the disposal of such States.

If the persons in question have acquired the nationality of one of the said States, the Government of such State undertakes to take, at the request of the Power concerned and in agreement with it, or upon the joint request of all the Allied Powers, all the measures necessary to ensure the prosecution and punishment of such persons.

#### ARTICLE 230.

The Turkish Government undertakes to hand over to the Allied Powers the persons whose surrender may be required by the latter as being responsible for the massacres committed during the continuance of the state of war on territory which formed part of the Turkish Empire on August 1, 1914.

The Allied Powers reserve to themselves the right to designate the tribunal which shall try the persons so accused, and the Turkish Government undertakes to recognise such tribunal.

In the event of the League of Nations having created in sufficient time a tribunal competent to deal with the said massacres, the Allied Powers reserve to themselves the right to bring the accused persons mentioned above before such tribunal, and the Turkish Government undertakes equally to recognise such tribunal.

The provisions of Article 228 apply to the cases dealt with in this Article.

---

## PART VIII.

### FINANCIAL CLAUSES.

#### ARTICLE 231.

Turkey recognises that by joining in the war of aggression which Germany and Austria-Hungary waged against the Allied Powers she has caused to the latter losses and sacrifices of all kinds for which she ought to make complete reparation.

On the other hand, the Allied Powers recognise that the resources of Turkey are not sufficient to enable her to make complete reparation.

In these circumstances, and inasmuch as the territorial rearrangements resulting from the present Treaty will leave to Turkey only a portion of the revenues of the former Turkish Empire, all claims against the Turkish Government for reparation are waived by the Allied Powers, subject only to the provisions of this Part and of Part IX (Economic Clauses) of the present Treaty.

The Allied Powers, desiring to afford some measure of relief and assistance to Turkey, agree with the Turkish Government that a Financial Commission shall be appointed consisting of one representative of each of the following Allied Powers who are specially interested, France, the British Empire and Italy, with whom there shall be associated a Turkish Commissioner in a consultative capacity. The powers and duties of this Commission are set forth in the following Articles.

#### ARTICLE 232.

The Financial Commission shall take such steps as in its judgment are best adapted to conserve and increase the resources of Turkey.

The Budget to be presented annually by the Minister of Finance to the Turkish Parliament shall be submitted, in the first instance, to the Financial Commission, and shall be presented to Parliament in the form approved by that Commission. No modification introduced by Parliament shall be operative without the approval of the Financial Commission.

The Financial Commission shall supervise the execution of the Budget and the financial laws and regulations of Turkey. This supervision shall be exercised through the medium of the Turkish Inspectorate of Finance, which shall be placed under the direct orders of the Financial Commission, and whose members will only be appointed with the approval of the Commission.

The Turkish Government undertakes to furnish to this Inspectorate all facilities necessary for the fulfilment of its task, and to take such action against unsuitable officials in the Financial Departments of the Government as the Financial Commission may suggest.

#### ARTICLE 233.

The Financial Commission shall, in addition, in agreement with the Council of the Ottoman Public Debt and the Imperial Ottoman Bank, undertake by such means as may be recognised to be opportune and equitable the regulation and improvement of the Turkish currency.

#### ARTICLE 234.

The Turkish Government undertakes not to contract any internal or external loan without the consent of the Financial Commission.

#### ARTICLE 235.

The Turkish Government engages to pay, in accordance with the provisions of the present Treaty, for all loss or damage, as defined in Article 236, suffered by civilian nationals of the Allied Powers, in respect of their persons or property, through the action or negligence of the Turkish authorities during the war and up to the coming into force of the present Treaty.

The Turkish Government will be bound to make to the European Commission of the Danube such restitutions, reparations and indemnities as may be fixed by the Financial Commission in respect of damages inflicted on the said European Commission of the Danube during the war.

## ARTICLE 236.

All the resources of Turkey, except revenues conceded or hypothecated to the service of the Ottoman Public Debt (*see* Annex 1), shall be placed at the disposal of the Financial Commission, which shall employ them, as need arises, in the following manner :

(i) The first charge (after payment of the salaries and current expenses of the Financial Commission, and of the ordinary expenses of such Allied forces of occupation as may be maintained after the coming into force of the present Treaty in territories remaining Turkish) shall be the expenses of the Allied forces of occupation since October 30, 1918, in territory remaining Turkish, and the expenses of Allied forces of occupation in territories detached from Turkey in favour of a Power other than the Power which has borne the expenses of occupation.

The amount of these expenses and of the annuities by which they shall be discharged will be determined by the Financial Commission, which will so arrange the annuities as to enable Turkey to meet any deficiency that may arise in the sums required to pay that part of the interest on the Ottoman Public Debt for which Turkey remains responsible in accordance with this Part.

(ii) The second charge shall be the indemnity which the Turkish Government is to pay, in accordance with Article 235, on account of the claims of the Allied Powers for loss or damage suffered in respect of their persons or property by their nationals, (other than those who were Turkish nationals on August 1, 1914) as defined in Article 317, Part IX (Economic Clauses), through the action or negligence of the Turkish authorities during the war, due regard being had to the financial condition of Turkey and the necessity for providing for the essential expenses of its administration. The Financial Commission shall adjudicate on and provide for payment of all claims in respect of personal damage. The claims in respect to property shall be investigated, determined and paid in accordance with Article 287, Part IX (Economic Clauses). The Financial Commission shall fix the annuity to be applied to the settlement of claims in respect of persons as well as in respect of property, should the funds at the disposal of the Allied Powers in accordance with the said Article 287, be insufficient to meet this charge, and shall determine the currency in which the annuity shall be paid.

## ARTICLE 237.

Any hypothecation of Turkish revenues effected during the war in respect of obligations (including the internal debt) contracted by the Turkish Government during the war is hereby annulled.

## ARTICLE 238.

Turkey recognises the transfer to the Allied Powers of any claims to payment or repayment which Germany, Austria, Bulgaria or Hungary may have against her, in accordance with Article 261 of the Treaty of Peace concluded at Versailles on June 28, 1919, with Germany, and the corresponding Articles of the Treaties of Peace with Austria, Bulgaria and Hungary. The Allied Powers agree not to require from Turkey any payment in respect of claims so transferred.

## ARTICLE 239.

No new concession shall be granted by the Turkish Government either to a Turkish subject or otherwise without the consent of the Financial Commission.

## ARTICLE 240.

States in whose favour territory is detached from Turkey shall acquire without payment all property and possessions situated therein registered in the name of the Turkish Empire or of the Civil List.

## ARTICLE 241.

States in whose favour territory has been detached from Turkey, either as a result of the Balkan Wars in 1913, or under the present Treaty, shall participate in the annual charge for the service of the Ottoman Public Debt contracted before November 1, 1914.

The Governments of the States of the Balkan Peninsula and the newly-created States in Asia in favour of whom such territory has been or is detached from Turkey shall give adequate guarantees for the payment of the share of the above annual charge allotted to them respectively.

## ARTICLE 242.

For the purposes of this Part, the Ottoman Public Debt shall be deemed to consist of the Debt heretofore governed by the Decree of Mouharrem, together with such other loans as are enumerated in Annex I to this Part.

Loans contracted before November 1, 1914, will be taken into account in the distribution of the Ottoman Public Debt between Turkey, the States of the Balkan Peninsula and the new States set up in Asia.

This distribution shall be effected in the following manner :

(1) Annuities arising from loans prior to October 17, 1912 (Balkan Wars), shall be distributed between Turkey and the Balkan States, including Albania, which receive or have received any Turkish territory ;

(2) The residue of the annuities for which Turkey remains liable after this distribution, together with those arising from loans contracted by Turkey between October 17, 1912, and November 1, 1914, shall be distributed between Turkey and the States in whose favour territory is detached from Turkey under the present Treaty.

## ARTICLE 243.

The general principle to be adopted in determining the amount of the annuity to be paid by each State will be as follows :

The amount shall bear the same ratio to the total required for the service of the Debt as the average revenue of the transferred territory bore to the average revenue of the whole of Turkey (including in each case the yield of the Customs surtax imposed in the year 1907) over the three financial years 1909-10, 1910-11, and 1911-12.

## ARTICLE 244.

The Financial Commission shall, as soon as possible after the coming into force of the present Treaty, determine in accordance with the principle laid down in Article 243 the amount of the annuities referred to in that Article, and communicate its decisions in this respect to the High Contracting Parties.

The Financial Commission shall fulfil the functions provided for in Article 134 of the Treaty of Peace concluded with Bulgaria on November 27, 1919.

## ARTICLE 245.

The annuities assessed in the manner above provided will be payable as from the date of the coming into force of the Treaties by which the respective territories were detached from Turkey, and, in the case of territories detached under the present Treaty, from March 1, 1920 ; they shall continue to be payable (except as provided by Article 252) until the final liquidation of the Debt. They shall, however, be proportionately reduced as the loans constituting the Debt are successively extinguished.

## ARTICLE 246.

The Turkish Government transfers to the Financial Commission all its rights under the provisions of the Decree of Mouharrem and subsequent Decrees.

The Council of the Ottoman Public Debt shall consist of the British, French and Italian delegates, and of the representative of the Imperial Ottoman Bank, and shall continue to operate as heretofore. It shall administer and levy all revenues conceded to it under the Decree of Mouharrem and all other revenues the management of which has been entrusted to it in accordance with any other loan contracts previous to November 1, 1914.

The Allied Powers authorise the Council to give administrative assistance to the Turkish Ministry of Finance, under such conditions as may be determined by the Financial Commission with the object of realising as far as possible the following programme :

The system of direct levy of certain revenues by the existing Administration of the Ottoman Public Debt shall, within limits to be prescribed by the Financial Commission, be extended as widely as possible and applied throughout the provinces remaining Turkish. On each new creation of revenue or of indirect taxes approved by the Financial Commission, the Commission shall consider the possibility of entrusting the administration thereof to the Council of the Debt for the account of the Turkish Government.

The administration of the Customs shall be under a Director-General appointed by and revocable by the Financial Commission and answerable to it. No change in the

schedule of the Customs charges shall be made except with the approval of the Financial Commission.

The Governments of France, Great Britain and Italy will decide, by a majority and after consulting the bondholders, whether the Council should be maintained or replaced by the Financial Commission on the expiry of the present term of the Council. The decision of the Governments shall be taken at least six months before the date corresponding to the expiry of this period.

ARTICLE 247.

The Commission has authority to propose, at a later date, the substitution for the pledges at present granted to bondholders, in accordance with their contracts or existing decrees, of other adequate pledges, or of a charge on the general revenues of Turkey. The Allied Governments undertake to consider any proposals the Financial Commission might then have to make on this subject.

ARTICLE 248.

All property, movable and immovable, belonging to the Administration of the Ottoman Public Debt, wherever situate, shall remain integrally at the disposal of that body.

The Council of the Debt shall have power to apply the value of any realised property for the purpose of extraordinary amortisation either of the Unified Debt or of the Lots Turcs.

ARTICLE 249.

The Turkish Government agrees to transfer to the Financial Commission all its rights in the Reserve Funds and the Tripoli Indemnity Fund.

ARTICLE 250.

A sum equal to the arrears of any revenues heretofore affected to the service of the Ottoman Public Debt within the territories remaining Turkish, which should have been but have not been paid to the Council of the Debt, shall (except where such territories have been in the military occupation of Allied forces and for the time of such occupation) be paid to the Council of the Debt by the Turkish Government as soon as in the opinion of the Financial Commission the financial condition of Turkey shall permit.

ARTICLE 251.

The Council of the Debt shall review all the transactions of the Council which have taken place during the war. Any disbursements made by the Council which were not in accordance with its powers and duties, as defined by the Decree of Mouharrem or otherwise before the war, shall be reimbursed to the Council of the Debt by the Turkish Government so soon as in the opinion of the Financial Commission such payment is possible. The Council shall have power to review any action on the part of the Council during the war, and to annul any obligation which in its opinion is prejudicial to the interests of the bondholders, and which was not in accordance with the powers of the Council of the Debt.

ARTICLE 252.

Any of the States which under the present Treaty are to contribute to the annual charge for the service of the Ottoman Public Debt may, upon giving six months' notice to the Council of the Debt, redeem such obligation by payment of a sum representing the value of such annuity capitalised at such rate of interest as may be agreed between the State concerned and the Council of the Debt. The Council of the Debt shall not have power to require such redemption.

ARTICLE 253.

The sums in gold to be transferred by Germany and Austria under the provisions of Article 259 (1), (2), (4) and (7) of the Treaty of Peace with Germany, and under Article 210 (1) of the Treaty of Peace with Austria, shall be placed at the disposal of the Financial Commission.

ARTICLE 254.

The sums to be transferred by Germany in accordance with Article 259 (3) of the Treaty of Peace with Germany shall be placed forthwith at the disposal of the Council of the Debt.

## ARTICLE 255.

The Turkish Government undertakes to accept any decision that may be taken by the Allied Powers, in agreement when necessary with other Powers, regarding the funds of the Ottoman Sanitary Administration and the former Superior Council of Health, and in respect of the claim of the Superior Council of Health against the Turkish Government, as well as regarding the funds of the Lifeboat Service of the Black Sea and Bosphorus.

The Allied Powers hereby give authority to the Financial Commission to represent them in this matter.

## ARTICLE 256.

The Turkish Government, in agreement with the Allied Powers, hereby releases the German Government from the obligation incurred by it during the war to accept Turkish Government currency notes at a specified rate of exchange in payment for goods to be exported to Turkey from Germany after the war.

## ARTICLE 257.

As soon as the claims of the Allied Powers against the Turkish Government as laid down in this Part have been satisfied, and the Ottoman pre-war Public Debt has been liquidated, the Financial Commission shall determine. The Turkish Government shall then consider in consultation with the Council of the League of Nations whether any further administrative advice and assistance should in the interests of Turkey be provided for the Turkish Government by the Powers, Members of the League of Nations, and, if so, in what form such advice and assistance shall be given.

## ARTICLE 258.

(1) Turkey will deliver, in a seaworthy condition and in such ports of the Allied Powers as the Governments of the said Powers may determine all German ships transferred to the Turkish flag since August 1, 1914; these ships will be handed over to the Reparation Commission referred to in Article 233 of the Treaty of Peace with Germany, any transfer to a neutral flag during the war being regarded in this respect as void so far as concerns the Allied Powers.

(2) The Turkish Government will hand over at the same time as the ships referred to in paragraph (1) all papers and documents which the Reparation Commission referred to in the said paragraph may think necessary in order to ensure the complete transfer of the property in the vessels, free and quit of all liens, mortgages, encumbrances, charges or claims, whatever their nature.

The Turkish Government will effect any re-purchase or indemnization which may be necessary. It will be the party responsible in the event of any proceedings for the recovery of, or in any claims against, the vessel to be handed over whatever their nature, the Turkish Government being bound in every case to guarantee the Reparation Commission referred to in paragraph (1) against any ejection or proceedings upon any ground whatever arising under this head.

## ARTICLE 259.

Without prejudice to Article 277, Part IX (Economic Clauses) of the present Treaty, Turkey renounces so far as she is concerned the benefit of any provisions of the Treaties of Brest-Litovsk and Bucharest or of the Treaties supplementary thereto.

Turkey undertakes to transfer either to Roumania or to the Principal Allied Powers, as the case may be, all monetary instruments, specie, securities and negotiable instruments or goods which she has received under the aforesaid Treaties.

## ARTICLE 260.

The legislative measures required in order to give effect to the provisions of this Part will be enacted by the Turkish Government and by the Powers concerned within a period which must not exceed six months from the signature of the present Treaty.

## ANNEX I.

## THE OTTOMAN PRE-WAR PUBLIC DEBT. (NOVEMBER 5, 1914.)

£. T. gold.

Loan.	Date of Contract.	Interest.	Sinking Fund.	Original Nominal Capital.	Capital outstanding on November 5, 1914. (1)	Annuity required for service (including commission).	Period of Amortisation.	Bank of Issue.
1	2	3	4	5	6	7	8	9
		Per cent.	Per cent.	£. T. gold.	£. T. gold.	£. T. gold.		
Unified debt ...	1903 ...	4	·4644	42,275,772	36,799,840	1,887,375	"	—
Lots turcs ...	1870 ...	"	"	15,632,548	10,666,975	270,000	"	—
Osmanié ...	18/30 April 1890.	4	1	4,999,500	2,952,400	249,975	1931	Imperial Ottoman Bank.
per cent. 1896...	29 Feb./12 Mar. 1893.	5	·50	3,272,720	2,814,020	180,450	1946	Imperial Ottoman Bank.
per cent. 1903 Fisheries.	3 Oct. 1888 21 Feb./6 Mar. 1903.	4	·50	2,640,000	2,439,228	119,097	1958	Deutsche Bank.
Bagdad, Series I	20 Feb./5 Mar. 1903.	4	·087538	2,376,000	2,342,252	97,120	2001	Deutsche Bank.
per cent. 1904...	4/17 Sept. 1903.	4	·50	2,750,000	2,594,064	124,059	1960	Imperial Ottoman Bank.
per cent. 1901-5	21 Nov./4 Dec. 1901; 6/19 Nov. 1903; 25 April/8 May 1905.	4	·50	5,306,664	4,976,422	239,397	1961	Imperial Ottoman Bank.
Bedjhzat-Askerié	4/17 April 1905.	4	·50	2,640,000	2,441,340	119,097	1961	Deutsche Bank.
Bagdad, Series II	20 May/2 June 1908.	4	·087538	4,752,000	4,718,120	200,500	2006	Deutsche Bank.
Bagdad, Series III	20 May/2 June 1908.	4	·087538	5,236,000	5,221,700	220,550	2010	Deutsche Bank.
per cent. 1908...	6/19 Sept. 1908.	4	·50	4,711,124	4,538,908	212,000	1965	Imperial Ottoman Bank.
per cent. 1914...	13/26 April 1914.	5	·50	22,000,000	22,000,000	1,213,025	"	Imperial Ottoman Bank.
Docks, Arsenals and Naval Construction.	1913 ...	5½	1½	1,485,000	1,485,000	88,550	1943	National Bank of Turkey.
ombac Priority	26 April/8 May 1893.	4	1	1,000,000	664,510	50,250	1934	Imperial Ottoman Bank.
Forty millions of francs (Oriental Railways).	1/13 March 1894.	4	·35	1,760,000	1,567,192	76,751	1957	Deutsche Bank and its group, including the International Bank.
Customs 1902 ...	17/29 May 1886; 28 Sept./11 Oct. 1902.	4	·50	8,600,020	7,923,234	387,976	1958	Imperial Ottoman Bank.
per cent. 1909...	30 Sept./13 Oct. 1909.	4	1	7,000,004	6,550,698	350,864	1950	Imperial Ottoman Bank.
City of Constantinople Municipal 1909.	3/16 Nov. 1909.	5	·50	1,100,000	1,073,490	60,651	1958	National Bank of Turkey.
City of Constantinople Municipal 1913.	1913 ...	5	·50	1,100,000	1,094,500	60,500	"	Banque Périer et Cie.
Codeida-Sanaa 1911.	24 Feb./9 Mar. 1911.	4	·098738	1,000,010	1,000,010	40,988	2006	Banque française.

(1) The figures of the capital outstanding on Nov. 5, 1914, will be replaced at the date of the coming into force of the present Treaty by the figures of the capital remaining outstanding at that date.



Loan.	Date of Contract.	Interest.	Sinking Fund.	Original Nominal Capital.	Capital outstanding on November 5, 1914.	Annuity required for service.	Period of Amortisation.	Bank of Issue.
1	2	3	4	5	6	7	8	9
		Per cent.	Per cent.	£. T. gold.	£. T. gold.	£. T. gold.		
Soma - Panderma 1910.	20 Nov./3 Dec. 1910.	4	16715	1,712,304	1,700,644	71,532	1992	Imperial Ottoman Bank.
4 per cent. Customs 1911.	27 Oct./9 Nov. 1910.	4	1	7,040,000	6,699,880	352,440	1952	Deutsche Bank.
City of Bagdad Municipal.	1912 ...	6	14.285	33,000	26,070	6,000	—	National Bank of Turkey.
Treasury Bonds of the Imperial Ottoman Bank 1912.	1912 ...	6	33.333	2,724,893	1,063,664	1,000,003	1915	Imperial Ottoman Bank.
Treasury Bonds, Périer and Co.	1913 ...	5	20	4,400,000	(1)4,400,000	1,100,000	1918	Banque Périer & Cie.
Treasury Bonds, 5 per cent. 1911 (purchase of warships).	1911 ...	5	"	1,778,587	1,778,587	125,058	—	National Bank of Turkey.
Advance by the Tobacco Régie	.....	"	"	1,700,000	890,039	110,000	—	—
Plain of Koniah irrigation.	.....	"	"	818,970	818,970	50,006	1932	Deutsche Bank (Anatolian Railway Co).
<b>TOTAL</b>	.....			<b>161,845,116</b>	<b>143,241,757</b>			

(1) A sum of £ T. 833,147 has been realised upon the security for these Bonds.

#### NOTE EXPLANATORY OF ANNEX I.

The figures in columns 5, 6 and 7 are £. T. gold.

Turkey now possesses a paper currency in place of a pre-war gold currency. At present rates of exchange the £. T. paper no longer represents the pre-war ratio of the £. T. gold to the currency in which the loans were subscribed, and in which the interest and the amortisation payments have to be paid in Europe according to the contract terms of the loans. (See Article 1 of the "Décret-Annexe" of September, 1903, and Loan Contracts, *passim*.)

The definition of £ T. gold in these columns does not signify that the provisions for the coupons and sinking funds are to be made in gold, but that the figure in £. T. has to be calculated according to such rate of exchange as will enable the bondholder to be paid in the currency to which he is entitled.

#### ANNEX II.

##### 1.

The Commission shall establish its own rules and procedure.

The Chairmanship shall be held annually by the French, British and Italian Delegates in turn.

Each member shall have the right to nominate a deputy to act for him in his absence.

Decisions shall be taken by the vote of the majority. Abstention from voting will be treated as a vote against the proposal under discussion.

The Commission shall appoint such agents and employees as it may deem necessary for its work, with such emoluments and conditions of service as it may think fit.

The costs and expenses of the Commission shall be paid by Turkey, in conformity with the provisions of Article 236 (i.).

The salaries of the members of the Commission, as well as those of its officials, shall be fixed on a reasonable scale by agreement from time to time between the Governments represented on the Commission.

The members of the Commission shall enjoy the same rights and immunities as are enjoyed in Turkey by duly accredited diplomatic agents of friendly Powers.

##### 2.

Turkey undertakes to grant to the members, officials and agents of the Commission full powers to visit and inspect at all reasonable times any place, public works, or under-

takings in Turkey, and to furnish to the said Commission all records, documents and information which it may require.

## 3.

The Commission shall be entitled to assume, in agreement with the Turkish Government and independently of any default of the latter in fulfilling its obligations, the control, management and collection of all indirect taxes.

## 4.

No member of the Commission shall be responsible, except to the Government appointing him, for any action or omission in the performance of his duties. No one of the Allied Governments assumes any responsibility in respect of any other Government.

## 5.

The Commission shall publish annually detailed reports on its work, its methods and its proposals for the financial reorganisation of Turkey, as well as regarding its accounts for the period.

## 6.

The Commission shall also take over any other duties which may be assigned to it under the present Treaty or with the assent of the Turkish Government.

---

## PART IX. ECONOMIC CLAUSES.

---

### SECTION I.

#### COMMERCIAL RELATIONS.

##### ARTICLE 261.

The capitulatory régime resulting from treaties, conventions or usage shall be re-established in favour of the Allied Powers which directly or indirectly enjoyed the benefit thereof before August 1, 1914, and shall be extended to the Allied Powers which did not enjoy the benefit thereof on that date.

##### ARTICLE 262.

The Allied Powers who had post-offices in the former Turkish Empire before August 1, 1914, will be entitled to re-establish post-offices in Turkey.

##### ARTICLE 263.

The Convention of April 25, 1907, so far as it relates to the rate of import duties in Turkey, shall be re-established in force in favour of all the Allied Powers.

Nevertheless the Financial Commission established in accordance with Article 231, Part VIII (Financial Clauses) of the present Treaty may at any time authorise a modification of these import duties, or the imposition of consumption duties, provided that any duties so modified or imposed shall be applied equally to goods of whatever ownership or origin.

No modification of existing duties or imposition of new duties authorised by the Financial Commission by virtue of this Article shall take effect until after a period of six months from its notification to all the Allied Powers. During this period the Commission shall consider any observations relative thereto which may be formulated by any Allied Power.

##### ARTICLE 264.

Subject to any rights and exemptions resulting from concession contracts made before August 1, 1914, the Financial Commission shall be entitled to authorise the application by Turkey, in the conditions of equality laid down in Article 263, to the

persons or property of the nationals of the Allied Powers of any taxes or duties which shall similarly be imposed on Turkish subjects in the interests of the economic stability and good government of Turkey.

The Financial Commission shall also be entitled to authorise the application, in the same interests and in the same conditions, to the nationals of the Allied Powers of any prohibitions on import or export.

No such tax, duty or prohibition shall take effect until after a period of six months from its notification to all the Allied Powers. During this period the Commission shall consider any observations relative thereto that may be formulated by any Allied Power.

#### ARTICLE 265.

In the case of vessels of the Allied Powers all classes of certificates or documents relating to the vessel which were recognised as valid by Turkey before the war, or which may hereafter be recognised as valid by the principal maritime States, shall be recognised by Turkey as valid and as equivalent to the corresponding certificates issued to Turkish vessels.

A similar recognition shall be accorded to the certificates and documents issued to their vessels by the Governments of new States, whether they have a sea-coast or not, provided that such certificates and documents shall be issued in conformity with the general practice observed in the principal maritime States.

The High Contracting Parties agree to recognise the flag flown by the vessels of an Allied Power or a new State having no sea-coast which are registered at some one specified place situated in its territory ; such place shall serve as the port of registry of such vessels.

#### ARTICLE 266.

Turkey undertakes to adopt all the necessary legislative and administrative measures to protect goods the produce or manufacture of any one of the Allied Powers or new States from all forms of unfair competition in commercial transactions.

Turkey undertakes to prohibit and repress by seizure and by other appropriate remedies the importation, exportation, manufacture, distribution, sale or offering for sale in her territory of all goods bearing upon themselves or their usual get-up or wrappings any marks, names, devices or descriptions whatsoever which are calculated to convey directly or indirectly a false indication of the origin, type, nature or special characteristics of such goods.

#### ARTICLE 267.

Turkey undertakes, on condition that reciprocity is accorded in these matters, to respect any law, or any administrative or judicial decision given in conformity with such law, in force in any Allied State or new State and duly communicated to her by the proper authorities, defining or regulating the right to any regional appellation in respect of wine or spirits produced in the State to which the region belongs, or the conditions under which the use of any such appellation may be permitted ; and the importation, exportation, manufacture, distribution, sale or offering for sale of products or articles bearing regional appellations inconsistent with such law or order shall be prohibited by Turkey and repressed by the measures prescribed in Article 266.

#### ARTICLE 268.

If the Turkish Government engages in international trade, it shall not in respect thereof have or be deemed to have any rights, privileges or immunities of sovereignty.

### SECTION II.

#### TREATIES.

#### ARTICLE 269.

From the coming into force of the present Treaty and subject to the provisions thereof the multilateral treaties, conventions and agreements of an economic or technical character enumerated below and in the subsequent Articles shall alone be applied as between Turkey and those of the Allied Powers party thereto :

(1) Conventions of March 14, 1884, of December 1, 1886, and of March 23, 1887, and Final Protocol of July 7, 1887, regarding the protection of submarine cables.

(2) Convention of July 5, 1890, regarding the publication of customs tariffs and the organisation of an International Union for the publication of customs tariffs.

(3) Arrangement of December 9, 1907, regarding the creation of an International Office of Public Hygiene at Paris.

(4) Convention of June 7, 1905, regarding the creation of an International Agricultural Institute at Rome.

(5) Convention of June 27, 1855, relating to the Turkish Loan.

(6) Convention of July 16, 1863, for the redemption of the toll dues on the Scheldt.

(7) Convention of October 29, 1888, regarding the establishment of a definite arrangement guaranteeing the free use of the Suez Canal.

#### ARTICLE 270.

From the coming into force of the present Treaty, the High Contracting Parties shall apply the conventions and agreements hereinafter mentioned, in so far as concerns them, on condition that the special stipulations contained in this Article are fulfilled by Turkey.

#### *Postal Conventions.*

Conventions and Agreements of the Universal Postal Union concluded at Vienna on July 4, 1891.

Conventions and Agreements of the Postal Union signed at Washington on June 15, 1897.

Conventions and Agreements of the Postal Union signed at Rome on May 26, 1906.

#### *Telegraphic Conventions.*

International Telegraphic Conventions signed at St. Petersburg on July 10/22 1875.

Regulations and Tariffs drawn up by the International Telegraphic Conference, Lisbon, June 11, 1908.

Turkey undertakes not to refuse her consent to the conclusion by new States of the special arrangements referred to in the Conventions and Agreements relating to the Universal Postal Union and to the International Telegraphic Union, to which the said new States have adhered or may adhere.

#### ARTICLE 271.

From the coming into force of the present Treaty the High Contracting Parties shall apply, in so far as concerns them, the International Radio-Telegraphic Convention of July 5, 1912, on condition that Turkey fulfils the provisional regulations which will be indicated to her by the Allied Powers.

If within five years after the coming into force of the present Treaty a new convention regulating international radio-telegraphic communications should have been concluded to take the place of the Convention of July 5, 1912, this new convention shall bind Turkey, even if Turkey should refuse either to take part in drawing up the convention or to subscribe thereto.

This new convention will likewise replace the provisional regulations in force.

#### ARTICLE 272.

Turkey undertakes :

(1) within a period of twelve months from the coming into force of the present Treaty to adhere in the prescribed form to the International Convention of Paris of March 20, 1883, for the protection of industrial property, revised at Washington on June 2, 1911, and the International Convention of Berne of September 9, 1886, for the protection of literary and artistic works, revised at Berlin on November 13, 1908, and the Additional Protocol of Berne of March 20, 1914, relating to the protection of literary and artistic works :

(2) within the same period, to recognise and protect by effective legislation, in accordance with the principles of the said Conventions, the industrial, literary and artistic property of nationals of the Allied States or of any new State.

In addition, and independently of the obligations mentioned above, Turkey undertakes to continue to assure such recognition and such protection to all the industrial, literary and artistic property of the nationals of each of the Allied States and of any new State to an extent at least as great as upon August 1, 1914, and upon the same conditions.

## ARTICLE 273.

Turkey undertakes to adhere to the conventions and arrangements hereinafter mentioned, or to ratify them :

- (1) Convention of October 11, 1909, regarding the international circulation of motor cars.
- (2) Agreement of May 15, 1886, regarding the sealing of railway trucks subject to customs inspection, and Protocol of May 18, 1907.
- (3) Convention of December 31, 1913, regarding the unification of commercial statistics.
- (4) Convention of September 23, 1910, respecting the unification of certain regulations regarding collisions and salvage at sea.
- (5) Convention of December 21, 1904, regarding the exemption of hospital ships from dues and charges in ports.
- (6) Conventions of May 18, 1904, and of May 4, 1910, regarding the suppression of the White Slave Traffic.
- (7) Convention of May 4, 1910, regarding the suppression of obscene publications.
- (8) Sanitary Conventions of January 30, 1892, April 15, 1893, April 3, 1894, March 19, 1897, and December 3, 1903.
- (9) Convention of November 29, 1906, regarding the unification of pharmacopœial formulæ for potent drugs.
- (10) Conventions of November 3, 1881, and April 15, 1889, regarding precautionary measures against phylloxera.
- (11) Convention of March 19, 1902, regarding the protection of birds useful to agriculture.

## ARTICLE 274.

Each of the Allied Powers, being guided by the general principles or special provisions of the present Treaty, shall notify to Turkey the bilateral treaties or conventions which such Allied Power wishes to revive with Turkey.

The notification referred to in this Article shall be made either directly or through the intermediary of another Power. Receipt thereof shall be acknowledged in writing by Turkey. The date of the revival shall be that of the notification.

The Allied Powers undertake among themselves not to revive with Turkey any conventions or treaties which are not in accordance with the terms of the present Treaty.

The notification shall mention any provisions of the said conventions and treaties which, not being in accordance with the terms of the present Treaty, shall not be considered as revived.

In case of any difference of opinion, the League of Nations will be called on to decide.

A period of six months from the coming into force of the present Treaty is allowed to the Allied Powers within which to make the notification.

Only those bilateral treaties and conventions which have been the subject of such a notification shall be revived between the Allied Powers and Turkey ; all the others are and shall remain abrogated.

The above regulations apply to all bilateral treaties or conventions existing between all the Allied Powers and Turkey, even if the said Allied Powers have not been in a state of war with Turkey.

The provisions of this Article do not prejudice the stipulations of Article 261.

## ARTICLE 275.

Turkey recognises that all the treaties, conventions or agreements which she has concluded with Germany, Austria, Bulgaria or Hungary since August 1, 1914, until the coming into force of the present Treaty are and remain abrogated by the present Treaty.

## ARTICLE 276.

Turkey undertakes to secure to the Allied Powers, and to the officials and nationals of the said Powers, the enjoyment of all the rights and advantages of any kind which she may have granted to Germany, Austria, Bulgaria or Hungary, or to the officials and nationals of these States by treaties, conventions or arrangements concluded before August 1, 1914, so long as those treaties, conventions or arrangements remain in force.

The Allied Powers reserve the right to accept or not the enjoyment of these rights and advantages.

## ARTICLE 277.

Turkey recognises that all treaties, conventions or arrangements which she concluded with Russia, or with any State or Government of which the territory previously formed a part of Russia, before August 1, 1914, or after that date until the coming into force of the present Treaty, or with Roumania after August 15, 1916, until the coming into force of the present Treaty, are and remain abrogated.

## ARTICLE 278.

Should an Allied Power, Russia, or a State or Government of which the territory formerly constituted a part of Russia, have been forced since August 1, 1914, by reason of military occupation or by any other means or for any other cause, to grant or to allow to be granted by the act of any public authority, concessions, privileges and favours of any kind to Turkey or to a Turkish national, such concessions, privileges and favours are *ipso facto* annulled by the present Treaty.

No claims or indemnities which may result from this annulment shall be charged against the Allied Powers or the Powers, States, Governments or public authorities which are released from their engagements by this Article.

## ARTICLE 279.

From the coming into force of the present Treaty, Turkey undertakes to give the Allied Powers and their nationals the benefit *ipso facto* of the rights and advantages of any kind which she has granted by treaties, conventions or arrangements to non-belligerent States or their nationals since August 1, 1914, until the coming into force of the present Treaty, so long as those treaties, conventions or arrangements remain in force.

## ARTICLE 280.

Those of the High Contracting Parties who have not yet signed, or who have signed but not yet ratified, the Opium Convention signed at the Hague on January 23, 1912, agree to bring the said Convention into force, and for this purpose to enact the necessary legislation without delay and in any case within a period of twelve months from the coming into force of the present Treaty.

Furthermore, they agree that ratification of the present Treaty should in the case of Powers which have not yet ratified the Opium Convention be deemed in all respects equivalent to the ratification of that Convention and to the signature of the Special Protocol which was opened at The Hague in accordance with the resolutions adopted by the Third Opium Conference in 1914 for bringing the said Convention into force.

For this purpose the Government of the French Republic will communicate to the Government of the Netherlands a certified copy of the Protocol of the deposit of ratifications of the present Treaty, and will invite the Government of the Netherlands to accept and deposit the said certified copy as if it were a deposit of ratifications of the Opium Convention and a signature of the Additional Protocol of 1914.

## SECTION III.

## INDUSTRIAL PROPERTY.

## ARTICLE 281.

Subject to the stipulations of the present Treaty, rights of industrial, literary and artistic property, as such property is defined by the International Conventions of Paris and of Berne mentioned in Article 272, shall be re-established or restored, as from the coming into force of the present Treaty, in the territories of the High Contracting Parties, in favour of the persons entitled to the benefit of them at the moment when the state of war commenced, or their legal representatives. Equally, rights which, except for the war, would have been acquired during the war in consequence of an application made for the protection of industrial property, or the publication of a literary or artistic work, shall be recognised and established in favour of those persons who would have been entitled thereto, from the coming into force of the present Treaty.

Nevertheless, all acts done by virtue of the special measures taken during the war under legislative, executive or administrative authority of any Allied Power in regard to the rights of Turkish nationals in industrial, literary or artistic property shall remain in force and shall continue to maintain their full effect.

No claim shall be made or action brought by Turkey or Turkish nationals in respect of the use during the war by the Government of any Allied Power, or by any person acting on behalf or with the assent of such Government, of any rights in industrial, literary or artistic property, nor in respect of the sale, offering for sale or use of any products, articles or apparatus whatsoever to which such rights applied.

Unless the legislation of any one of the Allied Powers in force at the moment of the signature of the present Treaty otherwise directs, sums due or paid in virtue of any act or operation resulting from the execution of the special measures mentioned in the second paragraph of this Article shall be dealt with in the same way as other sums due to Turkish nationals are directed to be dealt with by the present Treaty; and sums produced by any special measures taken by the Turkish Government in respect of rights in industrial, literary or artistic property belonging to the nationals of the Allied Powers shall be considered and treated in the same way as other debts due from Turkish nationals.

Each of the Allied Powers reserves to itself the right to impose such limitations, conditions or restrictions on rights of industrial, literary or artistic property (with the exception of trade marks) acquired before or during the war, or which may be subsequently acquired in accordance with its legislation, by Turkish nationals, whether by granting licences, or by the working, or by preserving control over their exploitation, or in any other way, as may be considered necessary for national defence, or in the public interest, or for assuring the fair treatment by Turkey of the rights of industrial, literary and artistic property held in Turkish territory by its nationals, or for securing the due fulfilment of all the obligations undertaken by Turkey in the present Treaty. As regards rights of industrial, literary and artistic property acquired after the coming into force of the present Treaty, the right so reserved by the Allied Powers shall only be exercised in cases where these limitations, conditions or restrictions may be considered necessary for national defence or in the public interest.

In the event of the application of the provisions of the preceding paragraph by any Allied Power, there shall be paid reasonable indemnities or royalties, which shall be dealt with in the same way as other sums due to Turkish nationals are directed to be dealt with by the present Treaty.

Each of the Allied Powers reserves the right to treat as void and of no effect any transfer in whole or in part of or other dealing with rights of or in respect of industrial, literary or artistic property effected after August 1, 1914, or in the future, which would have the result of defeating the objects of the provisions of this Article.

The provisions of this Article shall not apply to rights in industrial, literary or artistic property which have been dealt with in the liquidation of businesses or companies under war legislation by the Allied Powers, or which may be so dealt with by virtue of Article 289.

#### ARTICLE 282.

A minimum of one year after the coming into force of the present Treaty shall be accorded to the nationals of the High Contracting Parties, without extension fees or other penalty, in order to enable such persons to accomplish any act, fulfil any formality, pay any fees, and generally satisfy any obligation prescribed by the laws or regulations of the respective States relating to the obtaining, preserving or opposing rights to, or in respect of, industrial property either acquired before August 1, 1914, or which, except for the war, might have been acquired since that date as a result of an application made before the war or during its continuance:

All rights in, or in respect of, such property which may have lapsed by reason of any failure to accomplish any act, fulfil any formality, or make any payment shall revive, but subject in the case of patents and designs to the imposition of such conditions as each Allied Power may deem reasonably necessary for the protection of persons who have manufactured or made use of the subject-matter of such property while the rights had lapsed. Further, where rights to patents or designs belonging to Turkish nationals are revived under this Article, they shall be subject in respect of the grant of licences to the same provisions as would have been applicable to them during the war, as well as to all the provisions of the present Treaty.

The period from August 1, 1914, until the coming into force of the present Treaty shall be excluded in considering the time within which a patent should be worked or a trade-mark or design used, and it is further agreed that no patent, registered trade-mark or design in force on August 1, 1914, shall be subject to revocation or cancellation by reason only of the failure to work such patent or use such trade-mark or design for two years after the coming into force of the present Treaty.

## ARTICLE 283.

No action shall be brought and no claim made by persons residing or carrying on business within the territories of Turkey on the one part and of the Allied Powers on the other, or persons who are nationals of such Powers respectively, or by any one deriving title during the war from such persons, by reason of any action which has taken place within the territory of the other party between the date of the existence of a state of war and that of the coming into force of the present Treaty, which might constitute an infringement of the rights of industrial property or rights of literary and artistic property, either existing at any time during the war or revived under the provisions of Article 282.

Equally, no action for infringement of industrial, literary or artistic property rights by such persons shall at any time be permissible in respect of the sale or offering for sale for a period of one year after the signature of the present Treaty in the territories of the Allied Powers on the one hand, or Turkey on the other, of products or articles manufactured, or of literary or artistic works published, during the period between the existence of a state of war and the signature of the present Treaty, or against those who have acquired and continue to use them. It is understood, nevertheless, that this provision shall not apply when the possessor of the rights was domiciled or had an industrial or commercial establishment in the districts occupied by Turkey during the war.

## ARTICLE 284.

Licences in respect of industrial, literary or artistic property concluded before the war between nationals of the Allied Powers or persons residing in their territory or carrying on business therein on the one part, and Turkish nationals on the other part, shall be considered as cancelled as from the date of the existence of a state of war between Turkey and the Allied Power. But in any case the former beneficiary of a contract of this kind shall have the right, within a period of six months after the coming into force of the present Treaty, to demand from the proprietor of the rights the grant of a new licence, the conditions of which, in default of agreement between the parties, shall be fixed by the duly qualified tribunal in the country under whose legislation the rights had been acquired, except in the case of licences held in respect of rights acquired under Turkish law. In such cases the conditions shall be fixed by the Arbitral Commission referred to in Article 287. The tribunal or the Commission may, if necessary, fix also the amount which it may deem just should be paid by reason of the use of the rights during the war.

No licence in respect of industrial, literary or artistic property granted under the special war legislation of any Allied Power shall be affected by the continued existence of any licence entered into before the war, but shall remain valid and of full effect, and a licence so granted to the former beneficiary of a licence entered into before the war shall be considered as substituted for such licence.

Where sums have been paid during the war by virtue of a licence or agreement concluded before the war in respect of rights of industrial property or for the reproduction or the representation of literary, dramatic or artistic works, these sums shall be dealt with in the same manner as other debts or credits of Turkish nationals as provided by the present Treaty.

## ARTICLE 285.

The inhabitants of territories detached from Turkey under the present Treaty shall, notwithstanding this transfer and the change of nationality consequent thereon, continue to enjoy in Turkey all the rights in industrial, literary and artistic property to which they were entitled under Turkish legislation at the time of the transfer.

Rights of industrial, literary and artistic property which are in force in the territories detached from Turkey under the present Treaty at the moment of the transfer, or which will be re-established or restored in accordance with the provisions of Article 281, shall be recognised by the State to which the said territory is transferred, and shall remain in force in that territory for the same period of time given them under the Turkish law.

## ARTICLE 286.

A special convention shall determine all questions relative to the records, registers and copies in connection with the protection of industrial, literary or artistic property, and fix their eventual transmission or communication by the Turkish offices to the offices of the States in favour of which territory is detached from Turkey.



## SECTION IV.

## PROPERTY, RIGHTS AND INTERESTS.

## ARTICLE 287.

The property, rights and interests situated in territory which was under Turkish sovereignty on August 1, 1914, and belonging to nationals of Allied Powers who were not during the war Turkish nationals, or of companies controlled by them, shall be immediately restored to their owners free of all taxes levied by or under the authority of the Turkish Government or authorities, except such as would have been leviable in accordance with the capitulations. Where property has been confiscated during the war or sequestered in such a way that its owners enjoyed no benefit therefrom, it shall be restored free of all taxes whatever.

The Turkish Government shall take such steps as may be within its power to restore the owner to the possession of his property free from all encumbrances or burdens with which it may have been charged without his assent. It shall indemnify all third parties injured by the restitution.

If the restitution provided for in this Article cannot be effected, or if the property, rights or interests have been damaged or injured, whether they have been seized or not, the owner shall be entitled to compensation. Claims made in this respect by the nationals of Allied Powers or by companies controlled by them shall be investigated and the total of the compensation shall be determined by an Arbitral Commission to be appointed by the Council of the League of Nations. This compensation shall be borne by the Turkish Government and may be charged upon the property of Turkish nationals within the territory or under the control of the claimant's State. So far as it is not met from this source it shall be satisfied out of the annuity referred to in Article 236(ii), Part VIII. (Financial Clauses) of the present Treaty.

The above provision shall not impose any obligation on the Turkish Government to pay compensation for damage to property, rights and interests effected since October 30, 1918, in territory in the effective occupation of the Allied Powers and detached from Turkey by the present Treaty. Compensation for any actual damage to such property, rights and interests inflicted by the occupying authorities since the above date shall be a charge on the Allied authorities responsible.

## ARTICLE 288.

The property, rights and interests in Turkey of former Turkish nationals who acquire *ipso facto* the nationality of an Allied Power or of a new State in accordance with the provisions of the present Treaty, or any further Treaty regulating the disposal of territories detached from Turkey, shall be restored to them in their actual condition.

## ARTICLE 289.

Subject to any contrary stipulations which may be provided in the present Treaty, the Allied Powers reserve the right to retain and liquidate all property, rights and interests of Turkish nationals, or companies controlled by them, within their territories, colonies, possessions and protectorates, excluding any territory under Turkish sovereignty on October 17, 1912.

The liquidation shall be carried out in accordance with the laws of the Allied Power concerned, and the Turkish owner shall not be able to dispose of such property, rights, or interests, or to subject them to any charge, without the consent of that Power.

## ARTICLE 290.

Turkish nationals who acquire *ipso facto* the nationality of an Allied Power or of a new State in accordance with the provisions of the present Treaty, or any further Treaty regulating the disposal of territories detached from Turkey, will not be considered as Turkish nationals within the meaning of the fifth paragraph of Article 281, Articles 282, 284, the third paragraph of Article 287, Articles 289, 291, 292, 293, 301, 302, and 308.

## ARTICLE 291.

All property, rights and interests of Turkish nationals within the territory of any Allied Power, excluding any territory under Turkish sovereignty on October 17, 1912, and the net proceeds of their sale, liquidation or other dealing therewith may be charged

by that Allied Power with payment of amounts due in respect of claims by the nationals of that Allied Power under Article 287 or in respect of debts owing to them by Turkish nationals.

The proceeds of the liquidation of such property, rights and interests not used as provided in Article 289 and the first paragraph of this Article shall be paid to the Financial Commission, to be employed in accordance with the provisions of Article 236 (ii), Part VIII (Financial Clauses) of the present Treaty.

#### ARTICLE 292.

The Turkish Government undertakes to compensate its nationals in respect of the sale or retention of their property, rights or interests in Allied countries.

#### ARTICLE 293.

The Governments of an Allied Power or new State exercising authority in territory detached from Turkey in accordance with the present Treaty or any other Treaty concluded since October 17, 1912, may liquidate the property, rights and interests of Turkish companies or companies controlled by Turkish nationals in such territory; the proceeds of the liquidation shall be paid direct to the company.

This Article shall not apply to companies in which Allied nationals, including those of the territories placed under mandate, had on August 1, 1914, a preponderant interest.

The provisions of the first paragraph of this Article relating to the payment of the proceeds of liquidation do not apply in the case of railway undertakings where the owner is a Turkish company in which the majority of the capital or the control is held by German, Austrian, Hungarian or Bulgarian nationals either directly or through their interests in a company controlled by them, or was so held on August 1, 1914. In such case the proceeds of the liquidation shall be paid to the Financial Commission.

#### ARTICLE 294.

The Turkish Government shall, on the demand of the Principal Allied Powers, take over the undertaking, property, rights and interests of any Turkish company holding a railway concession in Turkish territory as it results from the present Treaty, and shall transfer in accordance with the advice of the Financial Commission the said undertaking, property, rights and interests, together with any interest which it may hold in the line or in the undertaking, at a price to be fixed by an arbitrator nominated by the Council of the League of Nations. The amount of this price shall be paid to the Financial Commission and shall be distributed by it, together with any amount received in accordance with Article 293, among the persons directly or indirectly interested in the company, the proportion attributable to the interests of nationals of Germany, Austria, Hungary or Bulgaria being paid to the Reparation Commission established under the Treaties of Peace with Germany, Austria, Hungary and Bulgaria respectively; the proportion of the price attributable to the Turkish Government shall be retained by the Financial Commission for the purposes referred to in Article 236, Part VIII (Financial Clauses) of the present Treaty.

#### ARTICLE 295.

Until the expiration of a period of six months from the coming into force of the present Treaty, the Turkish Government will effectively prohibit all dealings with the property, rights and interests within its territory which belong, at the date of the coming into force of the present Treaty, to Germany, Austria, Hungary, Bulgaria or their nationals, except in so far as may be necessary for the carrying into effect of the provisions of Article 260 of the Treaty of Peace with Germany or any corresponding provisions in the Treaties of Peace with Austria, Hungary or Bulgaria.

Subject to any special stipulations in the present Treaty affecting property of the said States, the Turkish Government will proceed to liquidate any of the property, rights or interests above referred to which may be notified to it within the said period of six months by the Principal Allied Powers. The said liquidation shall be effected under the direction of the said Powers and in the manner indicated by them. The prohibition of dealings with such property shall be maintained until the liquidation is completed.

The proceeds of liquidation shall be paid direct to the owners, except where the property so liquidated belongs to the German, Austrian, Hungarian or Bulgarian States, in which event the proceeds shall be handed over to the Reparation Commission established under the Treaty of Peace with the State to which the property belonged.

## ARTICLE 296

The Governments exercising authority in territory detached from Turkey in accordance with the present Treaty may liquidate any property, rights and interests within such territory which belong at the date of the coming into force of the present Treaty to Germany, Austria, Hungary, Bulgaria or their nationals, unless they have been dealt with under the provisions of Article 260 of the Treaty of Peace with Germany or any corresponding provisions in the Treaties of Peace with Austria, Hungary or Bulgaria.

The proceeds of liquidation shall be disposed of in the manner provided in Article 295.

## ARTICLE 297.

If on the application of the owner the Arbitral Commission provided for in Article 287 is satisfied that the conditions of sale of any property liquidated in virtue of Articles 293, 295 or 296, or measures taken outside its general legislation by the Government exercising authority in the territory in which the property was situated, were unfairly prejudicial to the price obtained, the Commission shall have discretion to award to the owner equitable compensation to be paid by that Government.

## ARTICLE 298.

The validity of vesting orders and of orders for the winding-up of businesses or companies and of any other orders, directions, decisions or instructions of any court or any department of the Government of any of the Allied Powers made or given, or purporting to be made or given, in pursuance of war legislation with regard to enemy property, rights and interests in their territories is confirmed.

The interests of all persons shall be regarded as having been effectively dealt with by any order, direction, decision or instruction dealing with such property in which they may be interested, whether or not such interests are specifically mentioned in the order, direction, decision or instruction.

No question shall be raised as to the regularity of a transfer of any property, rights or interests dealt with in pursuance of any such order, direction, decision or instruction.

Every action taken with regard to any property, business or company in the territories of the Allied Powers, whether as regards its investigation, sequestration, compulsory administration, use, requisition, supervision or winding-up, the sale or management of property, rights or interests, the collection or discharge of debts, the payment of costs, charges or expenses, or any other matter whatsoever in pursuance of orders, directions, decisions or instructions of any court or of any department of the Government of any of the Allied Powers, made or given, or purporting to be made or given, in pursuance of war legislation with regard to enemy property, rights or interests, is confirmed.

## ARTICLE 299.

The validity of any measures taken between October 30, 1918, and the coming into force of the present Treaty by or under the authority of one or more of the Allied Powers in regard to the property, rights and interests in Turkish territory of Germany, Austria, Hungary or Bulgaria or their nationals is confirmed. Any balance remaining under the control of the Allied Powers as the result of such measures shall be disposed of in the manner provided in the last paragraph of Article 295.

## ARTICLE 300.

No claim or action shall be made or brought against any Allied Power or against any person acting on behalf of or under the direction of any legal authority or department of the Government of such a Power by Turkey or by or on behalf of any person wherever resident who on August 1, 1914, was a Turkish national, or who became such after that date, in respect of any act or omission with regard to the property, rights or interests of Turkish nationals during the war or in preparation for the war.

Similarly, no claim or action shall be made or brought against any person in respect of any act or omission under or in accordance with the exceptional war measures, laws or regulations of any Allied Power.

## ARTICLE 301.

The Turkish Government, if required, will, within six months from the coming into force of the present Treaty, deliver to each Allied Power any securities, certificates, deeds or documents of title held by its nationals and relating to property, rights or interests

which are subject to liquidation in accordance with the provisions of the present Treaty, including any shares, stock, debentures, debenture stock or other obligations of any company incorporated in accordance with the laws of that Power.

The Turkish Government will, at any time on demand of any Allied Power concerned, furnish such information as may be required with regard to such property, rights and interests, or with regard to any transactions concerning such property, rights or interests since July 1, 1914.

#### ARTICLE 302.

Debts, other than the Ottoman Public Debt provided for in Article 236 and Annex I, Part VIII (Financial Clauses) of the present Treaty, between the Turkish Government or its nationals resident in Turkish territory on the coming into force of the present Treaty (with the exception of Turkish companies controlled by Allied groups or nationals) on the one hand, and the Governments of the Allied Powers or their nationals who were not on August 1, 1914, Turkish nationals or (except in the case of foreign officials in the Turkish service, in regard to their salaries, pensions or official remuneration) resident or carrying on business in Turkish territory, on the other hand, which were payable before the war, or became payable during the war and arose out of transactions or contracts of which the total or partial execution was suspended on account of the war, shall be paid or credited in the currency of such one of the Allied Powers, their colonies or protectorates, or the British Dominions or India, as may be concerned. If a debt was payable in some other currency the conversion shall be effected at the pre-war rate of exchange.

For the purpose of this provision the pre-war rate of exchange shall be defined as the average cable transfer rate prevailing in the Allied country concerned during the month immediately preceding the outbreak of war between the said country and Turkey.

If a contract provides for a fixed rate of exchange governing the conversion of the currency in which the debt is stated into the currency of the Allied Power concerned, then the above provisions concerning the rate of exchange shall not apply.

The proceeds of liquidation of enemy property, rights and interests and the cash assets of enemies, referred to in this Section, shall also be accounted for in the currency and at the rate of exchange provided for above.

The provisions of this Article regarding the rate of exchange shall not affect debts due to or from persons resident in territories detached from Turkey in accordance with the present Treaty.

#### ARTICLE 303.

The provisions of Articles 287 to 302 apply to industrial, literary and artistic property which has been or may be dealt with in the liquidation of property, rights, interests, companies or businesses under war legislation by the Allied Powers, or in accordance with the stipulations of the present Treaty.

### SECTION V.

#### CONTRACTS, PRESCRIPTIONS, JUDGMENTS.

#### ARTICLE 304.

Subject to the exceptions and special rules with regard to particular contracts or classes of contracts contained in the Annex hereto, any contract concluded between enemies will be maintained or dissolved according to the law of the Allied Power of which the party who was not a Turkish subject on August 1, 1914, is a national, and on the conditions prescribed by that law.

#### ARTICLE 305.

All periods of prescription or limitation of right of action, whether they began to run before or after the outbreak of war, shall be treated in the territory of the High Contracting Parties, so far as regards relations between enemies, as having been suspended from October 29, 1914, till the coming into force of the present Treaty. They shall begin to run again at earliest three months after the coming into force of the present Treaty. This provision shall apply to the period prescribed for the presentation of interest or dividend coupons or for the presentation for repayment of securities drawn for repayment or repayable on any other ground.

Having regard to the provisions of the law of Japan, neither the present Article nor Article 304 nor the Annex hereto shall apply to contracts made between Japanese nationals and Turkish nationals.

## ARTICLE 306.

As between enemies no negotiable instrument made before the war shall be deemed to have become invalid by reason only of failure within the required time to present the instrument for acceptance or payment, or to give notice of non-acceptance or non-payment to drawers or endorsers, or to protest the instrument, nor by reason of failure to complete any formality during the war.

Where the period within which a negotiable instrument should have been presented for acceptance or for payment, or within which notice of non-acceptance or non-payment should have been given to the drawer or endorser, or within which the instrument should have been protested, has elapsed during the war, and the party who should have presented or protested the instrument or have given notice of non-acceptance or non-payment has failed to do so during the war, a period of not less than three months from the coming into force of the present Treaty shall be allowed within which presentation, notice of non-acceptance or non-payment or protest may be made.

## ARTICLE 307.

Judgments given or measures of execution ordered during the war by any Turkish judicial or administrative authority against or prejudicially affecting the interests of a person who was at the time a national of an Allied Power or against or affecting the interests of a company in which such an Allied national was interested shall be subject to revision, on the application of that national, by the Arbitral Commission provided for in Article 287. Where such a course is equitable and possible the parties shall be replaced in the situation which they occupied before the judgment was given or the measure of execution ordered by the Turkish authority. Where that is not possible, the national of an Allied Power who has suffered prejudice by the judgment or measure of execution shall be entitled to recover such compensation as the Arbitral Commission may consider equitable, such compensation to be paid by the Turkish Government.

Where a contract has been dissolved by reason either of failure on the part of either party to carry out its provisions or of the exercise of a right stipulated in the contract itself the party prejudiced may apply to the Arbitral Commission. This Commission may grant compensation to the prejudiced party, or may order the restoration of any rights in Turkey which have been prejudiced by the dissolution wherever, having regard to the circumstances of the case, such restoration is equitable and possible.

Turkey shall compensate any third party who may be prejudiced by any restitution or restoration effected in accordance with the provisions of this Article.

## ARTICLE 308.

All questions relating to contracts concluded before the coming into force of the present Treaty between persons who were or have become nationals of the Allied Powers or of the new States whose territory is detached from Turkey and Turkish nationals shall be decided by the national Courts or the consular Courts of the Allied Power or new State of which one of the parties to the contract is a national, to the exclusion of the Turkish Courts.

## ARTICLE 309.

Judgments given by the national or consular Courts of an Allied Power or new State whose territory is detached from Turkey, or orders made by the Arbitral Commission provided for in Article 287, in all cases which, under the present Treaty, they are competent to decide, shall be recognised in Turkey as final, and shall be enforced without it being necessary to have them declared executory.

**ANNEX.**

## I.—GENERAL PROVISIONS.

## 1.

Within the meaning of Articles 304 to 306 and of the provisions of this Annex, the parties to a contract shall be regarded as enemies when trading between them became impossible in fact, or was prohibited by or otherwise became unlawful under laws, orders or regulations to which one of those parties was subject. They shall be deemed to have become enemies from the date when such trading became impossible in fact or was prohibited or otherwise became unlawful.

## 2.

The following classes of contracts remain in force subject to the application of domestic laws, orders or regulations made during the war by the Allied Powers and subject to the terms of the contracts :

(a) Contracts having for their object the transfer of estates or of real or personal property, where the property therein had passed or the object had been delivered before the parties became enemies ;

(b) Leases and agreements for leases of land and houses ;

(c) Contracts of mortgage, pledge, or lien ;

(d) Contracts between individuals or companies and the State, provinces, municipalities, or other similar juridical persons charged with administrative functions, and concessions granted by the State, provinces, municipalities, or other similar juridical persons charged with administrative functions, subject however to any special provisions relating to concessions laid down in the present Treaty.

When the execution of the contracts thus kept alive would, owing to the alteration of economic conditions, cause one of the parties substantial prejudice, the Arbitral Commission provided for in Article 287 shall be empowered, on the request of the prejudiced party, to grant to him equitable compensation by way of reparation.

## II.—PROVISIONS RELATING TO CERTAIN CLASSES OF CONTRACTS.

### *Stock Exchange and Commercial Exchange Contracts.*

## 3.

(a) Rules made during the war by any recognised Exchange or Commercial Association providing for the closure of contracts entered into before the war by an enemy are confirmed by the High Contracting Parties, as also any action taken thereunder, provided :

(i) that the contract was expressed to be made subject to the rules of the Exchange or Association in question ;

(ii) that the rules applied to all persons concerned ;

(iii) that the conditions attaching to the closure were fair and reasonable.

(b) The closure of contracts relating to cotton "futures" which were closed as on July 31, 1914, under the decision of the Liverpool Cotton Association, is also confirmed.

### *Security.*

## 4.

The sale of a security held for an unpaid debt owing by an enemy shall be deemed to have been valid irrespective of notice to the owner if the creditor acted in good faith and with reasonable care and prudence, and no claim by the debtor on the ground of such sale shall be admitted.

### *Negotiable Instruments.*

## 5.

If a person has either before or during the war become liable upon a negotiable instrument in accordance with an undertaking given to him by a person who has subsequently become an enemy, the latter shall remain liable to indemnify the former in respect of his liability, notwithstanding the outbreak of war.

## III.—CONTRACTS OF INSURANCE.

## 6.

The provisions of the following paragraphs shall apply only to insurance and reinsurance contracts between Turkish nationals and nationals of the Allied Powers in the case of which trading with Turkey has been prohibited. These provisions shall not apply to contracts between Turkish nationals and companies or individuals, even if nationals

of the Allied Powers, established in territory detached from Turkey under the present Treaty.

In cases where the provisions of the following paragraphs do not apply, contracts of insurance and reinsurance shall be subject to the provisions of Article 304.

*Fire Insurance.*

7.

Contracts for the insurance of property against fire entered into by a person interested in such property with another person who subsequently became an enemy shall not be deemed to have been dissolved by the outbreak of war, or by the fact of the person becoming an enemy, or on account of the failure during the war and for a period of three months thereafter to perform his obligations under the contract, but they shall be dissolved at the date when the annual premium becomes payable for the first time after the expiration of a period of three months after the coming into force of the present Treaty.

A settlement shall be effected of unpaid premiums which became due during the war, or of claims for losses which occurred during the war.

8.

Where by administrative or legislative action an insurance against fire effected before the war has been transferred during the war from the original to another insurer, the transfer will be recognised and the liability of the original insurer will be deemed to have ceased as from the date of the transfer. The original insurer will, however, be entitled to receive on demand full information as to the terms of the transfer, and if it should appear that these terms were not equitable, they shall be amended so far as may be necessary to render them equitable.

Furthermore, the insured shall, subject to the concurrence of the original insurer, be entitled to retransfer the contract to the original insurer as from the date of the demand.

*Life Insurance.*

9.

Contracts of life insurance entered into between an insurer and a person who subsequently became an enemy shall not be deemed to have been dissolved by the outbreak of war or by the fact of the person becoming an enemy.

Any sum which during the war became due upon a contract deemed not to have been dissolved under the preceding provision shall be recoverable after the war with the addition of interest at 5 per cent. per annum from the date of its becoming due up to the day of payment.

Where the contract has lapsed during the war owing to non-payment of premiums, or has become void from breach of the conditions of the contract, the assured or his representatives or the persons entitled shall have the right at any time within twelve months of the coming into force of the present Treaty to claim from the insurer the surrender value of the policy at the date of its lapse or avoidance.

10.

Where contracts of life insurance have been entered into by a local branch of an insurance company established in a country which subsequently became an enemy country, the contract shall, in the absence of any stipulation to the contrary in the contract itself, be governed by the local law, but the insurer shall be entitled to demand from the insured or his representatives the refund of sums paid or claims made or enforced under measures taken during the war, if the making or enforcement of such claims was not in accordance with the terms of the contract itself or was not consistent with the laws or treaties existing at the time when it was entered into.

11.

In any case where by the law applicable to the contract the insurer remains bound by the contract, notwithstanding the non-payment of premiums, until notice is given to the insured of the termination of the contract, he shall be entitled where the giving of such notice was prevented by the war to recover the unpaid premiums with interest at 5 per cent. per annum from the insured.

## 12.

Insurance contracts shall be considered as contracts of life assurance for the purpose of paragraphs 9 to 11 when they depend on the probabilities of human life combined with the rate of interest for the calculation of the reciprocal engagements between the two parties.

*Marine Insurance.*

## 13.

Contracts of marine insurance, including time policies and voyage policies, entered into between an insurer and a person who subsequently became an enemy, shall be deemed to have been dissolved on his becoming an enemy, except in cases where the risk undertaken in the contract had attached before he became an enemy.

Where the risk had not attached, money paid by way of premium or otherwise shall be recoverable from the insurer.

Where the risk had attached effect shall be given to the contract, notwithstanding the party becoming an enemy, and sums due under the contract either by way of premiums or in respect of losses shall be recoverable after the coming into force of the present Treaty.

In the event of any agreement being come to for the payment of interest on sums due before the war to or by the nationals of States which have been at war and recovered after the war, such interest shall in the case of losses recoverable under contracts of marine insurance run from the expiration of a period of one year from the date of the loss.

## 14.

No contract of marine insurance with an insured person who subsequently became an enemy shall be deemed to cover losses due to belligerent action by the Power of which the insurer was a national or by the allies of such Power.

## 15.

Where it is shown that a person who had before the war entered into a contract of marine insurance with an insurer who subsequently became an enemy entered after the outbreak of war into a new contract covering the same risk with an insurer who was not an enemy, the new contract shall be deemed to be substituted for the original contract as from the date when it was entered into, and the premiums payable shall be adjusted on the basis of the original insurer having remained liable on the contract only up till the time when the new contract was entered into.

*Other Insurances.*

## 16.

Contracts of insurance entered into before the war between an insurer and a person who subsequently became an enemy, other than contracts dealt with in paragraphs 7 to 15, shall be treated in all respects on the same footing as contracts of fire insurance between the same persons would be dealt with under the said paragraphs.

*Reinsurance.*

## 17.

All treaties of reinsurance with a person who became an enemy shall be regarded as having been abrogated by the person becoming an enemy, but without prejudice in the case of life or marine risks which had attached before the war to the right to recover payment after the war for sums due in respect of such risks.

Nevertheless, if, owing to invasion, it has been impossible for the reinsured to find another reinsurer, the treaty shall remain in force until three months after the coming into force of the present Treaty.

When a reinsurance treaty becomes void under this paragraph there shall be an adjustment of accounts between the parties in respect both of premiums paid and payable and of liabilities for losses in respect of life or marine risk which had attached before the war. In the case of risks other than those mentioned in paragraphs 9 to 15, the adjustment of accounts shall be made as at the date of the parties becoming enemies, without regard to claims for losses which may have occurred since that date.



18.

The provisions of paragraph 17 will extend equally to reinsurances existing at the date of the parties becoming enemies of particular risks undertaken by the insurer in a contract of insurance against any risk other than life or marine risks.

19.

Reinsurance of life risks effected by particular contracts and not under any general treaty remain in force.

20.

In case of a reinsurance effected before the war of a contract of marine insurance, the cession of a risk which had been ceded to the reinsurer shall, if it had attached before the outbreak of war, remain valid and effect be given to the contract, notwithstanding the outbreak of war; sums due under the contract of reinsurance in respect either of premiums or of losses shall be recoverable after the war.

21.

The provisions of paragraphs 14 and 15 and the last part of paragraph 13 shall apply to contracts for the reinsurance of marine risks.

## SECTION VI.

### COMPANIES AND CONCESSIONS.

#### ARTICLE 310.

In application of the provisions of Article 287, Allied nationals and companies controlled by Allied groups or nationals holding concessions granted before October 29, 1914, by the Turkish Government or by any Turkish local authority in territory remaining Turkish under the present Treaty, or holding concessions which may be assigned to them by the Financial Commission in virtue of Article 294, shall be replaced by such Government or authorities in complete possession of the rights resulting from the original concession contract and any subsequent agreements prior to October 29, 1914. The Turkish Government undertakes to adapt such contracts or agreements to the new economic conditions, and to extend them for a period equal to the interval between October 29, 1914, and the coming into force of the present Treaty. In cases of dispute with the Turkish Government the matter shall be submitted to the Arbitral Commission referred to in Article 287.

All legislative or other provisions, all concessions and all agreements subsequent to October 29, 1914, and prejudicial to the rights referred to in the preceding paragraph shall be declared null and void by the Turkish Government.

The concessionnaires referred to in this Article may, if the Financial Commission approves, abandon the whole or part of the compensation accorded to them by the Arbitral Commission under the conditions laid down in Article 287 for damage or loss suffered during the war, in exchange for contractual compensation.

#### ARTICLE 311.

In territories detached from Turkey to be placed under the authority or tutelage of one of the Principal Allied Powers, Allied nationals and companies controlled by Allied groups or nationals holding concessions granted before October 29, 1914, by the Turkish Government or by any Turkish local authority shall continue in complete enjoyment of their duly acquired rights, and the Power concerned shall maintain the guarantees granted or shall assign equivalent ones.

Nevertheless, any such Power, if it considers that the maintenance of any of these concessions would be contrary to the public interest, shall be entitled, within a period of six months from the date on which the territory is placed under its authority or tutelage, to buy out such concession or to propose modifications therein; in that event it shall be bound to pay to the concessionnaire equitable compensation in accordance with the following provisions.

If the parties cannot agree on the amount of such compensation, it will be determined by Arbitral Tribunals composed of three members, one designated by the State of which the concessionaire or the holders of the majority of the capital in the case of a company is or are nationals, one by the Government exercising authority in the territory in question, and the third designated, failing agreement between the parties, by the Council of the League of Nations.

The Tribunal shall take into account, from both the legal and equitable standpoints, all relevant matters, on the basis of the maintenance of the contract adapted as indicated in the following paragraph.

The holder of a concession which is maintained in force shall have the right, within a period of six months after the expiration of the period specified in the second paragraph of this Article, to demand the adaptation of his contract to the new economic conditions, and in the absence of agreement direct with the Government concerned the decision shall be referred to the Arbitral Commission provided for above.

#### ARTICLE 312.

In all territories detached from Turkey, either as a result of the Balkan Wars in 1913, or under the present Treaty, other than those referred to in Article 311, the State which definitively acquires the territory shall *ipso facto* succeed to the duties and charges of Turkey towards concessionaires and holders of contracts, referred to in the first paragraph of Article 311, and shall maintain the guarantees granted or assign equivalent ones.

This succession shall take effect, in the case of each acquiring State, as from the coming into force of the Treaty under which the cession was effected. Such State shall take all necessary steps to ensure that the concessions may be worked and the carrying out of the contracts proceeded with without interruption.

Nevertheless, as from the coming into force of the present Treaty, negotiations may be entered into between the acquiring States and the holders of contracts or concessions, with a view to a mutual agreement for bringing such concessions and contracts into conformity with the legislation of such States and the new economic conditions. Should agreement not have been reached within six months, the State or the holders of the concessions or contracts may submit the dispute to an Arbitral Tribunal constituted as provided in Article 311.

#### ARTICLE 313.

The application of Articles 311 and 312 shall not give rise to any award of compensation in respect of the right to issue paper money.

#### ARTICLE 314.

The Allied Powers shall not be bound to recognise in territory detached from Turkey the validity of the grant of any concession granted by the Turkish Government or by Turkish local authorities after October 29, 1914, nor the validity of the transfer of any concession effected after that date. Any such concessions and transfers may be declared null and void, and their cancellation shall give rise to no compensation.

#### ARTICLE 315.

All concessions or rights in concessions granted by the Turkish Government since October 30, 1918, and all such concessions or rights granted since August 1, 1914, in favour of German, Austrian, Hungarian, Bulgarian or Turkish nationals or companies controlled by them, until the date of the coming into force of the present Treaty, are hereby annulled.

#### ARTICLE 316.

(a) Any company incorporated in accordance with Turkish law and operating in Turkey which is now or shall hereafter be controlled by Allied nationals shall have the right, within five years from the coming into force of the present Treaty, to transfer its property, rights and interests to another company incorporated in accordance with the law of one of the Allied Powers whose nationals control it; and the company to which the property, rights and interests are transferred shall continue to enjoy the same rights and privileges as the other company enjoyed under the laws of Turkey and the terms of the present Treaty, subject to meeting obligations previously incurred.

The Turkish Government undertakes to modify its legislation so as to allow companies of Allied nationality to hold concessions or contracts in Turkey.

(b) Any company incorporated in accordance with Turkish law and operating in territory detached from Turkey, which is now or hereafter shall be controlled by Allied nationals, shall, in the same way and within the same period, have the right to transfer its property, rights and interests to another company incorporated in accordance with the law either of the State exercising authority in the territory in question or of one of the Allied Powers whose nationals control it. The company to which the property, rights and interests are transferred shall continue to enjoy the same rights and privileges as the other company enjoyed, including those conferred on it by the present Treaty.

(c) In Turkey companies of Allied nationality to which the property, rights and interests of Turkish companies shall have been transferred in virtue of paragraph (a) of this Article, and, in territories detached from Turkey, companies of Turkish nationality controlled by Allied groups or nationals and companies of nationality other than that of the State exercising authority in the territory in question to which the property, rights and interests of Turkish companies shall have been transferred in virtue of paragraph (b) of this Article, shall not be subjected to legislative or other provisions or to taxes, imposts or charges more onerous than those applied in Turkey to similar companies possessing Turkish nationality, and in territory detached from Turkey to those possessing the nationality of the State exercising authority therein.

(d) The companies to which the property, rights and interests of Turkish companies are transferred in virtue of paragraphs (a) and (b) of this Article shall not be subjected to any special tax on account of this transfer.

## SECTION VII.

### GENERAL PROVISION.

#### ARTICLE 317.

The term "nationals of the Allied Powers," wherever used in this Part or in Part VIII (Financial Clauses), covers :

(1) all nationals, including companies and associations, of an Allied Power or of a State or territory under the protectorate of an Allied Power ;

(2) the protected persons of the Allied Powers whose certificate of protection was granted before August 1, 1914 ;

(3) Turkish financial, industrial and commercial companies controlled by Allied groups or nationals, or in which such groups or nationals possessed the preponderant interest on August 1, 1914 ;

(4) religious or charitable institutions and scholastic establishments in which nationals or protected persons of the Allied Powers are interested.

The Allied Powers will communicate to the Financial Commission, within one year from the coming into force of the present Treaty, the list of companies, institutions and establishments in which they consider that their nationals possess a preponderant interest or are interested.

---

## PART X.

### AERIAL NAVIGATION.

---

#### ARTICLE 318.

The aircraft of the Allied Powers shall have full liberty of passage and landing over and in the territory and territorial waters of Turkey, and shall enjoy the same privileges as Turkish aircraft, particularly in case of distress by land or sea.

#### ARTICLE 319.

The aircraft of the Allied Powers shall, while in transit to any foreign country whatever, enjoy the right of flying over the territory and territorial waters of Turkey

without landing, subject always to any regulations which may be made by Turkey with the assent of the Principal Allied Powers, and which shall be applicable equally to the aircraft of Turkey and to those of the Allied countries.

#### ARTICLE 320.

All aerodromes in Turkey open to national public traffic shall be open for the aircraft of the Allied Powers, and in any such aerodrome such aircraft shall be treated on a footing of equality with Turkish aircraft as regards charges of every description, including charges for landing and accommodation.

In addition to the above-mentioned aerodromes, Turkey undertakes to establish aerodromes in such localities as may be designated by the Allied Powers within one year from the coming into force of the present Treaty. The provisions of this Article will apply to such aerodromes.

The Allied Powers reserve the right, in the event of the provisions of this Article not being carried out, to take all necessary measures to permit of international aerial navigation over the territory and territorial waters of Turkey.

#### ARTICLE 321.

Subject to the present provisions, the rights of passage, transit and landing provided for in Articles 318, 319 and 320 are subject to the observance of such regulations as Turkey may consider it necessary to enact, but such regulations must be approved by the Principal Allied Powers and shall be applied without distinction to Turkish aircraft and to those of the Allied countries.

#### ARTICLE 322.

Certificates of nationality, air-worthiness or competency and licences, issued or recognised as valid by any of the Allied Powers, shall be recognised in Turkey as valid and as equivalent to the certificates and licences issued by Turkey.

#### ARTICLE 323.

As regards internal commercial air traffic the aircraft of the Allied Powers shall enjoy in Turkey most-favoured-nation treatment.

#### ARTICLE 324.

The benefit of the provisions of Articles 318 and 319 shall not, without the consent of the Allied Powers, be extended by Turkey to States which fought on her side in the war of 1914-1919 so long as such States have not become Members of the League of Nations or been admitted to adhere to the Convention concluded at Paris on October 13, 1919, relating to Aerial Navigation.

#### ARTICLE 325.

No concession or rights in a concession relating to civil aerial navigation shall be granted by Turkey, without the consent of the Allied Powers, to nationals of States which fought on her side in the war of 1914-1919 so long as such States have not become Members of the League of Nations or been admitted to adhere to the Convention concluded at Paris on October 13, 1919, relating to Aerial Navigation.

#### ARTICLE 326.

Turkey undertakes to enforce the necessary measures to ensure that all Turkish aircraft flying over her territory shall comply with the rules as to lights and signals, rules of the air and rules for air traffic on and in the neighbourhood of aerodromes, which have been laid down in the Convention concluded at Paris on October 13, 1919, relating to Aerial Navigation.

#### ARTICLE 327.

The obligations imposed by the provisions of this Part shall remain in force until Turkey shall have been admitted into the League of Nations or shall have been authorised, in accordance with the provisions of the Convention relating to Aerial Navigation concluded at Paris on October 13, 1919, to adhere to that Convention.

PART XI.  
PORTS, WATERWAYS AND RAILWAYS.

SECTION I.  
GENERAL PROVISIONS.

ARTICLE 328.

Turkey undertakes to grant freedom of transit through her territories on the routes most convenient for international transit, either by rail, navigable waterway or canal, to persons, goods, vessels, carriages, waggons and mails coming from or going to the territories of any of the Allied Powers, whether contiguous or not; for this purpose the crossing of territorial waters shall be allowed. Such persons, goods, vessels, carriages, waggons and mails shall not be subjected to any transit duty or to any undue delays or restrictions, and shall be entitled in Turkey to national treatment as regards charges, facilities and all other matters.

Goods in transit shall be exempt from all customs or other similar duties.

All charges imposed on transport in transit shall be reasonable having regard to the conditions of the traffic. No charge, facility or restriction shall depend directly or indirectly on the ownership or the nationality of the ship or other means of transport on which any part of the through journey has been, or is to be, accomplished.

ARTICLE 329.

Turkey undertakes neither to impose nor to maintain any control over transmigration traffic through her territories beyond measures necessary to ensure that passengers are *bonâ fide* in transit; nor to allow any shipping company or any other private body, corporation or person interested in the traffic to take any part whatever in, or to exercise any direct or indirect influence over, any administrative service that may be necessary for this purpose.

ARTICLE 330.

Turkey undertakes to make no discrimination or preference, direct or indirect, in the duties, charges and prohibitions relating to importations into or exportations from her territories, or, subject to any special provisions in the present Treaty, in the charges and conditions of transport of goods or persons entering or leaving her territories, based on the frontier crossed, or on the kind, ownership or flag of the means of transport (including aircraft) employed, or on the original or immediate place of departure of the vessel, waggon or aircraft or other means of transport employed, or its ultimate or intermediate destination, or on the route of or places of trans-shipment on the journey, or on whether any port through which the goods are imported or exported is a Turkish port or a port belonging to any foreign country, or on whether the goods are imported or exported by sea, by land or by air.

Turkey particularly undertakes not to establish against the ports and vessels of any of the Allied Powers any surtax or any direct or indirect bounty for export or import by Turkish ports or vessels, or by those of another Power, for example, by means of combined tariffs. She further undertakes that persons or goods passing through a port or using a vessel of any of the Allied Powers shall not be subjected to any formality or delay whatever to which such persons or goods would not be subjected if they passed through a Turkish port or a port of any other Power, or used a Turkish vessel or a vessel of any other Power.

ARTICLE 331.

All necessary administrative and technical measures shall be taken to expedite, as much as possible, the transmission of goods across the Turkish frontiers and to ensure their forwarding and transport from such frontiers irrespective of whether such goods are coming from or going to the territories of the Allied Powers or are in transit from or to those territories, under the same material conditions in such matters as rapidity of carriage and care *en route* as are enjoyed by other goods of the same kind carried on Turkish territory under similar conditions of transport.

In particular, the transport of perishable goods shall be promptly and regularly carried out, and the customs formalities shall be effected in such a way as to allow the goods to be carried straight through by trains which make connection.

## ARTICLE 332.

The seaports of the Allied Powers are entitled to all favours and to all reduced tariffs granted on Turkish railways or navigable waterways for the benefit of Turkish ports (without prejudice to the rights of concessionaires) or of any port of another Power.

## ARTICLE 333.

Subject to the rights of concessionaires, Turkey may not refuse to participate in the tariffs or combinations of tariffs intended to secure for ports of any of the Allied Powers advantages similar to those granted by Turkey to her own ports or the ports of any other Power.

## SECTION II.

## NAVIGATION.

## CHAPTER I.

*Freedom of Navigation.*

## ARTICLE 334.

The nationals of any of the Allied Powers as well as their vessels and property shall enjoy in all Turkish ports and on the inland navigation routes of Turkey at least the same treatment in all respects as Turkish nationals, vessels and property.

In particular, the vessels of any one of the Allied Powers shall be entitled to transport goods of any description and passengers to or from any ports or places in Turkish territory to which Turkish vessels may have access, under conditions which shall not be more onerous than those applied in the case of national vessels; they shall be treated on a footing of equality with national vessels as regards port and harbour facilities and charges of every description, including facilities for stationing, loading and unloading, tonnage duties and charges, harbour, pilotage, lighthouse, quarantine and all analogous duties and charges of whatsoever nature levied in the name of or for the profit of the Government, public functionaries, private individuals, corporations or establishments of any kind.

In the event of Turkey granting a preferential régime to any of the Allied Powers or to any other foreign Power, this régime shall be extended immediately and unconditionally to all the Allied Powers.

There shall be no restrictions on the movement of persons or vessels other than those arising from prescriptions concerning customs, police, public health, emigration, and immigration and those relating to the import and export of prohibited goods. Such regulations must be reasonable and uniform and must not impede traffic unnecessarily.

## CHAPTER II.

*Ports of International Concern.*

## ARTICLE 335.

The following Eastern ports are declared ports of international concern and placed under the régime defined in the following Articles of this section;

Constantinople, from St. Stefano to Dolma Bagtchi;

Haidar Pasha;

Smyrna;

Alexandretta;

Haifa;

Basra;

Trebizond (in the conditions laid down in Article 352);

Batum (subject to conditions to be subsequently fixed).

Free zones shall be provided in these ports.

Subject to any provisions to the contrary in the present Treaty, the régime laid down for the above ports shall not prejudice the territorial sovereignty.

(1) *Navigation.*

## ARTICLE 336.

In the ports declared of international concern the nationals, goods and flags of all States Members of the League of Nations shall enjoy complete freedom in the use of the port. In this connection and in all respects they shall be treated on a footing of perfect equality, particularly as regards all port and quay facilities and charges, including facilities for berthing, loading and discharging, tonnage dues and charges, quay, pilotage, lighthouse, quarantine and all similar dues and charges of whatsoever nature, levied in the name of or for the profit of the Government, public functionaries, private individuals, corporations or establishments of every kind, no distinction being made between the nationals, goods and flags of the different States and those of the State under whose sovereignty or authority the port is placed.

There shall be no restrictions on the movement of persons or vessels other than those arising from regulations concerning customs, police, public health, emigration and immigration and those relating to the import and export of prohibited goods. Such regulations must be reasonable and uniform and must not impede traffic unnecessarily.

(2) *Dues and Charges.*

## ARTICLE 337.

All dues and charges for the use of the port or of its approaches, or for the use of facilities provided in the port, shall be levied under the conditions of equality prescribed in Article 336, and shall be reasonable both as regards their amount and their application, having regard to the expenses incurred by the port authority in the administration, upkeep and improvement of the port and of the approaches thereto, or in the interests of navigation.

Subject to the provisions of Article 54, Part III (Political Clauses) of the present Treaty all dues and charges other than those provided for in the present Article or in Articles 338, 342, or 343 are forbidden.

## ARTICLE 338.

All customs, local octroi or consumption dues, duly authorized, levied on goods imported or exported through a port subject to the international régime shall be the same, whether the flag of the vessel which effected or is to effect the transport be the flag of the State exercising sovereignty or authority over the port or any other flag. In the absence of special circumstances justifying an exception on account of economic needs, such dues must be fixed on the same basis and at the same tariffs as similar duties levied on the other customs frontiers of the State concerned. All facilities which may be accorded by such State over other land or water routes or at other ports for the import or export of goods shall be equally granted to imports and exports through the port subject to the international régime.

(3) *Works.*

## ARTICLE 339.

In the absence of any special arrangement relative to the execution of works for maintaining and improving the port, it shall be the duty of the State under whose sovereignty or authority the port is placed to take suitable measures to remove any obstacle or danger to navigation and to secure facilities for the movements of ships in the port.

## ARTICLE 340.

The State under whose sovereignty or authority the port is placed must not undertake any works liable to prejudice the facilities for the use of the port or of its approaches.

(4) *Free Zones.*

## ARTICLE 341.

The facilities granted in a free zone for the erection or use of warehouses and for packing and unpacking goods shall be in accordance with trade requirements for the time being. All goods allowed to be consumed in the free zone shall be exempt from customs, excise and all other duties of any description whatsoever, apart from the statistical duty provided for in Article 342. Unless otherwise provided in the present Treaty, it shall be

within the discretion of the State under whose sovereignty or authority the port is placed to permit or to prohibit manufacture within the free zone. There shall be no discrimination in regard to any of the provisions of this Article either between persons belonging to different nationalities or between goods of different origin or destination.

#### ARTICLE 342.

No duties or charges, other than those provided for in Article 336, shall be levied on goods arriving in the free zone or departing therefrom, from whatever foreign country they come or for whatever foreign country they are destined, other than a statistical duty which shall not exceed 1 per mille *ad valorem*. The proceeds of this statistical duty shall be devoted exclusively to the maintenance of the service dealing with the statistics relating to the traffic of the free zone.

#### ARTICLE 343.

Subject to the provisions of Article 344, the duties referred to in Article 338 may be levied under the conditions laid down in that Article on goods coming from or going to the free zone on their importation into the territory of the State under whose sovereignty or authority the port is placed or on their exportation from such territory respectively.

#### ARTICLE 344.

Persons, goods, postal services, ships, vessels, carriages, waggons and other means of transport coming from or going to the free zone, and crossing the territory of the State under whose sovereignty or authority the port is placed, shall be deemed to be in transit across that State if they are going to or coming from the territory of any other State whatsoever.

#### (5) *Disputes.*

#### ARTICLE 345.

Subject to the provisions contained in Article 61, Part III (Political Clauses), differences which may arise between interested States with regard to the interpretation or to the application of the dispositions contained in Articles 335 to 344, as well as, in general, any differences between interested States with regard to the use of the ports, shall be settled in accordance with the conditions laid down by the League of Nations.

Differences with regard to the execution of works liable to prejudice the facilities for the use of the port or of its approaches shall be dealt with by an accelerated procedure, and may be the object of an expression of opinion, or of a provisional decision which may prescribe the suspension or the immediate suppression of the said works, without prejudice to the ultimate opinion or decision in the case.

### CHAPTER III.

#### *Clauses relating to the Maritsa and the Danube.*

#### ARTICLE 346.

On a request being made by one of the riparian States to the Council of the League of Nations, the Maritsa shall be declared an international river, and shall be subject to the régime of international rivers laid down in Articles 332 to 338 of the Treaty of Peace concluded with Germany on June 28, 1919.

#### ARTICLE 347.

On a request being made to the Council of the League of Nations by any riparian State, the Maritsa shall be placed under the administration of an International Commission, which shall comprise one representative of each riparian State and one representative of Great Britain, one of France and one of Italy.

#### ARTICLE 348.

Without prejudice to the provisions of Article 133, Part III (Political Clauses), Turkey hereby recognizes and accepts all the dispositions relating to the Danube inserted in the Treaties of Peace concluded with Germany, Austria, Hungary and Bulgaria, and the régime for that river resulting therefrom.



## CHAPTER IV.

*Clauses giving to certain States the use of certain Ports.*

## ARTICLE 349.

In order to ensure to Turkey free access to the Mediterranean and Ægean Seas, freedom of transit is accorded to Turkey over the territories and in the ports detached from Turkey.

Freedom of transit is the freedom defined in Article 328, until such time as a General Convention on the subject shall have been concluded, whereupon the dispositions of the new Convention shall be substituted therefor.

Special conventions between the States or Administrations concerned will lay down, as regards Turkey with the assent of the Financial Commission, the conditions of the exercise of the right accorded above, and will settle in particular the method of using the ports and the free zones existing in them, the establishment of international (joint) services and tariffs, including through tickets and waybills, and the application of the Convention of Berne of October 14, 1890, and its supplementary provisions, until its replacement by a new Convention.

Freedom of transit will extend to postal, telegraphic and telephonic services.

## ARTICLE 350.

In the port of Smyrna Turkey will be accorded a lease in perpetuity, subject to determination by the League of Nations, of an area which shall be placed under the general régime of free zones laid down in Articles 341 to 344, and shall be used for the direct transit of goods coming from or going to that State.

The delimitation of the area referred to in the preceding paragraph, its connection with existing railways, its equipment and exploitation, and in general all the conditions of its utilisation, including the amount of the rental, shall be decided by a Commission consisting of one delegate of Turkey, one delegate of Greece, and one delegate appointed by the League of Nations. These conditions shall be susceptible of revision every ten years in the same manner.

## ARTICLE 351.

Free access to the Black Sea by the port of Batum is accorded to Georgia, Azerbaijan and Persia, as well as to Armenia. This right of access will be exercised in the conditions laid down in Article 349.

## ARTICLE 352.

Subject to the decision provided for in Article 89, Part III (Political Clauses), free access to the Black Sea by the port of Trebizond is accorded to Armenia. This right of access will be exercised in the conditions laid down in Article 349.

In that event Armenia will be accorded a lease in perpetuity, subject to determination by the League of Nations, of an area in the said port which shall be placed under the general régime of free zones laid down in Articles 341 to 344, and shall be used for the direct transit of goods coming from or going to that State.

The delimitation of the area referred to in the preceding paragraph, its connection with existing railways, its equipment and exploitation, and in general all the conditions of its utilisation, including the amount of the rental, shall be decided by a Commission consisting of one delegate of Armenia, one delegate of Turkey, and one delegate appointed by the League of Nations. These conditions shall be susceptible of revision every ten years in the same manner.

## SECTION III.

## RAILWAYS.

## CHAPTER I.

*Clauses relating to International Transport.*

## ARTICLE 353.

Subject to the rights of concessionaire companies, goods coming from the territories of the Allied Powers and going to Turkey and *vice versa*, or in transit through Turkey from or to the territories of the Allied Powers, shall enjoy on the Turkish railways as regards charges to be collected (rebates and drawbacks being taken into account),

facilities and all other matters, the most favourable treatment applied to goods of the same kind carried on any Turkish lines, either in internal traffic or for export, import or in transit, under similar conditions of transport, for example as regards length of route.

International tariffs established in accordance with the rates referred to in the preceding paragraph and involving through way-bills shall be established when one of the Allied Powers shall require it from Turkey.

#### ARTICLE 354.

From the coming into force of the present Treaty Turkey agrees, under the reserves indicated in the second paragraph of this Article, to subscribe to the conventions and arrangements signed at Berne on October 14, 1890, September 20, 1893, July 16, 1895, June 16, 1898, and September 19, 1906, regarding the transportation of goods by rail.

If within five years from the date of the coming into force of the present Treaty a new convention for the transportation of passengers, luggage and goods by rail shall have been concluded to replace the Berne Convention of October 14, 1890, and the subsequent additions referred to above, this new convention and the supplementary provisions for international transport by rail which may be based on it shall bind Turkey, even if she shall have refused to take part in the preparation of the convention or to subscribe to it. Until a new convention shall have been concluded, Turkey shall conform to the provisions of the Berne Convention and the subsequent additions referred to above, and to the current supplementary provisions.

#### ARTICLE 355.

Subject to the rights of concessionaire companies, Turkey shall be bound to co-operate in the establishment of through-ticket services (for passengers and their luggage) which shall be required by any of the Allied Powers to ensure their communication by rail with each other and with all other countries by transit across the territories of Turkey; in particular Turkey shall, for this purpose, accept trains and carriages coming from the territories of the Allied Powers and shall forward them with a speed at least equal to that of her best long-distance trains on the same lines. The rates applicable to such through services shall not in any case be higher than the rates collected on Turkish internal services for the same distance, under the same conditions of speed and comfort.

The tariffs applicable under the same conditions of speed and comfort to the transportation of emigrants going to or coming from ports of the Allied Powers and using the Turkish railways shall not be at a higher kilometric rate than the most favourable tariffs (drawbacks and rebates being taken into account) enjoyed on the said railways by emigrants going to or coming from any other ports.

#### ARTICLE 356.

Turkey shall not apply specially to such through services, or to the transportation of emigrants going to or coming from the ports of the Allied Powers, any technical, fiscal or administrative measures, such as measures of customs examination, general police, sanitary police, and control, the result of which would be to impede or delay such services.

#### ARTICLE 357.

In case of transport partly by rail and partly by internal navigation, with or without through way-bill, the preceding Articles shall apply to the part of the journey performed by rail.

### CHAPTER II.

#### *Rolling-Stock.*

#### ARTICLE 358.

Turkey undertakes that Turkish waggons used for international traffic shall be fitted with apparatus allowing :

(1) of their inclusion in goods trains on the lines of such of the Allied Powers as are parties to the Berne Convention of May 15, 1886, as modified on May 18, 1907, without hampering the action of the continuous brake which may be adopted in such countries within ten years of the coming into force of the present Treaty and

(2) of the acceptance of wagons of such countries in all goods trains on the Turkish lines.

The rolling-stock of the Allied Powers shall enjoy on the Turkish lines the same treatment as Turkish rolling-stock as regards movement, upkeep and repair.

### CHAPTER III.

#### *Transfers of Railway Lines.*

#### ARTICLE 359.

Subject to any special provisions concerning the transfer of ports and railways, whether owned by the Turkish Government or private companies, situated in the territories detached from Turkey under the present Treaty, and to the financial conditions relating to the concessionaires and the pensioning of the personnel, the transfer of railways will take place under the following conditions :

(1) The works and installations of all the railroads shall be left complete and in as good condition as possible.

(2) When a railway system possessing its own rolling-stock is situated in its entirety in transferred territory, such stock shall be left complete with the railway, in accordance with the last inventory before October 30, 1918, and in a normal state of upkeep, Turkey being responsible for any losses due to causes within her control.

(3) As regards lines, the administration of which will in virtue of the present Treaty be divided, the distribution of the rolling-stock shall be made by agreement between the administrations taking over the several parts thereof. This agreement shall have regard to the amount of the material registered on those lines in the last inventory before October 30, 1918, the length of track (sidings included) and the nature and amount of the traffic. Failing agreement the points in dispute shall be settled by an arbitrator designated by the League of Nations who shall also if necessary specify the locomotives, carriages and wagons to be left on each section, the conditions of their acceptance, and such provisional arrangements as he may judge necessary to ensure for a limited period the current maintenance in existing workshops of the transferred stock.

(4) Stocks of stores, fittings and plant shall be left under the same conditions as the rolling-stock.

#### ARTICLE 360.

The Turkish Government abandons whatever rights it possesses over the Hedjaz railway, and accepts such arrangements as shall be made for its working, and for the distribution of the property belonging to or used in connection with the railway, by the Governments concerned. In any such arrangements the special position of the railway from the religious point of view shall be fully recognised and safeguarded.

### CHAPTER IV.

#### *Working Agreements.*

#### ARTICLE 361.

When as a result of the fixing of new frontiers a railway connection between two parts of the same country crosses another country, or a branch line from one country has its terminus in another, the conditions of working, if not specifically provided for in the present Treaty, shall be laid down in a convention between the railway administrations concerned. If the administrations cannot come to an agreement as to the terms of such convention, the points of difference shall be decided by an arbitrator appointed as provided in Article 359.

The establishment of all new frontier stations between Turkey and the contiguous Allied States or new States, as well as the working of the lines between those stations, shall be settled by agreements similarly concluded.

#### ARTICLE 362.

A standing conference of technical representatives nominated by the Governments concerned shall be constituted with powers to agree upon the necessary joint arrangements for through traffic working, wagon exchange, through rates and tariffs and other similar matters affecting railways situated on territory forming part of the Turkish Empire on August 1, 1914.

## SECTION IV.

## MISCELLANEOUS.

## CHAPTER I.

*Hydraulic system.*

## ARTICLE 363.

In default of any provision to the contrary, when as the result of the fixing of a new frontier the hydraulic system (canalisation, inundation, irrigation, drainage or similar matters) in a State is dependent on works executed within the territory of another State, or when use is made on the territory of a State, in virtue of pre-war usage, of water or hydraulic power the source of which is on the territory of another State, an agreement shall be made between the States concerned to safeguard the interests and rights acquired by each of them.

Failing an agreement, the matter shall be regulated by an arbitrator appointed by the Council of the League of Nations.

## CHAPTER II.

*Telegraphs and Telephones.*

## ARTICLE 364.

Turkey undertakes on the request of any of the Allied Powers to grant facilities for the erection and maintenance of trunk telegraph and telephone lines across her territories.

Such facilities shall comprise the grant to any telegraph or telephone company nominated by any of the Allied Powers of the right:

- (a) to erect a new line of poles and wires along any line of railway or other route in Turkish territory;
- (b) to have access at all times to such poles and wires or wires placed by agreement on existing poles, and to take such steps as may be necessary to maintain them in good working order;
- (c) to utilise the services of their own staff for the purpose of working such wires.

All questions relating to the establishment of such lines, especially as regards compensation to private individuals, shall be settled in the same conditions as are applied to telegraph or telephone lines established by the Turkish Government itself.

## ARTICLE 365.

Notwithstanding any contrary stipulations in existing treaties, Turkey undertakes to grant freedom of transit for telegraphic correspondence and telephonic communications coming from or going to any one of the Allied Powers, whether contiguous with her or not, over such lines as may be most suitable for international transit and in accordance with the tariffs in force. This correspondence and these communications shall be subjected to no unnecessary delay or restriction; they shall enjoy in Turkey national treatment in regard to every kind of facility, and especially in regard to rapidity of transmission. No payment, facility or restriction shall depend directly or indirectly on the nationality of the transmitter or the addressee.

Where in consequence of the provisions of the present Treaty lines previously entirely on Turkish territory traverse the territory of more than one State, pending the revision of telegraph rates by a new international telegraphic convention, the through charges shall not be higher than they would have been if the whole of the territory traversed had remained under Turkish sovereignty, and the apportionment of the through charges between the States traversed shall be dealt with by agreement between the administrations concerned.

## CHAPTER III.

*Submarine Cables.*

## ARTICLE 366.

Turkey agrees to transfer the landing rights at Constantinople for the Constantinople-Constanza cable to any administration or company which may be designated by the Allied Powers.

## ARTICLE 367.

Turkey renounces on her own behalf and on behalf of her nationals in favour of the Principal Allied Powers all rights, titles or privileges of whatever nature over the whole or part of the Jeddah-Suakin and Cyprus-Latakia submarine cables.

If the cables or portions thereof transferred under the preceding paragraph are privately owned, the value, calculated on the basis of the original cost less a suitable allowance for depreciation, shall be credited to Turkey.

## CHAPTER IV.

*Executory Provisions.*

## ARTICLE 368.

Turkey shall carry out the instructions given her, in regard to transport, by an authorised body acting on behalf of the Allied Powers :

(1) for the carriage of troops under the provisions of the present Treaty, and of material, ammunition and supplies for army use ;

(2) as a temporary measure, for the transportation of supplies for certain regions, as well as for the restoration, as rapidly as possible, of the normal conditions of transport, and for the organisation of postal and telegraphic services.

## SECTION V.

## DISPUTES AND REVISION OF PERMANENT CLAUSES.

## ARTICLE 369.

Unless otherwise specifically provided for in the present Treaty, disputes which may arise between interested Powers with regard to the interpretation and application of this Part of the present Treaty shall be settled as provided by the League of Nations.

## ARTICLE 370.

At any time the League of Nations may recommend the revision of such of these Articles as relate to a permanent administrative régime.

## ARTICLE 371.

The stipulations of Articles 328 to 334, 353 and 355 to 357 shall be subject to revision by the Council of the League of Nations at any time after three years from the coming into force of the present Treaty.

Subject to the provisions of Article 373 no Allied Power can claim the benefit of any of the stipulations of the Articles enumerated above on behalf of any portion of its territories in which reciprocity is not accorded in respect of such stipulations.

## SECTION VI.

## SPECIAL PROVISIONS.

## ARTICLE 372.

Without prejudice to the special obligations imposed on her by the present Treaty for the benefit of the Allied Powers, Turkey undertakes to adhere to any General Conventions regarding the international régime of transit, waterways, ports or railways which may be concluded, with the approval of the League of the Nations, within five years of the coming into force of the present Treaty.

## ARTICLE 373.

Unless otherwise expressly provided in the present Treaty, nothing in this Part shall prejudice more extensive rights conferred on the nationals of the Allied Powers by the Capitulations or by any arrangements which may be substituted therefor.

## PART XII.

## LABOUR.

## SECTION. I.

## ORGANISATION OF LABOUR.

Whereas the League of Nations has for its object the establishment of universal peace, and such a peace can be established only if it is based upon social justice ;

And whereas conditions of labour exist involving such injustice, hardship and privation to large numbers of people as to produce unrest so great that the peace and harmony of the world are imperilled ; and an improvement of those conditions is urgently required : as, for example, by the regulation of the hours of work, including the establishment of a maximum working day and week, the regulation of the labour supply, the prevention of unemployment, the provision of an adequate living wage, the protection of the worker against sickness, disease and injury arising out of his employment, the protection of children, young persons and women, provision for old age and injury, protection of the interests of workers when employed in countries other than their own, recognition of the principle of freedom of association, the organization of vocational and technical education and other measures ;

Whereas also the failure of any nation to adopt humane conditions of labour is an obstacle in the way of other nations which desire to improve the conditions in their own countries ;

The High Contracting Parties, moved by sentiments of justice and humanity as well as by the desire to secure the permanent peace of the world, agree to the following :

## CHAPTER I.

*Organisation.*

## ARTICLE 374.

A permanent organisation is hereby established for the promotion of the objects set forth in the Preamble.

The original Members of the League of Nations shall be the original Members of this organisation, and hereafter membership of the League of Nations shall carry with it membership of the said organisation.

## ARTICLE 375.

The permanent organisation shall consist of :

- (1) a General Conference of Representatives of the Members, and
- (2) an International Labour Office controlled by the Governing Body described in Article 380.

## ARTICLE 376.

The meetings of the General Conference of Representatives of the Members shall be held from time to time as occasion may require, and at least once in every year. It shall be composed of four Representatives of each of the Members, of whom two shall be Government Delegates and the two others shall be Delegates representing respectively the employers and the workpeople of each of the Members.

Each Delegate may be accompanied by advisers, who shall not exceed two in number for each item on the agenda of the meeting. When questions specially affecting women are to be considered by the Conference, one at least of the advisers should be a woman.

The Members undertake to nominate non-Government Delegates and advisers chosen in agreement with the industrial organisations, if such organisations exist, which are most representative of employers or workpeople, as the case may be, in their respective countries.

Advisers shall not speak except on a request made by the Delegate whom they accompany and by the special authorisation of the President of the Conference, and may not vote,

A Delegate may by notice in writing addressed to the President appoint one of his advisers to act as his deputy, and the adviser, while so acting, shall be allowed to speak and vote.

The names of the Delegates and their advisers will be communicated to the International Labour Office by the Government of each of the Members.

The credentials of Delegates and their advisers shall be subject to scrutiny by the Conference, which may, by two-thirds of the votes cast by the Delegates present, refuse to admit any Delegate or adviser whom it deems not to have been nominated in accordance with this Article.

#### ARTICLE 377.

Every Delegate shall be entitled to vote individually on all matters which are taken into consideration by the Conference.

If one of the Members fails to nominate one of the non-Government Delegates whom it is entitled to nominate, the other non-Government Delegate shall be allowed to sit and speak at the Conference, but not to vote.

If in accordance with Article 376 the Conference refuses admission to a Delegate of one of the Members, the provisions of the present Article shall apply as if that Delegate had not been nominated.

#### ARTICLE 378.

The meetings of the Conference shall be held at the seat of the League of Nations, or at such other place as may be decided by the Conference at a previous meeting by two-thirds of the votes cast by the Delegates present.

#### ARTICLE 379.

The International Labour Office shall be established at the seat of the League of Nations as part of the organisation of the League.

#### ARTICLE 380.

The International Labour Office shall be under the control of a Governing Body consisting of twenty-four persons, appointed in accordance with the following provisions :

The Governing Body of the International Labour Office shall be constituted as follows :—

Twelve persons representing the Governments.

Six persons elected by the Delegates to the Conference representing the employers.

Six persons elected by the Delegates to the Conference representing the workers.

Of the twelve persons representing the Governments eight shall be nominated by the Members which are of the chief industrial importance, and four shall be nominated by the Members selected for the purpose by the Government Delegates to the Conference, excluding the Delegates of the eight Members mentioned above.

Any question as to which are the Members of the chief industrial importance shall be decided by the Council of the League of Nations.

The period of office of the Members of the Governing Body will be three years. The method of filling vacancies and other similar questions may be determined by the Governing Body subject to the approval of the Conference.

The Governing Body shall, from time to time, elect one of its members to act as its Chairman, shall regulate its own procedure and shall fix its own times of meeting. A special meeting shall be held if a written request to that effect is made by at least ten members of the Governing Body.

#### ARTICLE 381.

There shall be a Director of the International Labour Office, who shall be appointed by the Governing Body, and, subject to the instructions of the Governing Body, shall be responsible for the efficient conduct of the International Labour Office and for such other duties as may be assigned to him.

The Director or his deputy shall attend all meetings of the Governing Body.

#### ARTICLE 382.

The staff of the International Labour Office shall be appointed by the Director, who shall, so far as is possible with due regard to the efficiency of the work of the Office, select persons of different nationalities. A certain number of these persons shall be women.

## ARTICLE 383.

The functions of the International Labour Office shall include the collection and distribution of information on all subjects relating to the international adjustment of conditions of industrial life and labour, and particularly the examination of subjects which it is proposed to bring before the Conference with a view to the conclusion of international conventions, and the conduct of such special investigations as may be ordered by the Conference.

It will prepare the agenda for the meetings of the Conference.

It will carry out the duties required of it by the provisions of this Part of the present Treaty in connection with international disputes.

It will edit and publish in French and English, and in such other languages as the Governing Body may think desirable, a periodical paper dealing with problems of industry and employment of international interest.

Generally, in addition to the functions set out in this Article, it shall have such other powers and duties as may be assigned to it by the Conference.

## ARTICLE 384.

The Government Departments of any of the Members which deal with questions of industry and employment may communicate directly with the Director through the Representative of their Government on the Governing Body of the International Labour Office, or failing any such Representative, through such other qualified official as the Government may nominate for the purpose.

## ARTICLE 385.

The International Labour Office shall be entitled to the assistance of the Secretary-General of the League of Nations in any matter in which it can be given.

## ARTICLE 386.

Each of the Members will pay the travelling and subsistence expenses of its Delegates and their advisers and of its Representatives attending the meetings of the Conference or Governing Body, as the case may be.

All the other expenses of the International Labour Office and of the meetings of the Conference or Governing Body shall be paid to the Director by the Secretary-General of the League of Nations out of the general funds of the League.

The Director shall be responsible to the Secretary-General of the League for the proper expenditure of all moneys paid to him in pursuance of this Article.

## CHAPTER II.

*Procedure.*

## ARTICLE 387.

The agenda for all meetings of the Conference will be settled by the Governing Body, who shall consider any suggestion as to the agenda that may be made by the Government of any of the Members or by any representative organisation recognised for the purpose of Article 376.

## ARTICLE 388.

The Director shall act as the Secretary of the Conference, and shall transmit the agenda so as to reach the Members four months before the meeting of the Conference, and, through them, the non-Government Delegates when appointed.

## ARTICLE 389.

Any of the Governments of the Members may formally object to the inclusion of any item or items in the agenda. The grounds for such objection shall be set forth in a reasoned statement addressed to the Director, who shall circulate it to all the Members of the Permanent Organisation.

Items to which such objection has been made shall not, however, be excluded from the agenda, if at the Conference a majority of two-thirds of the votes cast by the Delegates present is in favour of considering them.



If the Conference decides (otherwise than under the preceding paragraph) by two-thirds of the votes cast by the Delegates present that any subject shall be considered by the Conference, that subject shall be included in the agenda for the following meeting.

#### ARTICLE 390.

The Conference shall regulate its own procedure, shall elect its own President, and may appoint committees to consider and report on any matter.

Except as otherwise expressly provided in this Part of the present Treaty, all matters shall be decided by a simple majority of the votes cast by the Delegates present.

The voting is void unless the total number of votes cast is equal to half the number of the Delegates attending the Conference.

#### ARTICLE 391.

The Conference may add to any committees which it appoints technical experts, who shall be assessors without power to vote.

#### ARTICLE 392.

When the Conference has decided on the adoption of proposals with regard to an item in the agenda, it will rest with the Conference to determine whether these proposals should take the form: (a) of a recommendation to be submitted to the Members for consideration with a view to effect being given to it by national legislation or otherwise, or (b) of a draft international convention for ratification by the Members.

In either case a majority of two-thirds of the votes cast by the Delegates present shall be necessary on the final vote for the adoption of the recommendation or draft convention, as the case may be, by the Conference.

In framing any recommendation or draft convention of general application the Conference shall have due regard to those countries in which climatic conditions, the imperfect development of industrial organisation or other special circumstances make the industrial conditions substantially different and shall suggest the modifications, if any, which it considers may be required to meet the case of such countries.

A copy of the recommendation or draft convention shall be authenticated by the signature of the President of the Conference and of the Director and shall be deposited with the Secretary-General of the League of Nations. The Secretary-General will communicate a certified copy of the recommendation or draft convention to each of the Members.

Each of the Members undertakes that it will, within the period of one year at most from the closing of the session of the Conference, or if it is impossible owing to exceptional circumstances to do so within the period of one year, then at the earliest practicable moment and in no case later than eighteen months from the closing of the session of the Conference, bring the recommendation or draft convention before the authority or authorities within whose competence the matter lies, for the enactment of legislation or other action.

In the case of a recommendation, the Members will inform the Secretary-General of the action taken.

In the case of a draft convention, the Member will, if it obtains the consent of the authority or authorities within whose competence the matter lies, communicate the formal ratification of the convention to the Secretary-General and will take such action as may be necessary to make effective the provisions of such convention.

If on a recommendation no legislative or other action is taken to make a recommendation effective, or if the draft convention fails to obtain the consent of the authority or authorities within whose competence the matter lies, no further obligation shall rest upon the Member.

In the case of a federal State, the power of which to enter into conventions on labour matters is subject to limitations, it shall be in the discretion of that Government to treat a draft convention to which such limitations apply as a recommendation only, and the provisions of this Article with respect to recommendations shall apply in such case.

The above Article shall be interpreted in accordance with the following principle:

In no case shall any Member be asked or required, as a result of the adoption of any recommendation or draft convention by the Conference, to lessen the protection afforded by its existing legislation to the workers concerned.

## ARTICLE 393.

Any convention so ratified shall be registered by the Secretary-General of the League of Nations, but shall only be binding upon the Members which ratify it.

## ARTICLE 394.

If any convention coming before the Conference for final consideration fails to secure the support of two-thirds of the votes cast by the Delegates present, it shall nevertheless be within the right of any of the Members of the Permanent Organisation to agree to such convention among themselves.

Any convention so agreed to shall be communicated by the Governments concerned to the Secretary-General of the League of Nations, who shall register it.

## ARTICLE 395.

Each of the Members agrees to make an annual report to the International Labour Office on the measures which it has taken to give effect to the provisions of conventions to which it is a party. These reports shall be made in such form and shall contain such particulars as the Governing Body may request. The Director shall lay a summary of these reports before the next meeting of the Conference.

## ARTICLE 396.

In the event of any representation being made to the International Labour Office by an industrial association of employers or of workers that any of the Members has failed to secure in any respect the effective observance within its jurisdiction of any convention to which it is a party, the Governing Body may communicate this representation to the Government against which it is made and may invite that Government to make such statement on the subject as it may think fit.

## ARTICLE 397.

If no statement is received within a reasonable time from the Government in question, or if the statement when received is not deemed to be satisfactory by the Governing Body, the latter shall have the right to publish the representation and the statement, if any, made in reply to it.

## ARTICLE 398.

Any of the Members shall have the right to file a complaint with the International Labour Office if it is not satisfied that any other Member is securing the effective observance of any convention which both have ratified in accordance with the foregoing Articles.

The Governing Body may, if it thinks fit, before referring such a complaint to a Commission of Enquiry, as hereinafter provided for, communicate with the Government in question in the manner described in Article 396.

If the Governing Body does not think it necessary to communicate the complaint to the Government in question, or if, when they have made such communication, no statement in reply has been received within a reasonable time which the Governing Body considers to be satisfactory, the Governing Body may apply for the appointment of a Commission of Enquiry to consider the complaint and to report thereon.

The Governing Body may adopt the same procedure either of its own motion or on receipt of a complaint from a Delegate to the Conference.

When any matter arising out of Articles 397 or 398 is being considered by the Governing Body, the Government in question shall, if not already represented thereon, be entitled to send a representative to take part in the proceedings of the Governing Body while the matter is under consideration. Adequate notice of the date on which the matter will be considered shall be given to the Government in question.

## ARTICLE 399.

The Commission of Enquiry shall be constituted in accordance with the following provisions :

Each of the Members agrees to nominate within six months of the date on which the present Treaty comes into force three persons of industrial experience, of whom one shall be a representative of employers, one a representative of workers, and one a person of

independent standing, who shall together form a panel from which the Members of the Commission of Enquiry shall be drawn.

The qualifications of the persons so nominated shall be subject to scrutiny by the Governing Body, which may by two-thirds of the votes cast by the representatives present refuse to accept the nomination of any person whose qualifications do not in its opinion comply with the requirements of the present Article.

Upon the application of the Governing Body, the Secretary-General of the League of Nations shall nominate three persons, one from each section of this panel, to constitute the Commission of Enquiry, and shall designate one of them as the President of the Commission. None of these three persons shall be a person nominated to the panel by any Member directly concerned in the complaint.

#### ARTICLE 400.

The Members agree that, in the event of the reference of a complaint to a Commission of Enquiry under Article 398, they will each, whether directly concerned in the complaint or not, place at the disposal of the Commission all the information in their possession which bears upon the subject-matter of the complaint.

#### ARTICLE 401.

When the Commission of Enquiry has fully considered the complaint, it shall prepare a report embodying its findings on all questions of fact relevant to determining the issue between the parties and containing such recommendations as it may think proper as to the steps which should be taken to meet the complaint and the time within which they should be taken.

It shall also indicate in this report the measures, if any, of an economic character against a defaulting Government which it considers to be appropriate, and which it considers other Governments would be justified in adopting.

#### ARTICLE 402.

The Secretary-General of the League of Nations shall communicate the report of the Commission of Enquiry to each of the Governments concerned in the complaint, and shall cause it to be published.

Each of these Governments shall within one month inform the Secretary-General of the League of Nations whether or not it accepts the recommendations contained in the report of the Commission; and if not, whether it proposes to refer the complaint to the Permanent Court of International Justice of the League of Nations.

#### ARTICLE 403.

In the event of any Member failing to take the action required by Article 392, with regard to a recommendation or draft Convention, any other Member shall be entitled to refer the matter to the Permanent Court of International Justice.

#### ARTICLE 404.

The decision of the Permanent Court of International Justice in regard to a complaint or matter which has been referred to it in pursuance of Article 402 or Article 403 shall be final.

#### ARTICLE 405.

The Permanent Court of International Justice may affirm, vary or reverse any of the findings or recommendations of the Commission of Enquiry, if any, and shall in its decision indicate the measures, if any, of an economic character which it considers to be appropriate, and which other Governments would be justified in adopting against a defaulting Government.

#### ARTICLE 406.

In the event of any Member failing to carry out within the time specified the recommendations, if any, contained in the report of the Commission of Enquiry, or in the decision of the Permanent Court of International Justice, as the case may be, any other Member may take against that Member the measures of an economic character indicated in the report of the Commission or in the decision of the Court as appropriate to the case.

## ARTICLE 407.

The defaulting Government may at any time inform the Governing Body that it has taken the steps necessary to comply with the recommendations of the Commission of Enquiry or with those in the decision of the Permanent Court of International Justice, as the case may be, and may request it to apply to the Secretary-General of the League to constitute a Commission of Enquiry to verify its contention. In this case the provisions of Articles 399, 400, 401, 402, 404 and 405 shall apply, and if the report of the Commission of Enquiry or the decision of the Permanent Court of International Justice is in favour of the defaulting Government, the other Governments shall forthwith discontinue the measures of an economic character that they have taken against the defaulting Government.

## CHAPTER III.

*General.*

## ARTICLE 408.

The Members engage to apply conventions which they have ratified in accordance with the provisions of this Part of the present Treaty to their colonies, protectorates and possessions which are not fully self-governing :

- (1) Except where owing to the local conditions the convention is inapplicable, or
- (2) Subject to such modifications as may be necessary to adapt the convention to local conditions.

And each of the Members shall notify to the International Labour Office the action taken in respect of each of its colonies, protectorates and possessions which are not fully self-governing.

## ARTICLE 409.

Amendments to this Part of the present Treaty which are adopted by the Conference by a majority of two-thirds of the votes cast by the Delegates present shall take effect when ratified by the States whose representatives compose the Council of the League of Nations and by three-fourths of the Members.

## ARTICLE 410.

Any question or dispute relating to the interpretation of this Part of the present Treaty or of any subsequent convention concluded by the Members in pursuance of the provisions of this Part of the present Treaty shall be referred for decision to the Permanent Court of International Justice.

## CHAPTER IV.

*Transitory Provisions laid down in the Treaty of Peace concluded with Germany on June 28, 1919.*

## ARTICLE 411.

The first meeting of the Conference shall take place in October, 1919. The place and agenda for this meeting shall be as specified in the Annex hereto.

Arrangements for the convening and the organisation of the first meeting of the Conference will be made by the Government designated for the purpose in the said Annex. That Government shall be assisted in the preparation of the documents for submission to the Conference by an International Committee constituted as provided in the said Annex.

The expenses of the first meeting and of all subsequent meetings held before the League of Nations has been able to establish a general fund, other than the expenses of Delegates and their advisers, will be borne by the Members in accordance with the apportionment of the expenses of the International Bureau of the Universal Postal Union

## ARTICLE 412.

Until the League of Nations has been constituted all communications which under the provisions of the foregoing Articles should be addressed to the Secretary-General of the League will be preserved by the Director of the International Labour Office, who will transmit them to the Secretary-General of the League.

## ARTICLE 413.

Pending the creation of a Permanent Court of International Justice, disputes which in accordance with this Part of the present Treaty would be submitted to it for decision will be referred to a tribunal of three persons appointed by the Council of the League of Nations.

## ANNEX.

*First Meeting of Annual Labour Conference, 1919.*

The place of meeting will be Washington.

The Government of the United States of America is requested to convene the Conference.

The International Organising Committee will consist of seven Members, appointed by the United States of America, Great Britain, France, Italy, Japan, Belgium and Switzerland. The Committee may, if it thinks necessary, invite other Members to appoint representatives.

## Agenda :

- (1) Application of principle of the 8-hours day or of the 48-hours week.
- (2) Question of preventing or providing against unemployment.
- (3) Women's employment :
  - (a) Before and after child-birth, including the question of maternity benefit ;
  - (b) During the night ;
  - (c) In unhealthy processes.
- (4) Employment of children :
  - (a) Minimum age of employment ;
  - (b) During the night ;
  - (c) In unhealthy processes.
- (5) Extension and application of the International Conventions adopted at Berne in 1906 on the prohibition of night work for women employed in industry and the prohibition of the use of white phosphorus in the manufacture of matches.

## SECTION II.

## GENERAL PRINCIPLES.

## ARTICLE 414.

The High Contracting Parties, recognising that the well-being, physical, moral and intellectual, of industrial wage-earners is of supreme international importance, have framed, in order to further this great end, the permanent machinery provided for in Section I and associated with that of the League of Nations.

They recognise that differences of climate, habits and customs, of economic opportunity and industrial tradition, make strict uniformity in the conditions of labour difficult of immediate attainment. But, holding as they do, that labour should not be regarded merely as an article of commerce, they think that there are methods and principles for regulating labour conditions which all industrial communities should endeavour to apply, so far as their special circumstances will permit.

Among these methods and principles, the following seem to the High Contracting Parties to be of special and urgent importance :

*First.*—The guiding principle above enunciated that labour should not be regarded merely as a commodity or article of commerce.

*Second.*—The right of association for all lawful purposes by the employed as well as by the employers,

*Third.*—The payment to the employed of a wage adequate to maintain a reasonable standard of life as this is understood in their time and country.

*Fourth.*—The adoption of an eight hours day or a forty-eight hours week as the standard to be aimed at where it has not already been attained.

*Fifth.*—The adoption of a weekly rest of at least twenty-four hours, which should include Sunday wherever practicable.

*Sixth.*—The abolition of child labour and the imposition of such limitations on the labour of young persons as shall permit the continuation of their education and assure their proper physical development.

*Seventh.*—The principle that men and women should receive equal remuneration for work of equal value.

*Eighth.*—The standard set by law in each country with respect to the conditions of labour should have due regard to the equitable economic treatment of all workers lawfully resident therein.

*Ninth.*—Each State should make provision for a system of inspection in which women should take part, in order to ensure the enforcement of the laws and regulations for the protection of the employed.

Without claiming that these methods and principles are either complete or final, the High Contracting Parties are of opinion that they are well fitted to guide the policy of the League of Nations; and that, if adopted by the industrial communities who are Members of the League, and safeguarded in practice by an adequate system of such inspection, they will confer lasting benefits upon the wage-earners of the world.

---

## PART XIII.

### MISCELLANEOUS PROVISIONS.

---

#### ARTICLE 415.

Turkey undertakes to recognise and to accept the conventions made or to be made by the Allied Powers or any of them with any other Power as to the traffic in arms and in spirituous liquors, and also as to the other subjects dealt with in the General Acts of Berlin of February 26, 1885, and of Brussels of July 2, 1890, and the conventions completing or modifying the same.

#### ARTICLE 416.

The High Contracting Parties declare and place on record that they have taken note of the Treaty signed by the Government of the French Republic on July 17, 1918, with His Serene Highness the Prince of Monaco, defining the relations between France and the Principality.

#### ARTICLE 417.

Without prejudice to the provisions of the present Treaty, Turkey undertakes not to put forward directly or indirectly against any Allied Power any pecuniary claim based on events which occurred at any time before the coming into force of the present Treaty.

The present stipulation will bar completely and finally all claims of this nature, which will be thenceforward extinguished, whoever may be the parties in interest.

#### ARTICLE 418.

Turkey accepts and recognises as valid and binding all decrees and orders concerning Turkish ships and goods and all orders relating to the payment of costs made by any Prize Court of any of the Allied Powers, and undertakes not to put forward any claim arising out of such decrees or orders on behalf of any Turkish national.

The Allied Powers reserve the right to examine in such manner as they may determine all decisions and orders of Turkish Prize Courts, whether affecting the property rights of nationals of those Powers or of neutral Powers. Turkey agrees to furnish

copies of all the documents constituting the record of the cases, including the decisions and orders made, and to accept and give effect to the recommendations made after such examination of the cases.

#### ARTICLE 419.

With a view to minimising the losses arising from the sinking of ships and cargoes in the course of the war, and to facilitating the recovery of ships and cargoes which can be salvaged and the adjustment of the private claims arising with regard thereto, the Turkish Government undertakes to supply all the information in its power which may be of assistance to the Governments of the Allied Powers or to their nationals with regard to vessels sunk or damaged by the Turkish naval forces during the period of hostilities.

#### ARTICLE 420.

Within six months from the coming into force of the present Treaty the Turkish Government must restore to the Governments of the Allied Powers the trophies, archives, historical souvenirs or works of art taken from the said Powers or their nationals, including companies and associations of every description controlled by such nationals, since October 29, 1914.

The delivery of the articles will be effected in such places and conditions as may be laid down by the Governments to which they are to be restored.

#### ARTICLE 421.

The Turkish Government will, within twelve months from the coming into force of the present Treaty, abrogate the existing law of antiquities and take the necessary steps to enact a new law of antiquities which will be based on the rules contained in the Annex hereto, and must be submitted to the Financial Commission for approval before being submitted to the Turkish Parliament. The Turkish Government undertakes to ensure the execution of this law on a basis of perfect equality between all nations.

#### ANNEX.

##### 1.

"Antiquity" means any construction or any product of human activity earlier than the year 1700.

##### 2.

The law for the protection of antiquities shall proceed by encouragement rather than by threat.

Any person who, having discovered an antiquity without being furnished with the authorisation referred to in paragraph 5, reports the same to an official of the competent Turkish Department, shall be rewarded according to the value of the discovery.

##### 3.

No antiquity may be disposed of except to the competent Turkish Department, unless this Department renounces the acquisition of any such antiquity.

No antiquity may leave the country without an export licence from the said Department.

##### 4.

Any person who maliciously or negligently destroys or damages an antiquity shall be liable to a penalty to be fixed.

##### 5.

No clearing of ground or digging with the object of finding antiquities shall be permitted, under penalty of fine, except to persons authorised by the competent Turkish Department.

##### 6.

Equitable terms shall be fixed for expropriation, temporary or permanent, of lands which might be of historical or archaeological interest.

7.

Authorisation to excavate shall only be granted to persons who show sufficient guarantees of archæological experience. The Turkish Government shall not, in granting these authorisations, act in such a way as to eliminate scholars of any nation without good grounds.

8.

The proceeds of excavations may be divided between the excavator and the competent Turkish Department in a proportion fixed by that Department. If division seems impossible for scientific reasons, the excavator shall receive a fair indemnity in lieu of a part of the find.

## ARTICLE 422.

All objects of religious, archæological, historical or artistic interest which have been removed since August 1, 1914, from any of the territories detached from Turkey will within twelve months from the coming into force of the present Treaty be restored by the Turkish Government to the Government of the territory from which such objects were removed.

If any such objects have passed into private ownership, the Turkish Government will take the necessary steps by expropriation or otherwise to enable it to fulfil its obligations under this Article.

Lists of the objects to be restored under this Article will be furnished to the Turkish Government by the Governments concerned within six months from the coming into force of the present Treaty.

## ARTICLE 423.

The Turkish Government undertakes to preserve the books, documents and manuscripts from the Library of the Russian Archæological Institute at Constantinople which are now in its possession, and to deliver them to such authority as the Allied Powers, in order to safeguard the rights of Russia, reserve the right to designate. Pending such delivery the Turkish Government must allow all persons duly authorised by any of the Allied Powers to have free access to the said books, documents and manuscripts.

## ARTICLE 424.

On the coming into force of the present Treaty, Turkey will hand over without delay to the Governments concerned archives, registers, plans, title-deeds and documents of every kind belonging to the civil, military, financial, judicial or other forms of administration in the transferred territories. If any one of these documents, archives, registers, title-deeds or plans is missing, it shall be restored by Turkey upon the demand of the Government concerned.

In case the archives, registers, plans, title-deeds or documents referred to in the preceding paragraph, exclusive of those of a military character, concern equally the administrations in Turkey, and cannot therefore be handed over without inconvenience to such administrations, Turkey undertakes, subject to reciprocity, to give access thereto to the Governments concerned.

The Turkish Government undertakes in particular to restore to the Greek Government the local land registers or any other public registers relating to landed property in the districts of the former Turkish Empire transferred to Greece since 1912, which the Turkish authorities removed or may have removed at the time of the evacuation.

In cases where the restitution of one or more of such registers is impossible owing to their disappearance or for any other reason, and whenever necessary for purposes of verification of titles produced to the Greek authorities, the Greek Government shall be entitled to take any necessary copies of the entries in the Central Land Registry at Constantinople.

## ARTICLE 425.

The Turkish Government undertakes, subject to reciprocity, to afford to the Governments exercising authority over territory detached from Turkey, or of which the existing status is recognised by Turkey under the present Treaty, access to any archives and documents of every description relating to the administration of Wakfs in such territory, or to particular Wakfs, wherever situated, in which persons or institutions established in such territory are interested.



## ARTICLE 426.

All judicial decisions given in Turkey by a judge or court of an Allied Power between October 30, 1918, and the coming into force of the new judicial system referred to in Article 136, Part III (Political Clauses) shall be recognised by the Turkish Government, which undertakes if necessary to ensure the execution of such decisions.

## ARTICLE 427.

Subject to the provisions of Article 46, Part III (Political Clauses) Turkey hereby agrees so far as concerns her territory as delimited in Article 27 to accept and to co-operate in the execution of any decisions taken by the Allied Powers, in agreement where necessary with other Powers, in relation to any matters previously dealt with by the Constantinople Superior Council of Health and the Turkish Sanitary Administration which was directed by the said Council.

## ARTICLE 428.

As regards the territories detached from Turkey under the present Treaty, and in any territories which cease in accordance with the present Treaty to be under the suzerainty of Turkey, Turkey hereby agrees to accept any decisions in conformity with the principles enunciated below taken by the Allied Powers, in agreement where necessary with other Powers, in relation to any matters previously dealt with by the Constantinople Superior Council of Health or the Turkish Sanitary Administration which was directed by the said Council, or by the Alexandria Sanitary, Maritime and Quarantine Board.

The principles referred to in the preceding paragraph are as follows :

(a) Each Allied Power will be responsible for maintaining and conducting in accordance with the provisions of international sanitary conventions its own quarantine establishments in any territory detached from Turkey which is placed under its control, whether the Allied Power be in sovereign possession, or act as mandatory or protector, or be responsible for the administration, of the territory in question ;

(b) Such measures for the sanitary control of the Hedjaz pilgrimage as have hitherto been carried out by, or under the direction of, the Constantinople Superior Council of Health or the Turkish Sanitary Administration, or by the Alexandria Sanitary, Maritime and Quarantine Board, will henceforth be undertaken by the Allied Powers under whose sovereignty, mandate, protection or responsibility will pass those territories in which the various quarantine stations and sanitary establishments necessary for the execution of such measures are situated. The measures will be in conformity with the provisions of international sanitary conventions, and in order to secure complete uniformity in their execution each Allied Power concerned in the sanitary control of the pilgrimage will be represented on a co-ordinating Pilgrimage Quarantine Committee placed under the supervision of the Council of the League of Nations.

## ARTICLE 429.

The High Contracting Parties agree that, in the absence of a subsequent agreement to the contrary, the Chairman of any Commission established by the present Treaty shall in the event of an equality of votes be entitled to a second vote.

## ARTICLE 430.

Except where otherwise provided in the present Treaty, in all cases where the Treaty provides for the settlement of a question affecting particularly certain States by means of a special Convention to be concluded between the States concerned, it is understood by the High Contracting Parties that difficulties arising in this connection shall, until Turkey is admitted to membership of the League of Nations, be settled by the Principal Allied Powers.

## ARTICLE 431.

Subject to any special provisions of the present Treaty, at the expiration of a period of six months from its coming into force the Turkish laws must have been modified and shall be maintained by the Turkish Government in conformity with the present Treaty.

Within the same period, all the administrative and other measures relating to the execution of the present Treaty must have been taken by the Turkish Government.

## ARTICLE 432.

Turkey will remain bound to give every facility for any investigation which the Council of the League of Nations, acting if need be by a majority vote, may consider necessary, in any matters relating directly or indirectly to the application of the present Treaty.

## ARTICLE 433.

The High Contracting Parties agree that Russia shall be entitled, on becoming a Member of the League of Nations, to accede to the present Treaty under such conditions as may be agreed upon between the Principal Allied Powers and Russia, and without prejudice to any rights expressly conferred upon her under the present Treaty.

The present Treaty, in French, in English, and in Italian, shall be ratified. In case of divergence the French text shall prevail, except in Parts I (Covenant of the League of Nations) and XII (Labour), where the French and English texts shall be of equal force.

The deposit of ratifications shall be made at Paris as soon as possible.

Powers of which the seat of the Government is outside Europe will be entitled merely to inform the Government of the French Republic through their diplomatic representative at Paris that their ratification has been given; in that case they must transmit the instrument of ratification as soon as possible.

A first procès-verbal of the deposit of ratifications will be drawn up as soon as the Treaty has been ratified by Turkey on the one hand, and by three of the Principal Allied Powers on the other hand.

From the date of this first procès-verbal the Treaty will come into force between the High Contracting Parties who have ratified it.

For the determination of all periods of time provided for in the present Treaty this date will be the date of the coming into force of the Treaty.

In all other respects the Treaty will enter into force for each Power at the date of the deposit of its ratification.

The French Government will transmit to all the signatory Powers a certified copy of the procès-verbaux of the deposit of ratifications.

IN FAITH WHEREOF the above-named Plenipotentiaries have signed the present Treaty.

Done at Sèvres, the tenth day of August one thousand nine hundred and twenty, in a single copy which will remain deposited in the archives of the French Republic, and of which authenticated copies will be transmitted to each of the Signatory Powers.

(L. S.)	GEORGE GRAHAME.
(L. S.)	GEORGE H. PERLEY.
(L. S.)	ANDREW FISHER.
(L. S.)	GEORGE GRAHAME.
(L. S.)	R. A. BLANKENBERG.
(L. S.)	ARTHUR HIRTZEL.
(L. S.)	A. MILLERAND.
(L. S.)	F. FRANÇOIS-MARSAL.

(L. S.)	JULES CAMBON.
(L. S.)	PALÉOLOGUE.
(L. S.)	BONIN.
(L. S.)	MARIETTI.

(L. S.)	K. MATSUI.
(L. S.)	A. AHARONIAN.

(L. S.) J. VAN DEN HEUVEL.  
(L. S.) ROLIN JAEQUEMYS.  
(L. S.) E. K. VENISELOS.  
(L. S.) A. ROMANOS.

(L. S.) MAURICE ZAMOYSKI.  
(L. S.) ERASME PILTZ.  
(L. S.) AFFONSO COSTA.

(L. S.) D. J. GHIKA.

(L. S.) STEFAN OSUSKY.  
(L. S.) HADI.  
(L. S.) Dr. RIZA TEWFIK.  
(L. S.) RÉCHAD HALJSS.

# Treaty of Peace with Turkey

## Signed at Lausanne, July 24, 1923

---

EDITOR'S NOTE:

The following Original Text Transcription is meant to provide a basis for competent reasoning on the Treaty of Peace with Turkey Signed at Lausanne (July 24, 1923), which is currently - at least in Europe (i.e. up to June 17, 1998) - so much debated and questioned regarding the validity of its legal foundations as well as the actual level of (NON-)compliance.

---

Treaty of Peace with Turkey Signed at Lausanne,  
July 24, 1923

(from: The Treaties of Peace 1919-1923, Vol. II, Carnegie Endowment  
for International Peace, New York, 1924.)

---

---

TREATY OF PEACE WITH TURKEY SIGNED AT LAUSANNE

JULY 24, 1923

THE CONVENTION RESPECTING THE REGIME OF THE STRAITS AND OTHER  
INSTRUMENTS SIGNED AT LAUSANNE

THE BRITISH EMPIRE, FRANCE, ITALY, JAPAN, GREECE, ROUMANIA and the  
SERB-CROAT-SLOVENE STATE,

of the one part,

and TURKEY,

of the other part; Being united in the desire to bring to a final  
close the state of war which has existed in the East since 1914,

Being anxious to re-establish the relations of friendship and commerce  
which are essential to the mutual well-being of their respective  
peoples,

And considering that these relations must be based on respect for the  
independence and sovereignty of States,

Have decided to conclude a Treaty for this purpose, and have appointed  
as their Plenipotentiaries:

HIS MAJESTY THE KING OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND  
IRELAND AND OF THE BRITISH DOMINIONS BEYOND THE SEAS, EMPEROR OF INDIA:  
The Right Honourable Sir Horace George Montagu Rumbold, Baronet,  
G.C.M.G., High Commissioner at Constantinople;

THE PRESIDENT OF THE FRENCH REPUBLIC:

General Maurice Pelle, Ambassador of France, High Commissioner of the  
Republic in the East, Grand Officer of the National Order of the

Legion of Honour;

HIS MAJESTY THE KING OF ITALY:

The Honourable Marquis Camillo Garroni, Senator of the Kingdom, Ambassador of Italy, High Commissioner at Constantinople, Grand Cross of the Orders of Saints Maurice and Lazarus, and of the Crown of Italy;

M. Giulio Cesare Montagna, Envoy Extraordinary and Minister Plenipotentiary at Athens, Commander of the Orders of Saints Maurice and Lazarus, Grand Officer of the Crown of Italy;

HIS MAJESTY THE EMPEROR OF JAPAN:

Mr. Kentaro Otchiai, Jusammi, First Class of the Order of the Rising Sun, Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary at Rome;

HIS MAJESTY THE KING OF THE HELLENES:

M. Eleftherios K. Veniselos, formerly President of the Council of Ministers, Grand Cross of the Order of the Saviour;

M. Demetrios Caclamanos, Minister Plenipotentiary at London, Commander of the Order of the Saviour;

HIS MAJESTY THE KING OF ROUMANIA:

M. Constantine I. Diamandy, Minister Plenipotentiary;

M. Constantine Contzesco, Minister Plenipotentiary;

HIS MAJESTY THE KING OF THE SERBS, THE CROATS AND THE SLOVENES:

Dr. Miloutine Yovanovitch, Envoy Extraordinary and Minister Plenipotentiary at Berne;

THE GOVERNMENT OF THE GRAND NATIONAL ASSEMBLY OF TURKEY:

Ismet Pasha, Minister for Foreign Affairs, Deputy for Adrianople;

Dr. Riza Nour Bey, Minister for Health and for Public Assistance, Deputy for Sinope;

Hassan Bey, formerly Minister, Deputy for Trebizond;

Who, having produced their full powers, found in good and due form, have agreed as follows:

PART I.

POLITICAL CLAUSES.

ARTICLE I.

From the coming into force of the present Treaty, the state of peace will be definitely re-established between the British Empire, France, Italy, Japan, Greece, Roumania and the Serb-Croat-Slovene State of the one part, and Turkey of the other part, as well as between their respective nationals. Official relations will be resumed on both sides and, in the respective territories, diplomatic and consular representatives will receive, without prejudice to such agreements as may be concluded in the future, treatment in accordance with the general principles of international law.

SECTION I.

I. TERRITORIAL CLAUSES.

ARTICLE 2.

From the Black Sea to the Aegean the frontier of Turkey is laid down as follows: (I) With Bulgaria:

From the mouth of the River Rezvaya, to the River Maritza, the point of junction of the three frontiers of Turkey, Bulgaria and Greece:

the southern frontier of Bulgaria as at present demarcated;

(2) With Greece:

Thence to the confluence of the Arda and the Marilza:

the course of the Maritza;

then upstream along the Arda, up to a point on that river to be determined on the spot in the immediate neighbourhood of the village of Tchorek-Keuy:

the course of the Arda;

thence in a south-easterly direction up to a point on the Maritza, 1 kilom. below Bosna-Keuy:

a roughly straight line leaving in Turkish territory the village of Bosna-Keuy. The village of Tchorek-Keuy shall be assigned to Greece or to Turkey according as the majority of the population shall be found to be Greek or Turkish by the Commission for which provision is made in Article 5, the population which has migrated into this village after the 11th October, 1922, not being taken into account;

thence to the Aegean Sea:

the course of the Maritza.

ARTICLE 3.

From the Mediterranean to the frontier of Persia, the frontier of Turkey is laid down as follows:

(I ) With Syria:

The frontier described in Article 8 of the Franco-Turkish Agreement of the 20th October, 1921

(2) With Iraq:

The frontier between Turkey and Iraq shall be laid down in friendly arrangement to be concluded between Turkey and Great Britain within nine months.

In the event of no agreement being reached between the two Governments within the time mentioned, the dispute shall be referred to the Council of the League of Nations.

The Turkish and British Governments reciprocally undertake that, pending the decision to be reached on the subject of the frontier, no military or other movement shall take place which might modify in any way the present state of the territories of which the final fate will depend upon that decision.

ARTICLE 4.

The frontiers described by the present Treaty are traced on the one-in-a-million maps attached to the present Treaty. In case of divergence between the text and the map, the text will prevail. [See Introduction.]

ARTICLE 5.

A Boundary Commission will be appointed to trace on the ground the frontier defined in Article 2 (2). This Commission will be composed of representatives of Greece and of Turkey, each Power appointing one

representative, and a president chosen by them from the nationals of a third Power.

They shall endeavour in all cases to follow as nearly as possible the descriptions given in the present Treaty, taking into account as far as possible administrative boundaries and local economic interests.

The decision of the Commission will be taken by a majority and shall be binding on the parties concerned.

The expenses of the Commission shall be borne in equal shares by the parties concerned.

#### ARTICLE 6.

In so far as concerns frontiers defined by a waterway as distinct from its banks, the phrases "course" or "channel" used in the descriptions of the present Treaty signify, as regards non-navigable rivers, the median line of the waterway or of its principal branch, and, as regards navigable rivers, the median line of the principal channel of navigation. It will rest with the Boundary Commission to specify whether the frontier line shall follow any changes of the course or channel which may take place, or whether it shall be definitely fixed by the position of the course or channel at the time when the present Treaty comes into force.

In the absence of provisions to the contrary, in the present Treaty, islands and islets lying within three miles of the coast are included within the frontier of the coastal State.

#### ARTICLE 7.

The various States concerned undertake to furnish to the Boundary Commission all documents necessary for its task, especially authentic copies of agreements fixing existing or old frontiers, all large scale maps in existence, geodetic data, surveys completed but unpublished, and information concerning the changes of frontier watercourses. The maps, geodetic data, and surveys, even if unpublished, which are in the possession of the Turkish authorities, must be delivered at Constantinople with the least possible delay from the coming into force of the present Treaty to the President of the Commission.

The States concerned also undertake to instruct the local authorities to communicate to the Commission all documents, especially plans, cadastral and land books, and to furnish on demand all details regarding property, existing economic conditions and other necessary information.

#### ARTICLE 8.

The various States interested undertake to give every assistance to the Boundary Commission, whether directly or through local authorities, in everything that concerns transport, accommodation, labour, materials (sign posts, boundary pillars) necessary for the accomplishment of its mission.

In particular, the Turkish Government undertakes to furnish, if required, the technical personnel necessary to assist the Boundary Commission in the accomplishment of its duties.

#### ARTICLE 9.

The various States interested undertake to safeguard the trigonometrical points, signals, posts or frontier marks erected by the Commission.

ARTICLE 10.

The pillars will be placed so as to be intervisible. They will be numbered, and their position and their number will be noted on a cartographic document.

ARTICLE 11.

The protocols defining the boundary and the maps and documents attached thereto will be made out in triplicate, of which two copies will be forwarded to the Governments of the limitrophe States, and the third to the Government of the French Republic, which will deliver authentic copies to the Powers who sign the present Treaty.

ARTICLE 12.

The decision taken on the 13th February, 1914, by the Conference of London, in virtue of Articles 5 of the Treaty of London of the 17th-30th May, 1913, and 15 of the Treaty of Athens of the 1st-14th November, 1913, which decision was communicated to the Greek Government on the 13th February, 1914, regarding the sovereignty of Greece over the islands of the Eastern Mediterranean, other than the islands of Imbros, Tenedos and Rabbit Islands, particularly the islands of Lemnos, Samothrace, Mytilene, Chios, Samos and Nikaria, is confirmed, subject to the provisions of the present Treaty respecting the islands placed under the sovereignty of Italy which form the subject of Article 15.

Except where a provision to the contrary is contained in the present Treaty, the islands situated at less than three miles from the Asiatic coast remain under Turkish sovereignty.

ARTICLE 13.

With a view to ensuring the maintenance of peace, the Greek Government undertakes to observe the following restrictions in the islands of Mytilene, Chios, Samos and Nikaria:

(1) No naval base and no fortification will be established in the said islands.

(2) Greek military aircraft will be forbidden to fly over the territory of the Anatolian coast. Reciprocally, the Turkish Government will forbid their military aircraft to fly over the said islands.

(3) The Greek military forces in the said islands will be limited to the normal contingent called up for military service, which can be trained on the spot, as well as to a force of gendarmerie and police in proportion to the force of gendarmerie and police existing in the whole of the Greek territory.

ARTICLE 14.

The islands of Imbros and Tenedos, remaining under Turkish sovereignty, shall enjoy a special administrative organisation composed of local elements and furnishing every guarantee for the native non-Moslem population in so far as concerns local administration and the protection of persons and property. The maintenance of order will be assured therein by a police force recruited from amongst the local population by the local administration above provided for and placed under its orders.

The agreements which have been, or may be, concluded between Greece and Turkey relating to the exchange of the Greek and Turkish populations will not be applied to the inhabitants of the islands of Imbros and Tenedos.



ARTICLE 15.

Turkey renounces in favour of Italy all rights and title over the following islands: Stampalia (Astrapalia), Rhodes (Rhodos), Calki (Kharki), Scarpanto, Casos (Casso), Piscopis (Tilos), Misiros (Nisyros), Calimnos (Kalymnos), Leros, Patmos, Lipsos (Lipso), Simi (Symi), and Cos (Kos), which are now occupied by Italy, and the islets dependent thereon, and also over the island of Castellorizzo.

ARTICLE 16.

Turkey hereby renounces all rights and title whatsoever over or respecting the territories situated outside the frontiers laid down in the present Treaty and the islands other than those over which her sovereignty is recognised by the said Treaty, the future of these territories and islands being settled or to be settled by the parties concerned.

The provisions of the present Article do not prejudice any special arrangements arising from neighbourly relations which have been or may be concluded between Turkey and any limitrophe countries.

ARTICLE 17.

The renunciation by Turkey of all rights and titles over Egypt and over the Soudan will take effect as from the 5th November, 1914.

ARTICLE 18.

Turkey is released from all undertakings and obligations in regard to the Ottoman loans guaranteed on the Egyptian tribute, that is to say, the loans of 1855, 1891 and 1894. The annual payments made by Egypt for the service of these loans now forming part of the service of the Egyptian Public Debt, Egypt is freed from all other obligations relating to the Ottoman Public Debt.

ARTICLE 19.

Any questions arising from the recognition of the State of Egypt shall be settled by agreements to be negotiated subsequently in a manner to be determined later between the Powers concerned. The provisions of the present Treaty relating to territories detached from Turkey under the said Treaty will not apply to Egypt.

ARTICLE 20.

Turkey hereby recognises the annexation of Cyprus proclaimed by the British Government on the 5th November, 1914.

ARTICLE 21 .

Turkish nationals ordinarily resident in Cyprus on the 5th November, 1914, will acquire British nationality subject to the conditions laid down in the local law, and will thereupon lose their Turkish nationality. They will, however, have the right to opt for Turkish nationality within two years from the coming into force of the present Treaty, provided that they leave Cyprus within twelve months after having so opted.

Turkish nationals ordinarily resident in Cyprus on the coming into force of the present Treaty who, at that date, have acquired or are in process of acquiring British nationality in consequence of a request made in accordance with the local law, will also thereupon lose their Turkish nationality.

It is understood that the Government of Cyprus will be entitled to refuse British nationality to inhabitants of the island who, being Turkish nationals, had formerly acquired another nationality without the consent of the Turkish Government.

ARTICLE 22.

Without prejudice to the general stipulations of Article 27, Turkey hereby recognises the definite abolition of all rights and privileges whatsoever which she enjoyed in Libya under the Treaty of Lausanne of the 18th October, 1912, and the instruments connected therewith.

2. SPECIAL PROVISIONS. ARTICLE 23.

The High Contracting Parties are agreed to recognise and declare the principle of freedom of transit and of navigation, by sea and by air, in time of peace as in time of war, in the strait of the Dardanelles, the Sea of Marmora and the Bosphorus, as prescribed in the separate Convention signed this day, regarding the regime of the Straits. This Convention will have the same force and effect in so far as the present High Contracting Parties are concerned as if it formed part of the present Treaty.

ARTICLE 24.

The separate Convention signed this day respecting the regime for the frontier described in Article 2 of the present Treaty will have equal force and effect in so far as the present High Contracting Parties are concerned as if it formed part of the present Treaty.

ARTICLE 25.

Turkey undertakes to recognise the full force of the Treaties of Peace and additional Conventions concluded by the other Contracting Powers with the Powers who fought on the side of Turkey, and to recognise whatever dispositions have been or may be made concerning the territories of the former German Empire, of Austria, of Hungary and of Bulgaria, and to recognise the new States within their frontiers as there laid down.

ARTICLE 26.

Turkey hereby recognises and accepts the frontiers of Germany, Austria, Bulgaria, Greece, Hungary, Poland, Roumania, the Serb-Croat-Slovene State and the Czechoslovak State, as these frontiers have been or may be determined by the Treaties referred to in Article 25 or by any supplementary conventions.

ARTICLE 27.

No power or jurisdiction in political, legislative or administrative matters shall be exercised outside Turkish territory by the Turkish Government or authorities, for any reason whatsoever, over the nationals of a territory placed under the sovereignty or protectorate of the other Powers signatory of the present Treaty, or over the nationals of a territory detached from Turkey.

It is understood that the spiritual attributions of the Moslem religious authorities are in no way infringed.

ARTICLE 28.

Each of the High Contracting Parties hereby accepts, in so far as it is concerned, the complete abolition of the Capitulations in Turkey in every respect.

ARTICLE 29.

Moroccans, who are French nationals ("ressortissants") and Tunisians shall enjoy in Turkey the same treatment in all respects as other French nationals ("ressortissants").

Natives ("ressortissants") of Libya shall enjoy in Turkey the same treatment in all respects as other Italian nationals ("ressortissants") .

The stipulations of the present Article in no way prejudice the nationality of persons of Tunisian, Libyan and Moroccan origin established in Turkey.

Reciprocally, in the territories the inhabitants of which benefit by the stipulations of the first and second paragraphs of this Article, Turkish nationals shall benefit by the same treatment as in France and in Italy respectively.

The treatment to which merchandise originating in or destined for the territories, the inhabitants of which benefit from the stipulations of the first paragraph of this Article, shall be subject in Turkey, and, reciprocally, the treatment to which merchandise originating in or destined for Turkey shall be subject in the said territories shall be settled by agreement between the French and Turkish Governments.

SECTION II .  
NATIONALITY.  
ARTICLE 30.

Turkish subjects habitually resident in territory which in accordance with the provisions of the present Treaty is detached from Turkey will become ipso facto, in the conditions laid down by the local law, nationals of the State to which such territory is transferred.

ARTICLE 31.

Persons over eighteen years of age, losing their Turkish nationality and obtaining ipso facto a new nationality under Article 30, shall be entitled within a period of two years from the coming into force of the present Treaty to opt for Turkish nationality.

ARTICLE 32.

Persons over eighteen years of age, habitually resident in territory detached from Turkey in accordance with the present Treaty, and differing in race from the majority of the population of such territory shall, within two years from the coming into force of the present Treaty, be entitled to opt for the nationality of one of the States in which the majority of the population is of the same race as the person exercising the right to opt, subject to the consent of that State.

ARTICLE 33.

Persons who have exercised the right to opt in accordance with the provisions of Articles 31 and 32 must, within the succeeding twelve months, transfer their place of residence to the State for which they have opted.

They will be entitled to retain their immovable property in the territory of the other State where they had their place of residence before exercising their right to opt.

They may carry with them their movable property of every description. No export or import duties may be imposed upon them in

connection with the removal of such property.

ARTICLE 34.

Subject to any agreements which it may be necessary to conclude between the Governments exercising authority in the countries detached from Turkey and the Governments of the countries where the persons concerned are resident, Turkish nationals of over eighteen years of age who are natives of a territory detached from Turkey under the present Treaty, and who on its coming into force are habitually resident abroad, may opt for the nationality of the territory of which they are natives, if they belong by race to the majority of the population of that territory, and subject to the consent of the Government exercising authority therein. This right of option must be exercised within two years from the coming into force of the present Treaty.

ARTICLE 35.

The Contracting Powers undertake to put no hindrance in the way of the exercise of the right which the persons concerned have under the present Treaty, or under the Treaties of Peace concluded with Germany, Austria, Bulgaria or Hungary, or under any Treaty concluded by the said Powers, other than Turkey, or any of them, with Russia, or between themselves, to choose any other nationality which may be open to them.

ARTICLE 36.

For the purposes of the provisions of this Section, the status of a married woman will be governed by that of her husband, and the status of children under eighteen years of age by that of their parents.

SECTION III.

PROTECTION OF MINORITIES.

ARTICLE 37.

Turkey undertakes that the stipulations contained in Articles 38 to 44 shall be recognised as fundamental laws, and that no law, no regulation, nor official action shall conflict or interfere with these stipulations, nor shall any law, regulation, nor official action prevail over them.

ARTICLE 38.

The Turkish Government undertakes to assure full and complete protection of life and liberty to all inhabitants of Turkey without distinction of birth, nationality, language, race or religion.

All inhabitants of Turkey shall be entitled to free exercise, whether in public or private, of any creed, religion or belief, the observance of which shall not be incompatible with public order and good morals.

Non-Moslem minorities will enjoy full freedom of movement and of emigration, subject to the measures applied, on the whole or on part of the territory, to all Turkish nationals, and which may be taken by the Turkish Government for national defence, or for the maintenance of public order.

ARTICLE 39.

Turkish nationals belonging to non-Moslem minorities will enjoy the same civil and political rights as Moslems.

All the inhabitants of Turkey, without distinction of religion, shall be equal before the law.

Differences of religion, creed or confession shall not prejudice any Turkish national in matters relating to the enjoyment of civil or political rights, as, for instance, admission to public employments, functions and honours, or the exercise of professions and industries.

No restrictions shall be imposed on the free use by any Turkish national of any language in private intercourse, in commerce, religion, in the press, or in publications of any kind or at public meetings.

Notwithstanding the existence of the official language, adequate facilities shall be given to Turkish nationals of non-Turkish speech for the oral use of their own language before the Courts.

ARTICLE 40.

Turkish nationals belonging to non-Moslem minorities shall enjoy the same treatment and security in law and in fact as other Turkish nationals. In particular, they shall have an equal right to establish, manage and control at their own expense, any charitable, religious and social institutions, any schools and other establishments for instruction and education, with the right to use their own language and to exercise their own religion freely therein.

ARTICLE 41.

As regards public instruction, the Turkish Government will grant in those towns and districts, where a considerable proportion of non-Moslem nationals are resident, adequate facilities for ensuring that in the primary schools the instruction shall be given to the children of such Turkish nationals through the medium of their own language. This provision will not prevent the Turkish Government from making the teaching of the Turkish language obligatory in the said schools.

In towns and districts where there is a considerable proportion of Turkish nationals belonging to non-Moslem minorities, these minorities shall be assured an equitable share in the enjoyment and application of the sums which may be provided out of public funds under the State, municipal or other budgets for educational, religious, or charitable purposes.

The sums in question shall be paid to the qualified representatives of the establishments and institutions concerned.

ARTICLE 42.

The Turkish Government undertakes to take, as regards non-Moslem minorities, in so far as concerns their family law or personal status, measures permitting the settlement of these questions in accordance with the customs of those minorities.

These measures will be elaborated by special Commissions composed of representatives of the Turkish Government and of representatives of each of the minorities concerned in equal number. In case of divergence, the Turkish Government and the Council of the League of Nations will appoint in agreement an umpire chosen from amongst European lawyers.

The Turkish Government undertakes to grant full protection to the churches, synagogues, cemeteries, and other religious establishments of the above-mentioned minorities. All facilities and authorisation will be granted to the pious foundations, and to the religious and charitable institutions of the said minorities at present existing in Turkey, and the Turkish Government will not refuse, for the formation

of new religious and charitable institutions, any of the necessary facilities which are guaranteed to other private institutions of that nature.

ARTICLE 43.

Turkish nationals belonging to non-Moslem minorities shall not be compelled to perform any act which constitutes a violation of their faith or religious observances, and shall not be placed under any disability by reason of their refusal to attend Courts of Law or to perform any legal business on their weekly day of rest.

This provision, however, shall not exempt such Turkish nationals from such obligations as shall be imposed upon all other Turkish nationals for the preservation of public order.

ARTICLE 44.

Turkey agrees that, in so far as the preceding Articles of this Section affect non-Moslem nationals of Turkey, these provisions constitute obligations of international concern and shall be placed under the guarantee of the League of Nations. They shall not be modified without the assent of the majority of the Council of the League of Nations. The British Empire, France, Italy and Japan hereby agree not to withhold their assent to any modification in these Articles which is in due form assented to by a majority of the Council of the League of Nations.

Turkey agrees that any Member of the Council of the League of Nations shall have the right to bring to the attention of the Council any infraction or danger of infraction of any of these obligations, and that the Council may thereupon take such action and give such directions as it may deem proper and effective in the circumstances.

Turkey further agrees that any difference of opinion as to questions of law or of fact arising out of these Articles between the Turkish Government and any one of the other Signatory Powers or any other Power, a member of the Council of the League of Nations, shall be held to be a dispute of an international character under Article 14 of the Covenant of the League of Nations. The Turkish Government hereby consents that any such dispute shall, if the other party thereto demands, be referred to the Permanent Court of International Justice. The decision of the Permanent Court shall be final and shall have the same force and effect as an award under Article 13 of the Covenant.

ARTICLE 45.

The rights conferred by the provisions of the present Section on the non-Moslem minorities of Turkey will be similarly conferred by Greece on the Moslem minority in her territory.

PART II.

FINANCIAL CLAUSES.

SECTION I.

OTTOMAN PUBLIC DEBT.

ARTICLE 46.

The Ottoman Public Debt, as defined in the Table annexed to the present Section, shall be distributed under the conditions laid down in the present Section between Turkey, the States in favour of which territory has been detached from the Ottoman Empire after the Balkan wars of 1912-13, the States to which the islands referred to in Articles 12 and 15 of the present Treaty and the territory referred to in the last paragraph of the present Article have been attributed, and the States newly created in territories in Asia which are detached

from the Ottoman Empire under the present Treaty. All the above States shall also participate, under the conditions laid down in the present Section, in the annual charges for the service of the Ottoman Public Debt from the dates referred to in Article 53.

From the dates laid down in Article 53, Turkey shall not be held in any way whatsoever responsible for the shares of the Debt for which other States are liable.

For the purpose of the distribution of the Ottoman Public Debt, that portion of the territory of Thrace which was under Turkish sovereignty on the 1st August, 1914, and lies outside the boundaries of Turkey as laid down by Article 2 of the present Treaty, shall be deemed to be detached from the Ottoman Empire under the said Treaty.

#### ARTICLE 47.

The Council of the Ottoman Public Debt shall, within three months from the coming into force of the present Treaty, determine, on the basis laid down by Articles 50 and 51, the amounts of the annuities for the loans referred to in Part A of the Table annexed to the present Section which are payable by each of the States concerned, and shall notify to them this amount.

These States shall be granted an opportunity to send to Constantinople delegates to check the calculations made for this purpose by the Council of the Ottoman Public Debt.

The Council of the Debt shall exercise the functions referred to in Article 134 of the Treaty of Peace with Bulgaria of the 27th November, 1919.

Any disputes which may arise between the parties concerned as to the application of the principles laid down in the present Article shall be referred, not more than one month after the notification referred to in the first paragraph, to an arbitrator whom the Council of the League of Nations will be asked to appoint; this arbitrator shall give his decision within a period of not more than three months. The remuneration of the arbitrator shall be determined by the Council of the League of Nations, and shall, together with the other expenses of the arbitration, be borne by the parties concerned. The decisions of the arbitrator shall be final. The payment of the annuities shall not be suspended by the reference of any disputes to the above-mentioned arbitrator.

#### ARTICLE 48.

The States, other than Turkey, among which the Ottoman Public Debt, as defined in Part A of the Table annexed to this Section is attributed, shall, within three months from the date on which they are notified, in accordance with Article 47, of their respective shares in the annual charges referred to in that Article, assign to the Council of the Debt adequate security for the payment of their share. If such security is not assigned within the above-mentioned period, or in the case of any disagreement as to the adequacy of the security assigned, any of the Governments signatory to the present Treaty shall be entitled to appeal to the Council of the League of Nations.

The Council of the League of Nations shall be empowered to entrust the collection of the revenues assigned as security to international financial organisations existing in the countries (other than Turkey) among which the Debt is distributed. The decisions of the Council of the League of Nations shall be final.

#### ARTICLE 49

Within one month from the date of the final determination under Article 47 of the amount of the annuities for which each of the States concerned is liable, a Commission shall meet in Paris to determine the method of carrying out the distribution of the nominal capital of the Ottoman Public Debt as defined in Part A of the Table annexed to this Section. This distribution shall be made in accordance with the proportions adopted for the division of the annuities, and account shall be taken of the terms of the agreements governing the loans and of the provisions of this Section.

The Commission referred to in the first paragraph shall consist of a representative of the Turkish Government, a representative of the Council of the Ottoman Public Debt, a representative of the debt other than the Unified Debt and the Lots Turcs; each of the Governments concerned shall also be entitled to appoint a representative. All questions in regard to which the Commission may be unable to reach agreement shall be referred to the arbitrator referred to in the fourth paragraph of Article 47.

If Turkey shall decide to create new securities in respect of her share, the distribution of the capital of the Ottoman Public Debt shall be made in the first instance as it affects Turkey by a Committee consisting of the representative of the Turkish Government, the representative of the Council of the Ottoman Public Debt and the representative of the debt other than the Unified Debt and the Lots Turcs. The new securities shall be delivered to the Commission, which shall ensure their delivery to the bondholders upon such terms as will provide for the release of Turkey from liability and the rights of the bondholders towards the other States which are liable for a share of the Ottoman Public Debt. The securities issued in respect of the share of each State in the Ottoman Public Debt shall be exempt in the territory of the High Contracting Parties from all stamp duties or other taxes which would be involved by such issue.

The payment of the annuities for which each of the States concerned is liable shall not be postponed as a consequence of the provisions of the present Article in regard to the distribution of the nominal capital.

#### ARTICLE 50.

The distribution of the annual charges referred to in Article 47 and of the nominal capital of the Ottoman Public Debt mentioned in Article 49 shall be effected in the following manner:

(1) The loans prior to the 17th October, 1912, and the annuities of such loans shall be distributed between the Ottoman Empire as it existed after the Balkan wars of 1912-13, the Balkan States in favour of which territory was detached from the Ottoman Empire after those wars, and the States to which the islands referred to in Articles 12 and 15 of the present Treaty have been attributed; account shall be taken of the territorial changes which have taken place after the coming into force of the treaties which ended those wars or subsequent treaties.

(2) The residue of the loans for which the Ottoman Empire remained liable after this first distribution and the residue of the annuities of such loans, together with the loans contracted by that Empire between the 17th October, 1912, and the 1st November, 1914, and the annuities of such loans shall be distributed between Turkey, the newly created States in Asia in favour of which a territory has been detached from the Ottoman Empire under the present Treaty, and the State to which the territory referred to in the last paragraph of Article 46 of the said Treaty has been attributed.

The distribution of the capital shall in the case of each loan be



based on the capital amount outstanding at the date of the coming into force of the present Treaty.

ARTICLE 51 .

The amount of the share in the annual charges of the Ottoman Public Debt for which each State concerned is liable in consequence of the distribution provided for by Article 50 shall be determined as follows:

(I) As regards the distribution provided for by Article 50 (1), in the first place the share of the islands referred to in Articles 12 and 15 and of the territories detached from the Ottoman Empire after the Balkan wars, taken together, shall be fixed. The amount of this share shall bear the same proportion to the total sum of the annuities to be distributed in accordance with Article 50 (1) as the average total revenue of the above mentioned islands and territories, taken as a whole, bore to the average total revenue of the Ottoman Empire in the financial years 1910-1911 and 1911-1912, including the proceeds of the customs surtaxes established in 1907.

The amount thus determined shall then be distributed among the States to which the territories referred to in the preceding paragraph have been attributed, and the share for which each of these States will thus be made liable shall bear the same proportion to the total amount so distributed as the average total revenue of the territory attributed to each State bore in the financial years 1910-11 and 1911-12 to the average total revenue of the territories detached from the Ottoman Empire after the Balkan Wars and the islands referred to in Articles 12 and 15. In calculating the revenues referred to in this paragraph, customs revenues shall be excluded.

(2) As regards the territories detached from the Ottoman Empire under the present Treaty (including the territory referred to in the last paragraph of Article 46), the amount of the share of each State concerned shall bear the same proportion to the total sum of the annuities to be distributed in accordance with Article 50 (2) as the average total revenue of the detached territory (including the proceeds of the Customs surtax established in 1907) for the financial years 1910-11 and 1911-12 bore to the average total revenue of the Ottoman Empire, excluding the territories and islands referred to in paragraph (I) of this Article.

ARTICLE 52.

The advances referred to in Part B of the Table annexed to the present Section shall be distributed between Turkey and the other States referred to in Article 46 under the following conditions:

(I) As regards the advances referred to in the Table which existed on the 17th October, 1912, the capital amount, if any, outstanding at the date of the coming into force of the present Treaty, together with the interest from the dates mentioned in the first paragraph of Article 53 and the repayments made since those dates, shall be distributed in accordance with the provisions of Article 50 (I) and Article 51 (1).

(2) As regards the amounts for which the Ottoman Empire remains liable after the first distribution and the advances referred to in the Table which were contracted by the said Empire between the 17th October, 1912, and the 1st November, 1914, the capital amount, if any, outstanding at the date of the coming into force of the present Treaty, together with the interest from the 1st March, 1920, and the repayments made since that date, shall be distributed in accordance with the provisions of Article 50 (2) and Article 51 (2).

The Council of the Ottoman Public Debt shall, within three months from

the coming into force of the present Treaty, determine the amount of the share in these advances for which each of the States concerned is liable, and notify them of such amount.

The sums for which States other than Turkey are liable shall be paid by those States to the Council of the Debt and shall be paid by the Council to the creditors, or credited to the Turkish Government up to the amount paid by Turkey, by way of interest or repayment, for the account of those States.

The payments referred to in the preceding paragraph shall be made by five equal annuities from the coming into force of the present Treaty. Such portion of these payments as is payable to the creditors of the Ottoman Empire shall bear interest at the rates laid down in the contracts governing the advances; the portion to be credited to the Turkish Government shall be paid without interest.

ARTICLE 53.

The annuities for the service of the loans of the Ottoman Public Debt (as defined in Part A of the Table annexed to this Section) due by the States in favour of which a territory has been detached from the Ottoman Empire after the Balkan wars, shall be payable as from the coming into force of the treaties by which the respective territories were transferred to those States. In the case of the islands referred to in Article 12, the annuity shall be payable as from the 1st/14th November, 1913, and, in the case of the islands referred to in Article 15, as from the 17th October, 1912.

The annuities due by the States newly created in territories in Asia detached from the Ottoman Empire under the present Treaty, and by the State to which the territory referred to in the last paragraph of Article 46 has been attributed, shall be payable as from the 1st March, 1920.

ARTICLE 54.

The Treasury Bills of 1911, 1912 and 1913 included in Part A of the Table annexed to this Section shall be repaid, with interest at the agreed rate, within ten years from the dates fixed by the contracts.

ARTICLE 55.

The States referred to in Article 46, including Turkey, shall pay to the Ottoman Debt Council the amount of the annuities required for the service of their share of the Ottoman Public Debt (as defined in Part A of the Table annexed to this Section) to the extent that such annuities have remained unpaid as from the dates laid down by Article 53. This payment shall be made, without interest, by means of twenty equal annuities from the coming into force of the present Treaty.

The amount of the annuities paid to the Council of the Debt by the States other than Turkey shall, to the extent that they represent payments made by Turkey for the account of those States, be credited to Turkey on account of the arrears with which she is debited.

ARTICLE 56.

The Council of the Administration of the Ottoman Public Debt shall no longer include delegates of the German, Austrian and Hungarian bondholders.

ARTICLE 57.

Limits of time fixed for the presentation of coupons of or claims for interest upon the loans and advances of the Ottoman Public Debt and

the Turkish Loans of 1855, 1891 and 1894 secured on the Egyptian tribute, and the limits of time fixed for the presentation of securities of these loans drawn for repayment, shall, on the territory of the High Contracting Parties, be considered as having been suspended from the 29th October, 1914, until three months after the coming into force of the present Treaty.

ANNEX I TO SECTION I.

Table of the Ottoman Pre-War Public Debt (November 1, 1914).

Part A.

Loan.....	Date of Contract .....	Interest.....	Date of Re-demption.....	Bank of Issue.....
.1.....	2.....	3.....	4.....	5.....
..... %.....				
-----				
Unified Debt.....	1-14.9.1903--	4.....	8-21.6.1906.....	
Lots turcs.....	5.1.1870.....			
Osmanie.....	18-30.4.1890.....	4.....	1931.....	Imperial Ottoman Bank
Tombac priority.....	26.4-8.5.1893.....	4.....	1954.....	Imperial Ottoman Bank
40,000,000fr (Oriental Railways)....	I-13.3.1894.....	4.....	1957.....	Deutsche Bank and its group, Including International Bank and two French banks.
5%, 1896.....	29.2-12.3.1896.....	5.....	1946.....	Imperial Ottoman Bank
Customs, 1902.....	17-29.5.1886-.....	4.....	1958.....	Imperial Ottoman Bank
	.....	28.9-11.10.1902.....		
4%, 1903 (Fisheries).....	3.10.1888-21.2-.....	4.....	1958.....	Deutsche Bank
	.....	6.3.1903.....		
Bagdad, Series 1.....	20.2-5.3.1903.....	4.....	2001.....	Deutsche Bank
4%, 1904.....	4-17.9.1903.....	4.....	1960.....	Imperial Ottoman Bank
4%, 1901-1905.....	21.11-4.12.1901-.....	4.....	1961.....	Imperial Ottoman Bank
	.....	6.11.1903-25.4-.....		
	.....	8.5.1905.....		
Tedjhzat-Askerie.....	4-17.4.1905.....	4.....	1961.....	Deutsche Bank
Bagdad, Series II.....	20.5-2.6.1908.....	4.....	2006.....	Deutsche Bank
Bagdad, Series III.....	20.5-2.6.1908.....	4.....	2010.....	Deutsche Bank
4%, 1908.....	6-19.9.1908.....	4.....	1965.....	Imperial Ottoman Bank
4%, 1909.....	30.9-13.10.1909.....	4.....	1950.....	Imperial Ottoman Bank
Soma-Panderma.....	20.11-3.12.1910.....	4.....	1992.....	Imperial Ottoman Bank
Hodeida-Sanaa.....	24.2-9.3.1911.....	4.....	2006.....	Banque francaise
Customs 1911.....	27.10-9.11.1910.....	4.....	1952.....	Deutsche Bank and its group
Plain of Koniah.....	5-18.1913.....		1932.....	
irrigation				

Docks, arsenals.....19.11-2 12.1913..5 1/2..1943.....  
and naval constructions

5%, 1914.....13-26.4.1914..5.....(1962)..Imperial Ottoman Bank

Avance Regie.....4.8.1913.....  
des Tabacs

Treasury Bills,.....13-7.1911..5.....1916\*..National Bank  
5% 1911 (purchase of warships).....of Turkey

Treasury Bills,Imperial 8.21.11.1912..6.....1915\*..Imperial  
.....Ottoman Bank

Treasury Bills,.....19.1-1.2.1913..5.....1918\*..Perier  
1913 (including the bills issued directly) .....and Co.

-----  
\*See Article 54.

Part B.

.....Date.....	.....Original Nominal
Advance.....of Contract.....	Interest....Capital L T.

Bagdad Railway Company.....3/16 June, 1908.....7.....	300,000
Lighthouse Administration..5/18 August, 1904.....8.....	55,000
Lighthouse Administration..5/18 July, 1907.....7.....	300,000
Constanza Cable Company....27/9 October, 1904....4.....	17,335
Tunnel Company.....	3,000
Orphan's Fund.....Various dates.....	153,147
Deutsche Bank.....13/26 August, 1912...5.5.....	33,000
Lighthouse Administration..3/16 April, 1913.....7.....	500,000
Anatolia Railway Company...23/5 March, 1914.....6.....	200,000

SECTION II.  
MISCELLANEOUS CLAUSES.  
ARTICLE 58.

Turkey, on the one hand, and the other Contracting Powers (except Greece) on the other hand, reciprocally renounce all pecuniary claims for the loss and damage suffered respectively by Turkey and the said Powers and by their nationals (including juridical persons) between the 1st August, 1914, and the coming into force of the present Treaty, as the result of acts of war or measures of requisition, sequestration, disposal or confiscation.

Nevertheless, the above provisions are without prejudice to the provisions of Part III (Economic Clauses) of the present Treaty.

Turkey renounces in favour of the other Contracting Parties (except Greece) any right in the sums in gold transferred by Germany and Austria under Article 259 (I) of the Treaty of Peace of the 28th June, 1919, with Germany, and under Article 210 (I) of the Treaty of Peace of the 10th September, 1919, with Austria.

The Council of the Administration of the Ottoman Public Debt is freed from all liability to make the payments which it was required to make by the Agreement of the 20th June, 1331 (3rd July, 1915) relating to the first issue of Turkish currency notes or by the words inscribed on the back of such notes.

Turkey also agrees not to claim from the British Government or its nationals the repayment of the sums paid for the warships ordered in England by the Ottoman Government which were requisitioned by the British Government in 1914, and renounces all claims in the matter.

ARTICLE 59.

Greece recognises her obligation to make reparation for the damage caused in Anatolia by the acts of the Greek army or administration which were contrary to the laws of war.

On the other hand, Turkey, in consideration of the financial situation of Greece resulting from the prolongation of the war and from its consequences, finally renounces all claims for reparation against the Greek Government.

ARTICLE 60.

The States in favour of which territory was or is detached from the Ottoman Empire after the Balkan wars or by the present Treaty shall acquire, without payment, all the property and possessions of the Ottoman Empire situated therein.

It is understood that the property and possessions of which the transfer from the Civil List to the State was laid down by the Irades of the 26th August, 1324 (8th September, 1908) and the 20th April, 1325 (2nd May, 1909), and also those which, on the 30th October, 1918, were administered by the Civil List for the benefit of a public service, are included among the property and possessions referred to in the preceding paragraph, the aforesaid States being subrogated to the Ottoman Empire in regard to the property and possessions in question. The Wakfs created on such property shall be maintained.

The dispute which has arisen between the Greek and Turkish Governments relating to property and possessions which have passed from the Civil List to the State and are situated in territories of the former Ottoman Empire transferred to Greece either after the Balkan wars, or subsequently, shall be referred to an arbitral tribunal at The Hague, in accordance with the special protocol No. 2 annexed to the Treaty of Athens of the 1st-4th November, 1913. The terms of reference shall be settled between the two Governments.

The provisions of this Article will not modify the juridical nature of the property and possessions registered in the name of the Civil List or administered by it, which are not referred to in the second and third paragraphs above.

ARTICLE 61.

The recipients of Turkish civil and military pensions who acquire under the present Treaty the nationality of a State other than Turkey, shall have no claim against the Turkish Government in respect of their pensions.

ARTICLE 62.

Turkey recognises the transfer of any claims to payment or repayment which Germany, Austria, Bulgaria or Hungary may have against her, in accordance with Article 261 of the Treaty of Peace concluded at Versailles on the 28th June, 1919, with Germany, and the corresponding articles of the Treaties of Peace of the 10th September, 1919, with Austria; of the 27th November, 1919, with Bulgaria; and of the 4th June, 1920 with Hungary.

The other Contracting Powers agree to release Turkey from the debts for which she is liable on this account.

The claims which Turkey has against Germany, Austria, Bulgaria and Hungary, are also transferred to the aforesaid Contracting Powers.

ARTICLE 63.

The Turkish Government, in agreement with the other Contracting Powers, hereby releases the German Government from the obligation incurred by it during the war to accept Turkish Government currency notes at a specified rate of exchange in payment for goods to be exported to Turkey from Germany after the war.

PART III.  
ECONOMIC CLAUSES.  
ARTICLE 64.

In this part, the expression "Allied Powers" means the Contracting Powers other than Turkey.

The term "Allied nationals" includes physical persons, companies and associations of the Contracting Powers other than Turkey, or of a State or territory under the protection of one of the said Powers.

The provisions of this Part relating to "Allied nationals" shall benefit persons who without having the nationality of one of the Allied Powers, have, in consequence of the protection which they in fact enjoyed at the hands of these Powers, received from the Ottoman authorities the same treatment as Allied nationals and have, on this account, been prejudiced.

SECTION I.  
PROPERTY, RIGHTS AND INTERESTS.  
ARTICLE 65.

Property, rights and interests which still exist and can be identified in territories remaining Turkish at the date of the coming into force of the present Treaty, and which belong to persons who on the 29th October, 1914, were Allied nationals, shall be immediately restored to the owners in their existing state.

Reciprocally, property, rights and interests which still exist and can be identified in territories subject to the sovereignty or protectorate of the Allied Powers on the 29th October, 1914, or in territories detached from the Ottoman Empire after the Balkan wars and subject to-day to the sovereignty of any such Power, and which belong to Turkish nationals, shall be immediately restored to the owners in their existing state. The same provision shall apply to property, rights and interests which belong to Turkish nationals in territories detached from the Ottoman Empire under the present Treaty, and which may have been subjected to liquidation or any other exceptional measure whatever on the part of the authorities of the Allied Powers.

All property, rights and interests situated in territory detached from the Ottoman Empire under the present Treaty, which, after having been subjected by the Ottoman Government to an exceptional war measure, are now in the hands of the Contracting Power exercising authority over the said territory, and which can be identified, shall be restored to their legitimate owners, in their existing state. The same provision shall apply to immovable property which may have been liquidated by the Contracting Power exercising authority over the said territory. All other claims between individuals shall be submitted to the competent local courts.

All disputes relating to the identity or the restitution of property to which a claim is made shall be submitted to the Mixed Arbitral Tribunal provided for in Section V of this Part.

ARTICLE 66.

In order to give effect to the provisions of the first and second paragraphs of Article 65 the High Contracting Parties will, by the most rapid procedure, restore the owners to the possession of their property, rights and interests free from any burdens or encumbrances with which such property, rights and interests may have been charged without the consent of the said owners. It will be the duty of the Government of the Power effecting the restitution to provide for the compensation of third parties who may have acquired the property directly or indirectly from the said Government and who may be injured by this restitution. Disputes which may arise in connection with such compensation shall be dealt with by the ordinary courts.

In all other cases it will be open to any third parties who may be injured to take action against whoever is responsible, in order to obtain compensation.

In order to give effect to these provisions all acts of transfer or other exceptional war measures, which the High Contracting Parties may have carried out in respect of enemy property, rights and interests, shall be immediately cancelled and stayed when liquidation has not yet been completed. Owners who make claims shall be satisfied by the immediate restitution of their property, rights and interests as soon as these shall have been identified.

When at the date of the signature of the present Treaty the property, rights and interests, the restitution of which is provided for in Article 65. have been liquidated by the authorities of one of the High Contracting Parties, that Party shall be discharged from the obligation to restore the said property, rights and interests by payment of the proceeds of the liquidation to the owner. If, on application being made by the owner, the Mixed Arbitral Tribunal provided for by Section V finds that the liquidation was not effected in such conditions as to ensure the realisation of a fair price, it will have the power, in default of agreement between the parties, to order the addition to the proceeds of the liquidation of such amount as it shall consider equitable. The said property, rights and interests shall be restored if the payment is not made within two months from the agreement with the owner or from the decision of the Mixed Arbitral Tribunal mentioned above.

ARTICLE 67.

Greece, Roumania and the Serb-Croat-Slovene State on the one hand, and Turkey on the other hand undertake mutually to facilitate, both by appropriate administrative measures and by the delivery of all documents relating thereto, the search on their territory for, and the restitution of, movable property of every kind taken away, seized or sequestered by their armies or administrations in the territory of Turkey, or in the territory of Greece, Roumania or the Serb-Croat-Slovene State respectively, which are actually within the territories in question.

Such search and restitution will take place also as regards property of the nature referred to above seized or sequestered by German, Austro-Hungarian or Bulgarian armies or administrations in the territory of Greece, Roumania or the Serb-Croat-Slovene State, which has been assigned to Turkey or to her nationals, as well as to property seized or sequestered by the Greek, Roumanian or Serbian armies in Turkish territory, which has been assigned to Greece, Roumania or the Serb-Croat-Slovene State or to their nationals.

Applications relating to such search and restitution must be made within six months from the coming into force of the present Treaty.

ARTICLE 68.

Debts arising out of contracts concluded, in districts in Turkey occupied by the Greek army, between the Greek authorities and administrations on the one hand and Turkish nationals on the other, shall be paid by the Greek Government in accordance with the provisions of the said contracts.

ARTICLE 69.

No charge, tax or surtax to which, by virtue of the privileges which they enjoyed on the 1st August, 1914, Allied nationals and their property were not subject, shall be collected from Allied subjects or their property in respect of the financial years earlier than the financial year 1922-23.

If any sums have been collected after the 15th May, 1923, in respect of financial years earlier than the financial year 1922-1923, the amount shall be refunded to the persons concerned, as soon as the present Treaty comes into force.

No claim for repayment shall be made as regards sums encashed before the 15th May, 1923.

ARTICLE 70.

Claims based on Articles 65, 66 and 69 must be lodged with the competent authorities within six months, and, in default of agreement, with the Mixed Arbitral Tribunal within twelve months, from the coming into force of the present Treaty.

ARTICLE 71.

The British Empire, France, Italy, Roumania and the Serb-Croat-Slovene State or their nationals having begun claims or suits with regard to their property, rights and interests against the Ottoman Government before the 29th October, 1914, the provisions of this Section will not prejudice such claims or suits.

Claims or suits begun against the British, French, Italian, Roumanian or Serb-Croat-Slovene Governments by the Ottoman Government or its nationals will similarly not be prejudiced. These claims or suits will be continued against the Turkish Government and against the other Governments mentioned in this Article under the conditions existing before the 29th October, 1914, due regard being had to the abolition of the Capitulations.

ARTICLE 72.

In the territories which remain Turkish by virtue of the present Treaty, property, rights and interests belonging to Germany, Austria, Hungary and Bulgaria or to their nationals, which before the coming into force of the present Treaty have been seized or occupied by the Allied Governments, shall remain in the possession of these Governments until the conclusion of arrangements between them and the German, Austrian, Hungarian and Bulgarian Governments or their nationals who are concerned. If the above-mentioned property, rights and interests have been liquidated, such liquidation is confirmed.

In the territories detached from Turkey under the present Treaty, the Governments exercising authority there shall have power, within one year from the coming into force of the present Treaty, to liquidate the property, rights and interests belonging to Germany, Austria, Hungary and Bulgaria or to their nationals.



The proceeds of liquidations, whether they have already been carried out or not, shall be paid to the Reparation Commission established by the Treaty of Peace concluded with the States concerned, if the property liquidated belongs to the German, Austrian, Hungarian or Bulgarian State. In the case of liquidation of private property, the proceeds of liquidation shall be paid to the owners direct.

The provisions of this Article do not apply to Ottoman limited Companies.

The Turkish Government shall be in no way responsible for the measures referred to in the present Article.

SECTION II .  
CONTRACTS, PRESCRIPTIONS AND JUDGMENTS.  
ARTICLE 73.

The following classes of contracts concluded, before the date mentioned in Article 82, between persons who thereafter became enemies as defined in that Article, remain in force subject to the provisions of the contracts and to the stipulations of the present Treaty:

(a) Contracts for the sale of real property, even if all formalities may not have been concluded, provided that delivery did in fact take place before the date on which the parties became enemies as defined in Article 82.

(b) Leases and agreements for leases of land and houses entered into between individuals.

(c) Contracts between individuals regarding the exploitation of mines, forests or agricultural estates.

(d) Contracts of mortgage, pledge or lien.

(e) Contracts constituting companies, excepting "societes en 'nom collectif' " which do not constitute, under the law to which they are subject, an entity separate from that of the persons of which they are composed (partnerships).

(f) Contracts, whatever may be their purpose, concluded between individuals or companies and the State, provinces, municipalities or other similar juridical persons charged with administrative functions.

(g) Contracts relating to family status.

(h) Contracts relating to gifts or bounties of any kind whatever.

This Article cannot be invoked in order to give to contracts a validity different from that which they had in themselves when they were concluded.

It does not apply to concessionary contracts.

ARTICLE 74.

Insurance contracts are governed by the provisions of the Annex to this Section.

ARTICLE 75.

Contracts other than those specified in Articles 73 and 74 and other than concessionary contracts, which were entered into between persons who subsequently became enemies, shall be considered as having been annulled as from the date on which the parties became enemies.

Nevertheless, either of the parties to the contract shall have power, within three months from the coming into force of the present Treaty, to require the execution of the contract, on condition of paying, where the circumstances demand it, to the other party compensation calculated according to the difference between the conditions prevailing at the time when the contract was concluded and those prevailing at the time when its maintenance is required. In default of agreement between the parties, this compensation shall be fixed by the Mixed Arbitral Tribunal.

ARTICLE 76.

The validity of all compromises entered into before the coming into force of the present Treaty between nationals of the Contracting Powers, parties to contracts specified in Articles 73 to 75, particularly those providing for the cancellation, the maintenance, the methods of execution, or the modification of such contracts, including agreements relating to the currency of payment or the rate of exchange, is confirmed.

ARTICLE 77.

Contracts between Allied and Turkish nationals concluded after the 30th October, 1918, remain in force and will be governed by the ordinary law.

Contracts duly concluded with the Constantinople Government between the 30th October, 1918, and the 16th March, 1920, also remain in force and will be governed by the ordinary law.

All contracts and arrangements duly concluded after the 16th March, 1920, with the Constantinople Government concerning territories which remained under the effective control of the said Government, shall be submitted to the Grand National Assembly of Turkey for approval, if the parties concerned make application within three months from the coming into force of the present Treaty. Payments made under such contracts shall be duly credited to the party who has made them.

If approval is not granted, the party concerned shall, if the circumstances demand it, be entitled to compensation corresponding to the direct loss which has been actually suffered; such compensation, in default of an amicable agreement, shall be fixed by the Mixed Arbitral Tribunal.

The provisions of this Article are not applicable either to concessionary contracts or to transfers of concessions.

ARTICLE 78.

All disputes which already exist, or may arise within the period of six months mentioned below, relating to contracts, other than concessionary contracts, between parties who subsequently became enemies, shall be determined by the Mixed Arbitral Tribunal, with the exception of disputes which, in accordance with the laws of neutral Powers are within the competence of the national courts of those Powers. In the latter case, such disputes shall be determined by the said national courts, to the exclusion of the Mixed Arbitral Tribunal. Applications relating to disputes which, under this Article, are within the competence of the Mixed Arbitral Tribunal, must be presented to the said Tribunal within a period of six months from the date of its establishment.

After the expiration of this period, disputes which have not been submitted to the Mixed Arbitral Tribunal shall be determined by the competent courts in accordance with the ordinary law.

The provisions of this Article do not apply to cases in which all the parties to the contract resided in the same country during the war and there freely disposed of their persons and their property, nor to disputes in respect of which judgment was given by a competent court before the date on which the parties became enemies.

ARTICLE 79.

All periods whatever of prescription or limitation of right of action, whether they began to run before or after the outbreak of war, shall be treated, in the territory of the High Contracting Parties so far as regards relations between enemies, as having been suspended from the 29th October, 1914, until the expiration of three months after the coming into force of the present Treaty.

This provision applies, in particular, to periods of time allowed for the presentation of interest or dividend coupons, or for the presentation for payment of securities drawn for redemption or repayable on any other ground.

As regards Roumania, the above-mentioned periods shall be considered as having been suspended as from the 27th August 1916.

ARTICLE 80.

As between enemies no negotiable instrument made before the war shall be deemed to have become invalid by reason only of failure within the required time to present the instrument for acceptance or payment, or to give notice of non-acceptance or non-payment to drawers or endorsers, or to protest the instrument, nor by reason of failure to complete any formality during the war.

When the period within which a negotiable instrument should have been presented for acceptance or payment, or within which notice of non-acceptance or non-payment should have been given to the drawers or endorsers, or within which the instrument should have been protested, has expired during the war, and when the party who should have presented or protested the instrument or given notice of non-acceptance or non-payment, has failed to do so during the war, a period of three months from the coming into force of the present Treaty shall be allowed within which the presentation, notice of non-acceptance or non-payment, or protest may be made.

ARTICLE 81.

Sales effected during the war in order to realise pledges or mortgages created before the war as security for debts which have become payable, shall be deemed valid, although it may not have been possible to perform all the formalities required for notifying the debtor, subject to the express right of the said debtor to summon the creditor before the Mixed Arbitral Tribunal to render accounts, failing which the creditor will be liable to be cast in damages.

It shall be the duty of the Mixed Arbitral Tribunal to settle the accounts between the parties, to investigate the conditions under which the property pledged or mortgaged was sold, and to order the creditor to make good any loss suffered by the debtor as a result of the sale if the creditor acted in bad faith or if he did not take all steps in his power to avoid having recourse to a sale or to cause the sale to be conducted in such conditions as to ensure the realisation of a fair price.

The present provision is applicable only between enemies and does not extend to transactions referred to above which may have been carried out after the 1st May, 1923.

ARTICLE 82.

For the purposes of the present Section, the parties to a contract shall be regarded as enemies from the date on which trading between them became impossible in fact or was prohibited or became unlawful under laws, orders or regulations to which one of the parties was subject.

By way of exception to Articles 73-75, 79 and 80, contracts shall be governed by the ordinary law if they were concluded within the territory of one of the High Contracting Parties between enemies (including companies) or their agents, if this territory was an enemy country for one of the contracting parties who remained there during the war and was there able to dispose freely of his person and property.

ARTICLE 83.

The provisions of this Section do not apply between Japan and Turkey; matters dealt with in this Section shall, in both of these countries, be determined in accordance with the local law.

ANNEX.

I. LIFE ASSURANCE.

Paragraph I.

Life assurance contracts entered into between an insurer and a person who subsequently became an enemy shall not be deemed to have been dissolved by the outbreak of war or by the fact of the person becoming an enemy.

Every sum which, during the war, became due upon a contract deemed not to have been dissolved in accordance with the preceding paragraph, shall be recoverable after the war. This sum shall be increased by interest at 5 per cent. per annum from the date of its becoming due up to the day of payment.

If the contract has lapsed during the war, owing to non-payment of premiums or has become void from breach of the conditions of the contract, the assured, or his representatives, or the persons entitled, shall have the right at any moment within twelve months from the coming into force of the present Treaty to claim from the insurer the surrender value of the policy at the date of its lapse or annulation, together with interest at 5 per cent. per annum.

Turkish nationals whose life insurance contracts entered into before the 29th October, 1914, have been cancelled or reduced before the Treaty for non-payment of premiums in accordance with the provisions of the said contracts, shall have the right, within three months from the coming into force of the present Treaty, if they are still alive, to restore their policies for the whole of the amount assured. For this purpose they must, after having undergone a medical examination by the doctor of the company, the result of which the company considers satisfactory, pay the premiums in arrear with compound interest at 5 per cent.

Paragraph 2.

It is understood that life assurance contracts in money other than the Turkish pound, entered into before the 29th October, 1914, between companies possessing the nationality of an Allied Power and Turkish nationals, in respect of which the premiums have been paid before and after the 18th November, 1915, or even only before that date, shall be regulated, first, by determining the rights of the assured in accordance with the general conditions of the policy for the period before the 18th November, 1915, in the currency stipulated in the

contract at the current rate in its country of origin (for example, every amount stipulated in francs, in gold francs, or in "francs effectifs" will be paid in French francs), secondly, for the period after the 18th November, 1915, in Turkish pounds paper-the Turkish pound being taken at the pre-war par value.

If Turkish nationals whose contracts were entered into in currency other than Turkish currency show that they have continued to pay their premiums since the 18th November, 1915, in the currency stipulated in the contracts, the said contracts shall be settled in the same currency at the current rate in its country of origin, even for the period after the 18th November, 1915.

Turkish nationals whose contracts, entered into before the 29th October, 1914, in currency other than Turkish currency with companies possessing the nationality of an Allied Power are, owing to payment of premiums, still in force, shall have the right within three months after the coming into force of the present Treaty to restore their policies for the full amount, in the currency stipulated in their contract, at the current rate in its country of origin. For this purpose they must pay in this currency the premiums which have become due since the 18th November, 1915. On the other hand, the premiums actually paid by them in Turkish pounds paper since that date will be repaid to them in the same currency.

Paragraph 3.

As regards insurances in Turkish pounds, settlement shall be made in Turkish pounds paper.

Paragraph 4.

The provisions of paragraphs 2 and 3 do not apply to policy holders who, by an express agreement, have already settled with the insurance companies the fixation of the value of their policies and the method of payment of their premiums, nor to those whose policies shall have been finally settled at the date of the coming into force of the present Treaty.

Paragraph 5.

For the purposes of the preceding paragraphs, insurance contracts shall be considered as contracts of life insurance when they depend on the probabilities of human life, combined with the rate of interest, for the calculation of the reciprocal engagement between the two parties.

## II. MARINE INSURANCE.

Paragraph 6.

Subject to the provisions therein contained, contracts of marine insurance will not be deemed to have been dissolved where the risk had attached before the parties became enemies, but the policy shall not be deemed to cover losses due to belligerent action by the Power of which the insurer was a national or by the allies of that Power.

## III. FIRE AND OTHER INSURANCES.

Paragraph 7.

Subject to the reserve contained in the preceding paragraph, fire insurance contracts and all other forms of insurance contracts are not deemed to be dissolved.

## SECTION III.

DEBTS.  
ARTICLE 84.

The High Contracting Parties are in agreement in recognising that debts which were payable before the war or which became payable during the war under contracts entered into before the war, and which remained unpaid owing to the war, must be settled and paid, in accordance with the provisions of the contracts, in the currency agreed upon, at the rate current in its country of origin.

Without prejudice to the provisions of the Annex to Section II of this part, it is agreed that where payments to be made under a pre-war contract are represented by sums collected during the war in whole or in part in a currency other than that mentioned in the said contract, such payments can be made by handing over the sums actually collected, in the currency in which they were collected. This provision shall not affect settlements inconsistent with the foregoing provisions arrived at by voluntary agreement between the parties before the coming into force of the present Treaty.

ARTICLE 85.

The Ottoman Public Debt is by general agreement left outside the scope of this Section and of the other Sections of this Part (Economic Clauses).

SECTION IV.  
INDUSTRIAL, LITERARY AND ARTISTIC PROPERTY.  
ARTICLE 86.

Subject to the stipulations of the present Treaty, rights of industrial, literary and artistic property as they existed on the 1st August, 1914, in accordance with the law of each of the contracting countries, shall be re-established or restored as from the coming into force of the present Treaty in the territories of the High Contracting Parties in favour of the persons entitled to the benefit of them at the moment when the state of war commenced, or of their legal representatives. Equally, rights which, but for the war, could have been acquired during the war, by means of an application legally made for the protection of industrial property or of the publication of a literary or artistic work, shall be recognised and established in favour of those persons who would have been entitled thereto, from the coming into force of the present Treaty.

Without prejudice to the rights which are required to be restored in accordance with the above provision, all acts (including the grant of licences) done by virtue of the special measures taken during the war by a legislative, executive or administrative authority of an Allied Power in regard to the rights of Turkish nationals in respect of industrial, literary or artistic property, shall remain in force and continue to have their full effect. This provision applies mutatis mutandis to corresponding measures taken by Turkish authorities in regard to the rights of the nationals of any Allied Power.

ARTICLE 87.

A minimum of one year from the coming into force of the present Treaty shall be granted, without surtax or penalty of any kind, to Turkish nationals in the territory of each of the other Contracting Powers, and to the nationals of these Powers in Turkey, within which they may accomplish any act, fulfil any formality, pay any fees, and generally satisfy any obligation prescribed by the laws and regulations of the respective States for preserving or obtaining or opposing the grant of rights to industrial property which had already been acquired on the 1st August, 1914, or which, but for the war, might have been acquired since that date by means of an application made before or during the

war.

Rights to industrial property which have lapsed by reason of any failure to accomplish any act, fulfil any formality, or pay any fees shall be revived, but subject, in the case of patents and designs, to the adoption of such measures as each Power may deem reasonably necessary for the protection of the rights of third parties who have exploited or made use of patents or designs since they had lapsed.

The period from the 1st August, 1914, until the coming into force of the present Treaty shall be excluded in calculating the time within which a patent has to be exploited or a trade-mark or design used, and it is further agreed that no patent, trade-mark or design in force on the 1st August, 1914, shall be subject to revocation or cancellation by reason only of the failure to exploit such patent or use such trade-mark or design, for two years after the coming into force of the present Treaty.

#### ARTICLE 88.

No action shall be brought and no claim made on the one hand by Turkish nationals or persons residing or carrying on business in Turkey, and on the other hand by nationals of the Allied Powers or persons residing or carrying on their business in the territory of these Powers, nor by third parties having derived title during the war from such persons, by reason of any occurrence which has taken place within the territory of the other party, between the date of the beginning of a state of war and that of the coming into force of the present Treaty, which might be held to constitute an infringement of rights of industrial property or rights of literary or artistic property either existing at any time during the war, or revived under the provisions of Article 86.

Among the occurrences referred to above are included the use by the Governments of the High Contracting Parties, or by any person acting on their behalf, or with their consent, of rights of industrial, literary or artistic property, as well as the sale, the offering for sale or the use of products, apparatus, or any articles whatsoever to which these rights apply.

#### ARTICLE 89.

Licences for the use of industrial property, or for the reproduction of literary or artistic works, granted before the war by or to nationals of the Allied Powers or persons residing in their territories or carrying on business therein, on the one hand, to or by Turkish nationals on the other hand, shall be considered as cancelled as from the date of the beginning of a state of war between Turkey and the Allied Power concerned. But in any case, the former beneficiary of a licence of this kind shall have the right within a period of six months from the coming into force of the present Treaty to require from the proprietor of the rights the grant of a new licence, the conditions of which, in default of agreement between the parties, shall be fixed by the Mixed Arbitral Tribunal referred to in Section V of this Part. The Tribunal shall have the power, where the circumstances demand it, to fix at the same time the amount which it considers fair payment for the use of the property during the war.

#### ARTICLE 90

The inhabitants of territories detached from Turkey under the present Treaty shall, notwithstanding this transfer and the change of nationality consequent thereon, continue in complete enjoyment in Turkey of all the rights in industrial, literary and artistic property to which they were entitled under Ottoman law at the time of transfer.

Rights of industrial, literary and artistic property which are in existence in territories detached from Turkey under the present Treaty at the time of separation, or which are re-established or restored by the provisions of Article 86, shall be recognised by the State to which the said territory is transferred, and shall remain in existence in that territory for the same period of time as that which they would have enjoyed under Ottoman law.

ARTICLE 91

All grants of patents and registrations of trade-marks, as well as all registrations of transfers or assignments of patents or trade marks which have been duly made since the 30th October, 1918, by the Imperial Ottoman Government at Constantinople or elsewhere, shall be submitted to the Turkish Government and registered, if the parties concerned make an application within three months from the coming into force of the present Treaty. Such registration shall have effect as from the date of the original registration.

SECTION V.

MIXED ARBITRAL TRIBUNAL.

ARTICLE 92.

Within three months from the date of the coming into force of the present Treaty, a Mixed Arbitral Tribunal shall be established between each of the Allied Powers, on the one hand, and Turkey, on the other hand.

Each of these Tribunals shall be composed of three members, two being appointed respectively by each of the Governments concerned, who shall be entitled to designate several persons from whom, according to the case in question, they will choose one to sit as a member of the Tribunal. The president shall be chosen by agreement between the two Governments concerned.

In case of failure to reach agreement within two months from the coming into force of the present Treaty, the president shall be appointed, upon the request of one of the Governments concerned, from among nationals of Powers which remained neutral during the war, by the President of the Permanent Court of International Justice at The Hague.

If within the said period of two months one of the Governments concerned does not appoint a member to represent it on the Tribunal, the Council of the League of Nations will have power to proceed to the appointment of such member upon the request of the other Government concerned.

If a member of the Tribunal should die or resign or for any reason become unable to perform his duties, he shall be replaced by the method laid down for his appointment, the above period of two months running from the date of death, resignation or inability as duly verified.

ARTICLE 93.

The seat of the Mixed Arbitral Tribunals shall be at Constantinople. If the number and character of the cases justify it, the Governments concerned shall be entitled to create in each Tribunal one or more additional Sections, the seat of which shall be in whatever place may be convenient. Each of these Sections shall be composed of a vice-president and two members appointed as laid down in the second, third, fourth and fifth paragraphs of Article 92.

Each Government shall appoint one or more agents to represent it before the Tribunal.



If, after three years from the establishment of a Mixed Arbitral Tribunal, or of one of its Sections, such Tribunal or Section has not finished its work, and if the Power on whose territory such Tribunal or Section has its seat so requests, the seat shall be removed from such territory.

ARTICLE 94.

The Mixed Arbitral Tribunals established pursuant to Articles 92 and 93 shall decide all questions within their competence under the present Treaty.

Decisions shall be taken by a majority.

The High Contracting Parties agree to regard the decisions of the Mixed Arbitral Tribunals as final and conclusive, and to render them binding upon their nationals, and to ensure their enforcement in their respective territories as soon as the decisions of the Tribunals are notified to them, without it being necessary to have them declared executory.

The High Contracting Parties further undertake that their Tribunals and authorities shall directly assist the fixed Arbitral Tribunals in every way that is in their power, particularly as regards the transmission of notices and the collection of evidence.

ARTICLE 95.

The Mixed Arbitral Tribunals shall be guided by justice, equity and good faith.

Each Tribunal will determine the language to be used before it, and shall order such translations to be made as are necessary to ensure that the proceedings are completely understood; it will lay down rules and time limits for the procedure to be observed. These rules must be based on the following principles:

(1) The procedure shall include the presentation of a memorial and a counter-memorial respectively, with the option of presenting a reply and a rejoinder. If either of the parties asks for leave to present an oral argument he will be permitted to do so; in such case the other party will have the same right.

(2) The Tribunal shall have full power to order enquiries, the production of documents, and expert examinations, to make a view, to demand any information, to hear any witnesses and to ask the parties or their representatives for any verbal or written explanations.

(3) Subject to any contrary provision in the present Treaty, no claim shall be admitted after the expiry of a period of six months from the establishment of the Tribunal, except upon express authority contained in a decision of the said Tribunal and justified as an exceptional measure by considerations relating to distance or force majeure.

(4) It shall be the duty of the Tribunal to hold as many sittings each week as may be needed for the prompt despatch of its business, except during vacations, which shall not exceed a total of eight weeks a year.

(5) Judgment must always be given within at most two months from the end of the hearing, after which the Tribunal will at once proceed to consider its judgment.

(6) Oral arguments, if any, shall be heard in public, and in all cases judgment shall be delivered in public.

(7) Each Mixed Arbitral Tribunal shall be entitled to hold sittings elsewhere than in the place where its seat is established, if it considers it advantageous for the despatch of business.

ARTICLE 96.

The Governments concerned shall appoint by agreement a Secretary-General for each Tribunal, and shall each attach to him one or more Secretaries. The Secretary-General and the Secretaries shall be under the orders of the Tribunal, which with the consent of the Governments concerned shall be entitled to engage any persons whose assistance it may need.

The Secretariat of each Tribunal shall have its offices at Constantinople. The Governments concerned shall have power to establish additional offices in such other places as may be convenient.

Each Tribunal shall keep in its Secretariat the records, papers and documents relating to the cases submitted to it, and upon the completion of its duties it shall deposit them in the archives of the Government of the country where its seat is established. These archives shall always be accessible to the Governments concerned.

ARTICLE 97.

Each Government shall pay the emoluments of the member of the Mixed Arbitral Tribunal whom it appoints, as well as those of any agent or secretary appointed by it.

The emoluments of the President and those of the Secretary-General shall be fixed by agreement between the Governments concerned, and these emoluments and the general expenses of the Tribunal shall be paid in equal shares by the two Governments.

ARTICLE 98.

The present section shall not apply to cases between Japan and Turkey, which, according to the terms of the present Treaty, would fall within the competence of the Mixed Arbitral Tribunal. Such cases shall be settled by agreement between the two Govern- ments.

SECTION VI.

TREATIES.

ARTICLE 99.

From the coming into force of the present Treaty and subject to the provisions thereof, the multilateral treaties, conventions and agreements of an economic or technical character enumerated below shall enter again into force between Turkey and those of the other Contracting Powers party thereto:

(1) Conventions of March 14, 1884, of December 1, 1886, and of March 23, 1887, and Final Protocol of July 7, 1887, regarding the protection of submarine cables;

(2) Convention of July 5, 1890, regarding the publication of customs tariffs and the organisation of an International Union for the publication of customs tariffs;

(3) Arrangement of December 9, 1907, regarding the creation of the International Office of Public Hygiene at Paris;

(4) Convention of June 7, 1905, regarding the creation of an International Agricultural Institute at Rome;

(5) Convention of July 16, 1863, for the redemption of the toll dues on the Scheldt;

(6) Convention of October 29, 1888, regarding the establishment of a definite arrangement guaranteeing the free use of the Suez Canal, subject to the special stipulations provided for by Article 19 of the present Treaty;

(7) Conventions and Agreements of the Universal Postal Union, including the Conventions and Agreements signed at Madrid on November 30, 1920;

(8) International Telegraphic Conventions signed at St. Petersburg on July 10-22, 1875; Regulations and Tariffs drawn up by the International Telegraph Conference, Lisbon, June 11, 1908.

ARTICLE 100.

Turkey undertakes to adhere to the Conventions or Agreements enumerated below, or to ratify them:

(1) Convention of October 11, 1909, regarding the international circulation of motor cars;

(2) Agreement of May 15, 1886, regarding the sealing of railway trucks subject to customs inspection and Protocol of May 18, 1907;

(3) Convention of September 23, 1910, respecting the unification of certain regulations regarding collisions and salvage at sea;

(4) Convention of December 21, 1904, regarding exemption of hospital ships from dues and charges in ports;

(5) Conventions of May 18, 1904, of May 4, 1910, and of September 30, 1921, regarding the suppression of the White Slave Traffic;

(6) Conventions of May 4, 1910, regarding the suppression of obscene publications;

(7) Sanitary Convention of January 17, 1912, Articles 54, 88 and 90 being reserved;

(8) Conventions of November 3, 1881, and April 15, 1889, regarding precautionary measures against phylloxera;

(9) Opium Convention, signed at The Hague, January 23, 1912, and additional Protocol of 1914;

(10) International Radio-Telegraphic Convention of July 5, 1912;

(11) Convention regarding liquor traffic in Africa, signed at St. Germain-en-Laye, September 10, 1919;

(12) Convention revising the General Act of Berlin of February 26, 1885, and the General Act and Declaration of Brussels of July 2, 1890, signed at St. Germain-en-Laye, September 10, 1919;

(13) Convention of October 13, 1919, regulating aerial navigation, provided that Turkey obtains, under the Protocol of May 1, 1920, such derogations as her geographical situation may render necessary;

(14) Convention of September 26, 1906, signed at Berne, prohibiting the use of white phosphorus in the manufacture of matches.

Turkey further undertakes to take part in the elaboration of new

international conventions relating to telegraphy and radio-telegraphy.

PART IV.

COMMUNICATIONS AND SANITARY QUESTIONS.

SECTION 1.

COMMUNICATIONS.

ARTICLE 101.

Turkey undertakes to adhere to the Convention and to the Statute respecting the Freedom of Transit adopted by the Conference of Barcelona on the 14th April, 1921, as well as to the Convention and the Statute respecting the regime for waterways of international interest adopted by the said Conference on the 19th April, 1921, and to the supplementary Protocol.

Turkey accordingly undertakes to bring into force the provisions of these Conventions, Statutes and Protocol as from the entry into force of the present Treaty.

ARTICLE 102.

Turkey undertakes to adhere to the Declaration of Barcelona. dated the 20th April, 1921, "recognising the rights of the flag of States not possessing a sea-board."

ARTICLE 103.

Turkey undertakes to adhere to the recommendations of the Conference of Barcelona, dated the 20th April, 1921, respecting ports placed under an international regime. Turkey will subsequently make known those ports which will be placed under that regime.

ARTICLE 104.

Turkey undertakes to adhere to the recommendations of the Conference of Barcelona, dated the 20th April, 1921, respecting international railways. These recommendations will be brought into force by the Turkish Government on the coming into force of the present Treaty and subject to reciprocity.

ARTICLE 105.

On the coming into force of the present Treaty, Turkey agrees to subscribe to the Conventions and arrangements signed at Berne on October 14, 1890, September 20, 1893, July 16, 1895, June 16, 1898, and September 19, 1906, regarding the transportation of goods by rail.

ARTICLE 106.

When, as a result of the fixing of new frontiers, a railway connection between two parts of the same country crosses another country, or a branch line from one country has its terminus in another, the conditions of working, in so far as concerns the traffic between the two countries, shall, subject to any special arrangements, be laid down in an agreement to be concluded between the railway administrations concerned. If these administrations cannot come to an agreement as to the terms of such agreement, those conditions shall be decided by arbitration.

The establishment of all new frontier stations between Turkey and the neighbouring States, as well as the working of the lines between those stations, shall be settled by agreements similarly concluded .

ARTICLE 107

Travellers and goods coming from or destined for Turkey or Greece, and

making use in transit of the three sections of the Oriental Railways included between the Grseco-Bulgarian frontier and the Grceco-Turkish frontier near Kuleli-Burgas, shall not be subject, on account of such transit, to any duty or toll nor to any formality of examination in connection with passports or customs.

A Commissioner, who shall be selected by the Council of the League of Nations, shall ensure that the stipulations of this Article are carried out.

The Greek and Turkish Governments shall each have the right to appoint a representative to be attached to this Commissioner; this representative shall have the duty of drawing the attention of the Commissioner to any question relating to the execution of the above-mentioned stipulations, and shall enjoy all the necessary facilities to enable him to accomplish his task. These representatives shall reach an agreement with the Commissioner as to the number and nature of the subordinate staff which they will require.

It shall be the duty of the said Commissioner to submit, for the decision of the Council of the League of Nations, any question relating to the execution of the said stipulations which he may not have been able to settle. The Greek and Turkish Governments undertake to carry out any decision given by the majority vote of the said Council.

The salary of the said Commissioner, as well as the expenses of his work, shall be borne in equal parts by the Greek and Turkish Governments.

In the event of Turkey constructing later a railway line joining Adrianople to the line between Kuleli-Burgas and Constantinople, the stipulations of this Article shall lapse in so far as concerns transit between the points on the Graeco-Turkish frontier lying near Kuleli-Burgas and Bosna-Keuy respectively.

Each of the two interested Powers shall have the right, after five years from the coming into force of the present Treaty, to apply to the Council of the League of Nations with a view to deciding whether it is necessary that the control mentioned in paragraphs 2 to 5 of the present Article should be maintained. Nevertheless, it remains understood that the stipulations of paragraph I shall remain in force for transit over the two sections of the Oriental Railways between the Graeco-Bulgarian frontier and Bosna-Keuy.

#### ARTICLE 108.

Subject to any special provisions concerning the transfer of ports and railways, whether owned by the Turkish Government or private companies, situated in the territories detached from Turkey under the present Treaty, and similarly subject to any agreements which have been, or may be, concluded between the Contracting Powers relating to the concessionnaires and the pensioning of the personnel, the transfer of railways will take place under the following conditions:

(1) The works and installations of all the railroads shall be left complete and in as good condition as possible;

(2) When a railway system possessing its own rolling-stock is situated in its entirety in transferred territory, such stock shall be left complete with the railway, in accordance with the last inventory before the 30th October, 1918;

(3) As regards lines, the administration of which will in virtue of the present Treaty be divided, the distribution of the rolling-stock shall be made by friendly agreement between the administrations taking

over the several sections thereof. This agreement shall have regard to the amount of the material registered on those lines in the last inventory before the 30th October, 1918, the length of the track (sidings included) and the nature and amount of the traffic. Failing agreement, the points in dispute shall be settled by arbitration. The arbitral decision shall also, if necessary, specify the locomotives, carriages and wagons to be left on each section, the conditions of their acceptance and such provisional arrangements as may be judged necessary to ensure for a limited period the current maintenance in existing workshops of the transferred stock;

(4) Stocks of stores, fittings and plant shall be left under the same conditions as the rolling-stock.

ARTICLE 109.

In default of any provisions to the contrary, when as the result of the fixing of a new frontier the hydraulic system (canalisation, inundation, irrigation, drainage or similar matters) in a State is dependent on works executed within the territory of another State, or when use is made on the territory of a State, in virtue of pre-war usage, of water or hydraulic power, the source of which is on the territory of another State, an agreement shall be made between the States concerned to safeguard the interests and rights acquired by each of them.

Failing an agreement, the matter shall be regulated by arbitration.

ARTICLE 110.

Roumania and Turkey will come to an agreement as to an equitable arrangement for the working conditions of the Constanza-Constantinople cable. Failing agreement, the matter shall be settled by arbitration.

ARTICLE 111.

Turkey renounces on her own behalf and on behalf of her nationals all rights, titles or privileges of whatsoever nature over the whole or part of such cables as no longer land on her territory.

If the cables or portions thereof transferred under the preceding paragraph are privately owned, the Governments to which this property is transferred will have to indemnify the owners. Failing agreement respecting the amount of indemnity, this amount will be fixed by arbitration.

ARTICLE 112.

Turkey will retain the rights of property which she may already possess over those cables of which at least one end remains in Turkish territory.

The exercise of the landing rights of the said cables in non-Turkish territory and their working conditions shall be settled in a friendly manner by the States concerned. Failing agreement, the dispute will be settled by arbitration.

ARTICLE 113.

Each of the High Contracting Parties hereby accepts, in so far as it is concerned, the abolition of foreign post offices in Turkey.

SECTION II.

SANITARY QUESTIONS.

ARTICLE 114.

The Superior Council of Health of Constantinople is abolished. The Turkish Administration is entrusted with the sanitary organisation of the coasts and frontiers of Turkey.

ARTICLE 115.

A single sanitary tariff, the dues and conditions of which shall be fair, shall be applied to all ships without distinction between the Turkish flag and foreign flags, and to nationals of foreign Powers under the same conditions as to nationals of Turkey.

ARTICLE 116.

Turkey undertakes to respect entirely the right of the sanitary employees whose services have been terminated to compensation to be appropriated out of the funds of the former Superior Council of Health of Constantinople, and all other rights acquired by employees or former employees of the Council, or their representatives. All questions relating to such rights, to the employment of the reserve funds of the former Superior Council of Health of Constantinople, or to the final liquidation of the former sanitary administration, as well as all other similar or cognate questions, shall be regulated by a Commission ad hoc which shall be composed of a representative of each of the Powers represented on the Superior Council of Health of Constantinople except Germany, Austria and Hungary. In the event of disagreement between the members of the said Commission on a question relating to the above-mentioned liquidation, or the employment of the funds remaining after the liquidation, every Power represented on the Commission shall have the right to bring the matter to the notice of the Council of the League of Nations, whose decision shall be final.

ARTICLE 117.

Turkey and those Powers which are interested in the supervision of the pilgrimages to Jerusalem and to the Hedjaz and the Hedjaz railway shall take such measures as are appropriate in accordance with the provisions of international sanitary conventions. With a view to ensuring complete uniformity in the execution of these measures, these Powers and Turkey shall constitute a Sanitary Coordination Commission for pilgrimages, on which the sanitary service of Turkey and the Maritime Sanitary and Quarantine Council of Egypt shall be represented.

This Commission must obtain the previous consent of the State on whose territory it holds its meeting.

ARTICLE 118.

Reports on the work of the Pilgrimage Coordination Commission shall be addressed to the Health Committee of the League of Nations and to the International Office of Public Health, and also to the Government of each country which is interested in pilgrimages and makes a request therefor. The Commission will give its opinion on every question put to it by the League of Nations, by the International Office of Public Health, or by the interested Governments.

PART V.

MISCELLANEOUS PROVISIONS.

SECTION I.

PRISONERS OF WAR.

ARTICLE 119.

The High Contracting Parties agree to repatriate at once the prisoners of war and interned civilians who are still in their hands.

The exchange of prisoners of war and interned civilians detained by

Greece and Turkey respectively forms the subject of a separate agreement between those Powers signed at Lausanne on the 30th January, 1923.

ARTICLE 120.

Prisoners of war and interned civilians awaiting disposal or undergoing sentence for offences against discipline shall be repatriated irrespective of the completion of their sentence or of the proceedings pending against them.

Prisoners of war and interned civilians who are awaiting trial or undergoing sentence for offences other than those against discipline may be detained.

ARTICLE 121.

The High Contracting Parties agree to give every facility in their respective territories for the search for the missing and the identification of prisoners of war and interned civilians who have expressed their desire not to be repatriated.

ARTICLE 122.

The High Contracting Parties undertake to restore on the coming into force of the present Treaty all articles, money, securities, documents and personal effects of every description which have belonged to prisoners of war or interned civilians and which have been retained.

ARTICLE 123.

The High Contracting Parties waive reciprocally all repayments of sums due for the maintenance of prisoners of war captured by their armies.

SECTION II.

GRAVES.

ARTICLE 124.

Without prejudice to the special provisions of Article 126 of the present Treaty, the High Contracting Parties will cause to be respected and maintained within the territories under their authority the cemeteries, graves, ossuaries and memorials of soldiers and sailors who fell in action or died from wounds accident or disease since the 29th October, 1914, as well as of prisoners of war and interned civilians who died in captivity after that date.

The High Contracting Parties will agree to accord in their respective territories all necessary facilities to such Commissions as each Contracting Power may appoint for the purpose of the identification, registration and maintenance of the said cemeteries, ossuaries and graves, and the erection of memorials on their sites. Such Commissions shall not have any military character.

The High Contracting Parties reciprocally undertake, subject to the provisions of their national laws and the requirements of public health, to furnish each other every facility for giving effect to requests that the bodies of such soldiers and sailors may be transferred to their own country.

ARTICLE 125.

The High Contracting Parties further undertake to furnish each other:

(I) A complete list of prisoners of war and interned civilians who have died in captivity, together with all information tending towards their identification.



(2) All information as to the number and position of the graves of all those who have been buried without identification.

ARTICLE 126.

The maintenance of the graves, cemeteries, ossuaries and memorials of Turkish soldiers, sailors and prisoners of war who may have died on Roumanian territory since the 27th August 1916, as well as all other obligations under Articles 124 and 125 regarding interned civilians, shall form the object of a special arrangement between the Roumanian and the Turkish Governments.

ARTICLE 127.

In order to complete the general provisions included in Articles 124 and 125, the Governments of the British Empire, France and Italy on the one hand and the Turkish and Greek Governments on the other agree to the special provisions contained in Articles 128 to 136.

ARTICLE 128.

The Turkish Government undertakes to grant to the Governments of the British Empire, France and Italy respectively and in perpetuity the land within the Turkish territory in which are situated the graves, cemeteries, ossuaries or memorials of their soldiers and sailors who fell in action or died of wounds, accident or disease, as well as those of prisoners of war and interned civilians who died in captivity.

The Turkish Government will also grant to those Governments the land which the Commissions provided for in Article 130 shall consider necessary for the establishment of cemeteries for the regrouping of graves, for ossuaries or memorials.

The Turkish Government undertakes further to give free access to these graves, cemeteries, ossuaries and memorials, and if need be to authorise the construction of the necessary roads and pathways.

The Greek Government undertakes to fulfil the same obligations in so far as concerns its territory.

The above provisions shall not affect Turkish or Greek sovereignty over the land thus granted.

ARTICLE 129.

The land to be granted by the Turkish Government will include in particular, as regards the British Empire, the area in the region known as Anzac (Ari Burnu), which is shown on Map No. 3. [See Introduction.] The occupation of the above-mentioned area shall be subject to the following conditions:

(1) This area shall not be applied to any purpose other than that laid down in the present Treaty; consequently it shall not be utilised for any military or commercial object nor for any other object foreign to the purpose mentioned above;

(2) The Turkish Government shall, at all times, have the right to cause this area, including the cemeteries, to be inspected;

(3) The number of civil custodians appointed to look after the cemeteries shall not exceed one custodian to each cemetery. There shall not be any special custodians for the parts of the area lying outside the cemeteries;

(4) No dwelling houses may be erected in the area, either inside or outside the cemeteries, except such as are strictly necessary for the custodians;

(5) On the sea shore of the area no quay, jetty or wharfs may be built to facilitate the landing or embarkation of persons or goods;

(6) Such formalities as may be required may only be fulfilled on the coast inside the Straits and access to the area by the coast on the Aegean Sea shall only be permitted after these formalities have been fulfilled. The Turkish Government agrees that these formalities, which shall be as simple as possible, shall not be, without prejudice to the other stipulations of this Article, more onerous than those imposed on other foreigners entering Turkey, and that they should be fulfilled under conditions tending to avoid all unnecessary delay;

(7) Persons who desire to visit the area must not be armed, and the Turkish Government have the right to see to the enforcement of this strict prohibition;

(8) The Turkish Government must be informed at least a week in advance of the arrival of any party of visitors exceeding 150 persons.

#### ARTICLE 130.

Each of the British, French and Italian Governments shall appoint a commission, on which the Turkish and Greek Governments will appoint a representative, to which will be entrusted the duty of regulating on the spot questions affecting the graves, cemeteries, ossuaries and memorials. The duties of these commissions shall extend particularly to:

(1) the official recognition of the zones where burials have or may have already taken place and the registration of cemeteries, ossuaries, or memorials already existing;

(2) fixing the conditions in which, if necessary, graves may in future be concentrated, and deciding, in conjunction with the Turkish representative in Turkish territory and the Greek representative in Greek territory, the sites of the cemeteries, ossuaries and memorials still to be established, and defining the boundaries of these sites in such a way as shall restrict the land to be occupied within the limits indispensable for the purpose;

(3) communicating to the Turkish and Greek Governments in the name of the respective Governments a final plan of their graves, cemeteries, ossuaries and memorials, whether already established or to be established.

#### ARTICLE 131 .

The Government in whose favour the grant is made undertakes not to employ the land nor to allow it to be employed for any purpose other than that to which it is dedicated. If this land is situated on the coast, the shore may not be employed by the concessionary Government for any military, marine or commercial purpose of whatever nature. The sites of graves and cemeteries which may no longer be used for that purpose and which are not used for the erection of memorials shall be returned to the Turkish or Greek Government.

#### ARTICLE 132.

Any necessary legislative or administrative measures for the grant to the British, French and Italian Governments respectively of full, exclusive and perpetual use of the land referred to in Articles 128 to 130 shall be taken by the Turkish Government and Greek Government

respectively within six months of the date of the notification to be made in accordance with paragraph 3 of Article 130. If any compulsory acquisition of the land is necessary, it will be effected by and at the cost of the Turkish Government or the Greek Government, as the case may be.

ARTICLE 133.

The British, French and Italian Governments may respectively entrust to such organisations as each of them may deem fit the establishment, arrangement and maintenance of the graves, cemeteries, ossuaries and memorials of their nationals. These organisations shall have no military character. They alone shall have the right to undertake the exhumation or removal of bodies necessary for the concentration of graves and establishment of cemeteries and ossuaries, as well as the exhumation and removal of such bodies as the Governments to whom the grant of land is made shall deem it necessary to transfer to their own country.

ARTICLE 134.

The British, French and Italian Governments shall have the right to entrust the maintenance of their graves, cemeteries, ossuaries and memorials in Turkey to custodians appointed from among their own nationals. These custodians shall be recognised by the Turkish authorities and shall receive from them every assistance necessary for the safeguard and protection of these graves, cemeteries, ossuaries and memorials. The custodians shall have no military character, but may be armed for their personal defence with a revolver or automatic pistol.

ARTICLE 135.

The land referred to in Articles 128 to 131 shall not be subjected by Turkey or the Turkish authorities, or by Greece or the Greek authorities, as the case may be, to any form of rent or taxation. Representatives of the British, French or Italian Governments as well as persons desirous of visiting the graves, cemeteries, ossuaries and memorials, shall at all times have free access thereto. The Turkish Government and the Greek Government respectively undertake to maintain in perpetuity the roads leading to the said land.

The Turkish Government and the Greek Government respectively undertake to afford to the British, French and Italian Governments all necessary facilities for obtaining a sufficient water supply for the requirements of the staff engaged in the maintenance or protection of the said graves, cemeteries, ossuaries and memorials, and for the irrigation of the land.

ARTICLE 136.

The British, French and Italian Governments undertake to accord to the Turkish Government the benefits of the provisions contained in Articles 128 and 130 to 135 of the present Treaty for the establishment of graves, cemeteries, ossuaries and memorials of Turkish soldiers and sailors existing on the territories under their authority, including the territories detached from Turkey.

SECTION III.

GENERAL PROVISIONS.

ARTICLE 137.

Subject to any agreements concluded between the High Contracting Parties, the decisions taken and orders issued since the 30th October, 1918, until the coming into force of the present Treaty, by

or in agreement with the authorities of the Powers who have occupied Constantinople, and concerning the property, rights and interests of their nationals, of foreigners or of Turkish nationals, and the relations of such persons with the authorities of Turkey, shall be regarded as definitive and shall give rise to no claims against the Powers or their authority.

All other claims arising from injury suffered in consequence of any such decisions or orders shall be submitted to the Mixed Arbitral Tribunal.

ARTICLE 138.

In judicial matters, the decisions given and orders issued in Turkey from the 30th October, 1918, until the coming into force of the present Treaty by all judges, courts or authorities of the Powers who have occupied Constantinople, or by the Provisional Mixed Judicial Commission established on the 8th December, 1921, as well as the measures taken in execution of such decisions or orders, shall be regarded as definitive, without prejudice, however, to the terms of paragraphs IV and VI of the Amnesty Declaration dated this day.

Nevertheless, in the event of a claim being presented by a private person in respect of damage suffered by him in consequence of a judicial decision in favour of another private person given in a civil matter by a military or police court, this claim shall be brought before the Mixed Arbitral Tribunal, which may in a proper case, order the payment of compensation or even restitution of the property in question.

ARTICLE 139.

Archives, registers, plans, title-deeds and other documents of every kind relating to the civil, judicial or financial administration, or the administration of Wakfs, which are at present in Turkey and are only of interest to the Government of a territory detached from the Ottoman Empire, and reciprocally those in a territory detached from the Ottoman Empire which are only of interest to the Turkish Government, shall reciprocally be restored.

Archives, registers, plans, title-deeds and other documents mentioned above which are considered by the Government in whose possession they are as being also of interest to itself, may be retained by that Government, subject to its furnishing on request photographs or certified copies to the Government concerned.

Archives, registers, plans, title-deeds and other documents which have been taken away either from Turkey or from detached territories shall reciprocally be restored in original, in so far as they concern exclusively the territories from which they have been taken.

The expense entailed by these operations shall be paid by the Government applying therefor.

The above stipulations apply in the same manner to the registers relating to real estates or Wakfs in the districts of the former Ottoman Empire transferred to Greece after 1912.

ARTICLE 140.

Prizes made during the war between Turkey and the other Contracting Powers prior to the 30th October, 1918, shall give rise to no claim on either side. The same shall apply to seizures effected after that date, for violation of the armistice, by the Powers who have occupied Constantinople.

It is understood that no claim shall be made, either by the Governments of the Powers who have occupied Constantinople or their nationals, or by the Turkish Government or its nationals, respecting small craft of all kinds, vessels of light tonnage, yachts and lighters which any of the said Governments may, between the 29th October, 1914, until the 1st January, 1923, have disposed of in their own harbours or in harbours occupied by them. Nevertheless, this stipulation does not prejudice the terms of paragraph VI of the Amnesty Declaration dated this day, nor the claims which private persons may be able to establish against other private persons in virtue of rights held before the 29th October, 1914.

Vessels under the Turkish flag seized by the Greek forces after the 30th October, 1918, shall be restored to Turkey.

ARTICLE 141 .

In accordance with Article 25 of the present Treaty, Articles 155, 250 and 440 and Annex III, Part VIII (Reparation) of the Treaty of Peace of Versailles, dated the 28th June, 1919, the Turkish Government and its nationals are released from any liability to the German Government or to its nationals in respect of German vessels which were the object during the war of a transfer by the German Government or its nationals to the Ottoman Government or its nationals without the consent of the Allied Governments, and at present in the possession of the latter.

The same shall apply, if necessary, in the relations between Turkey and the other Powers which fought on her side.

ARTICLE 142.

The separate Convention concluded on the 30th January, 1923, between Greece and Turkey, relating to the exchange of the Greek and Turkish populations, will have as between these two High Contracting Parties the same force and effect as if it formed part of the present Treaty.

ARTICLE 143.

The present Treaty shall be ratified as soon as possible.

The ratifications shall be deposited at Paris.

The Japanese Government will be entitled merely to inform the Government of the French Republic through their diplomatic representative at Paris when their ratification has been given; in that case, they must transmit the instrument of ratification as soon as possible.

Each of the Signatory Powers will ratify by one single instrument the present Treaty and the other instruments signed by it and mentioned in the Final Act of the Conference of Lausanne, in so far as these require ratification.

A first proces-verbal of the deposit of ratifications shall be drawn up as soon as Turkey, on the one hand, and the British Empire, France, Italy and Japan, or any three of them, on the other hand, have deposited the instruments of their ratifications.

From the date of this first proces-verbal the Treaty will come into force between the High Contracting Parties who have thus ratified it, Thereafter it will come into force for the other Powers at the date of the deposit of their ratifications.

As between Greece and Turkey, however, the provisions of Articles 1, 2 (2) and 5-11 inclusive will come into force as soon as the Greek and Turkish Governments have deposited the instruments of their

ratifications, even if at that time the proces-verbal referred to above has not yet been drawn up.

The French Government will transmit to all the Signatory Powers a certified copy of the proces-verbaux of the deposit of ratifications.

In faith whereof the above-named Plenipotentiaries have signed the present Treaty.

Done at Lausanne, the 24th July, 1923, in a single copy, which will be deposited in the archives of the Government of the French Republic, which will transmit a certified copy to each of the Contracting Powers.

(L.S.) HORACE RUMBOLD.

(L.S.) PELLE.

(L.S.) GARRONI.

(L.S.) G. C. MONTAGNA.

(L.S.) K. OTCHIAI.

(L.S.) E. K. VENISELOS.

(L.S.) D. CACLAMANOS.

(L.S.) CONST. DIAMANDY.

(L.S.) CONST. CONTZESCO.

( ) -----

(L.S.) M. ISMET.

(L.S.) DR. RIZA NOUR.

(L.S.) HASSAN.